



قَابِلَةٌ لِكُشْفِ الْغَمِّ تَلْتَبُ وَتَلْقَى فِي الْمَا
حَرِّهِ صَحِيحٌ وَمَا يَلْهُو لِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ إِلَى الْمُؤَيِّدِ الْجَلِيلِ رَبِّ الْبَنِي
مَشْنَى الْفُرُوقِ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ اللَّهُمَّ
بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ اكْشِفْ ضُرِّي وَهَمِّي
وَفَرِّجْ غَمِّي لَهُ .

هَذَا كِتَابُ لِسَانِ
الْحَكَّامِ









قَابِدَةٌ لِكَشْفِ الْغَمِّ تَلْتَبُ وَتَلْفِي فِي الْمَا
حَرِّهِ صَحِيحٌ وَمَا فِي هَذِهِ لِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ إِلَى الْمُؤَيِّدِ الْجَلِيلِ رَبِّ الْوَحْدِ
مُسْنِي الضَّرْوَانَةِ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ اللَّهُمَّ
بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَشَفْ ضُرِّي وَهَمِّي
وَفَرِّجْ غَمِّي لَهُ .

هَذَا كِتَابُ لِسَانِ
الْحُكَّامِ

الحمد لله العادل في حكمه الفاضل
بين عباده بعلمه **احمد** على ما حكم
وقضى **واشكره** على ما ابرم وامضى
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الذي من توكل عليه كفاه
واشهد ان سيدنا ونبينا محمد عبده
ورسوله الذي احضاره على جميع خلقه
واصطفاه **صلى الله عليه وعلى آله**
واصحابه الطاه القاه صلا
نيالها قايلا في الدنيا والاخرة
ما تمناه
وبعد فلما انبليت بالفضا
وجري الحكم على ومضا

احبت

احبت ان اجمع مختصر في الاحكام
منتجها من كتب سادتنا العلماء
الاعلام ذكرا ما كثر فيه وقوعه
بين الامام على وجه الاثقان والاحكام
ليكون عوننا للحكام
على فصل المنايا والاحكام
وسميته لسان الحكم
ستينا في ذلك بالملك العلام
ورتبته
على احد وعشرون فصلا
الفصل الاول
في ادب القضاء وما يتعلق به
الفصل الثاني
في انواع الدعاوي والبدعات
الفصل الثالث
في الشهادات
الفصل الرابع
في الكفالة والوكالة والحوالة
الفصل الخامس

مختصر



منه وكرمه في اداب

القضا وما يتعلق به اقول وبالله التوفيق
القضا في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا
سمى القاضى قاضيا لانه يلزم الناس وفي
الشرع يراد بالقضا فصل الخصومة وقطع
المنازعات ويجوز تقليد القضا من الشيطان
العادل والحايير اما العادل فان النبي صلى
الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن
قاضيا وولي عثمان بن اسيد على مكة
اميرا واما الحايير فلان الصحابة رضي الله
عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية بعد ان
اظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان
الحق مع علي وانما يجوز التقليد من
السلطان الحايير اذا كان يمكنه القضا
بحق اما اذا كان لا يمكنه فلا وانما يتقلد
القضا من يكون عدلا في نفسه عالما
بالكتاب والسنة والاجتهاد وشرط
ان يكون عالما من الكتاب والسنة
وما يتعلق به الاحكام لا المواعظ
وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطايه
حظه الاجتهاد وكون القاضى مجتهدا

في الصلح وما يتعلق به

الفصل السادس

الفصل السابع في الوديعه

الفصل الثامن في العارضة

الفصل التاسع في انواع الضمانات

الفصل العاشر في الوقف

الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة

الفصل الثاني عشر في الاداء والحجر

الفصل الثالث عشر في الركاح

الفصل الرابع عشر في الطلاق

الفصل الخامس عشر في العتاق

الفصل السادس عشر في الايمان

الفصل السابع عشر في البيوع

الفصل الثامن عشر في الاجارات

الفصل التاسع عشر في الهبة

الفصل العشرون

في الزهني

الفصل الحادي والعشرون في الكراهة

وقد شرعنا فيه مستعينا بالله وهو الموفق

وكرمه

هذا الكتاب من كتب
المكتبة العامة
بمكة المكرمة
التي تأسست سنة
١٣٠٢ هـ
والتي هي
من اقدم
المكتبات
في المملكة
السعودية
والتي
تحتفظ
بالأصناف
النادرة
من الكتب
والتي
تعتبر
مكتبة
مكة

في المحيطان وما يتعلق بها
السادس العشرون

ليس بشرط ولا يقضي بما سمعه او يفتوى غيره
 واجمع النعمان ان المفتي يجب ان يكون من
 اهل الاجتهاد قال الامام ابو حنيفة رضي
 الله عنه لا يجزى لاحد ان يفتي بمقولنا حتى
 يعلم من ابن قلنا وفي الملتقط اذا كان
 صوابه اثر من خطايه حله الا فتا
 وان لم يكن مجتهدا لا يجزى له الا فتا الا
 بطريق الحكاية فيجزي ما يحفظه من قول
 المفتي والمفتي بالخيار ان شاء فتى
 يقول الامام رضي الله عنه او يقول
 صاحبيه وهما الله تعالى وعن ابن المبارك
 رضي الله عنه يفتى باخذ بقول الامام لا غير
 له وان كان مع الامام احد صاحبيه
 اخذ بقولهما لا بحالة كذا ذكره
 البرازي في جامعه ثم اختلفوا في
 الدخول في القضاء منهم من قال يجوز
 الدخول فيه مختارا ومنهم من قال
 لا يجوز الا مكرها الا ترى ان الامام الاعظم

اعلم

رضي الله تعالى عنه في حق القضا ثلاث نرات
 فابى حيا انه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا
 ومحمد رضي الله عنه امتنع فقيد وجبر فانظر
 مقلد وقال صلى الله عليه وسلم من جعل
 على القضا فكلما ذبح بغير سكن انما شئنه
 بهذا الا ان السكن يعمل في الظاهر والباطن
 اما العمل بغير سكن هو العمل بطريق الحق
 والغم وانه يؤثر في الباطن دون الظاهر
 والقضا كذلك لا يؤثر في الظاهر لا ظاهرة
 جاء وحشه لكن يؤثر في الباطن فانه سبب
 الهلاك فنبه لهذا كذا في المحاضرات وقال
 صلى الله عليه وسلم من طلب ولاية دخل اليها
 ومن لم يطلبها فان الله جل ثناؤه ومقدست
 سماؤه يرسل اليه ملائكة فيسددونه وقال
 صلى الله عليه وسلم القضا ثلاثة قاضيات في
 النار وقاض في الجنة الحديث ومعنى ذلك كله
 الحمد روى طلب القضا والدخول فيه الا انه قد
 دخل في القضا قوم صالحون واجتنبه قوم
 صالحون وهذا كله اذا كان في البلدة قوم يصلحون

من

للقصة فاما اذا لم يكن يتصلح للقصة فانه
 يدخله وانا اذا كان في البلدة فو ريعلون
 فاذا امتنع واحد منهم لا ياتر واذ لم يكن
 وامتنع ياتر ولو كان في البلدة فو ريعلون
 فامتنعوا جميعا وكان السلطان لا يفضل الحضور
 بنفسه ياترون لانه يصنع لاحكام الله تعالى
 في التنية وعند الاما والسامى اذا كان القاص
 فقيرا او قصده استعمال الامكان والحركة يجوز
 له ان يطلب القصة قال الاما وابو حنيفة
 رضي الله عنه لا يترك القاص على القصة الا
 سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك عن العلم
 منع الخلف في الحكم فيجوز للسلطان ان يعزل
 القاص رتبة وبغير رتبة ويقول السلطان
 للقاص ما عز لك نفسك فيك ولكن اثنى عليك
 ان تثنى العلم فادرس العلوم عند النيا حتى
 تفلك نائبا ولا يسلم على القاص في مجلس
 قصته لانه اما جلس لفضل الحضور مات
 لا رد التلو **واما الامانة** الذين هم
 في مجلسه قبل يملو عليهم القصة انه ان سلموا

على

الماسر سلم عليهم وبكرة للقاصي ان يثنى في
 مجلس القصة وفي غيره اخلف المشايخ رحمهم الله
 مثل بكرة لان الحضور عليه بالحيل وهذا
 ينهل المجلس وغيره وقيل يثنى في العبادات
 ولا يثنى في المعاملات كذا في المخط **ونفي**
 المثلثات واذ اخضع الى القاصي حرة او بنى
 انما يثنى ان يدا فتم قليلا ولا يعمل بالقصة
 بينهم لتعلم يصطلحون لان القصة وان وقع
 حتى قربا منع سببا للعداوة بينهم كذا ذكرنا
 وهذا لا يخفى بالا فارب بل يثنى ان يعمل
 ذلك ايضا اذا وقع الحضور منه من الاجاب لان
 من القصة ثورت الضغينة فيجوز عند ما امكنه
الجلال الدين ابو المحاسن بن محمد رحمه الله
 في كتاب السجلات يجوز للقاصي اخذ الاجرة على كتب
 المحاضر والسجلات وغيره ما ينال ما يتق بمقدار اجر
 المثل وذلك لان القاصي ناهي عليه القصة
 وايضا الحى الى مسحه لحب اما الكتاب
 فزيادة عمل بعلمه للفضيلة وعلى هذا قالوا لا
 بأس للقاصي باخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى

لحم

وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّاجِبَ عَلَى الْمَعْنَى الْجَوَابَ بِاللِّسَانِ
 دُونَ الْكَاتِبَةِ بِاللِّبَانِ وَمَعَ هَذِهِ الْكُفَّةِ
 ذَلِكَ أَوَّلُ أَحْرَارِ أَمْرِ الْمِيلِ وَالنَّالِ وَصِيَانَةِ
 لِمَا أُرُوِّضَ مِنَ الْإِتِّبَادِ **مُسْنَدٌ** لَا يَصِيرُ
 الرَّجُلُ أَهْلًا لِلْعُنُوتِ مَا لَمْ يَكُنْ صَوَابَهُ أَكْثَرُ مِنْ
 خَطَايَاهُ • وَذَلِكَ لِأَنَّ صَوَابَهُ مَتَى كَثُرَ غَلَبَ •
 وَالْمَعْلُومُ فِي مَقَالَةِ الْقَالَِبِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَقَاطِ
وَذَكَرَ فِي السَّبْتِ قَالَ الْفَقِيهَ كَرِهَ بَعْضُهُمْ
 الْعُنُوتَ لِمَا دُرِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَّهُ قَالَ أَجْرُ أَكْرَمٍ عَلَى الْآخِرِ أَجْرُ أَكْرَمٍ عَلَى الْعُنُوتِ •
 وَلَا يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى جَيِّدًا قَطًّا غَلِيظًا • بَلْ
 يَكُونُ مَوَاضِعًا **سُئِلَ أَجْرُ الْمَثَلِ** فَاخَذَ
 الْأَجْرَ عَلَى كَاتِبَةِ الْحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ وَالرَّوَاتِقِ
 فِي كُلِّ مَعْرُومَةٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ إِلَى الْعَشْرَةِ وَالصَّحُفِ
 أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي الْأَجْرَةِ إِلَى مَقْدَارِ طُولِ الْكَاتِبَةِ وَقَصْرِ
 وَصُغُوْبَتِهِ وَسَهُولَتِهِ **وَأَمَّا** اخْتِذَا الْفَاضِلِ الْأَجْرَ
 عَلَى الْأَتْلَعَةِ الَّتِي يَسَاهَرُهَا مِثْلُ تَكَاكِجِ الصُّغَارِ
 وَالْأَرَابِلِ اللَّائِي لَا دَلِيَّ لَهَا وَلَا حِيلَ لَهَا أَحَدٌ كَانَ
 عَلَى ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي كِتَابِ السَّجَلَاتِ • **وَفِي** الْبَيْتَةِ

أَنْ لَا يَمُوتَ
 حَتَّى يَكُونَ جَرِّ الْمَثَلِ
 فِي الْمَعْرِضِ الْإِبْرَةِ

وَيَنْفَعُ أَنْ يَنْصَبَ أَمِينًا حَتَّى يَتَّقِدَ النَّاسَ مِنْ يَدِهِ
 الْفَاضِلِ وَيَقِيمَهُمْ وَلِعَقْدِ التَّهَادُوتِ وَيَزِيدَهُمْ
 نَيْسَ الْأَدَبِ وَتَمْنِي صَاحِبِ الْمَجْلِسِ وَالْحُلُوفِ
 أَيْضًا وَأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْمَدْعَى سِيْلًا نَهْيًا
 لَهُ بِإِقْعَادِ السُّهُودِ عَلَى الرَّتَبِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ لَا
 يَأْخُذُ أَكْثَرُ مِنْ دَرَجَتَيْنِ • وَلِلْوَكَلَاءِ أَنْ يَأْخُذُوا
 بِمَنْ يَعْمَلُونَ لَهُ مِنَ الْمَدْعَيْنِ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِمْ
 وَلَكِنْ لَا يَأْخُذُ الْكُلُّ بِمَنْ أَكْثَرُ مِنْ دَرَجَتَيْنِ وَالرَّطَابِ
 يَأْخُذُ دُونَ أَجُورِهِمْ مِمَّنْ يَعْمَلُونَ لَهُ وَنَسَمُ الْمَدْعُونَ
 لَكُمْ يَأْخُذُونَ فِي الْمَضْرُوفِ نَصْفَ دَرَجَتِهِ إِلَى دَرَجَتِهِ
 وَإِذَا خَرَجُوا إِلَى الرِّسَالَةِ لَا يَأْخُذُونَ لِكُلِّ فَرْجٍ
 أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ هَكَذَا وَصَفَهُ
 الْعَلِيُّ الْأَسْفِيَا الْكَبَاؤُ وَنَسَمُ أَجُورًا سَالِمًا وَأَجْرُ
 الْكَاتِبِ عَلَى مَرْكَبَةٍ لَهُ الْكَاتِبُ وَأَجْرَةُ التَّوَابِ
 عَلَى الْفَاضِلِ • وَإِذَا تَبَعَتْ أَمِينًا لِلْفَقْدِ بَلْ فَالْجَعَلِ
 عَلَى الْمَدْعَى كَالصَّحِيفَةِ **قَالَ مَتَى** مَوْتُهُ الرَّجَاءُ
 عَلَى الْمَدْعَى فِي الْإِتِّبَادِ فَإِذَا اسْتَمَعَ فَفَعَلَ الْمَدْعَى
 عَلَيْهِ • وَكَانَ هَذَا اسْمًا نَامَا لِيْلَهُ لِلْأَجْرَةِ
 فَمَنْ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَدْعَى فِي الْحَالِ الْإِتِّبَادِ

ياخذ الاجر المذموم وكذا المبعوث للتعديل
 قضى في ولايته ثم اشهد على ولايته لا يصح
 الا انها ذاتي كلاهما القضية **دوي** ان داود
 عليه السلام لما ابرم بقتل القضا ترك السلسلة
 بين السماء والارض فادفنت واليه الحضمان
 فالمسحوق منها ترك السلسلة له والمبطل منها
 شغل من السلسلة مرفوعة
وكان سبب ذلك
 انه اختلف بعض الناس وذلك ان رجلا ادع
 عند رجل فانيتم محمد المودع له الدنا نير
 وكان شيخا معه القضا فاحضما الى داود
 عليه السلام فاحال المودع ونقر العضا
 وجعل الدنا نير فيها فلما اخصما قاور المد
 فقال المدعي عليه المدعي خذ عصى حي انا
 السلسلة فاخذها فكان محضا في الانكار
 فحجرت داود عليه السلام فاحضره جبريل عليه
 السلام فقطع داود عليه السلام العضا
 فامر الله تعالى ان يقضى بين المدعي والمدعي
 المدعي عليه **ذكر في الواضحات** ان القاضي

قضاه في
 عمره

ادنا

اذا ارتد العياذ بالله تعالى او فسق ثم صلح
 فهو على حاله الا انما قضى به في حالة الارتداد
 والقضى باطلا وسبق القضا لا يفتقر ولو
 حكم بالرئوة كان قضاؤه باطلا **وفي فضول**
العاوي القاضي المولي اذا اخذ الرئوة لم يقب
 الا شافعي المذهب او الى رجل آخر ليسمع الخصومة
 بين اثنين ويحكم بينهما لا ينفذ قضا الثاني
 وحله لان القاضي الاول عمل في هذه القضية
 حين اخذ الرئوة والناس اذا اقلد القضا يصح
 قاضيا وما قضى منه قضاؤه الا ان القاضي
 آخران يجله اذا كان من رايه خلاف ذلك او
 متى ابطله ليس للقاضي آخران ينفذ وهذا قول
 عليا وهو قاض كرج وقاض سرخس رضي الله
 عنهما القضية فقال احدهما للاخران فلانا اقر
 لقلاي بكذا لا يجوز للاخران يقضي ما لم يسمع
 اليه الرقعة ونذبه كتاب القاضي الا اذا علم
 القاضي بحولان قبل تلقيه القضا فانه لا
 يقضي به عند ان حقيقه رضي الله تعالى عنه خلافا
 لهما واما اذا علم بعد تلقيه القضا في المصير

الذي هو فاضله وفي مجلس القضا فانه
يقضي في حقوق العباد ولا يقضي فيما يوافق
حق الله تعالى الا في السران اذا وحده امارا
السكر فانه يعززه لان ذلك لغرض وليس بحجة
واما اذا علم في غير مجلس القضا فهو على الخلاف
الذي ذكرته في الوجه الاول **حلي** عن أبي
بكر الاعشى رحمه الله ان الفاضل يقول بالفسق
والامير لا يقول لان مبنى القضا على العدل
والامارة على النهز والقلبة انتهى **وحل**
جا ال الفاضل وقال ان لي على ذلك حقا فان كان
المطلوب خارج المصير وكان يجب لو ابتكر
من اهله امكنه ان يحضر مجلس الحاكم ويبين في
متر له فانه لعمري استحسانا فانه عليه القلا
والسلام واعداد ذلك الاعراب في قصة الى جعل
وقام عليه الصلاة والسلام بنفسه وفي
القاس لا بعده حتى يقيم بينه بالحق في جهته
وهذه البينة لسبب الحكم بل لكشف الحال فاذا
حضر اعد البينة وقيل يخاف انه يخفي في
الدعوى كذا في المحيط **وفي** الروضة

بحوز القاضى قبول صلبة والى بلده واحدا
لانه لم يكن ذلك لأجل القضا **وحل** جا بحضه
الى القاضى فقالا حضر عندنا شهودي فخذنا
حكيلا منه فانه لا يبعد ذلك في قول
ان خيفة وزفر رضى الله عنهما **وفي** ادب
القاضى للخصاف رحمه الله لا يمشى القاضى في
السوق وحده ويحذر أعوانا بين يديه ولا
ينبغي للقاضى ان يسمع ويشري ما دار قاضيا
بل يولي غيره ممن يوثق به **ودوي** عن محمد رحمه
الله انه يبيع ويشري في غير مجلس القضا
ولو قامت على المشتري بينة فاضى فانه لا
يقضي عليه كذا في واقعات عمر رحمه الله تعالى
وفي البرازي ولم يجوزوا اليوم على بينة
ووضع ذلك بعض اصحابنا وفعل ذلك وقت
قضا به **ومحور** قال الخصم انه شوازي
وطلب اليوم بعض اثنين معهما اعوانه
وناس يوم الاموان من جهة السكة والشيخ
وتدخل الناس عنده ثم اعوان القاضى فيقتضون
البروق تحت العترة وغامه اصحابنا رجهم

الله تعالى لم يجوزوا الهجو واسنى ولو قضى
 القاضي يقول مرجوع عنه جاز قضاؤه وذلك
 لو قضى يقول بخالف قول ملابنا رحمهم الله تعالى
 ومن اهل الراي والاجتهاد ولو قضى
 بشاهد ومبين ثم رفع الى حاكم لا يراه جاز
 له ابطاله وان ارفع قبل ابطاله الى حاكم
 يرى جوازه فقد ليس لحاكم اخر لا يراه جاز
 ابطاله **وعلى هذا الاعتبار** جمع الاحكام
 المختلفة وانما حكم خلاف مذهبه ولم يعلم
 به جاز في قول ان حنيفة رضي الله عنه
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز
 وان كان هذا غلطاً منه **وفي شرح**
 القضا للمصنف رحمه الله فاض قضى بابطال
 حق رجل في دار وذلك انه اقامه منين لا يطا
 عقه فان ابطال القاضي حقه من اجل ذلك
 ثم رفع الى قاض اخر فانه يبطل وقضا القاضي
 بذلك ويجعل الرجل على حبه في الدار لان
 بعض العلماء وان قال من له دعوى في داره
 يري رجل فلو خاضع ثلاث سنين وهو في المصرو

فقد

فقد بطل حقه لان هذا القول قول مجهول
 يجوز بحاله القول بجهل من العلماء والقضا
 فكان خلافاً لا خلافاً والقضا في موضع لا
 لا تنفذ فاذا دفع الى قاض اخر كان له ان يبطله
 والقضا في بين الخلاف والاخلاص ان الاخلاص
 ما كان طريقتهم واحداً والمقصود مختلف
 والخلاف ما كان طريقتهم مختلف والله اعلم
وقعت لرجل مسئلة ثم علم الحاكم في غير
 ما افوا فانه يترك فتوى القضا الى ما يراه
 الحاكم اذا كانت المسئلة جارية لان الفتوى
 لا تنفذ والحكم تنفذ كذا في كلمة النكاح **وفي**
 في المحيط اذا زنى رجل بامرأة ولم يرضها
 وامر القاضى ان لا يحرمها عليه فاقربها متعة
 وقضى بذلك سنة قضاؤه لانه قضى في محل
 كجده فيه ثم نقض هذا القضا في حق المحكوم
 عليه مستقوله في حق القضا له ان كان عالماً
 فذلك عند ان حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
 وعند ابو يوسف رحمه الله اذا كان المحكوم له لم
 يعقد الحرمة وقضى القاضي بالحل لا يترك راى

بابا حجة القاضي نذا في العبادي والله اعلم
نوع منها يكون حكما من
القاضي وما لا يكون

عندي ان
 اذا قال القاضي ثبت لهذا على هذا اذا كان
 ذلك حكما منه **قال** بعضهم يكون حكما. وكان
 شمس الائمة محمود الاوز جدي رحمه الله تعالى
 يقول لا يبرأ ان يقول حكمت او قضيت او
 امتصت عليك القضاء. وهكذا ذكر الناطق
 رحمه الله في واقعة **والتصحيح** ان قوله
 حكمت وقضيت ليس بشرط. وان قوله
 ثبت عدي كذا يكفي. وكذا اذا قال
 ظهر عدي او ضح عدي او حكمت فهذا
 كله حكم. وكذا قوله استمد عليه حكم منه
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى
 قول القاضي ثبت عدي يكون حكما وبه تأيد
 لكن الاولى ان النبوت بالبيعة او بالاولاد
 لان حكم القاضي بالبيعة يخالف الحكم بالاولاد
وسمى العدة اذا قال القاضي للمدعي عليه
 لا اري لك حقا في هذه الدعوى لا يكون هذا

حكما منه وكذا ان قال بعه الشهادة وطلب الحكم
 سلم المدعو الى المدعي لا يكون هذا حكما منه
 وقيل انه يكون حكما لان امره الزاخر وحكم
 اذا كان في المصير قاضيا لكل واحد منهما
 في محلة على حدة فوقع خصومة بين رجلين
 احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى والمدة
 يريدان يخاصم في محلة والاخر بابا قال
 ابو يوسف رحمه الله العبرة للمدعي وقال
 محمد رحمه الله لا بل العبرة للمدعي عليه وعليه
 القوي وكذا لو كان احدهما من اهل العسائر
 والاخر من اهل البلد فان اراد العسكري
 ان يخاصم الى القاضي العسكري فهو على هذا ولا
 ولاية لقاضي العسكر على غير الجدي ومن كان
 خيرا فان شوق العسكر فهو جدي ايضا. **وفي**
 جامع الفتاوى عن ابي يوسف رحمه الله قضاء
 امير المؤمنين اذا خرجوا مع امير المؤمنين لهران
 يحكموا في اي بلدة تول فيها الخليفة لانهم ليسوا
 قضاء ارض انما هم قضاء الخليفة واذا خرجوا
 بدون الخليفة ليس لهم القضاء. **قال** مولا
 العلامة قاسم بن قطلوبغا الجمالي في مؤلفه

مناقضة. **اعلم** انه ان اختلفت العلل في
 التنفيذ فيعدهم عموم الحكم الا ان يتردد
 عند قاض اخر بما نسب الي الحاكم في انجابه وهذا
 يمتنع في الحقيقة اثبات وليس فيه حكم لما رآه
 على الحكم ولا الركة في القضا المختلف فيه
 كالقضا على القايين ونحوه لحاويه من الدعوى
 من خصم على خصم والحكم ولهذا قال
 في كتاب الاحكام بتنفيذ الاحكام والقضاء
 عن الحاكم فيما نفذ والحكم فيه من غير
 المتقربان يقول ثبت عذري انه ثبت
 حاكم من الحاكم كذا وكذا وهذا ليس حكما
 من التنفيذ البتة وكذلك اذا كان قال
 ثبت عذري ان فلانا حاكم كذا وهذا ليس
 حكما من هذا البتة بل لو اعتد ان ذلك
 الحكم خلاف الاجماع فتح ان يقول ثبت عذري
 انه ثبت عذري فلان كذا وكذا لان التصرف
 القاسد والحوار قد ثبت عند الحاكم لرب
 عليه نادية ذلك الحكم او نحوه **والجمل**
 ليس التنفيذ بحكم البتة ولا معتبر كغيره
 الاثبات عند الحاكم فهو حكم واحد وهو الاول

الا ان يقول اني حكمته بما حكم به الاول
 اني **قلت** ولا ما ناله ان يقول حكمت
 بما حكم به الاول الا ان يحوي من يدينه خصو
 صية من خصم على خصم **القاضي** اذا نصب
 وصيا في ركة اتيار وتم في ولايته والركة
 ليست في ولايته او كانت الركة في ولايته
 والاتيار لم يكونوا في ولايته او كان بعض
 الركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته
 قال شمس الامه الحاوي رحمه الله يصح النصب
 على كل حال وتعتبر الظاهر والاستعداد
 وبصير الوصي وصيا في جميع الركة **الحاكم**
 الركة **وكان** ركن الاسناد على السند
 رحمه الله يقول ما كان من الركة في ولايته
 ينصب وصيا وما لا يكون فلا وكل بشرط
 لصحة النصب كون الينم في ولايته ولا بشرط
 كون الركة في ولايته ولو نصب قاضي متوليا
 في وقف ولم يكن الوافي والموقوف عليه
 في ولايته قال شمس الامه رحمه الله تعالى اه
 وقف المطالبة في مجلسه صح النصب **وقال**

وكن الاسلام رجة الله لا يفتح وان كان الموقف
عليه في ولاية ولم تكن الضيقة في ولاية
فان كان لطلب العلم اوراقا او مسجدا في
مصره ولم تكن ضيقة الراف في ولاية قال
تمنى الله رجة الله بغير المعامل والاستعداد
وقال ان الاسلام اذا كان الموقف عليه حاز
بجوز. **وذكر** في مجوع النوازل انا قاضي
سمرقند شرب فيما في محدد وقف بخاري والمدة
عليه بمرقد فتح الدعوى والسجل **وروي**
بعض المشايخ **القاضي** اذا نصب وصيا في رلة
لميت في ولاية لا يجوز وهو قاضي صاحب البيت
وقوي شيخ مرزوق قال تسمى الامة الخلاوي
رحمة الله تعالى بجوز والعبرة للمصنوعة وذا
مولانا رشيد الدين في فتاويه القيم اذا كان
بن بخاري لا يجوز نصب الوصي من قاضي سمرقند
ولو كان الموقف عليه بمرقد والولي والمدعي
عليه بخاري فتح حكم قاضي بخاري بانه وقف
على ثلاث ويكون المولى قايما مقام الموقف عليه
وكتب الى قاضي سمرقند لسليم الى المولى انتهى

وفي

وفي التواخي وسبق كتاب القاضى الى القاضى
في كل حق لا يقطع بهمة لا كتابه كالمطابق
يظهر قصاصة خلافا رسالة القاضى الى القاضى
والحقوق فاما لا يقبل ان الرسول يقبل خطا
المرسل والقبل امض على هذا الموضع والمرسل
وهذا الموضع ليس ماض وقول القاضى في غير
موضع قصاصة كقول واحد من الرعية **وفي**
المنع واذا مات المكاتب او عزل او خرج من
القضاء بان اراد والعباد بالله تعالى او عجز
او جاز او فنى هل يعمل القاضى للكتاب اليه
بكتابة ينظر ان كان عرض ذلك المكاتب وقت
الوصول الى الكتاب اليه او بعد الوصول قبل
القراءة لم يقض به المان عندهما وقال ابو يوسف
رحمة الله والاماني يقضى به ولو وصل اليه
ثم عرض له هذه الاشياء يقضى به بالاجماع
وكذا الامام مالك والكتاب اليه او عزل قبل وصوله
الكتاب اليه ثم وصل الى القاضى الذي في مكانه
لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا ثبت ان فلان
قاضي بكرة كذا او الى كل من يقبل اليه من قضاء المسلمين

فانه يجوز ان يقتضى به مقام المكتوب اليه لان
الكاتب اذا عرف الاول صحته كاتبه القاضي اليه
ولو كتب ابتداء من فلان قاضي بكرة كذا الى كل من
يصل اليه من قضاء المسلمين لا يجوز عند ابي
حنيفة رضي الله عنه وسقط به وقال ابو يوسف
رحمه الله يجوز تسهلا للأمر على الناس والله اعلم

نوع في العزل

يقول عزل القاضي بالشرط جائز وقال ظهير الدين
المرغيناني رحمه الله وعن لا يقتضى بجهة تعلوق
العزل بالشرط **اربعة خصال**
اذا حلت بالقاضي صار معزولا ذهاب البصر
وذهاب السمع وذهاب العقل والردة
واذا عزل السلطان القاضي لا يقول ما لم يصل
اليه الخبر كالوكالة حتى لو قضى بقضايا قبل
وصول الخبر ينقد وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى
انه لا يقول وان علم بعزله ما لم يبلغه خبره
مكانه ومندوبه صيانة له لحو والباس واعتباره
بأقار المجبة اذا عزل وهذا اذا حصل العزل
مطلقا اما اذا حصل تعلقا بشرط وصولا للكا

اليه

الفيه لا يقول ما لم يصل اليه الكاتب علم بالعزل
قبل وصول الكتاب او لم يبلغه وفي رواية
يوسف رحمه الله ساق هنا انما هو **نوع** العزل
لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله
أمر او قضاء فم على حاله وليس هذا كالوكالة
وكذا امور القاضي لا يوجب عزل الحاكم وان عزل
السلطان القاضي يقول نأب عنه خلا وما اذا مات
القاضي حيث لا يقول نأب عنه هكذا قيل في بعض
ان لا يقول الا آية لعزل القاضي لانه نائب السلطان
او نائب العامة الا ترى انه لا يقول يموت
القاضي وعلمه كثير من مشايخنا واذا عزل السلطان
نأب القاضي لا يقول القاضي اذا قال عزك نفسي
او اخرج نفسي عن القضاء وسمع السلطان يقول
كافي الوكيل اما بدون سماع السلطان فلا وقيل
لا يقول القاضي بعزل نفسه اصلا لانه نائب
عن العامة وحق العامة سعلو بقضاياه فلا
ملك عز نفسه كذا في الفصول وفي جامع الشارح
كان القاضي ابو حنيفة رحمه الله يقول كان ابو بكر
الاحمدا يقول توليه الحكم والقضاء وديارنا غير

ولا يخرج لمجة ولا عيد ولا حارة ولا عيادة
ولا حبس في موضع وسر ولا يبرئ له فاش
ولا وطأ ولا يدخل عليه من سائر من به اسمي
في الاقضية ولا يمنع من دخول الجيران
عليه وأهله لا حياجه الى السور في القضا
ولا يمتنون من اللث الطويل وعن محمد رحمه الله
انه يخرج في موت والده أو ولده لا في غيرهما
اذا لم يكن من موقوف ما يما والآلا وذكر القضا
ان الكفيل يخرج لحارة الوالد والابن الاجداد
والجدات والاولاد وفي غيرهم لا وعليه القنوي
وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله اذا من لا يخرج
ولو مرض في الحبس ولم يجد من يقو عليه اخرج
لذا من محمد رحمه الله تعالى وهذا اذا غلب عليه
الهلكان وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى انه لا يخرج
والهلكان في الحبس وغيره سواء والقنوي على روايه
يخبر عن الله عنه وانما يطلقه اذا اطلقه الامير
وان لم يجد كفيلا لا يطلقه وحضر الحزم بعد الكفيل
للاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الحمار وعن
الامام رضي الله عنه انه يمنع من الوطى غلا والاكل

صحيح لان المولى لا يوافقهم بالسقيده **وسمي**
شرح الوقاية وصح قضا المرأة في غير حق
في القنوي واعتبارا بشهادتها **قلت** الجمة
الحامية بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ
التول على الغير **السلطان** اذا حكم بين اثنين
لا تنفيذ وقيل تنفيذ وعليه القنوي باع
الولد **في** الميراث ثم ارتفع الى القاضي
فاجاز بينهما ثم ارتفع الى قاض آخر بمضيق
القضا الا قام الولد لانه زوي ان عليا
رضي الله تعالى عنه رجع عنه والله اعلم
نوع في الحبس
بحسب ما اثنى كل دين ما خلا في الوالد
او الاجداد او الجدات لولده **ويحسب الميراث**
بين الذمي والمسلم من وعيكه واذا حبس الكفيل
بحسب الموقوف عنه **في** القنوي ولا يرد منه
لو كان له كماله باجرة والآلاولى باخذ المالك
قبل الاداء ولذا المسئلة على جوابها لو اقبعة
وموان الكفيل له يمكن من حبس الكفيل والكفيل
وكفيل الكفيل وان لا يردوا واذا خاف فراره قيد

ام ح

لا يضره دورى والظاهر عدم المنع لكن
 يدخل عليه زوجته او امه حتى يطأها في
 موضع خال ويمنع من التمسك في الاصح
 وان خاف ان يغير من الحبس حول الى سخن
 اللصوص واذا حبس المجرم في السجن
 منعنا الامور في المال قال الامام الار
 سبندى رحمه الله يطعن عليه الناس
 ويترك له نسبة ملق له منها الماء والخبز
 وقال القاضي الراى فيه الى القاضي وتبرله
 له دست من الثياب وسباع الباقى وان كان
 له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له
 الثمينة وصرف الفضل الى الدين وسباع
 ما لا يحتاج اليه في الحاد حتى القيد في الصوف
 والظن في الشتاء وكان له كانون من صوف
 سباع وشترى له من الثياب وعن سراج رحمه
 الله انه سباع الثمينة ولو قلل المشتري
 ان كان قبل القبض سباع القاضي الممنوع للممنوع
 وعنه الامام اورد في الله تعالى عنه لا يبيع المتاع
 والعروض وقال عصا ولا يبيع العقار

اجماع

اجماع والخلاف في القول وقبل بيع المتاع
 عند تمام الاصح وفي شرح المدورى في المال
 الحاضر والغائب لا يبيع العقار ولا العروض
 واوقفه بالذات بغيره وله عليه ذرايم فعليه
 روايان وفي شرح الطحاوي انه لا يبيع
 الضمدي انه يباح قال المديون ابيع عرضي
 واقتضى دين اجله الفاضل لثلاثة ايام ولا يجبهه
 ولو كان له عقار يجبهه لبيعته ويقضى الدين
 ولو كان سجن قليل وان وجد المديون من
 يقرضه لمقتضى به دينه فلم يفعل هو ظاهر
 وان اراد رتب الدين اطلاقه بلا حضور القاضي
 له ذلك فان كان المديون ظاهرا عند الناس
 فالقاضي يقبل حجة الاعتار ويحليه قبل المدة
 التي يذكرونها وان كان شكلا امره قبل قبل
 البينة قبل الحبس فيه روايان احثار الاما
 الفضل رحمه الله تعالى يقول وعامة
 المشايخ عدم قبوله واحلف الروايات
 في تلك المدة التي يسأل القاضي بعد الحبس
 فقرة في كتاب الفصل الكفاية بشاهد

أو ثلاثة وفي رواية الحديث بأربعة وفي
 رواية الطحاوي رحمه الله نصف الحول **والصحيح**
 فهو نصيه إلى رأي القاضي لأنه للصغير والشارع
 إلى قضاء الدين وأحوال الناس في ذلك متفاوتة
 ولا شرط بنية الاعتار **حضرة المدعي**
 فإن برهن المطلوب على الاعتار والطالب على
 الديار فنية الطالب بأولي **كيفية الإبراء**
 مع بنية الإراض **ولا شرط ما به يثبت**
 الديار **ويقال** القاضي عن المحبوس بعد مدة
 فإن أجز بالاعتار أخذ منه كبلًا وظلًا إن
 كان صاحب الدار من قباي **ولو كان لم يثبت على رجل**
 دين وله ورثة صغار وكبار لا يملكه من الدين
 قبل الاستيفاء **فصل للعتار** **وقال**
 الحضا فاحمد الله ثبت الإفلاس بنوب
 اليهود وهو فقير لا يعلم له مالا سوى كسبه
 وأحضرناه ههنا وأعلننا قال المحبر أحد
 حاله كثر ادعى المديون الاعتار والدائن
 الديار **قال** في التمهيد لا يصدق في كل
 دليل له بدل كمن أو قرض أو حصل بعد أو

الزام كماله

كماله **وفي** جامع الصفة ولا يصدق في كل دليل
 له بدل كمن أو قرض أو حصل بعد أو
 الموحل وتطلب التسوية **وفي الأصل** لا يصدق في
 في الصفاق بكل فصل من موطنه وسجله **وفي**
 الاقتصية **بيد** وفي صفات الاقارب
 والزوجات وأرسل الحجابات **وتباليه** إذا ادعى
 إن له مالا بعد ما برهن على الإفلاس يخلف عنه
 الامانة رضي الله عنه **قال** الامام الحلواني رحمه
 الله طلب المحبوس من الطالب أنه لا يعرفه وأنه
 معذور بخلفه **فإن** كل اطلقه **وإن** حلف أنه
 حبه **ويجوز** المحبوس في المسجد لعذر القلة
 وللأزمة العذر **وقال** القاضي المدعي
 هذا أنه لا يلزم منه في المسجد فإنه بنى لذكر
 الله تعالى وفيه معنى **سأمر** رحمه الله تعالى
سئل محمد رحمه الله تعالى عن أخرج من السجن
 عن فليس قال يلزمه لأنه لا يعلم له ماله فعلة
 احتج ماله بمحاجة الملازمة **ذكر** الملازمة
 وأراد به الحبس بدليل الفارغ **قال**
 فكت له **فإن** كانت الملازمة أضربا لغيره لكونه

ممن يغيب بالسبي والطرق **وحيثما** صاحب
الدين ان يוכל غلامه ليكون معه ولا امنه
فطلب ما يوفيه وعياله يومه وان شاء
تركة اياما ثم لازمه على قدر ذلك **قالت**
قلت له ان كان غلاما لم يعل يده قال ان كان
غلاما بعد ان يعل حبه يلزمه لازمه
وان كان غلاما لا يعل على الطلب خرج وطلب
وان كان في ملازمته ذهب فوته وعياله
الكفله ان يقيم كفلا بنفسه ثم يحل سبيله
اذا قال المدعي لبيته وطلب ممن خصمه
لا يستخلف القاضي لانه يرضان مقيم عليه
البينة بعد الحلف ومقصده بذلك وقد
امرنا بالشر وقال له ارحل فيه **قالت**
الامام الحلواني رحمه الله ان شاء القاضي مال
الى قوله **وانما** مال الى قولها كما قالوا
النوكل بلارض الخصم يا خذوا بالموالين
نقد المحبوس الذين والدين غائب ان شاء القاضي
اخذ الذين ووضع عند عدل واطلعه وانا
شا اطلعه كغير نفقة بنفسه وبالمال انتهى

قال المدعي لبيته وطلب
بمن خصمه لا يحلف الى اخره

وفي

وفي التوارك وكذا لو تبرع المحبوس على الاطلاق
ورب الدين غائب واستحسن بعض المشايخ ان
عقب المرأة اذا حبس الزوج وكان قاص لا يحبسها
معه صيانة في الجور **قال** القاضي عليه السلام
احد الرسوة من عزمي وقصبت على فرقة **وقال**
احد من السطان ملاحا ماحا الحفومة والاخر
لصاحب الحق مع السطان ومع القاضي ان لم يخلفه
السطان وبعد الحلف منه الامام رضي الله عنه
يكون مع السطان لا غير اذا اراد ان يذهب
مع خصمه الى السطان لا الى القاضي يجوز له ذلك
شرعا ولا يقصده لكنه ان عجز عن الاستيفاء
عند القاضي ذهب الى السطان **القاضي** اذا قال
سبيله على سبيله وحكم ثم ظهر وانية بخلافه
فالحفومة للمدعي عليه يوم الفاتمة مع القاضي
والمدعي مع المدفوعة لانه لم ياحد المال
وامانع القاضي لانه اضر بالاجتهاد لان اسر
احد من اهل الاجتهاد في زماننا وبعض اركيا
خوارزمي قاس المضي على القاضي **قاوردت**
عليه ان القاضي صاحب مباشرة الحكم والمضني

سبب الحكم فكيف يواحد السبب مع المباشرة
فانقطع وكان له ان يقول القاضي في ذلك ما يشاء
الطحاوي الحكم بعد السوي لانه لو ترك بلاءه
لانه غير عالمه حتى يفتي بعلمه كذا في البراري

الفصل الثاني في في انواع الدعوى واليمين

الدعوى من لا يحجر على الخصومة اذا تركها والمدعي
عليه من يحجر على الخصومة اني على الجواب وقال
محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المذكر
واما انصر عليه لانه اذا عرف المدعى عليه
عرف المدعي ولو كانا الدعوى غير صحيحة فادع
المدعى عليه الدفع هل سمع وهل يكون ابنا
دفعه من غير نصيح الدعوى كذا في المنع وفي
المحيط القاضي محيى ان سأل المدعى عليه جوابه
فان سأل طرأ عليه واسأل وجب عليه الجواب
فاذا وجب عليه الجواب فلا يخلو اما ان اقر او
انكر او سك فان اقر ففصل القاضي على المدعي
عليه بموجب قراره لظهوره قد عواه بالاجراء
وان انكر سأل القاضي المدعى البينة المظنة له

دعوا



دعواه فقال الله بينة لقوله عليه الصلاة
والسلام من احضم الحضرمي والمدعي بين
يديه فقال للمدعي منها الله بينة فقال لا
قال لك بينة فان احضها قضى بالبينة فاذا
ان المدعي يباهد فقد تخرج جانب الصدق به
لكن عارضة شهادة الاصل فان التزم حلف في
الاصل برئته وعن الحقوق مرتبه فلا يؤخرها
آخر ليكون شفعها بجهة فونية اشى وفي
المنع قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال
المدعى لا بينة لي ثم جاء بالبينة هل يقبل ام لا
روى الحسن عن ابن حنيفة رضي الله عنه يقبل وروى
عن محمد رحمه الله لا يقبل وفي القضاوي
الطبري رواية واذا قال المدعى عليه هذه سوال
القاضي اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد
قبل عيان يكون المسئلة على الخلاف بين ابن حنيفة
ومحمد رحمه الله فيا لي شاعلى هذه المسئلة ولا
يحفظ قول ابو يوسف رحمه الله رواية في هاتين
المسائلين وكذلك لو قال المدعى كل بينة اتى بها
فمن يهود زور وكذلك لو قال كل شهادة شهادتي

يا فلان و فلان على فلان بعد الحق فلا حق له
 فيها ثم اذعى بعد ذلك شهادتها عليه و جاء
 بها شهدان عليه فهو على هذا الخلاف و دفع
 الدعوى كما هو صحيح فكذلك دفع الدفع فصاعدا
 من المحار **وفي** الولوي **و** حله اذعى على رجل
 شيئا من الدنانير و الدراهم و العروش و الصاع
 و انكر المدعى عليه كله و اراد تخليفه فالقاضي
 يجمع الكل و يحلفه مينا و احدا **وفي** المنع هذا
 اذا حلف فان كل من المين و لم يحلف فقصى القاض
 بالتكول و اول مرة و موالده و حتى لو قصى
 بالتكول مرة و حث فضاوة في البيع الا ان الحضا
 رحمه الله تعالى قال ينبغي للقاضي ان يقول له الى
 اعرض عليك المين ثلاثة مرات فان حلف و افضيت
 عليك **وفي** الكافي القدر بالثلاث في عرض
 المين لازم في المروي عن ابي يوسف و محمد رضي الله
 عنهما و به قال احمد و لكن الجمهور في التعرض
 ثلاثة بطريق الاحياط و به قال **و** حله اذعى
 رضي الله عنهما **و** ذكر في المحيط و لو قال المدعى
 عليه بعد ما نكل عن المين ثلاث مرات اما احلف عليه

فد

قبل التقا بالتكول و بعد القضا لا يحلفه و عنه
 الشافعي رحمه الله لا يقضى بالتكول و لكن يرد المين
 على المدعى و موالده و ماله و احذر رضي الله تعالى
 عنهم **وفي** المحيط و يجوز رد المين على المدعى على
 وجه الصلح **و** ذكر في الجامع الصغير ان الصلح
 على المين جائز حتى لا يكون له ان يستحلفه على ذلك ابدا
 فلما جاز الصلح جاز ايضا رد المين على المدعى على
 وجه الصلح **وفي** الدخيرة **و** حله على آخر
 المذموم مؤخره فطلب رب الدين من المدينون
 كفلا قالوا من لا خيرة على اعطاء الكفيل و في
 ظاهر الرواية عن اصحابنا ان له ان يطلب منه ما عطا
 الكفيل و ان كان الدين مؤخره **و** في طلب المشتري من
 البائع كفلا بالدين **و** حله ذلك في الدين المؤجل
 اولى **وفي** المستفي قال رب الدين مدينون يريد
 الشفعة له الكفيل ان كان الدين مؤجلا انتهى
وفي **و** حله اذعى **و** حله اذعى **و** حله اذعى
 بعد و استحسن الامام الثاني ائمة الكفيل و قضاها
 و عليه القوي و جعل كانه كفيل بما داب لها عليه

علي
 حاشية
 وجه الصلح

وفي المحيط لو افنى يقول الاباء الثاني في سائر
 الديون باخذ الكفيل كان حتما وفقا بالناس
 عمن في يد رجل ادعى امرأته ملكه استراه من
 فلان الغائب وصدة ذوا اليد على ذلك قالوا
 لا بامر ذاليد بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون
 قصا على الغائب بالشوا باقراره كذا في العاد
وفيه ايضا ادعى على رجل انه قتل من
 فلان بما يدوب له عليه فامر المدعي عليه بالكفالة
 وانكر الحق فامر المدعي البينة المداية له
 على فلان كذا فانه مقضى له بها ونحو الكفيل الحاضر
 وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يثبت
 الى انكاره **رجل** قال لامرأة رجل غائب ان زوجك
 وكلني ان املك اليه فانك قد طلقي ثلاثا واقاب
 على ذلك البينة مقضى بقصيدة الرجل فما ولا مقضى
 بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق
 حجاج المرأة الى اقامة البينة قال لا يثبت ان يطلق
 فلان امرأته فاستطلق ثم ان امرأته الحالف ادعى
 ان فلانا طلق امرأته وقلنا غائب وزوج المدعية
 حاضرة واقامت البينة لا قبل ولا حكم بوقوع الطلاق

على ان يثبتها على طلاق فلان الغائب لا يقع لا
 ذلك استد الفضا على الغائب وقد افنى بعض
 المناظر من يقول هذه البينة وموقع الطلاق
 الا ان الاول اصح الامسان اذا اقام بینه على
 شرطه بانها فصل على الغائب فان لم يكن فيه
 ابطال حق الغائب قبل هذه البينة وينصب
 الحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب
 من طلاق او عاق او بيع او ما اشبه ذلك افنى
 بعض المناظر ان لا قبل ومضى على الحاضر والغائب
 جميعا وبه احدى منى الاسلام الا في جدي رحمه الله
 فقال لو طالب رب الدين الكفيل بالدين فان الكفيل
 المديون اذاه والمديون غائب فامر الكفيل بنية
 على او الديون قبل ومثب الكفيل خصما عن المديون
 لا لا يمكنه دفع رب المال الا بعد ان ينصب خصما
 عنه **وفي المحيط** وسائر القادى اذا ادعى انسا
 على آخره القاضى فله امره سحر لاني عليه فلا يجوز
 ولو حكم على سحر البينة وتضيد السحر ان ينصب
 البينة وكذا على الغائب ببيع المحضومة عليه ولا
 لو احضر رجل غرضه عند القاضى ببيع المحضومة عليه

والقاضي فليعلم ان المحضر ليس خصم فلا تنبع الخصومة
 عليه واما يجوز نصب الوكيل عن الخصم المحض في بيعة
 ولا يحضر مجلس الحكم بعده ما ثبت القاضي امتيا على
 داره ونودي على باب داره **وذكر** في كتابا ذات
 الجامع رجل غائب فجار رجل وادعى على رجل
 ذكر انه غزم الغائب وادى الغائب وكلة بطلب
 كل حتى له على غزائه بالكوفة وبالخصومة منه
 والمدعى عليه ينكر وكانه ما قار المدعى بيعة
 وكان له وقضى القاضي عليه بالوكالة قال
 صاحب الفصول هذه دليل على حوز الحكم على المحضر
وفي ادب القاضي ان الحكم على المحضر يجوز وعلى من يني
 ان يكون هذه المسئلة على روايتين وادعى على وكيل
 الغائب وعلى وصي الميت قضى على الغائب وعلى الميت
 ولا ينقض على الوكيل والنوصي وكتب في السجل انه
 قضى على الغائب وعلى الميت بحضرة وكيله وحضرة
 لا وهذا قصا على الغائب بعد القادر **وفي**
 الواقعات اذ افضى بالبيعة ~~وكتب القاضي عليه~~
 وله مال عند الناس لا يرفع الى القاضي له حتى يحضر
 الغائب **وكذا** ذكر في احاسر الماطي رحمه الله تعالى

وإذا

وزاد الا ونسبة المرأة والاولاد الصغار والاولاد
 ولوان رجلا حال القاضي وقال ان هذه الدابة
 ودعوة عذري وقد غاب المالك ولم يترك العقة
 فزني بالاتفاق على الرجوع بالعقة عليه او قال
 المقطت هذه الدابة او رددت هذا الا
 من مسيرة سفد والمالك عايت فطلب منه ان
 يقضى بالعقة حتى يرجع على المالك فان القاضي
 فبالمنه البينة فان اقام ما قضى بالبينة على القاضي
 فاذا حضر رجع عليه واذا قال العديم للمطالب
 ان لا اقصك صاحب اليوم فانراه كذا فوارى
 الطالب وحس المطالب ان لا يظهر اليوم فحذرت
 فيمنه فاحضر القاضي بالقضية فصب عن الغائب
 وكلا وامر الوكيل بتقضي المال من المطالب حتى يبرأ
 قضي المال وحكم به حاكم اخر فادى ابو يوسف رحمه
 الله تعالى قال لا يجوز كذا ذكر في اخر الا قضية
 وهذه اوططه وان قضى قول اني يوسف رحمه الله بالذ
وذكر الماطي رحمه الله ان القاضي ينصب وكيله
 عن الغائب وتقضي ماله ولا تحت المطالب قال
 الماطي وعليه الفتوى **وذكر** في شيد الدين رحمه الله

في فادونه اذ عني عينا في يد رجل وازاد احصاءه
 بحبل القضا فانكر المدعي عليه ان يكون في يده
 فجا المدعي بشاهدين شهدا ان هذا العكس
 كان في يد المدعي عليه قبل النسخ بسنة هل منع
 وهل جبر المدعي عليه على احصاءه بهذه البينة
 ام لا كانت واقعة القوي ويغني ان يسئل
 لانه ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت
 حوزة من يده **وقد وقع** الشك في زوال
 تلك البينة فثبت اليه ما لم يوجد المزيل **قال**
 سئل الامام الحلواني رحمه الله تعالى عن الموقوف
 ما لا يمكن احصاءه عند القاضي كالصبرة من
 الطعام والمطبخ من الغنم قال القاضي فيه
 بالجواز ان شاخص ذلك الموضع لو يقبض له ذلك
 وان كان لا شتمت له الحضور فان كان ما ذوما
 بالاحتياط في بيعت خليفته الى ذلك الموضع وهو
 نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقفت
 الدعوى في محل ولا يقع باب داره او يا شرا
 ما يسهل حتى يخرج لسير اليه اليهود فانه يخرج
 الى باب داره بحضوره **وفي** القدر اذا كان

المدعي يدعي شيئا فقد رتب له كالمحكي فالحاكم فيه
 بالخيار ان شاخص وان شأبت امينا قال لا
 غير الاسلار على الزدوي اذا كانت المسئلة مختلفة
 فبغني القاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فان كلفه
 ولرب من منع دعواه **وفي** المبيوط **رحل** ترك
 الدعوى فلا له ولا ينسب سنة ولا يكره له مانع
 من دعوى شرعية ثم اذ في بقية ذلك لا تمنع دعواه
 لان تركه مع التمكن دليل على عدم الحق فلهذا
وذكر في المحيط **رحل** له على آخر فلوس او طعام
 فاشترى ما عليه يدراهم او ذنانير وقصر فاجل
 نقد الثمن كالف العقد باطلا **وفي** القادي
 رحمه الله وهذا افضل من حفظه والنازع
 عاقلون فان العادة فيما بين الناس ان من كان له على
 آخر حقة او صغير او ما السببه ذلك فصاحبها
 ياخذ من عليه عند غلا السعوط بالذهب والفضة
 عن ذلك ويسمونه فباينهم موقوف الحقة وانه
 فاسد لكونه افرقا عن دين بدين **وفي** الذخيرة
رحل اذ غادر او عتارا اخر او موقولا في
 يد رجل كما مطلقا واقفا والبعينه على الملك المطلق

المدعي عليه
 حقه
 المدعي عليه

يعنى بيمينه الخارج عند علمائنا الثلاثة وهذا
 اذ لم يذكرنا تاريخا واما اذا ذكرنا ان كانا سواء
 يعنى الخارج وان كان احدهما سبق يعنى
 للسبق تاريخا ولو ادعى جارا وكان في دعواه
 هذا الخارج عاب عن منتهى فقال المدعى عليه
 اني اقيم البينة ان هذا الخارج ملكي وفي يدي منه
 ستة اوتوا شبه ذلك يعنى للمدعى ولا يثبت
 الى جهة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى من التاريخ
 تاريخ عينة الخارج عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه
 في الملك مطلقا خالفا عن التاريخ وصاحب اليد
 ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة الاستعداد لا يطرح
 عنه ان حيفه رحمه الله وكان صاحب دعوى اليد
 دعوى مطلقا للملك كدعوى الخارج فيبقى بيمينه
 الخارج اشى وفي العادي الخارج و ذو اليد
 اذا ادعى الشرايين واحد واما ما بينه ولم يور
 يعنى لذي اليد فان اخرج الخارج لا يملك به لا
 التاريخ في حقه خبر والعقب في حوزي اليد
 معان وانما دليل على سبق عنده والعائنه
 اقوى من الخبر الا اذا رجا وتاريخ الخارج سبق

فمينه يعنى الخارج وفي سخر اذ بالفاضل للحق
 البينه وان ادعى ان لبا ومات وهو وارثه
 لا وارث له غيره وادعى دارا في يده رجل اشى
 كانت لايته ومات وترك ميراثا له والذي في
 يده الدار ينكر ذلك فاقا والمدعى بيمينه ان
 الدار كانت لايته مات وترك ميراثا له وانهم
 لا يعملون لايته واما غيره فان الحاكم يحكم له بالدار
 لانه اثبت سبب الملك لنفسه بالحجة يعنى له به
 قال ولوان رجلا مات وله ورثة فحضر واحد
 منهم وادعى وفاة ايته وادعى دارا في يده رجل
 انما كانت لايته مات وترك ميراثا له ولما يور
 ورثه ايته وهم فلاما وفلان وفلان والذي
 في يده الدار يحجده هذه اكله فاقا والآخر شاهد
 على وفاة ايته وعدة ورثته وان هذه الدار
 لايته مات وترك ميراثا له ولم يحضر منهم وارث
 غيره فاقا الفاضل يعقل ذلك ويحكم بالدار لايته
 ويدفع الى هذا الذي اقام البينة حقه فيها
 لان الواحد من الورثة ينيض خضا فهايت
 للميت وعلى الميت واما حصر الباقي فانها تترك

وبزوه فكلما حضر واحد منهم اخذ حصته منها
 ولا يكلفنا عادة البينة انما كانت لآبائه
 هذا قول ابن حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع الى المدعى حصته
 منها ويترفع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل
 على يد المدعى حتى يحضر من يفي من الورثة واجمعوا
 على ان المدعى عليه لو كان مقرا دفع الى الوارث
 نصيبه والباقي ترك في يد ذي اليد اذا حضر
 وحلاد اذا دعي دارا في يد رجل لا يبينه مات
 وترك ميراثا له واقار على ذلك بقبلة ولم
 يستد على عقد الورثة ولم يعبرهم ولكن
 قالوا تركا ميراثا لورثته فانه لا يقبل قدم
 الشهادة ولا يدفع اليه شي حتى يتم عليه بقية
 على عدد الورثة لانهم مالم يشهدوا على عدد
 الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد متعاقبا
 والفضا بغير المعلوم مستعذر مؤهلا

ثلاثة فصول

الاول هذا والثاني لو شهد اليهود انما اسبه
 ووارثه لا تعلم له وارثا غيره قال القاضي

بعضي

بعضي جميع الرثة له من غرنلو والثالث اذا شهد
 انه من فلاح مالك هذه الدار ولرسندوا على
 عقد الورثة ولم يولدوا فيها دهم لا نفوس له
 وارثا غيره قال القاضي سئلوا في ذلك وما شأ
 على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم
 ولم يحضر واذا دفع الدار اليه وهل ياخذ منه
 كقبلة بما دفع اليه قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا ما حرمه قبلة وقال ابو يوسف ومحمد رضي
 الله عنهما ياخذ منه قبلة به ثم اما يدفع الى
 الوارث الذي حضر جميع المال الا بعد التلوي
 ان كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالاب
 والابن اما اذا كان ممن يحجب بغيره كالخبر والاف
 والعم فانه لا يدفع اليه المال واذا كان
 ممن لا يحجب بغيره ولكن علف نصيبه كالزوج
 والزوجة فانه يدفع اليه اقل النصيبين
وقال محمد رحمه الله او فر النصيبين النصف
 للزوج والربع للمرأة وقال ابو يوسف رحمه
 الله اقل النصيبين وقول ابن حنيفة رضي الله
 عنه مضطرب في بعضا مثل قول محمد رحمه الله تعالى

فما اذا كان الميت امرأة والمذني زوجا وفي بعضه
 مثل قول اني يوسف رحمه الله تعالى لم اذا ثبتت
 عند اني يوسف انه يدفع اقل الضمين فقد
 احلنا الروايات عنه في ذلك اما اذا كانت المرأة
 زوجا والمذني عليه امره فففيه روايات
 في طاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن لا
 قد تكون الزوج اربع سوة فيكون نصيبها
 ربع الثمن وفي رواية اخرى عن اني يوسف رحمه
 الله انه يعطى لربع الميراث كاذكر عن محمد
 واما اذا كان الميت امرأة والمذني زوجا
 ففيه روايات ايضا في طاهر الرواية عنه
 اني عن اني يوسف رحمه الله يدفع اليه الربع اني
المساومة وما يشبهها
 كالايديع والاستعارة والاستعارة والاسبقجار والاسبقجار
 سيقهاية اقرار بانه لذي اليد وما من من
 الدعوى نفس المسامحة والغيرة طلب نكاح
 الامة مانع من دعوى تليك وطلب نكاح
 الحرة مانع من دعوى نكاح وفي القنية
 احضر من المتب فادعى ان اباه لا يخطأه مني لدا

كذا في بارا

وبارا وشارا الى الابن وللمن ذر اسم الابن منه
 او سمه اليهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ومن شرط
 اسمه ونسبه وفيه ايضا قال الذي عليه
 الذي لا امره فلا يثبت الحق بالبيعة ادعى الا
 لا شيع ولو ادعى او اراد الذي بالوصول والاصا
 سمع الشئ والله سبحانه وتعالى اعلم
نوع في كفة القينة والاستحلال
 حلفت المذني عليه بالله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالما
 فالحلف بالله تعالى او لغيره وفي المبطوط الحرة
 والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والطالح
 والكافر والمسلم في المين سوا وتغليظ المين
 بذكر او وصف الله تبارك وتعالى بان يقول
 له الفاضل قل والله الذي لا اله الا هو عا ل
 العيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب
 العالب المدرك المملك الذي يعلم من السر
 ما يعلم من العالدية ما لفلان هذا عليه ولا
 قبلك هذا المال الذي اذعاه ومو كذا وكذا
 ولا شئ منه والاختيار في سنة التغليظ الى

تعالى المذكر عليه
 معصية فلما لم يبق
 للمذني الا اعتق
 ادعى الاتصال بالشيع

الى القاضي زبد ما مشا بن اسماء الله تعالى وصفته
وسيفض ما شا ولا في محاط في عن الواو العاطف
للا يور عليه اليمن او المستحق بين واحدة حتى لو
قال والله والرحمن والرحيم بصير ايماناً خلف
الشاخ ومنهم الله تعالى فيه منهم من يقول القاضي
بالحيوان شا غلط وان شا لم يغلط في كل مدعي
به وعلى كل مدعي عليه ومنهم من يقول يعتبر
حال المدعي عليه ان عرف بالصلاح اتفق بذكر اسم
الله تعالى وان عرف بغير ذلك الوصف غلط
في اليمن ومنهم من قال يعتبر حال المدعي به
ان كان ما لا عظمها غلط في اليمن وان كان صغير
اتفق بذكر اسم الله تعالى ولا حلف بالطلاق
ولا بالعاق ولان اليمن بينهما بين بغير الله تعالى
واليمين بغير الله تعالى لا يجوز وقيل في زماننا
اذا الخ الحضم سباح للقاضي ان حلف بالطلاق
والعاق لعلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى
وكثرة الامشاع بالطلاق والعاق كذا في
الهداية وغيرها ولا يغلط اليمن بزمان ولا
مكان عندنا **قال** وحلف اليهودي بالله تعالى

الذي

الذي انزل النور انما على موسى عليه السلام والنصرا
بالله تعالى الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
والمجوس بالله المسمى طوبى للاله في عنان خلقه
الامة الله ام لا غلط اخذ الا ما بينه تعالى بها
ولا حلفا لغير الله **قال** في قيل بالفرق
بين مابين المجوس والوثني في حلفهم بالعلية المجوس
في حق المجوس بذكر الاله في حلفهم في حق الوثني
بذكر اسمهم **قال** الامر ما بالهامة الضم
والوثني لا يسم اخذوها الهة فامر ما بالهامة الضم
بغير الاله لا يسم لا يسم اخذوها الهة فامر ما بالهامة الضم
في حق المسبح **وفي** الملاحقة ولو حلف القاضي
بالطلاق فتكاد قضى بالمال لا ينفذ قضاءه
القلامة بغير الاله في حلفه بالطلاق
عن المرأة اذا كانت حلفت بالنكاح ولا ينفذ منه
تفسيره لا بالنكاح والاوج ينكح ما اذا صنع
القاضي لا سبق هذه المرأة متعلقة ابدا لغيره قال
سخطه القاضي فتقول ان كانت هذه المرأة لك
في طالق حتى تنزع الطلاق باليمين ان كانت امرأة له
منكح منة وحل للازدواج **وفي** البيع كل حلف

على الحاصل أو على التيب فصدق في حقه ونحوه
الله تعالى يحلف على الحاصل ويصدق في حقه
وإنما الله يحلف على التيب قال سواد ما في الإسلام
وإنما الله يصدق على التيب على أو ذكر في التوا
إنه حلف الصبي الأول من مؤمنين من قوله ومن
نحوه وجماعة الله في حقه وموصي ثم أدركه
بمن عليه قوله في حقه على أو يمينه معصية وذكر
في أقواله ما في حقه واليمينات أن الصبي الناجر والعبد
الناجر يستحلف ونقض عليه بكنهه فيكون
اليمين من التيمن بالله واسمها ولا يجوز الصلح
عن التيمن على ذراهم حتى لا يكون المدعى أن حلف
المدعى عليه بيمينه ذلك لأن الأصل في حلف
التيمن صلح على النكاح واليمين الصلح على النكاح
لا تسع دعوى المدعى فيما وقع الصلح عليه
ادعى على آخر مالا فأنكر وأراد المدعى
استحلافه فقال المدعى عليه إن المدعى قد
حلفني على هذه الدعوى عنه فاجب بكلمة كذا
فأنكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بيمينه
على ذلك يقبل وإن لم يكن له بيمينه وأراد

حلف

حلف المدعى له ذلك لأنه يدعى انفا حقه في التيمن
ولو ادعى المدعى عليه أنه أبرأ من هذه الدعوى
فإن القاضي حلفه أن لم يبرأ من هذه الدعوى
القاضي لأن المدعى بالمدعى استحق الجواب على
المدعى عليه والجواب ما بالقرار أو بالانكار
وقوله أبرأ من المدعى ليس بالقرار ولا انكار
فلا يكون مسموعا من المدعى عليه ومقال أحث
خصمك ثم ادع ما شئت وهذه خلاصة ما لو قال
أبرأ من هذه الألف فانه حلف لا دعوى
البراءة عن الأول أو بوجوب المال والقرار
جواب ودعوى الأبرأ مستطقت بيمينه الاستحلاف
ومن المسامح من قال أنه حلف المدعى على هذه الدعوى
ومني دعوى البراءة عن المدعى كما يحلف المدعى على
دعوى التحليف واليه مال يسمى اليمين الحلوي وعليه
ألف قصاة زمانه وفي القنية ادعى المدعى
اليمين فأنكر المدعى ولا يمين له فطلب بيمينه
فقال المدعى جحد حتى وانكحتم ثم استحلفني فله ذلك
وزمانا انتهى إذا أقروا أن المومنون له قسطن
المومنون في المجلس أو بعدة مدة ثم قال بعد ذلك أنه

لم يثبت وكذا اقررت به كاذبا وسأل القاضي
 ان يحلف المومنون له فثبت المومنون بالله له
 فثبت عن هذه الهبة التي ادعى بها فثبت
 لا يحلفه لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة
 والدعوى لم يثبت ههنا مكان المناقضة
 وعلى قول ان يوسف رضي الله عنه حليفه بالله
 بعد قبضته بحكم الهبة التي يدعيها وعلى
 هذا الخلاف اذا اشترى شيئا واقر بالبيع
 بحكم هذا الشراء الذي يدعيه وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى شيئا واقر المشتري بقبض
 المشتري منه ثم ادعى انه لم يثبت وطلب من
 القاضي ان يحلف بالبيع بالله لقد سلمت الى المشتري
 واقر بالبيع بحكم هذا الشراء الذي يدعيه
 وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا واقر بالبيع
 بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يثبت واذا حلف
 المدعي وزبانا اذا اقر بقبض الثمن واستند
 عليه ثم انكر القبض حلف المدعيون والمقتر
 على نفسه بدين رجل ثم انكر الدين وقال
 لا شئ له على وانما اقررت بذلك كاذبا وطلب

لمن

بمن المقر له الكل على هذا الخلاف واين يوسف
 رحمه الله يقول المعاد فيما بيننا من المسقر
 كذا ولا حظ الاقرار ويهد عليه قبل قبض
 المال فلو كان الباقي ما بقا صحة الدعوى
 والاستحلاف يبطل حقوق الناس قال ابو يوسف
 رحمه الله اربعة اشياء **مخلف القاضي**
الحضرم فيها قبل ان يطلب المدعي ذلك احد ما
 الشفع اذا طلب من القاضي ان يفتي بالشفعة
 حلفه بالله تعالى لقد طلبت الشفعة حين علمت
 بالشراء وانما لم يطلب المشتري ذلك وهو قول
 ابن ابي ليلى رضي الله عنه وعنه ابن حنيفة ومحمد
 رحمهما الله لا يستحلفه **والثاني** المبر اذا بلغ
 واحارته العزقة وطلب الطلاق من القاضي
 استحلفه بالله لقد احضرت العزقة حين بلغت
 وانما لم يدعيه الزوج **الثالث** المشتري اذا اراد
 الرد بالعيب حلفه القاضي انه لم يرض بالعيب
 ولا عرضه على البيع منذ رآه **والرابع**
 المرأة اذا سالت من القاضي ان يرض لها
 النفقة في مال الزوج العايب حلفه بالله

فقال ما اعطاك نفقتك حين خرج وعيانتك
 مسألة النفقة في قولهم جميعا ادعى النفقة
 بالجوار فقال القاضي للذي ادعى عليه ما ذا يقول فيما ادعى
 فقال لا اذكر لاني هذا الطفل مع اقراره لانه لا
 الذار في يده واليد دليل الملك فكان اقرارا على
 نفسه فيصح فان قال النفقة للقاضي حلف بالله تعالى
 ما انا شفع فانه لا يحلف لان اقرار الاب بالنفقة
 على انه يصح فلا يمين الاستحلاف وهذا من جملة
 الحيل والمخارج في الخصومات وان اراد الشفع
 ان يمين البينة على الشراء كان الاب خصما وسمع
 البينة عليه لان الاب قايما مقام الابن ولو كانا
 الابن كبير كان خصما فكذا هنا
 الشهادة العامة على عوق العبد لا تقبل بدون الدعو
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلا فائما ومقبل
 البينة على عوق الامة وطلاق المرأة حسبة
 من غير الدعوى ولا يحلف على عوق العبد حسبة
 بدون الدعوى عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فائما
 لها بالاشاق وهل يحلف على عوق الامة وطلاق
 المرأة بدون الدعوى اشار محمد رحمه الله تعالى في

السيد الكبير وفي آخر كتابه الحرث انه يحلف وهكذا
 ذكر في شرح العدة **وروي** عن الامام الشافعي رحمه الله
 انه لا يحلف فلما قيل عبد في يده رجل
 اقام البينة انه حر وقال ذواليد انه عبد فكذا
 او دعيه او اجريه بيمينه ذواليد اولى بخلاف
 ما اذا اقام العبد البينة على مولاه انه حر الاصل
 واما الاصل بيمينه انه عبد فيمينه العبد اولى
 لان المولى يصح حلفا لاني بيمينه السيد بالحرية
 اما ههنا فالمودع ليس خصم لغيره حال بين العبد
 المودع وبين ذواليد ولو قال العبد اعطني فلان
 وذواليد لم يسم البينة على الايداع والاحارة بيمينه
 وبيل العبد لانه اقر بالرق ثم ادعى العتي ولو كان رجلا
 قدم بكرة ومقه ورجال ونساء وصبيان عذمتونه
 وسلم في يده فادعى انهم ارقا وادعى انهم احرار
 كانوا احرار ما لم يقر والى بالملك بكلام او يبيع او
 نفوز له بيمينه وان كانوا من اهل الهند او الهند
 او الروم **وفي** الجامع الصغير غلام في يده رجل
 قال انا حر وقال الذي في يده لانا عبد ان كان لا يعتبر
 عن نفسه فالقول قول ذواليد هو كالشاع وان كان

بالفاو صغيرا اعتبر فالقول قول الغلام ولو اقام
البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فبينة الغلام
اولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة يثبت
كالودع اذا قال وددت ان الود بينة كان القول قوله
ولو اقام البينة فالبينة يثبت **وفي** القول بالحي
ولو باع رجل رجلا وقبضه المشتري وهو ساكن
فهو اقرار بانته عهده لانه اذا تصرف بحضرة
به المالك تصرفا يوجب حيا في المحل وهو ملك الرقة
واليد والاعضاء مثل هذا التصرف يكون اقرارا
بارق والملك ولو عرض عبدا او امة على رجل وهو
ساكن ومي ساكنة ولم يبع لم ينع حران
صدة فالشيء **وفي** ادب القاضي **رحم** قال لا خير
ان فلانا المتبا وصي لك وجعلك فيما في ماله
وانكر الوصي فلا يمين عليه **وله** الو قال ان قلنا
وكذلك بطلب حقوقه ولي على موكله قال وانكر الو
الوكالة لا يمين عليه **واذا** ادعى المشتري امتنا
التمن والبايع ينكر خلفا لبايع وكذا المستقر من
ادعى امتنا العرض ولو ادعى المصارف والشريك
دفع المالك وانكر وبالمالك العن خلفا لمصارف

والشريك

والشريك الذي كان المالك في يده امانة المالك
فان يريها امانة والقول قول الامين مع التمن
واذا ادعى المشتري امتنا التمن وانكر البائع
فالقاضي انما يحلف اذا طلب المشتري بيمينه ولو حلف
القاضي بغير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه فاما
له ذلك ثم اذا حلف البائع انكر **سواء** التمن
المشتري انما يمي بالبينة على الامين فالقاضي لا يحلف
المشتري على اد المالك بل يمسكه ثلاثة ايام
شروط ان يدعي حضور اليهود اما اذا قال
شهودي غيب يقضي عليه بالمال ولا يمسكه لدا
والعادي **وفي** القسنة اقام المدة في بينة
وقال المدة على عليه ان لي دفعا شرعا للقاضي
ان يقضي اذا اقام البينة القابلة ولا يثبت
المثل هذه القالة **قال** ابو حامد رحمه الله
يكلفه ان ياتي بالدفع فان ابطا كان له ان يقضي
وسبق له حق الدفع اقام المدة في بينة وطلب
القاضي من المدة على عليه دفعا فجوز عنه يقضي العا
يعني لا يوزر **وقال** ابو حامد رحمه الله يقضي
والقاضي طال في ما خير الحكم **وفي** الكراي يني

رَحِمَهُ اللَّهُ نَاحِرَ الْقَضَاءِ بَعْدَ ثَبُوتِ الْحَلَمِ ظَنُّوا
 أَنِّي بَدَعْتُ صِحْجًا وَفَضَّلْتُ بَطْلَانًا دُعَوِي
 الْمَدْعَى ثُمَّ أَعَادَ الْمَدْعَى عِنْدَ قَاضٍ غَيْرِي **عَاجِلًا**
 الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِلَى عَادَةِ الدَّفْعِ عِنْدَهُ وَلَا يَنْقُصُ
 الْحَلَمُ بِهِ إِذَا نَبَتْ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ أَمَّنِي كَلَامًا وَفَضَّلْتُ
 الْمَدْعُونَ إِذَا حُطِّفُوا لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَقَامَ الْمَدْعَى
 بَيِّنَةً عَلَى الَّذِينَ فَتَنَهُ بِحُجَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَنْظُرُ لَهُ بَدْعٌ
 فِي الْحَلَمِ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ حُجَّةٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ وَلَا
 يَنْظُرُ لَهُ بَدْعٌ فِي عَمِيَّةٍ وَعَدَائِي يُوسُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ
 يَنْظُرُ لَهُ بَدْعٌ فِي عَمِيَّةٍ وَلَا يَمِينُ فِي الْحُدُودِ سَوَاءً
 كَانَ مُؤْخَرًا مُوَخَّضًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَوْفَهُ الزَّيْنِ
 وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَحَدِّ السَّرْقَةِ أَوْ كَانَ دَارِيًّا مِنْ حَقِّ
 اللَّهِ تَعَالَى وَحَقِّ الْعَبْدِ خَوْفَهُ الْمَدْفُوحِ حَتَّى
 تَرَى دَعَا عَلَى أَخِي أَنَّهُ قَدْ ذَفَرَ وَانْكَرَ الْعَادِي لَا يَمِينُ
 عَلَيْهِ فِيهِ **وَأَمَّا** فِي السَّرْقَةِ فَإِنَّ السَّارِقَ
 يَسْتَحِلُّ لَأَجْلِ الْمَالِ إِذَا رَأَى أَنَّ الْمَالَ أَخَذَ الْمَالُ دُونَ
 الْفُتْحِ وَقَالَ لَهُ حِينَئِذٍ ذَكَرَ السَّرْقَةَ إِذَا
 دُفِعَ سَائِرُ مَالِكَ فَيَكُونُ لَكَ عَلَيْهِ عَمَلٌ وَفِي
 الْقَضَائِ فِي الْقَسْرِ وَالطَّرَفِ يَسْتَحِلُّ لَأَنَّ فِي الطَّرَفِ

بعض

شَقِي بِالْفُتْحِ وَعِنْدَمَا يَقْضَى بِالْمَالِ وَفِي الْقَسْرِ
 لَا يَقْضَى لَكُلِّ عَدَاوِي خِفْتُ وَتَمَّ الْقَضَاءُ وَلَكِنْ
 عَمِلْتُ بِحَقِّ عَمَلِي وَعَمِلْتُ وَعِنْدَمَا يَمْضِي الْمُسْتَدْرَكُ
 إِذَا عَمِلَ عَلَى أَخِي قَائِلًا لَهُ عَلَى مَا قَالِي أَوْ مَا كَانُوا
 وَرَدُّوا عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ حَرَمًا أَوْ لَطْفًا أَوْ مَا اسْتَبَدَّ
 وَكَانَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 فَالْقَضَاءُ مِنْ خِلْفَةٍ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْضُرُ عَلَى الْعَبْدِ وَفَضَّلْتُ
 عَلَى الْعَبْدِ السَّالِطَةِ عَلَى الْعَبْدِ وَالْأَصْغَرِ لَا يَنْجُ
 وَجُودُهُ لَكُلِّ عَدَاوِي **وَفِي** عَمَلِي قَامَ حَالًا
 لَوْ جَاءَ الْحَقُّ عَلَى الْإِنْسَانِ مَا نَبَتْ خِلْفَتُهُ وَصُورُهُ
 عَمَلُهُ فَا سَمِعَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 إِذَا كَانَ كَذِبًا كَذِبًا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 وَلَا يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 يَحْمِلُ فِي هَذِهِ الْوَجْهِ يَصِيرُ مَعْرُوفًا لِلَّهِ تَعَالَى
 وَلَا يَكُونُ حَالًا **وَرَجُلٌ** أَدْعَى اللَّهُ أَوْ جَلَّ الْعَالَمُ
 فَمِنْ الَّذِينَ أَوْ الْعَبْدُ أَوْ يَكُونُ عَلَى الْوَكَايَةِ وَالْمَالِ
 قَلْبًا وَلَوْ أَنَّ الْوَكَايَةَ وَالْمَالَ لَا يَصِيرُ حَالًا
 وَلَا يَكُونُ الْبَيْعَةُ عَلَى الْمَالِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ
 حَقًّا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

الكسوف
 في النفس لا تقضي

وانما انما بالبر والبر الكرامة لا يستحق
 على الوكالة وذكر الحضا فارجو الله تعالى
 انه عطف على الوكالة والاول اصح وفي المقي
 المظالم اذا كان مريضاً الوارث انما يستحق من
 ممتلكاته وقال الامام ابو جعفر الله لا يستحق من
 عليه الدين المؤجل قومه الفاضل قبل الحل
 وحل الفاضل حاله اليوم قبل الفاضل وحل
 الفاضل ان كان حاله لا يورث بالافاضة
 لا بأس به ولكن ليس للفاضل ان يستحل منه
 بل حلف بالله تعالى ما لم يملك شيئا
 النفس رجة الله تعالى على ان قوله ليس
 قبل اليوم اقرار ولا حلف على قول بعض
 الحكماء انه اقرار بالدين المؤجل بحكم الله
 والله الماطع رجة الله عليه دين مؤجل وافر
 به وادعى الاجل لا يصدق الفاضل
 فحلفه ان يقول للفاضل سله اقاله او حلة
 ان ادعى الحال حلف بالله تعالى ما عليه هذه
 الالفان يدعيها وان حلف بغير هذه الطريق
 حلف وفي الخط المراه انما المراه المؤجل وان

ما لم يملك شيئا
 فحلف بالله تعالى
 ما لم يملك شيئا

الدين العام

ين

يكن لها ولا نه المطالبة وكذا الدين المؤجل
رحل اخذ دراهم ممنى عليه وانفذهها الا قد
 ورد الى الدافع ويسترد وان انكر الدافع ان يكون
 ذم فوجهه فالقول قول الدافع لا ينكر اخذ
 غيرها وهذه اذ لم يقربا سبعا حقه او الجرم
 فان كان اذ لا مرجع ان انكر الدافع ان يكون ما
وفي القنية **رحل** طلب دين من المديون
 فاعطاه الصبر الحظية ولم يبعها منه ولم يمل
 انما من الدين فهو بيع الدين وان كان قمتها اقل من
 الدين فان كان السعر بينهما معلوماً يكون سبعا
 بقدر رقبته من الدين والا فلا بيع بينهما **وفي**
 العادي لو كان على رجل اخذ ما يرفق
 اما اعطى له دراهم فساو فربا الدراهم ولم
 تقع بيع ثم فارقته عن قرض ولم يستاق سبعا
 فله اكله جائز ويخوه عن كحد رجة الله **قال**
 وقد وقعت واقعة الفتوى في زماننا
قلت وصورتها بالفارسية لكن عربا بعض الفضلاء
 الجمع على حره ودينه وعي ربه الدين اذا توافق
 مع المديون على ان يعطيه من الدرة بمقدار ماله

عذرة من الزمان وقد كان ذلك العذر في ملكه
والزرة في ذلك الوقت كل مائة من مئة دينار
الا ان زنا الدين لم يقبض الزرة في ذلك المجلس
ثم بعد ايام جاء ومضى ذلك العذر من الغلة
وقد تغير ذلك السعر استغفد البيع فيها
فعلينا ما ذكر في هذا اياتنا له خيرة ينبغي
ان يستغفد البيع بينهما بالاقار السابق والله اعلم
وفي قاضي الديناري رحمه الله **رجله** عند
رجل حفلة دنيا تجازب الدين واخذ منه قنا
من الحار بحساب الحفلة وذلك اليوم بعد
الحفلة كل مائة من مئة دينار ثم لما حاسبه كان
السعر يوم الحساب كل خمسين من مئة دينار فبان
حصل بينهما موازنة بان عيهم القياس الحار
مقدار من الحفلة فقبر ذلك العقبين وان
لم يحصل بينهما موازنة فيغير وقت الحساب
لا وقت الحرج واعبر بعض الناس وقت الحرج
مستدلا بانهم لو استخرج رجل من سمان جواب
واعطاه اغلب ثمنها لغيره وقت الحرج مستدلا
بانهم لو استخرج **وقال** الديناري رحمه الله

بش

والخير

والمعتبر عندهما وقت الحساب ادعى المدعيون
ان الدين كتب على وطاس ان الدين الذي على فلانا
ابراه صبح وسقط الدين لانه الكتابة المرسومة
المعونة كالنظية وان لم يكن كذلك لا يصح
الا براء ولا دعوى الا براء ولا فرق بين ان يكون
الكتابة بطلب الدين او بغير طلبه ولو قال
تركت الدين الذي لي عليك لا يكون ابراء او بطل على
زل الطلب والحال **وقال** فخراته الاكل عمالا
على قاضي صاب **رجله** كتب على نفسه بالاعلام
وخط معلوم من الجار واهل البلدة ثم مات
فجاءه بطله بالمال من الورثة وعرض خط
الميت بحرف ان من خطه حكم بذلك في تركه
وقد جرت العادة بين الناس حجة **وفي** جامع الشافعي
ولو قال تركت حق من الميراث او ابراءت بمئة
او من حصتي لا يصح وهو على حدة لان الارث حرة
لا يصح تركه قال المدعي للمدعي عليه بعد الخصومة
وهيب وركن لا يكون ابراءا لم يملك غلا
ما اذا قال المدعي عليه ابراء من هذا لك على اوهبة
لصار دهباً **وقال** او ابراءت فخرج الجواب

الحق
مكي

قال من كان في علي بن نفوس في جمل قال محمد بن محمد
 بن علي دعواه وقال ابو نوح بن محمد بن محمد بن علي
 دعواه في العترة العائمة لا في ابن ابراهيم بن علي
 ثم ادعى عليه بالوكالة او الرضاية من غيره صح
وفي العادي **ادعى** على آخر مالا فأنكر فقال
 المدعي انه كتب في برك خطا فانكر المدعي عليه
 اما يكون خطه فانكر ان يكتب على يده فكتب و
 بين الخطين مشابهة ظاهرة على ان الخط كاتب
 واحد لا ينقض عليه بالمال المدعي به لا هذا
 لا يكون اعلاما حاكما قال هذا خطي وانا كفيته
 ولكن ليس على هذا المال فقال القول قوله ولا
 شيء عليه ثم قال الامار في كتاب الطلاق على الرسم
 في مسئلة وقال لم اتوبه الطلاق لا يصح فلهذا
 الافرار **وفي** فتاوي الولوي رحمه الله **رجل**
 ادعى على رجل دارا او عبدا ثم قال المدعي للمدعي عليه
 ابرائك عن هذه الدار وعن خصوصي في هذه الدار
 وفي دعوي هذه الدار فعدا كله باطل حتى لو ادعى
 بعد ذلك سمع ولو اقام البينة قبل خلافا ما اذا
 قال برئت لا قبل برئته بعد ذلك لا فاقوله ابرائك

عن

عن خصوصي في هذه الدار خطابا للواحد فله ان
 يخاض غيره في ذلك خلافا قوله برئت لانه اصلا
 البراة الى نفسه مطلقا فيكون مؤبرئا والله اعلم

توضيح في الاختلاف
 اذا اختلف المبتاعان في قدر الثمن او البيع بان ادعى
 المشتري ثمنه وادعى البائع الثمنه او اعترف
 البائع بعدد من المبيع وادعى المشتري الثمنه
 فلا يخلو اما ان كانا احدهما او لهما بنية او لا
 بنية لهما ولا احدهما فان كانا احدهما بنية
 قضى لمن قامت بنية لانه تورده دعواه بالحجة
 وان اقاما البينة فالبيعة المستبقة للزيادة
 او لان البينات شرعية للثبات وان لم يكن
 لهما ولا احدهما بنية قبل للمشتري اما ان ترضى
 بالثمن الذي ادعاه البائع والا فتمنح البيع لان
 العرض قطع الحصة وقد امكن ذلك برضا احدهما
 بانه عبء الآخر فان لم يرضيا استخلف القاضي كل
 واحد منهما على دعوي الآخر وبهذا يمين المشتري
 في الصحيح ثم اذا اختلفا احدهما مستخلف الآخر فان
 اختلفا احدهما ثبت دعوي الآخر لان القول ببدل او اقر

ثم اذا تخالفا هل ينسخ البيع بنفس الخالف
 او ينسخ الفاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم ينسخ البيع بنفس الخالف وقال
 بعضهم لا ينسخ الا ينسخ الفاضي عند طلبها
 وطلب احدهما وهو الفصح هذا هو الكلام
 فيما اذا اختلفا في المبيع وحده او في الثمن
 وحده فاما اذا اختلفا في المبيع او الثمن
 جميعا بان قال الباع بعت هذا العبد
 بالثمن درهم وقال المشتري بل اشتريت
 هذا من العبد بالثمن درهم فان لم يكن لهما
 ولا احد منهما بينة تخالفا وتفاخا البيع
 على ما بيناه وان كان لاحد منهما بينة فلم
 قامت بينه اذ لم يكن لهما بينة وان اقام كل
 واحد منهما بينة على ما يدعيه فبينة
 الباع اولى في الثمن لانها اكثر ابيانا
 واما اختلفا في الاجل او شرط الخيار او
 بعض الثمن كان القول للمكر مع بينه وفي
 المبسوط وفيه هذا وبين الاجل في السلم
 فان هناك قول من يدعي الاجل من قبل الاجل

حاشية اهل السهم

من شرط صحة العقد على ما يجي في باب كذا في
 المبيع اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن
 بعد قبض المبيع وهلاكه لا يخالف فيه عند
 ابي حنيفة رحمه الله بل القول في المشتري
 مع يمينه وقال محمد والشافعي رحمهما الله تعالى
 يتخالفان وينسخ البيع على قيمة الهالك وعلى
 هذه الخلاف اذا خرج المبيع عن ملكه وتغير
 وصار جال لا يقدور على ردّه بالقياس اذا
 اشترى منه من صفقة وقبضها ثم مات احد
 واختلفا في مقدار الثمن فقال المشتري اشتريتها
 بالثمن درهم وقال الباع اشتريتها بالثمن درهم
 قال ابو حنيفة رحمه الله عنه لا يتخالفان الا ان
 الباع ان يترك حقه الهالك لا يتخالفان
 ويكون القول قول المشتري مع يمينه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يتخالفان في الحكي وينسخ
 العقد في الحكي والقول للمشتري في حقه الثمن
 من الثمن مع يمينه وقال محمد رحمه الله يتخالفان
 وروى الحكي وقيمة الهالك وفي المبيع اذا وقع
 الاختلاف في سماع الشئ فلا يخلو اما ان يكون

الاخلاق بين الزوجين في حال حياتهما واما
 اما قول ابن دريم بعد وفاتهما واما ان يكون
 في حال حياتهما بعد وفاتهما واما ان كان
 الاخلاق في حال حياتهما فاما ان يكون في حال
 قيام النكاح واما ان يكون بعد وفاتهما بالطلاق
 فاما كان في حال قيام الطلاق فاصح للرجل
 كالعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك
 فالقول فيه قول الزوج مع بنية لان الظاهر
 شاهد له وما يصح للنساء كالحمار والمخنة
 والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع اليقين
 لان الظاهر شاهد لها قال الائمة الترمذي
 رحمه الله وما يصح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 اليقين الا اذا كان الرجل صانعا وله وخواتمه
 النساء وحلي وخلاخيل وامثال ذلك في حصة
 لا يكون ما شمل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا
 كانت امرأة يتبع نياها رجل كالعامة والفقير
 والزراعة والمطعمه اسنى وما يصح لهما كالاسنة
 والذهب والفضة والميراث والعقار والمرا
 وغيرها فالقول قول الزوج وهذا عند ابي حنيفة

انوار

رأه

رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف القول في غير المسك
 كما قال واما في المسك فالقول قول المرأة على قدر
 جهار سئلما وفي الباقي القول قول الزوج وقال
 رحمه الله في قول المسك بينهما نصان وفي
 قول آخر وهو قول مالك والشافعي المتاع كله بينهما
 نصان وقال ابن ابي ليلى رحمه الله القول قول
 الزوج في الخل ولها ثياب بدلها وقال الحسن
 البصري ان كان البعيت المرأة فالمتاع كله لها
 الا ما على الزوج من ثياب بدنه واما كان البعيت
 بعيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحبه اليد على ما
 في البيهاقوي واظهر من يد غيره وهذا كله اذا
 اخلفا في حال قيام النكاح واما اذا اخلفا بعد
 طلاقا ثلاثا او ثمانية فالقول قول الزوج لانها
 صارت احصة بالطلاق فوالله يد لها هذا اذا
 اخلف الزوجان قبل الطلاق او بعده واما اذا
 ماتا فاضلعت ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا
 يوسف رحمه الله القول قول ورثة المرأة
 قدر جهار سئلما وفي الباقي القول ورثة الزوج

قول

لان الوارث موقوف مقام المورث فصار كالمرثي
 اخلفا بانفسهما ومناحيهما في حال قيام النكاح
 ولو كان كذلك لكان على هذا الخلاف فلهذا
 بعد موتها وان مات احدتهما فاضل الحى منهما
 وورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول
 قول الزوج عندى حنفية ومحمد لا ما لو كانت
 حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها اولى
 وعندى يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر
 جهاز متلها كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج
 فالقول قولها عندى حنفية رحمه الله في المثل
 وعندى يوسف في قدر جهاز متلها وعند محمد القول
 قول ورثة الزوج وهذا كله اذا كان الزوج حيا
 حري او مملوك او مكاتب اما اذا كان احدتهما
 حرا والاخر مملوكا او مكاتباً فاضلها في حياتها
 فعندى حنفية رحمه الله القول قول الحر وعندها
 اما كان المملوك بحراً فلهذا وان كان المملوك
 ماذونا او مكاتباً فالحواف فيه وفيما اذا كانا
 حريين سواء ومحمد وجواب الحرين بنى على
 المحيط **رحم** زوج ابنته فخيرها بجهان فاش

مطلب

الابنة

الابنة وزعم ابوها ان الجواز المدفوع اليها كان مآ
 واما اعادته لها وان لم يعقبه منها فالقول قول الزوج
 وعلى الاب البينة لان الظاهر ما شهد للزوج
 ولان الانسان اذا جتمعت ابنته يد هذه اليها بطريق
 التملك ظاهر او صار من دفع نوبها الى قضاي
 ليقتصره ولم يذكر له اجرا حمل على الاجارة بشئ
 الظاهر فلهذا هذه الابينة الصحيحة ان شهد
 عنه بالسليم الى المرأة انه انما سلم اليها هذه الاشياء
 الايمان بطريق العارية او يكتب نسخة ويهدى
 الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة
 ملك عارية بيدي كفى هذا اللقب لا للاحياء
 لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة
 الصغر فلهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين
 الله تعالى فالاحياط ان اشترى لها بعض هذه
 الاشياء في حالة الصغر فلهذا الاقرار لا يصير للاب
 فالاحياط ان اشترى منها بعض هذه الاشياء في
 حالة الصغر بنى معلوم ثم القى تبرئه من العن
وفي العادي اذا كان له رجل على انسان دنيا من حري
 واحد فادى المدينون شيئا من المال فالقول قول الدافع

ما في هذه النسخة

انه دفع باي حجة فيصطد ذلك الدين عن ذمته ولو
كان من جنس واحد من الذهب والآخر من الفضة
او واحد من الحطة والآخر من الشعير فاذي الفضة
وقال اذني عر صاع من الذهب لا يكون عر صاع من الذهب
لان المعايضة لا يتم الا بالطرفين. **دلال باع**
شيئا ثم ان المتوفي دفع عشرة دراهم الى الدلال
وقال دفعت من الثمن وقال الدلال دفعت **دلال**
قال قول الدال افع بمنه لانه المملك **رجل عليه**
الف درهم من ثماله والعا درهم من مبيع فجا بالمال
وقال اودي هذه من الثماله **وقال الطالب**
لا اخذها الا من جميع مالي عليه له ذلك وحصل
المنبر عن المالين ورجع كما بقي على الموقوف
عنه وان قبض ولو قبل زيا **للطاولان** كعمله
من اي المالين **شاه** خياط يخط ثوبا في داره
اخلفنا في الثوب قال قول لصاحب الدار لان الثوب
وان كان في يد الخياط صورة **فمنه** صاحب الدار
معنى حال خرج من دار رجل وعلى غاشية مناع
فان كان الحال يعرف ببيع ذلك وحمله فهو له وكان
الظاهر شاهدا **ولذلك** حال عليه كارة فهو في

قوار

كواريزا اخلفنا في الكارة فان كانت الكارة ثما
يحمل فيها قال قول الخياط **وان كان** ثما لا يحمل فيها
قال قول صاحب الدار **رجلان** اصطاد الطائر
في دار رجل فاحلفنا فيه فان اسفعا على اصل
الاباحه لم يستولى عليه فها هو للصائد يسوا
اصطادته من الهواء او من الشجر او الحائط لان
له الاخذ من صاحب الدار اذا الصيد لا يغير
يكونه ما خذ على حائط او شجرة **وقد قال**
صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذ وان اخلفنا
فان صاحب الدار اصطده قبل ان يورثه
وانما الصائد ماله ينظر ان اخذه من الهواء فهو
له لان الاخذ لا يدر احد على الهواء وان اخذه
من جداره او من شجرة فهو لصاحب الدار لان الجدار
والشجرة يدره وكذلك اذا اخلفنا في اخذه من
الهواء او من الجدار قال قول صاحب الدار لان
الاصل انما في دار الانسان يكون في يده هكذا
روي عن ابي يوسف رحمه الله مسئلة الصيد على
هذه التفاصيل والله اعلم
الفصل الثالث في الشهاد

يقصر على الشاهد أو الشهادة عند الحاجة إذا
 طلب منه المدعى الأداء ولا ينعقد ثبوت المدعى
 نقلي ولا تغني الشهادة عن ثبوتها فانه ان لم
 قلبه وهو صريح في ذلك **وفي المحيط** طلب
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد هل له ان
 يمنع منظر ان كان الغالب بغيره فليس شاهد
 ان يمنع والا فلا ينعقد **وفي نوادر بن هشام**
 رحمه الله عن محمد **رجل** له شهود كثيرة فدعى
 بعضهم ان نعم الشهادة وهو بغيره ثم قبل
 شهادته ولكن هذا الشاهد من قبل شهادته
 استرع لا ينعقد الامتناع عن الاداء لما قلنا **وفي**
 المحبى في قسمة الفضل وتعمل الشهادة فرض على
 الكتابة والتمسك بالحق وبطلت المواثيق
 وعلى هذا الكتاب اذا ثبت لملك الا انه يجوز
 للكتاب ان لا يجره دون الشاهدة وفي النفا
 الشهادة في المصلحة والمدانية فرض على العباد
 لا ينعقد المال لولته الا اذا كان لا يحاط نحوه
 درهم لحادته **وذكر** في الخبر من قبل من روى
 الله عن الشاهد اذا ادعى الشهادة وهو في الرضا



وان كان تجال الوصف بطلب الحكم وتهدد يمكن الرجوع
 الى اهله في يومه حيث عليه الحضور لا لا يترد
 عليه في الحضور وان كان لا يمكن الرجوع فلا
 اهله في يومه لا يجب الحضور وان كان الشاهد
 شيخا كبير لا يقدّر على المشي بالاداء وليس عذر
 ما يركب كلف المشهود له به اية يركب ويحضر فلا
 بأس به قال وهذا اذا اراد الشهود وعلى ان يسلموا
 الجرحاني **رجل** اخرج شهودا الى ضيقة قد اسد
 واسما بجرهم واداء في بواقيهم ان يقبل شهادتهم
 وفيه نظر لان العادة جرت ان يخرج شاهدان
 الى الرضا بطلبه دابة خصوصا اذا لم يكن
 دابة **وفي** يخرج شيخ الاسلام ايا في الحقوق اذا
 المدعى الشاهد شهد له فاشترى من غير عذر ظاهري
 ثم ادعى لا يقبل شهادته ولذا اذا اطلب الجرحاني
 الاداء لا يقبل كذا في المنيح **وفي** البرازي شهدا
 على امرأة لا ينعقد الا بخوف حتى يهدد جماعة فلا
 وعذ ان يوسف رحمه الله يجوز ان يهدد عدلا ان
 فلا ينعقد لا مشروطا بوجهها وسرطان في الجامع الصغير
 من يهدد على معكرو لا الشهادة على الجمهور باطللة

وقال الامام حواضر زادة على انه لا شرط زادة
 تخلفها وايضا غيره على انه شرط زادة وتجب
وفي المتن محل الزادة على امرأة ماتت فشهد عنه
 عدلان على انها فلانة ان شهدا **وذكر** الحضا
 رحمه الله في رجل في مية وصدقه دخل عليه رجل
 فراه ثم خرج وجلس على الباب وليس لليف مسلكا
 فمره فسمع اذاعة من الباب بلادوية وسمع
 من له ان شهد بما اقر **وفي** العيون **رجل** اخاف
 لرجل ثم سأل عن شيء فافروهم يسمون كلامه ويرو
 وهو لا يرانهم حازت شهادة لهم وللمروية وسمعوا
 كلامه لا يجمل لهم الشهادة فلا يجوز الشهادة بالسامع
 الا في اربع النجس والنجاس والافاض والموت
وفي الوقت الصحيح انما يقبل بالسامع على اصله لا على
 شرطه وتشهد اليهود على الوقت من غير عوي
 مقبل لان الوقت حكمة التصديق بالعلمة وهو حق
 الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا شرط الدعوى
 لذان السبع **وفي** الصغير الشهادة فيما سئل
 بالسامع على طريقتين بالشهرة الحقيقية وهو ان
 يسع من نور لا شؤتم انما فتم على الكذب ولا شرط

فيه

فيه العدالة ولغة الشهادة الحكمة ان شهد عنه
 رجل او رجلان او رجلان او اثنان عدلان يلفظ
 الشهادة ولا يجوز الشهادة بالشهرة في الولاية عندك
 حقيقة رتبها الله وعزاني يوسف رحمه الله **وذكر** لا
 يجوز في العوق والطلا واجامعا قال الحارثي رحمه
 الله هذه اقوالها وعن ابي يوسف ما يجوز كما في الولاية
وفي المتن الاصح ان شهد كما في المزيال سامع راى
 خطه ولم يدر الواقعة او راى كتابة الشهادة
 ولم يدر المال لا يسمعه ان شهد **وذكر** الحضا
 رحمه الله السوط عن الامام رحمه الله ان شهد كالحاكم
 والاربع وبلغ المال وصفه حتى لو شهد له
 شيئا ولم يستغن عنه خطه واثامه لا يسمعه فان
 شهد فهو شاهد زور وعزاني يوسف رحمه الله تعالى
 انه ان قطع الما خطه شهد بشروط ان يكون مستودعا
 لم يشاؤله الا يدري ولم يكن في يد صاحب الفاك بن
 الوقت الذي كتب اسمه والا لا يسمعه واذ شهد عنه
 العاصي يقبل لغيره ان شهد عن علم انه عن الخط
 ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط **وذكر** الحارثي
 رحمه الله تعالى يعني يقول رحمه الله اذا عرف خطه

وذكر

والخطة في حرزها وفي الشهادة عندئذ ان شهد قال
 الفقيه رحمه الله تعالى وبها قد **وحي** لنا بعد
 اذا شهد وكتب ان يعلم حتى يكون حال يعرفه بعد
 ولا يمكنه تغييره **رحم** كتاب وصيته وقال
 للشهر اشهدوا على ما في الكتاب لا يجوز للشهر ان يهد
 حتى يغير او يرويه او يكتب ولم يردون **وكذا**
 الوصية المحبوبة وحي ان المريض اذا كتب كتاب
 وصية وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وحي
 فاشهدوا على ما في الكتاب لا يجوز للشهر ان يهدوا
 بما فيه حتى يعلموا بما في الكتاب بان قراوها او
 قرأ عليهم **وكذا** لو شهدوا على صك ولم يقرأوه
 ولم يعلموا بما فيه ولو كتب رسالة عند اثنين
 لا يقدران ولا يكتبان واسبكا للصلك عندئذ
 وشهدا به لا يجوز عندئذ عند ان يوسف رحمه الله
 يجوز كذا في الخلاصة **وفي** ما ذكره في قاضي طان رحمه
 الله تعالى **رحم** كتابك وصية وقال للشهر
 اشهدوا على ما فيه ولم يقرأه عليهم قال علماء
 لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز **والأول أصح وفي**
 المنع وأجمعوا في الصك ان لا يشهدوا بغيره **والأول أصح وفي**

الكاتب

الكاتب **م** الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان
 الناس اعدوا واختلاف ذلك فانهم شهدوا بما في
 الصك من غير قراءه الحدود وغير ذلك القاضي
 اذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا بما فيه **ولم**
 يخبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند ان خيفة ومحمد
 وهو احدي الروايتين عن ان يوسف رحمه الله تعالى
 سمع اقرار رجل بحد وسعد ان شهد عليه وان لا
 يعارض السبب وان لم يسله اشهد على ما اقررت
 توسط بين رجلين فقال له لا تشهد علينا بما سمع
 من اقرارهما او اقرار احد منهما لرجل بشئ او
 قال احد منهما للآخر بئني لك على كذا ان تشهد بما سمع
 كما سمع **وفي** المحيط شهدا على امرأة سمياها ونسبها
 وكانت حاضرة فقال القاضي لغيرهما فقالا لا
 لا قبل شهدائهما ولو قالوا لا نعلمها على المسئلة
 بفلائنة سب فلان الفلانية ولكن لا ندري
 انما هي ام لا صح الشهادة ولفظ المدعي ان ياتي
 باخرين شهدا ان ايا فلانة سب فلان اشهد
وفي العمادي ونو جال المدعي شاهدين فشهد
 احدهما وقصر الشهادة على وجهها فقال الآخر

ائمه بمنزلة شهادة صاحب قبل **قال** وفيه
 تفصيل وموان كان الشاهد ضيقا يمكن بيان
 الشهادة على وجه لا يقبل منه الاجال وان
 كان اجماعا غير ضيق يقبل منه الاجال اذا كان حال
 لولا حتمه لحال القضا يمكن ان يعتبر الشهادة
 بلسانه **واما** اذا كان حال لا يمكن ان يعتبر بلسانه
 اضلا فانه لا يقبل ايضا **وقال** الامام ومروان
 ابو جبر بن ابي سهل رحمه الله الحارث ان يجعل الجواز
 على التفصيل اما احقر الفاضل عياض بن اليهود
 بشهادة الاور فيكلف كل شاهد الى شهادته
وان لم يحسن من الحياثة لا تكلف ويحكم بذلك
 وذكر الشيخ طبري الذي المرعي ان رحمه الله في
 شروطه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة
 او عقد آخر وائتمد على ذلك جماعة هل ينظر
 كتابة معرفة اليهود المتبايعين بوجهها واما
 وانما بها كان هلالا وابوزيد لا يشبان ذلك
 وعزم من اصحابنا يكتبون اخذ بالاصحاط **وقال**
 طبري الذي رحمه الله وعندي ان المتبايعين اذا كانا
 معروفيين عند الناس يهودين لا حاجة الى كتابة معروفيين

اليهود

اليهود للمبايعين وان كانا غير يهودين فلا يبرهن
 لانه يحتاج الى اداء الشهادة فلا يبرهن معروفيين
 بوجهه لئلا يبرهن اداء الشهادة عليه وعند عتيقه
 او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا
 يبرهن معروفيين اسمه ونسبه ولا يجوز الاعتم
 على احياء المتبايعين باسمهما ونسبهما **فسمى**
 ان يسمى وبعث العاقلين باسم منسبها ونسبها
 بزياد ان يزورا على اليهود حتى يحرر البيع بغير
 مال له فلو اعتمدوا على قولها بعد زور يبرهن
 بطلان املاكه ان اسس وهذا افضل فيمن ان
 عنه ما فلو انهم سمعوا لفظ الشراء والبيع
 والافراد والقبض من رجلين لا يعرفونهما
 ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع يبرهن
 على صاحب ذلك الاسم والنسب ولو كان هو علم بذلك
 فيجوز ان يحزر عن مثل ذلك غايه الا حراز صيانة
 لنفسه عن المحارقة ولا موالاة من على الضياع
قال وطريق علم اليهود بالنسب
 ان يبرهن عنهم جماعة لا تصور طواطم على الكذب
 عند ان حقه رحمه الله وعندهما شهادة رجلين كاف

كافي بالطوق قال واذا لحق الحرج في احضار
الجماعة التي شرط ابو حنيفة رحمه الله ففعل في ان يند
عدلان على شهادتهما وعدلن اخرين على النسب
حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما
على النسب وعلى ما في الكتاب بما شهدوا عليه واسلم
وقوع نفي مقبل شهادته ومراعاة مقبل
لا يقبل شهادته ستة عشر العبد المذنب والمكاف
واو الولد والمحدود في العذف والسربك في
شركة المفارقة الذي يجر نفسه ففعل بشهادته
الى يقوم على الشئ وشهادة المتهمة وشهادة
اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى للمادة
ومكانه وشهادة الاغني والحنى المشكل لا
يقبل شهادته مع رجل او امرأة ولو كان مع
رجل وامرأة مقبل ومسمى ردة عليه ثم زال
لا يقبل الا في اربعة مواضع عذر ردت شهادته
ثم علق وكافرا نسلم واعلم ابصر وصبي ردت
شهادته ثم يلعق فاعادوا الاداء مقبل **وفي**
خلاصة النوازل لا يلى اللب رحمه الله لا يقبل
شهادتهما الصبيان لان صلته ما فعل لكونه بالثب

مع الصبيان وباللبيل مع النوان وتوثر الجمعة في
الطاسون وعملته انه قال عقل ما ينفع معلما
عقل امرأة واحدة والصحيح انه اذا كان عدلا مقبل
شهادته وصديقه علمه في معلم بعينه **وفي النسخ**
لا يقبل شهادته الابا والاحداه والامرات
والجذات للولد ولولدا لولد وان عقل ولا شهادته
الاولاد والاولاد الاولاد للابا والامرات والجد
والجدات شهادته الرجل لولد الابنة لا يقبل لانه
نوصي له لا يجوز ولذلك لا يقبل شهادته الرجل على
قضاياه ان شهد ان اباه قضي لقادن على فلان بكذا
ويجوز شهادته على شهادته ابيه وواه الحسن عن اب
مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة رضي الله عنه وروى
ابن عمار الى حنيفة رحمه الله انه لا يجوز شهادته الا ان
على قضاياه وان كان الاب قاضيا يوم الشهادة
وعن محمد رحمه الله انه يجوز شهادته الا ان على قضاياه
ايشه مطلقا ولا يجوز شهادته احد الزوجين للآخر
ولا شهادته الاجير لسيارة والمراد به الاجير
الحاضر الذي بعد ضرر استادة ضرر نفسه ونفعه
نفع نفسه ومو معي قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادته

المعاني بأهل البيت وفي المعبر بأرادته من ان يكون
مع الموم كالحامد والبائع والاجر ونحوه ولا
يتمزلة السائل بطلب معاشه انتهى **وفي** شروح منظومة
ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل يقبل او لا
يقبل فالجواب انه يقبل سواء كانت العداوة دينية
او دنيوية فانه لا يمنع في العدالة ومثل العداوة
الدينية يؤثر في العدالة ويشهد في ذلك ما يقبل
شهادة العدو على عدوه وان كانت العداوة زمنية
ومثال العداوة الدينية ان شهد للعدو في
على الفاذق والمطوع عليه الطريق على الشاطيع
والمسول ولله على السائل والجورج على الجارح
او الزوج شهيد على امرائه بلزني فان هؤلاء لا يقبل شهادتهم
وقول الرافض العلم كرسعة والودعي واسحاق
ومالك والشافعي واحد وهو المصريح به في غالب
كتب اصحابنا والمهور على السنة فقهاءنا
العداوة الدينية المسلم شهد على الكافر والمحن
من اهل السنة شهد على المبتدع فان شهادة هؤلاء
غير مردودة ولا فادحة في العدالة وذكر صاحب
المغني في الحائلة عن ابن خنفة رضي الله عنه ان العداوة

لا تمنع الشهادة مطلقا وذكر صاحب الفتن عن اصحابنا
في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل ما يؤيد ذلك
تبيينه قد يوثق بعض المعقبة والشهود
ان كل من خاصم شخصا في حوائد على عليه حقا انه
يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس ذلك
بل العداوة تثبت بخوما ذكرت نعم لو خاصم الشخص
لاخر في حق لا يقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالمكيل
لا يقبل شهادته فيما يملوك فيه والوصي لا يقبل
شهادته فيما يملو وصي فيه والشريك لا يقبل شهادته
فيما يملك شريك فيه ويجوز ذلك الا انه اذا خاصم اشانا
في حق لا يقبل شهادته احد مما على الاخر لما بينهما
من الخاصة **فروع** اذا اطلق انه لا يجوز شهادة
العدو على عدوه او كانت العداوة دينية هل
الحكم في القاضي لذلك حتى لا يجوز قضا القاضي على من بينه
ونفيه عداوة دينية لرافف على هذا الفرع في كتب
اصحابنا ويغني ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
ضناؤه عليه يعلمه فيغني ان يفد وان كان بشهادة
العدو لا يجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم
شرعي ودعواه فيغني ان يجوز **روايت** في الراضي من كتب

عن القاضي الماوردي رحمه الله انه يجوز قصا العدة
على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه وفوق
بينهما بان قال بان اسباب الحكم ظاهرة واسباب التهمة
خامئة انتهى ما سئل من سؤج المظنونة **وفي** الواقعة
ولا قبل شهادة تحت مفعول الردي وناحية ونسية
ومدرن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او الطيور
او يقني للناس او يرتكب ما يحذر به او يدخل الحمار بلا
ارادة او ياكل بالبر او يفسد بالزرد او الشطرنج او
نفوته الصلاة بها او يبول على الطريق او ياكل فيه
او يطير سب القمار **وفي** الذخيرة وقرير بالناحية
التي تنوح في مصيبتها وانما اراد التي تنوح في مصيبة
غيرها اخذت ذلك مكتوبة **وفي** المذبح واما
الذي يضرب شيئا من الملاهي فانه ينظر اذ لم يكن مستيقظا
كالقصب والدرف ونحوهما لا بأس به ولا سقط عدله
وان كان مستيقظا كالعود ونحوه سقط عدله
لان لا يحل يزوج من الوجوه ومدرن الشرب
المراد به الامان في الشرب من بينه ان
يشرب بعد ذلك اذا اوجده واما اللعب بالطيور
لان ينظر ان العودات في السطح وغيره هذا اذا كان

وهذا انتهى

يطيرها

يطيرها اما اذا كان يسلك الحمار في بيته وميتا من به
ولا يطيرها فهو عند لان افسا الحمار في البيوت بباح
الانبياء الناس يخفون بروج الحمار ولم يمنع من ذلك احد
ولهذا اتين انه اخذ اكل الكلب كافي الديار المصرية
والسامة لا تكون حراما لوقوع الحاجة اليها وانما ارتكبت
كثرة فان اردت شأنا **وقد** اخلف العلماء في ماهية
الكبيرة والصغيرة قال بعضهم ما فيه حد من كمال الله
وقال بعضهم ما اذ جياحة فهو كبيرة وما لا حد فيه
هو صغيرة وهذا ايضا بطل اكل الربا وغيره فانه
لا حد فيه مع ان الكبيرة وقال بعضهم ما كان حراما
بعينه فهو كبيرة وقيل يبي السبع التي ذكرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف **مطلب**
اعداد الكبيرة سبع من الكبار لا كفارة من الاسل
بالله والعدا من الرضا وحنوق والاديين ومثل
النفس بعرجى ونهبا المومن والزنا وشرب الخمر وهذا
قول اهل الحجاز واهل الحديث وزاد بعضهم على هذا
السبع اكل الربا واكل مال الغنم بعرجى واصح ما
نقل فيه ما سئل فيه عن شمس لامية انه قال ما كان مستيقظا
من المسلمين وفيه هذا اسم الله تعالى فهو شنيع حرام

الحمار

موجب سقوط العدالة **وفي** المحيط وحكي أبو بكر
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي أن من شئ في التوبة يسوؤيل
 وليس عليه غيره لا قبل بها ذمة لأنه نادر المروءة
 وكذلك لا قبل بها ذمة من ياكل في التوبة من يدي أن يرب
 وكذا من لم يدر عليه عند الناس أو كلف وأسه في موضع
 لأعادة فيه ومن عجز ونسوسه فشهد في حال الصحة
 قبلها ذمة لأن ذلك غير الأعمى لا يمنع قبول
 الشهادة وقدره بعض ما يحتاجه يوم أو يومين حتى
 لو جن يوماً أو يومين ثم افاق وشهد به جازية في حال
 الصحة انتهى وفي القنية ولا قبل شهادة الدائن
 لمدينه إذا كان مفلساً وقال في إمامة الطوائر ومما
 المحيط قبل شهادة ذمة الدين لمدينه وإن كان مفلساً
وفي شرح الجامع للفتاوى وبه الدين إذا شهد لمدينه
 بعد موته بال لا قبل بعلق حصة بالركة وكذا الموصي
 له بالمرسلة أو بغيره لا قبل لا يزداد به
 محل وصيته أو سلامة عنه وقال في إمامة
 الأوزجدي وجعل شهد قبل أن يشهد سمع شهادته
 بعد ذلك ولا قبل شهادته العواني الذي ياحه بغير حق
 لأنه يكون ظلي فيكون فسقاً ولو شهد له أسان لا قبل

حتى يشك الرهن وعن من عباس قال لا قبل شهادته ^{فلن}
 ولا قبل صلته ولا توكل ذبحه وقبل شهادته
 الزوج لعمده وشهادته الصدوق لعمده ولا
 قبل شهادته من يبيع الألفان إذا رصده لذلك
 لأنه حنفه سمى الموت والطامون وكذلك لا قبل
 شهادته الخامس والدلال لا يملك بيان ولا بيان
 شهد أحدهما أنه طلقا بالعويبة ولا كثر بالعدالة
 لا قبل خلاف الأقرار **وفي** الخلاصة ولا قبل
 شهادة الخطاينة لأنهم شهدون لبعضهم بالزور
 وسؤلون أن علياً هو الاله الأعظم وجعفر الصادق
 هو الاله الأصغر فقال الله عما سؤلونا علواً كبيراً
 الاله الاله وحده لا شريك له **وفي** المحيط شهد
 اليهود على رجل لم يطقوا لا قبل شهادتهم للهممة
 ولوباع عيان شهد بالدين لا قبل وشهد شهادته
 الاخ لأخيه لأن الاملاك والمنافع بينهما بآسية
 كذا في الهداية ولا قبل شهادة الاسراف بالمراق
 لتعقيم وقال بعضهم يجوز شهادة أهل الأمصار
وفي الهادي ولو شهد أنه وصف على قدر أجزائه
 وخارج جرائه الفقر جازت شهادته لأن الجواز ليس بمر

لازم . **وكذا** الرتبة الله وصف على قدر استجدهم بآزات
شهادتها . **وكذا** الرتبة أهل المدرسة بوضع المدرسة
مقبلتها دتم لكن المشايخ فصلوا الجواب فيما ضاوا
أرسلها أهله المدرسة ان كانوا باخذون الوظائف
من ذلك الوض لا مقبلتها دتم وان كانوا لا ياخذون
مقبل وقيل في هذه المسألة مقبل وهو الضم
لان كون العبدية في المدرسة ليس لازما بل يتقبل
رجل قال آخر انب سها دتي في هذا الصك فكتب
المأمور عند ذلك لا يكون ذلك اقرارا من الأمر بان
هذا ملك الباع . **وذكر** في أدب القاضي للخصا دتم
الله اسباب الجرح كثيرة منها كذب بجره لانه يحاط
بمنه ومنه ومنها النجاسة في قري يارس فانهم
يطهونهم الربا ونم يعلمون قال محمد رحمه الله تعالى
مقبل سها دة ابنيه ولو شهد ان اباها قاضى للمدعي على
المدعى عليه لا مقبل ولا مقبل سها دة الاخرى لعجزه
عن الاداء . **ومقبل** سها دة الخفي اذا كان عدلا واما وله
الزنا فاحلف القاضى في قبول سها دة قال بعضهم لا
مقبل مطلقا وقال بعضهم مقبل في كل شئ الا في الزنا
وهو قول مالك وقال بعضهم مقبل مطلقا اذا كان عدلا

دتم

وهم اخذوا وما رضى الله عنهم شهادة الراس والجاني
في المسئلة الذي ياخذ الدراهم والصراف الذي يجمع
الدراهم عنده . **وياخذها** لا مقبل سها دة أهل
الذمة بعضهم على بعض مقبولة سواء السقف مطلقا
كالنودي مع النودي والنقراي مع النقراي والمجوي
مع المجوي **اذا اختلف** الا ان يكونا من أهل دار
مختلفين بان سها دة وي على هندي او هندي على دة
ومقبل سها دة الذي على المسامن ولا مقبل سها دة
المسامن على الذي لان الذي اعلا حاشا منه كونه
من أهل دارنا حتى لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب
بخلاف المسامن ومقبل سها دة المسامن بعضهم على
بعض اذا كانوا من أهل دار واحدة فمن كانوا من أهل
دارين كالروفر والرك لا مقبل لان الولاية فيما بينهم
مختلف باختلاف المقتضين وهذه الأجرى التوارث بينهم
مختلف دار الاسلام فانه اذا احكام باختلاف المنفعة
لا يختلف اذار وهذا خلاف أهل الذمة لانهم صادوا
من أهل دارنا مقبل سها دة بعضهم على بعض وان كانوا
منغفات مختلفة كذا في المنيع **وفي** البزازي ويكتفي
بشهادة واحدة خرة مسلمة عاقلة بالغة فيما لا يطلع

المعتدين

الرجال عليه كمال الولاية والعيب الذي لا يطلع
 عليه الرجال ولا شرط لفظه الشهادة عند
 شيخ العراق وعند شيخنا شرطاً وعليه
 عند القذوري وعليه القوي والمتي احتفظ
 والاصح انه قبل شهادة رجل واحد فيه انصافاً
 ويحمل على وقوع النظر لا عن قصد وعن قصد
 لتحمل الشهادة كما في الزنا وعلى استلزام الصبي
 في حوالا لا قبل الشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين وعندنا قبل شهادة حرة مسلمة
 وعلى حرة التولية بعد الولادة على هذا الخلاف
 في الشهادة على العذراء والرضا على هذا كما في
 المنكوحة بولد لو قالت لبعلي الولد منك
 فانكر ولادته لا قبل قولها بلا شهادة القابلة
 ومما دلتها ثبت النسب والنسب احوط وان
 كان بصدقه كما يحجر وقولها ثبت النسب شهيد
 الاثنان على اسمها بطلاق ايها انما تحذف الطلاق
 قبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا قبل
 وفيه اشكال فان الطلاق حوالا لله تعالى وسبق
 فيه وجود الدعوى وعدمها فلو اقدمت الدعوى

بشر

قبل ذلك اذا وجدت فلنا لغرضه تعالى
 كما ذكرنا من تسليم بعضنا حتى ملك الاعيان
 بعدة فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا يعتبر
 العائدة اذا عدت له دعوى اثبت وفي الغساني
 الوكيل بعض الذين يجوز شهادته بالدين والله اعلم
نوع في الاختلاف في الشهادة
 الشهادة اذا واهت له دعوى كانت مقبولة واذا
 طالعها لم تقبل **وفي** البدائع الشروط التي
 ترجع الى نفس الشاهد انواع منها لفظ الشهادة
 فلا قبل بغيرها من الالفاظ كلفظ الاخبار
 والاملاء وغيرهما **ومما** موافقة الدعوى
 فالشهادة المفردة عن الدعوى فيما شرط فيه
 الدعوى غير مقبولة **وبما** ذلك في
مسألة اذا ادعى ملكا ببيت ثم اقام البينة على ملك
 مطلق لا قبل وبمثل لو ادعى ملكا مطلقاً
 ثم اقام البينة على الملك ببيت قبل وجه الفر
 بينهما ظاهرنا مثل **وفي** المنبع شرط الموافقة
 كما شرط بين الشهادة والدعوى فذلك بشرط
 بين شهادتي الشاهد في شرط فيه العدة

حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما لم يقبل شهادتهما
 وهذا لأن اختلافهما اختلافاً بين الدعوي والشهاد
وفي الكافي ولو ادعى القدرم آتياً فشهد أحد الشا
 هدين على إقرار الطالب بالاستيفاء والآخر أنه أبرأ مما وصله
 أو أجله أو وهبه أو تصدق لم يقبل اختلافهما.
 لفظاً ومعنى إلا إذا قال شاهد البراءة أو أنه أبرأ
 إليه آتياً ولو ادعى الأبرأ فشهد أحد عما أنه أبرأ
 وأخر أنه وهبه أو تصدق به عليه لم يقبل لأنهما
 مستملان في المرأة ولو ادعى الهبة فشهد أحدهما
 بالهبة والآخر بالأبرأ لم يقبل ولو شهد الآخر بالصدقة
 لم يقبل لأن الصدقة إخراج المال إلى الله تعالى
 والهبة إلى العبد وإذا اختلفا لشاهدان في الزمان
 والمكان والبسع والسرا والطلاق والعساق
 والوكالة والوصية والرهن والدين والفرص
 والبراءة والكفالة والحوالة والنفقة يقبل
 وإذا اختلفا في الحباية والغصب والقتل والنكاح
 لم يقبل **وفي النجاشية** ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر
 بالإقرار بالقتل لم يقبل لأن القتل فعل والقرار
 قول والفعل غير القول فاختلف المشهود به وكذا لو

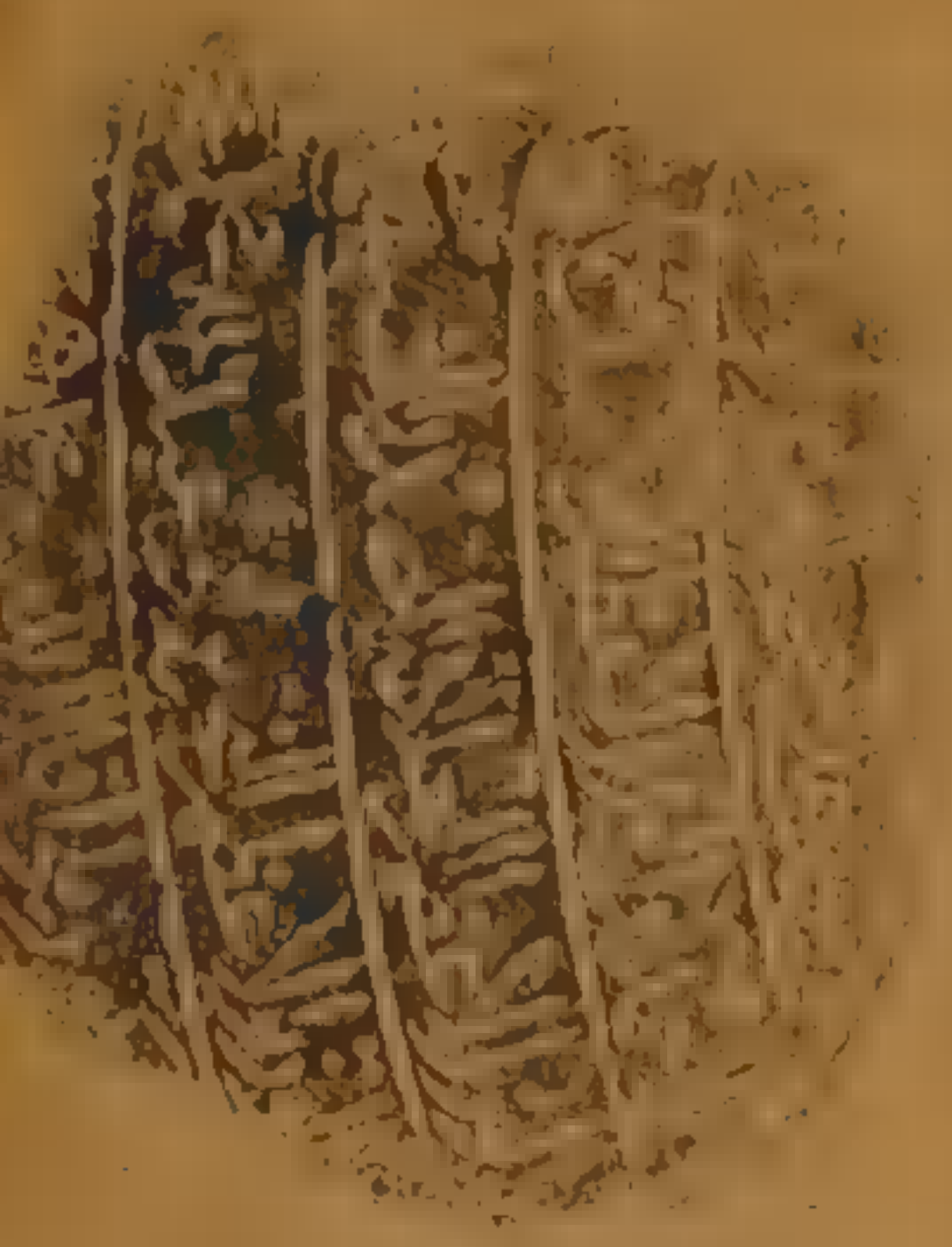
شهد

شهد بالقتل واختلاف الزمان والمكان لأن الفعل
 الثاني غير الفعل الأول وكذا إذا اختلفا في الآلة
 التي كان بها القتل لم يقبل ولو شهد أحدهما بغير
 اختلاف الزمان أو في المكان بان شهد بالزهرج
 والعص واختلفا في الزمان والمكان جازما لهما
وفي الفقيه أمة أقامت بيمينه أن مولاهما ذبحها
 في مرض موته وهو عاقل وأقامت الزوجة بيمينه
 أنه كان محلط العقل فدينه الأمة أولى وكذلك
 إذا طلع امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت
 الخلع وأقامت بيمينه على كونه عاقلاً حينئذ أو
 كان مجنوناً وقت الخصومة فأقامت بيمينه أنه
 كان مجنوناً وأقامت المرأة بيمينه على أنه كان عاقلاً
 بيمينه المرأة أولى في الفصلين باع صبيته ولده
 فأقام المشتري بيمينه أنه باعها في صغره ثم الميسل
 والامرأ بيمينه أنه باعها في حال البلوغ بيمينه المشتري
 أولى لأنه يثبت العارض أو في الزوج بعد وفاتها
 أنها كانت براءه من الصدقة أو حال صحتها وأقامت الورثة
 بيمينه أنها أبرأته في مرض موته بيمينه الصحة أولى
 وميل بيمينه الزوجة أولى **وفي سمة الصغرى**

والمحيط لولا قلوبك لم يات فقال المقلد اقراني
 الصحة وقال الورثة في مرضه قال قول قول الورثة
 والبيعة بينة المقلد قال لم سمعتم ببيعة وازاد اختلافهم
 له ذلك اذ عي رجل انه بالخوف يجرى الى بالنظر
 على ان يساجرته حانوا اذ اقام بيعة واقار المدة
 عليه بيعة بانه كان طائفا في بيعة الطواغيت او
 ولو قضى القاضي بيعة الا كراه بيعة قضاوة ان
 عرف بالخلاف وصانها على الشوي اقام المشتري
 بيعة الله باعه سرها فبيعة الصحة اولى وقال
 ابو حامد رحمه الله بيعة الا كراه اولى **وفي** المحيط اذ
 اصحاب البيع او الصلح عن طوع واذ عن آخره كره
 دينه مدعي الكره اولى وكذا اذا ادعى الاقرار
 عن طوع والآخر عن كره منه الكره اولى الشبهة
 على الشهادة جارية في الاقرار والحق واقضية
 القضا وكبهم وكل شي الا في الحدود والقصاص
وذكر الناطق رحمه الله في واقعة اذ الشهادة على
 الشهادة والوقت لا يجوز والصحيح انه يجوز لما فيه
 من احبا الحقوق ولا يجوز على شهادة رجل اقل من
 شهادة رجلين او رجل او امرأة **واما كيفة**

الشهادة

من الاصل **فيقول** شاهد الاصل شاهد السماع
 اشهد ان زيد على عمرو كذا فاشهد ان علي شها دق
 بذلك او يقول اشهد على شها دق في الشهادة للا
 ابن فلان او عدي بكذا او يقول اشهد اني سمعت فلان
 يقول فلان بكذا فاشهد ان علي شها دق وانما شرط
 الاشهاد ان لا يقع على الفرع نفع السماع بدون
 الاشهاد **وفي** المحيط والتحليل لا يقع الا بالاشهاد
 وهذه الومني الاصول الفرع عن الشهادة بعد الامر
 على انشي **وفي** القضية واذا حل للرجل شهادة
 نفسه عند غيره في حادثة لرجل على رجل وقال
 لذلك الفقيه اشهد او قال فاشهد ولم يقل على شها
 لم يجوز وقال ابو يوسف يجوز لان معناه فاشهد او
 على شها دق ولا يسئل شهادة الفرع الا ان يكون
 الاصل او غير من مرضا لا يستطيع حضور مجلس
 القاضي او غيبوا مسافة ثلاثة ايام ولها لها
 قضاء وعن ابن يونس رحمه الله انه لم يجعل الشر
 شرطا ولكن قال ان كان غائبا في البصر من مسافة
 او عند الالم من لالة الشهادة لم يستطع ان يثبت
 باهله صح الاشهاد لان احبا الحقوق واجبا ما يمكن



وذكر القاضي الامام علي بن الحنفية رحمه الله ان عند
 اني يوسف ومحمد ينبغي ان يجوز الالتماس من غير عند
 وعند اني حنفية رحمه الله لا يجوز بناء على ان التوكيد
 من غير رض الخضم لا يجوز عذرة الابدان السقاة والمر
 وعذما يجوز الا ان هذا غير ظاهر فلا يثبت به وفي
 اخر شهاد ان المستفي قال محمد رحمه الله اقل الشاهد
 على الشهادة والشهود على شهادته في المرض من غير
 مرض به ولا علمه اذا شهد الرجلان عند القاضي على
 شهادة رجل وصح الشهادة فان كان القاضي يعرف
 الاصول والفروع بالعدالة قضى بينهما ثم وان
 عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع بآل
 عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف
 الاصول بالعدالة ذكر الخلاف ان القاضي يسأل
 الفروع عن الاصول ولا يفتي قبل السؤال
 فان عدلوا اصولهم ثبت عدالة الاصول ثم ادبهم
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رحمه الله لا
 ثبت عدالة الاصول بعد بل الفروع للثمة
 لان في عدم ثبوتهم منقعة لهم حيث يثبت قولهم كعدالة
 الاصول اذا انكر الاصول ثم ادبهم لم يقبل شهادته



الفروع

الفروع لان التوكيد شرط صحة شهادة الفروع
 وقد فات هذا الشرط للمعارضين من الجوزين فيقولون
 المستروط وهو صحة الشهادة والله تعالى اعلم
نوع في الرجوع عن الشهادات
 لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير
 القاضي لا يصح ولو ادعى الشهود عليه رجوعهما وارا
 يمينهما لا يخلان وقد لا يقبل بينة على الرجوع
 لانه ادعى رجوعا باطلا **وفي** القيمة لو ادعى الرجوع
 عند القاضي ولم يدعي القضا بالرجوع بالضا لا يصح
 لان الرجوع عند القاضي انما يصح اذا اتصل به القضا
 اما اذا ادعى الرجوع عند القاضي فالقضا بذلك يصح
 وقبل البينة على ذلك ولو شهد عذرا فاض ورجع
 عذرا فاض يصح وحيث الضان عليه لكن اذا قضى القضا
 عليه ومن المسايخ من استبعد توقف صحة الرجوع
 على القضا بالرجوع او الضان واذا اقر الشاهد ان
 عند القاضي انما رجعا في غير مجلس القاضي يصح ويجعل
 الاقرار بمنزلة الانشاء واذا رجع الشاهد ان
 شهادته قبل الحكم بها سقطت شهادته عن الاقرار
 على القاضي بالحكم لظهور الشافعي من كلامهما فان رجعا

بعد الحكم لم يفتح وضمنا ما التفتة بها وهما وان رجع
 احدنا من نصفنا والعبارة بالباقي لا بالراجع والله
دفعته في اجاب الصانع على السامع
 الشاهدان متى ما ذكرنا شيئا من الامور واللفظ لم يظفر
 بخلافه ضمننا وسمى ما ذكرنا شيئا لا يحتاج اليه القضاة
 ثم سبب بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى ان موثي
 الموالاته اذا مات وادعى رجل ميراثه بميراث الوالاته
 فشهد شاهدان ان هذا الرجل ميراثه بميراث الوالاته
 فشهد شاهدان ان هذا الرجل موثي هذا النبي اسلم
 والاه وعاقداه وانه وارثه لا ينفك له وارثا غير
 مقتضى له القاضيه ميراثه فاستدل به وهو مضطرب
 ثم ان رجلا احب انما البينه انه كان يرضى الوالاته
 وقال هذا الثاني وانه توفي وهذا الثاني موالاته
 ووارثه لا وارث له غيره فالقاضى يفتى بالميراث
 الثاني فيكون الثاني بالخيار ان شأمن الشاهدتين
 الاولين وان شأمن المشهود له الاول لا يظفر له
 الشاهدان الاولين فيما للحكم فيه تعلق **ويقال**
ذلك في مسئلة الاول قولنا موثي وارثه لا وارث
 له غيره امر لا يترتب له القضاة بالميراث فانهم اذا شهدوا

بمقتضى

باصل الاول ولم يثبتوا انه وارثه فالقاضى لا يفتى
 له بالميراث وانما اخذ الاول الميراث بقول الشاهد
 الاول لانه موالاته ووارثه اليوم وقد ظهر لهما
 ضمنا بخلاف مسئلة السامع في النكاح فانها اذا
 شهدا انه مات وميراثه لانه قولها مات وميراثه
 زياده غير محتاج اليها فانها لو قالوا كانت ميراثه فان
 القاضى يقتض لها الميراث فصار وجود هذه الزيادة
 بمنزلة القدر ولو انقضت هذه الزيادة لكان
 لا يثبت عليها شيء لانها سمعت نكاحا كان ولم يظهر لهما
 وذلك ولو شهدا ان لفلان على هذا الرجل الف
 درهم فقتضى القاضى شيئا منها وامر المدعى عليه بدفع
 الماد وموالاته المدعى ثم اقام المدعى عليه بينه
 على البراءة فان الشاهدان يفتيان والمدعى عليه
 بالخيار في تصديق المدعى والشاهدان فيما حقا
 عليه انما المال في الحال فاذا اقام البينه على البراءة
 فقتض لهما ضارا خاصين خصوصا بخلاف الفصل
 الاول لان ثمة لم يحقق المال في الحال وانما اخبر
 عن شيء ما من فلو ظهر لهما وادعى محمد رحمه الله هذه
 المسئلة مسئلة الطلاق ان المدعى عليه اذا انكر الما

وخطبتم ثم دعا على اقراره بذلك ثم بحث لما ان له
محققا عليه الايجاب ولو حقا في الحال حيث
وانتفع الفترق كذا في العادي والله اعلم

الفصل الرابع في الكفالة والوكالة

شروط صحة الوكالة ان يكون الموكل من بلد النصر
لان الوكالة تفيد ولاية التصرف من الموكل
ومعذرة عليه من قبله ومن لا معذرة على من كلف
معدرة غيره عليه وفي التخيير هذا شرط على قول
ابي يوسف ويحمد واما على قول ابي حنيفة فلا
مستطاب ان يكون الموكل قادرا على التصرف بل
الوكيل يتصرف باهلية نفسه ولهذا جاز عذرة
توكيل المسلم الذي بين الحزم والخير وتوكيل
المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بالوكالة
الموكل التصرف وقد رتب عليه بالنظر الى اصل
التصرف ان امتنع بعارض وبيع المحرم بغير
في الاصل واما امتنع بعارض النهي وفي النفي
الوكالة على اربعة اوجه احدها وكالة رجل لرجل
اخر والثاني لرجل واحد والثالث وكالة رجل

لرجلين والرابع وكالة رجلين لرجلين واكثر وكلها
جائزة ويجوز ان يوكل ويكيل واحد الى ثلاثة
اضاف العبد المحجور والصبي المحجور والمعتوه
الذي لا يعقل **وحلي** كذا في الاخرات ويكيل في كل شيء
بصيرة وكذا في المبيعات والمواضعات
والمواهبات والعاق لان اللفظ عام وروى
عن ابي حنيفة رحمه الله ان يكون وكلا في المواضعات
دون الهبات والعاق كذا ذكره العادي رحمه الله
في قاعات الناطق وفي اذبا الفاضل لمضاف
رحمة الله ولو قال فلان ويكيل في كل شيء فهذا
يوكيل في الحفظ لا غير استحصانا والعارف ان لا
يكون غيره وكلا ولو قال فلان ويكيل في كل شيء
جائز ان ينفذ وكذا في الحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة والفاضل يؤنه وحقوقه
وبغير ذلك لانه مومن التصرف اليه عامافصا
بمتر له ما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملك
جميع انواع التصرفات ولو طلق امراته فمجهوز
قال الصدوق والبيهقي وفيه عيبين خلافا
وقد الفقيه ابو القاسم رحمه الله في النوازل ان من

وكلنا في جميع اموري فقال الوكيل طلق اترانك
ووقف ارضك لا يجوز لانه يريد بهذه اللفظة
التصرف على سبيل المبادلة وهو اختيار القبة
ابو الليث وما ذكرنا قبل اختيار الصمد والتميد
اشي **وفي المنع** لا خلاف ان الوكيل الحضور
فانبات الدين والعين جازة وانما الخلاف في
انه هل يشترط الصحة في الحضم قال ابو حنيفة
رحمه الله لا يقع الوكيل الا برضا الحضم الا ان يكون
الموكل مريضا او غائبا سيرة ثلاثة ابا واوكون
المرأة الموكلة مخدرة لم تخالط الرجال بكونها
او نبيا قال في الاسلام البرذوي رحمه الله المحذر
حي الزنا براهما غير المحرم من الرجال ما الى جليل
على المنصة فيراها الاجاب لا يكون مخدرة وقا
ابو بكر الرازي رحمه الله يلزم الوكيل بغير رضا
الحضم لانها لو حضرت لا سطوا بها لعلبة الحياة
فلزمه وكيله وعليه الفتوى وقال ابو يوسف
رحمه الله يقع الوكيل بغير رضا الحضم وبه قال
الشافعي رحمه الله والصحيح ان الخلاف في لزوم
لا في الصحة فعند الوكالة من غير رض الحضم صححة

غير لازمة حتى تريد الوكالة ببرد الحضم ولا يلزمه
الحضور والجواب بخصوصية الوكيل ويقول لما
احد القبة ابو الليث وابو النائم الصفار
المأخرين احاد وان القاضي اذا علم من حقيقته
التفت من ابا الوكيل بعبيل الوكيل وان علم من
الموكل الغش الى اضرار صاحبه بالجيل من الموكل
لا يسئل الوكيل الا برضا صاحبه واليه مال
الامام الشرحي رحمه الله والا وزجدي **وفي**
الولو الجي **ووجه** من الاستراف دفعت له حصوة
مع رجل يؤذنه فاراد ان يوكل وكلا ولا يحضم
نفسه هذه المسئلة اخلف العلما في قال
القبة ابو الليث رحمه الله عن نزي ان يسئل الوكا
والسوءا وغير الشريف فيه **سواء في المنع قال**
ابو حنيفة وحمد الوكيل الحضورنة توكل بالاقرار
وفي مجلس الحكم حتى لو اقر على موكله في غير مجلس الحكم
لا يقع اقراره وقال ابو يوسف اخر الوكيل الحضورنة
توكل بالاقرار مطلقا في مجلس الحكم وفي غير مجلس الحكم لان
الموكل اقام الوكيل مقام نفسه مطلقا فيقتضي ان يملك
ما كان الموكل يملكه والموكل مالك الاقرار بنفسه في مجلس

القاضي وفي غير مجلس القاضي فكذا الوكيل **وفي** البراز
 وكل أحد الخصمين من وكلاء المحلة فإنا الآخر ليس
 لهما الاستجابة من وكلاء المحلة من نقاضه وإنما
 عاجز عن جوابه فلا أرض بالوكيل تسلم بنفسه معني
 فالرأي فيه إلى الحاد وأصله أن الوكيل بلا أرض خصمه
 من الصريح المضم طأن كان أو مطلوباً وضعيفاً أو شريفاً
 إذا الركن الموكل حاضر في مجلس الحكم لا يصح عند الامام
 وإن لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندنا والساقى
 يصح أن يجبر على قبوله كما مر **وفي** أدب القاضي لا خلاف
 في صحة بلا أرض الخصم لكن لا يسلط حق الخصم في مطالبته
 بالخصم في مجلس الحكم والجواب بنفسه لا يرضى الخصم أو بر
 الموكل أو غيرة وتكونه محبوساً من الاعتذار ولا يكره
 فوكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوساً له أن يشهد
 على ما دونه **وفي** البراز ما كان في سخن القاضي لا يكون
 عذراً إلا أنه يخرج به حتى تشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن
 أن يقال في الدعوى أيضاً ذلك بان يجب عن الدعوى ثم
 يقاداشي **وفي** المنع قال أبو حنيفة رحمه الله الوكيل
 بالخصومة توكل بالآراء في مجلس الحكم حتى لو أقر على
 موكله في غير مجلس الحكم لا يصح إقراره وقال أبو يوسف

الوكيل

الموكل بالخصومة توكل بالآراء مطلقاً في مجلس الحكم
 لأن الموكل أقر الوكيل بما رتبته مطلقاً فيقتضي
 أن لا يكون ما كان الموكل يملكه والموكل يملكه إلا وأقر في
 مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فكذا الوكيل لا يفتي
 ويحمد أن جواب الخصومة يخص مجلس الحكم حتى لا يستحق
 المطالبة بالجواب إلا في مجلس الحكم وإنما قيل بجواب الخصم
 شعبة مجلس حكم ضرورة وصار منه بر المسئلة وكلما
 لتجيب خصمي في مجلس الحكم ولو قال هذه الأصح إذا رز
 الوكيل عليه في غير مجلس الحكم أقر في مجلس الحكم بالدين
 وإنما كانه وطلب راع الوكالة خليفة على عهده
 علم بكونه وكلاً قال الأمام لا يملكه وصاحباً
 خلفه **ذكر** القادي محال على الذخيرة في
 فصل البيات الوكالة أن في خلف الوكيل تدعى عليه
 اختلاف المتأخر قال بعضهم هذا جواب الكل إلا
 أن الحضاف خصم قول أبي يوسف ويحمد ذلك لأنه لم
 يحفظ قول أبي حنيفة ويحمد لأن قوله خلاص قولهما
 في الهدايا من أسامة الحلواني من ادعى أنه وكيل
 العائيت في مبرذنيه فصدقه العدو امر بالسليم
 إليه لأنه أقر على نفسه فان حضر العائيت وصدقه ولا

شعبة

دفع العزم ثانيا ورجع به على الوكيل بالكلية بقا في
يد امر الدفع براءة ذمته منه ولم يحصل وان صاع
من يده لم يرج عليه لان يقصد بقية اعترافه حتى
بالقبض الا ان يكون ضمنه عنه الدفع لان المأخوذ
مضمون عليه في رعاها وهذه كفاية اصبحت الى حالة
القبض فيقع مبراة الكفاية بما ذاب لك على فلان
ولو كان العزم لم يقصد قد على الوكالة ودفعه
اليه ملكا او عاينه فان رجع صاحب المال رجع العزم
على الوكيل وان صاع من يده لا يندفع بقية قد والوكالة
واما دفع اليه على رجا الا حارة فان انقطع وجار
رجع عليه وكذا اذا دفع اليه على كدسيه اياه في
الوكالة وهذا اظهر الوجوه كلها وليس له ان يستبر
المدفوع حتى يحضر الغائب لان المودعي صار حقا
للغائب **وفي فتاوى رشيد الدين راجل** قال
لم يؤنه ادفع مال فلان عليك لا قبض فانه يجبر
فدفع وذكر في الربادات ان له ان يسترد منه لانه
معلق به حتى ربا الدين لان الغائب قبض لا حبل
لعله بجزة وذكر في المسقى ان ليس ان يسترد
منه وكذا لك المديون اذا دفع قدر الدين الى راجل

الى

لرفع

لرفع الى ذمة من يده ثم اراد ان يسترد منه له ذلك
وذكر في سماعة عن محمد بن الوكيل يقضي العزم اذا صد
صاحب اليد بحيز السليم اليه كالتين وذكر في رواية
عزيب الرواية وحل في يده منع قال هذا فلان
وهذا وكيل القبط بحيز على الدفع في العين والدين
عند ان يوسف رحمه الله **وفي شرح الطحاوي** لو اد
الوكالة قبض المودعة وصدة لا يحير على السليم
ولو لم يده او سكت لا يحير ايضا ولو سلم لا يمكن من
استرداده فان حضر المالك وكذا في الوكالة في وج
واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا صد
ولم شرط عليه الصمان وفي سائر الوجوه يرجع
عليه بعينه ان كان فائدا وضمنه ان كان هائكا
ومن ادعى انه وصي فلان الميت وطلب الدين وصدة
العزيم فانه لا يؤمر بالسليم اليه غلاي الوكيل
فان للقاضي ولاية نصب وصي ولا يملك نصب الوكيل
ولو وكل رجلا بزوج فلان يوم الجمعة فوجها
يوم الخميس لا يجوز لان التوضيح ما اول زمانا فخصوا
وفي الصغير لو قال نج عبدك اليوم او طلعت امرا
ففعّل ذلك في غد جاز ويكون وكلا في اليوم وما بعده

ولا يكون وكلاهما قبل ذلك **رجل وكل رجل** مستغفر
 ذر على رجل ففضله فهو دقة عند الوكيل فاسأ
 به لم يضمن وانما سؤده غير ضمن وان خلفه في أهله
 لم يضمن والوكيل بالبيع اذا سافر بما امر به يضمن
وفي مختلفات العاشر أبو عاصم العامري ولو وكله
 بغير ود يضمن فان لم يكن في يده قد دفعها
 الى الوكيل او الى وكيله فالموكل قوله وهو صدق في
 براءة نفسه ولو وكله بغير ود يضمن او جارية فاما
 الموكل فمعه خرج الوكيل من الوكالة فان تعاد الوكيل
 فكنت يضمنها ونجاسته ودفعها الى الموكل لم يضمن
 على ذلك الا بيمينه **رجل وكل رجل** بغير
 كل حوله على الناس وعندهم وسهم وتحت ايديهم
 ويضمن ما عدا ذلك من المفاصلة بين شركائه ويضمن
 من يري حبه والتولية عنه لو راي ذلك وكبالة
 به ذلك كتابا وكب في آخره انه عاصم ونجاسته ان
 قوما لهم قبل الموكل مالا والموكل غائب فادوا
 عند العاشر انه وكيله وانكر المالا فاحضر الخصوم
 منهم ومن على الموكل لا يكون له ان يحبسوا الوكيل
 لان الحبس من الظلم ولم يظلم في هذه امر بآداء المالا

ليس

ولا ضمان الوكيل عن موكله فانه الرجوع على الوكيل او المالا
 من مال الموكل بامر الموكل ولا بانضام عن موكله لا
 يكون الوكيل ظاهرا لا متناعه عن المالا فلا يضمن
 هذه المسئلة نزل على ان المأمور بمقتضى الدين من مال
 الامر بحجر على قصاص الدين واشهدوا على وكالة رجل
 في شيء والوكيل يجد الوكالة فان كان وكيل الطالب والمطلوب
 يدعى الوكالة والوكيل يجد قبل هذه الشهادة وهل
 يحجر على المحضومة مع الطالب ان شهد الشهود ان المطاوع
 وكله بالمحضومة مع الطالب وقبل الوكالة يحجر على المحضوم
 مع الطالب وان لم يشهدوا على المحضوم لا يحجر ولو
 بطلب كل حوله بالمحضومة والفضل لمسه ان يطلب
 الشفعة لان الشفعة سرا والوكيل بالمحضومة له
 ان يضمن شفعته وقضى لموكله **وفي البرازي رجل**
 قال لآخر وكلتك بكل حولي قبل فلان بعد باعني يوم
 الوكيل ولا يدخل الحادث بعد الوكيل وفي الوكيل
 بطلب كل حوله على الناس او بكل حوله عوارزم يترك
 على القائم لا الحادث **وذكر شيخ الاسلام** انه اذا
 وكله بكل حوله على فلان يدخل القائم والحادث فقاميل
 عند النوي **وفي المسقى** وكله كل ذر له يدخل المالا

بشخص

انما دعوى محمد وكله بطلب كل عمار له في حوزة رزمه
 الذي في يده الصغار حوزة رزم بطلب لا بخاري له ذلك
 وفي الدين اذ وكله بطلب كل دين له على من حوزة رزمه
 فقد حوزة رزميا الى بخاري وادماه لا يصح ولو كان
 في كل دين لي بخاري فمعه المستقر منه من حوزة رزم
 الى بخاري يصح دعواه وكله بطلب كل حوله والخصومة
 والمفوض فخصمته انما هي بقية الوكالة له طلبه
 وغر الامانة وكل في فقه مالي على الناس لا يقع
 على الحادث ولو وكله بكل حوله وخصومته في كل
 حوله ولم يصر المحاصم به والمحاصم فيه جازا اذا
 وقعت المازعة من الوكيل لا يستفرض دين من موكله
 القول قول الموكل لان الوكيل يزيدان بغيره ما فيه
 من الغرض وليس للوكيل الخصومة ان لم يصب ولا يصح
 لانها ليس من الخصومة في شيء فلو نذر صاحب الموكل
وفي القول الحق ولو ان رجلا قال لرجل اوفت فلانا
 المادرم وقد وكلتك قبضته وقبض وقال المتعصر
 قد وضعتنا الى الوكيل وانكر الوكيل قال القول قول الموكل
 وعن ابن يوسف القول قول الوكيل لانه اقرانه امين في القول
 قول الامين ولا يستخلف الوكيل الله ما يعلم ان زب الدين

قد استوفى الدين لان النسيئة لا تجوز في الايمان خلافا للاراء
 حيث خلف على المبيع لان الحق يثبت للوارث فكان الحلما
 بطريق الاصلالة دون النسيئة **وفي** المبيع الوكيل
 بالمبيع مطلقا بملك البيع بما قل من الايمان او فزعة اخف
 وهذه اذا لم يكن الممنوع بان قال بيع هذه العبد بالفا
 فباعه بالعالم لا سيما لا يجوز ولا يجوز ان كان بغيره
 بنقصان لا يفتقر الى ان في مثله وموردانية الحسن
 عن ابن حنيفة رضي الله عنه وملك البيع بالعروض ايضا
 كما ملك البيع بالامان كالدراهم والدنانير وهذا
 عند ابن حنيفة وقال لا يملك الا البيع بالامان الوكيل
 باجار الارض وكيل باجارها اي عرض كان حوزا
 بكل او ذري بغيره او بغيره او بالعروض فليلا
 كان او كبر اعلا باطلاق الوكالة عمدة كالوكيل
 بالمبيع وعمدة لا يجوز الا بالدرهم وبالدنانير او
 ببعض ما يخرج من الارض يعني به المزارعة للاطلاق
 على المعارف وعمدة ما يجوز المزارعة وعمدة لا يجوز
 لانها فاسدة الوكيل بالمبيع المطلق بملك البيع بالنسيئة
 عندنا خلافا للشافعي **وفي** البرازي عن ابن يوسف
 رضى الله ان الوكيل انما يملك البيع بالنسيئة وبأخذ

وَهَذَا وَفِيهَا أَمَّا الْقَالَ وَالْحَقُّ وَالْأَبْرَارُ وَالْجَوَارِ
 بِدُونِ حَسَبِهِ يَحْذَرُ عَدَمًا وَنَقِصَ خَلَا فِي يُوسُفَ
 وَالْوَكِيلَ بِالسَّرَّاءِ أَيْ لَيْكُ الْإِقَالَةَ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ الْبَيْعِ
 وَالتَّلَوُّ فَادْبَاعُ نَمُ أَقَالَ لَزَمَ التَّمَنُّ وَلَكَ الْإِبْ
 وَالْوَصِي وَالْمَوْلَى كَالْأَبِ **وَفِي السُّنَّةِ وَالْحَقِّ**
 نَمُ عَلَى قَوْلِ الْخِصْفَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْزَنُ الْبَيْعَ بِالْفَسْخِ
 طَالَمَا لَمْ يَكُنْ أَوْ قَصَرَتْ وَعِنْدَ صَاحِبِهِ لَا يَحْزَنُ إِلَّا
 بِالْأَجَلِ الْمَعَارُفِ فِي بَيْعِ السَّلْعَةِ وَلَوْ وَكَلَهُ
 بِالْبَيْعِ نَسَبَةً فَبَاعَهُ بِالْفَدْحَارِ إِذَا قَالَ الْوَكِيلُ
 بِعَ هَذَا الْعَبْدُ فِي الْمَوْقِفِ فَبَاعَهُ فِي دَارِهِ لَمْ يَنْفِدِ الْبَيْعُ
 عِنْدَهُ لَوْلَا مَا عَالَمَهُ وَعِنْدَ الْإِمَامَةِ الْإِلَاحَةِ سَيَفْدَلَانِ •
 هَذَا السَّقِيدُ بِمُرْتَبَةٍ فَلْيُفَوِّضُوا بَعْدَ الْأَمْرِ بِمُطْلَقِ
 الْبَيْعِ وَقَدْ وَجَدَ سَيَفْدَلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِهِ

نوع في العزل

الْوَكِيلُ إِذَا عَزَلَ رَكْلَهُ وَمَوْظَعَهُ يَنْفَرُ وَلَوْ كَانَ
 غَائِبًا فَكُنِيَ إِلَيْهِ كَابِ الْعَزْلِ فَلْيَعْلَمْ الْكَتَابُ وَكُلُّ
 مَا فِيهِ الْفَرْقُ حَتَّى يُؤْزَلَ الْوَكِيلُ وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَكِيلُ
 بِعَزْلِهِ فَهُوَ كَالْبَيْتِ وَتَصَرُّفُهُ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ
 حَتَّى يُلْغَى الْعَزْلُ الْوَكِيلُ يُؤْزَلُ نَفْسَهُ بِدُونِ عِلْمِ

الوكيل

الْوَكِيلُ لَا يَنْفَعُ خَلَا قَالَ فِي الْقَضِيَّةِ وَالْجَزِيرَةِ وَيُطْلَقُ
 الْوَكِيلُ لَمْ يَكُنْ الْوَكِيلُ وَجَوْنَهُ مَطْبَعًا وَارْتِدَادُهُ وَكُلُّ
 بَدَارِ الْحَرْبِ وَقَدْ احْتَلَفَ أَبُو يُوسُفَ وَتَحَرَّجَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
 فِي حَدِّ الْجَوْنِ الْمَطْبُوعِ فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَدُّهُ
 شَهْرٌ لَا يَنْقُطُ بِهِ الصُّورُ وَعِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ وَرَوِيهِ
 لَا يَنْقُطُ بِهِ الْعَلَوَاتُ الْحُسَيْنِيَّةُ وَعِنْدَ تَحَرُّجِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 حَدُّهُ حَوْلٌ كَامِلٌ يُؤْتِجُ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَهُ حَوْلًا مَعْلُومًا
 فَهُوَ لَيْسَ بِأَيْسَرٍ اسْتِحْكَامُهُ لَا يَنْقُطُ بِهِ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ
 كَالصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالزَّكَاةِ أَمَّا مَا قَوْلُ الْحَوْلِ فَلَا
 يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْمَوْتِ وَلَوْ وَكَلَّ
 بِشَيْءٍ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ وَهَبَهُ مِنْ الْغَرَمِ وَالْوَكِيلُ
 لَمْ يَقْلِبْ بِيَدِهِ فَتَضَاعَفَ مِنْهُ وَهَلَاكَ فِي يَدِهِ فَلَا حَافَظَ
 عَلَيْهِ وَلِلَّذِي أَخَذَ مِنْ الْوَكِيلِ وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ الْمَا
 بِبَيْعِهِ أَوْ الْوَكِيلُ لَمْ يَقْلِبْ بِهِ الْوَكِيلُ الْوَكِيلُ فَبَاعَ وَ
 التَّمَنُّ فَمَلَكَ فِي يَدِهِ ضَمَنَ وَلَمْ يَرْخِ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ وَلَا يَحْزَنُ
 رَكْنُهُ إِنْ كَانَ مَوْلَا مَيْتٍ صَاحِبُ الْمَقْضُوتِ
 وَالْفَرْقُ فِي الْأَمْنِ فَالْمُسْطَرْمَةُ الْوَلِيُّ الْيَحْيَى
 لَعَلَّ الْوَكِيلَ بِالسَّرَّاءِ وَبِحُزْنِهِ نَعْنَى فِي الْإِبَادَاتِ
 وَبَابُ الْخَلْعِ امْرَأَةٌ قَالَتْ لَزَوْجَهَا إِذَا جَاءَ عِنْدَ طَلْقِهَا

جاء ولو نكح الزوج عن ذلك قبل نكح الغد جازئها
حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جيل لأنه عند
نكحها في ابطال ولا يه الزام المالك على الا في المخرج
الطلاق قد انصح نكح التوكيل للشرط انتهى

نوع في الخالة

الخالة في الشريعة ضم دمة الى دمة في المطالبة
دون الدين وقيل ضم الدمة الى الدمة في الدين
فخصه الدين الواحد في حكم دينين او وصي الدين
في حكم دمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصيل
والمطالبة بما في الدين بلا دين حال لان المطالبة
فرع الدين فلا يصور الفرع بدون الاصل فلهذا من
وجه المطالبة الى الكفيل نبوت الدين في دمه فلهذا
لعدة الدين ضرورة ولهذا الوجه الدين في الكفيل صح
ولهذا ارجح الاصيل على الكفيل ولو لم يكن الدين ما بنا
على دمة الكفيل لما وقع هبة لان هبة الدين من غير
نزاع عليه الدين لا يقع ولا يقع الخالة الا من ملك النزع
ولا يقع من لا يملك فلا يقع كماله المجلون والفقير
ولا يجوز كماله الكاتب عن الاجبي لان الكاتب بعد ما بقي
عليه ديم على لسان صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم

سواء اذن له المولى او لم ياذن لان اذن المولى لم يصح في حقه
وصح في حق الصبي حتى يطالب به بعد العتق ولو فعل المكاتب
والماذون عن المولى جازئهما لكان النزع عليه لانه في
النزع وفي الروا الى **رحم** قال آخر ان صاحب بغيره فلا
يملك هذا كماله **وذكر** عن ابن يوسف في غير روايه الا
انه قال هذا على معاملة الا من ولو قال الكفيل قد صحت
به او قال يورثني او ابي فله دمة الخالة لان هذه
الوصية عبارة عن الخالة ولو قال فهدى لك عدي او
انبتها لك عدي هذه ليس ببيان خلاص ما اذا قال فهدى
لك او انبتها لك على لان كلمة عدي لا تنفي عن الزام وفي
المسألة المعقيل ويجوز الخالة بان سولنا لك كفيلا
بما لك عليه او ما بين ورعهم او قبيل او مالك عليه فهو على
او عدي او قبيل فله اقله صان صحيح ويجوز تعليق الخالة
مهر طان يتوايه ما بلغت فلانا فهو على او ما يتوب لك على فلا
هو على اني ولو قال انا به زعيم او قبيل او ضمن لزمته
الخالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء قال صلى
الله عليه وسلم الزعيم عارم وكذا القليل والضمير ولو
قال انا صاحب لك عني او ابي لا يكون كفيلا كما لو قال
انا صاحب بغيره قبل مكتوب وباب بلدة الروم الخالة

اولها ملائمة وادسطة ندامة واخرها عرامة
 ومن لم يصدق فالحرب يعني يقر بالسلامة
 ثم يبيع في الاعيان المضمونة وبالنفس عندنا فقد
 بنفسه الي شهر ثم دفع اليه قبل شهر يرى **وفي شرح**
 الثاني يجب تسليمها بعد الشهر كما لو باع بمنزلة رجل
 كفل ثلاثة ايام ولا يبر المضمون والسلامة لنا خير
 المطالبة قاله ابو جعفر وعمراني يوسف كفل بنفسه
 الي شهر على انه يرى كفل على غيره فهو عليه ابد حتى يبر
 وقال محمد كفل بنفسه الي شهر على انه يرى اذا مضى شهر
 فهو لا يضمن شيئا قال القاضي ابو الليث القوي على انه
 لا يصير كفلا واذا مات الكفيل الذي لموكل حل له
 في ماله لم لو اراد الرجوع على الاصيل في اجله وكذلك
 لو ما الاصيل والكفيل حتى يحل الدين في ركة الاصيل
 ويكون على الكفيل الى اجله وان مات ربه الدين بولي الدين
 عليه الى اجله رجل كفل بنفسه رجل وهو محبوس فلم
 يقدرا ان ياتي به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه كفل
 بما لا يقدرون على تسليمه فلا يفسخ ولو كفله وهو مطلق
 ثم حبس الكفيل يطالب الكفيل به حتى ياتي به لانه حال
 ما كفل فادرك على ما به ولو كفل بغير مال والطالب

عائف

عائف لا يجوز عند عائف ومحمد الا المريض اذا قال لو اراد
 اصغر عن ذير فلان وهو عائف فانه يجوز وقال ابو يوسف
 يجوز كله لان الحالة تصرف على نفسه خاصة فيتم به
 كالا براء **رسالة** كفل عن رجل على انه ان لم يسلم اليه
 يومه فاما ان عليه صبح هذا الشرط فان توارى القول
 له رفع الكفيل الامر الى القاضي خصبه وكلاهما الطاهر
 وبسليم اليه فيبره وكذا فيمن باع شيئا على ان المشتري يظلم
 توارى البايغ فان المشتري رفع الامر الى الحاكم فيضبط
 عنه وكذا فيسلم اليه قال القاضي ابو الليث هذا القول
 خلاف اصحابنا في الروايات الطاهرة وانما يوفي بعض
 الروايات عمراني يوسف ولو فصل القاضي هذه اذا علم ان
 الخصم متعنت بذلك فهو حسن ولو كفل رجل بنفسه رجل
 لرجل على انه ان لم يوف فاعية المالك الذي له عليه جازوق
 قال ان لا اوفاك بعد غدا فاعية الف درهم ولم يسلم لك عليه
 والطالب يبري الف درهم وقال الكفيل ليس للطالب عليه العا
 درهم وهو لا يعلم الحالة لعدو الموافقة لروايات في
 قولان صفة وان يوسف وقال محمد لا يلزمه شي وان اراد
 رجل على رجل مالا فقال له اطلوب ان لم ارك عند الف
 لم يلزمه ذلك وان لم يات به لان فاعية لا ارا الشرط

وله قال ذلك قيل له لزم الخيل ما ثبت عليه بيته او اقر
 منه لان هذا تعلق الخالة بالسوط وتعلق الخالة
 بسوط عدم الموافقة اذا اتخذ الطالب المطلوب جا
 ولو قال ان لو وافك غدا فادعي عليه فهو على امر من
 المطلوب لا يبيته او اقر المطلوب لان اقرار الخيل
 في المطلوب ليس بحجة ويلزم الخيل ما ادعى عليه
 الدائم به لان الخيل لما علق الخالة النائية
 بعدم الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس للخيل
 ان يطالبه بكون قبل الاداء وان كانت الخالة
 بالامر ومع ذلك لو اداه الخيل ليس له ان يسير
 ما لم يؤده القول عنه الى الدارين ولو وهب
 ربة الدارين بعد صما واد المال سوا ذلك الوفاة
 الطالب فوزنة احد هما ابرا الاصيل يرى الخيل
 لا يمكنه لغرض الاصيل فهو ناجز عن الخيل لا يمكنه
 وان ابر الخيل ورواها براح ورواها في حوضه
 وطالب به وهل يقع في حق الخيل اخلقوا فيه
 كذا في البرازي **وفي** القول الى فتح الرتبة **اصل**
 في حق نفسه وفي حق الخيل جميعا حتى يعود الخا
 انتهى والخالة الى الحصاد جائزة ومناول اول

الحصاد

الحصاد ولو قال ان غط السما او قلب البحر لا يجوز
 قيل عن ائمة ان ما ائمة الى سنة على الخيل هو جلا
 وان كان على الاصيل حالا وان ما الاصيل هو احد
 من ركنه حالا ولا يرجع ورواها الخيل على المكنول
 عنه قبل وقته الذي وقته وغراني يوسف في قاي
 فقلت به على انه من قولهم به او فلما طولت يد
 على اجل شهر صحت الخيل وله اجل شهرين وقت
 المطالبة الاول فادام الشهر من المطالبة لزم
 التسليم ولا يكون للمطالبة النائية ناجزا
 رجل قال لعذيمة اذا جاء غدا فاستبري من هذا
 المال لا يبرأ وان كان اصل المال من الخالة استبرا
 وانه اذا قال ان قدم فلان فاستبري منها وانه لو
 شرط الخالة على هذا فهو جائز **رجل** له على آخر
 الف وبنه خيل من اصاب الخيل الطالب على ما به
 على ان يبر الخيل من اللفظ والخالة بانه رج
 الخيل على الاصيل بالمائة لا بالالف ولو صالح على
 مائة على ان يبر الخيل الباقي رج بالالف الطالب
 اذا ابر الخيل فبالخيل لا يرجع على الاصيل **ذكر** في
 العادي من له دين على آخر وانه خيل فاستبري الطالب

الغزو عتادوا بيها جازا و فاقوا ضا النمن و وقت
المفاصة باعتبار الحاشية هل ير الكفيل
و لقا بضا حيا الكفاية انه يبراقيل له ولو شاعنا
فانه لا نقود القالة **و في التولية** **و حل**
كفل بقى رجل و فم حذر على تسليمه فقال له
الطالب ادفع مالي الي الكفيل عنه حتى يبرأ من النكاح
فان اراد انا موافقه على وجه يكون له حتى الرجوع
على المطلوب **فالحيلة** **في ذلك** ان يدفع
الدين الى الطالب و يجب الطالب مال المطلوب
و يوكله بنفسه فيكون له حق المطالبة فاذا
يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير
هذه الحيلة يكون مستوطعا و لو اذني بمرطانا
لا يرجع عليه لا يجوز **و في التارث** و بطلان
سفيهة و معما متاع سلف السفيهة فقال
احدنا لصاحبه ان متاعك على ان يكون متاع
مبي و بينك انصافا قال له رحمه الله هذا قاسد
و ضمن لي ان المتاع نصف قيمته متاعه **و ج** فصح
غيره بغير امره جاز فلو اسقطت بوجه من الوجوه
يقود الى ملك من عليه المتاع منسحقا **فقال** **المرضي**

نفع

تصح من الملك و لا يجوز باليمن استيفاءه نحو الحدود
و الفضاخ و اذا كفل عن المشرى بالمرجاء و ارجل
بالبيع من البائع لا يصح **و في شرح الطاويز** شرح
للمسار الشهد و ان ادعى الطالب على المطلوب حذاني
قد فادوا بما فيه قصاص و قال لي بنية حاضرة و طلب
كفلا من المطلوب فانه يحجز المطلوب على اعطاء الكفيل
ثلاثة ايام حتى يحضره موافقه عند ان يوسع رحمه الله
و يقول له و قال ابو حنيفة لا يحجز لئلا يعطى ان
كفلا جاز و اجمعوا ان في الحدود و الحاصرة لله كفا
الزنا و سربا الحز و السر من البنية اذا قدمه الى القاضي
فقال الذي قدمه لي بنية حاضرة و طلب منه كفلا
لا يحجز على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه خالص حتى الله
فقال لكن يحجز على الكفيل ثلاثة ايام بالماء المصروف
اذا ادعى المروق من قبله المال الذي سرقه و كل
حين فيه التعذر يرسل الحاكم في العبد او الحر يتم
الحرس منه بغيره في التعذر يقول الطالب لي بنية
حاضرة فحذلي منه كفلا فانه يحجز على اعطاء الكفيل
ثلاثة ايام لان التعذر يحجز العبد فقط بعفوه و سحك
فيه كالا نوال الكفاية بالعهد باطلة و بالخلاص ايضا

عند ان خفة ولا يقع بالجلال وبالذل يجوز ان لا
و **ج** **ق** **ا** **ل** **م** **ن** **ي** **ل** **ا** **ز** **م** **ع** **ر** **م** **ه** **خ** **ل** **ه** **ف** **ا** **ن** **ا** **و** **ا** **ف** **ل** **ك** **ا** **ذ** **ا** **ن** **ب** **ر** **ا**
 لك لم يكن كيدا بالنفس ولو قال خله على ان او افك
 متى العيار كذلك وفي الاستحسان قيل بالنفس وعن
 محمد قال للطالب ضمت لك على فلان انا اقبضه وادفعه
 اليك ليس هذه الكفالة ومعناه ان مصادره له وفيه
 اليه اذا قبضته من على هذا معاني كلام الناس ان لم يور
 به عند فعله ما عليه فاما المكفول عنه لزمه المالك
 لمضى الغد ان مات المكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته
 قبل الاجل والكفول سلم نفسه عن محمد المكفيل قبل
 مضى الاجل يرى وقال الفقيه ابو القاسم انما يقع تسليمه
 عن المكفيل اذا كانت الكفالة من المكفول له والا فلا
 كفل نفسه على انه متى طالبه سلمه اليه فان سلمه
 فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم
 وعجز لا يلزمه المالك لان المطالبة بالتسليم بعد الموت
 لا يقع فاذا لم يقع المطالبة لم يحقق العجز الموجب
 للزوم المالك لا يحل عليه ابراء **وفي** البرازي قيل
 بنفسه على المكفول عنه اذا غاب فاما عليه فبالكفول

منه ثم رجع وسلمه الى الدين لا يبرأ ان المالك يحل
 الشرط لزمه فلا يبرأ الا بالاداء والبراء وكذا اذا اقام
 المكفيل اذا غاب ولم او افك به فاما ضامن ما عليه
 فان هذا عليه ان يوافي به بعد الغيبة وعن محمد قال
 انه لم يضمنك مديونك مالك او لم يضمنه فهو على ثم ان
 الطالب تخاصي المطلوب فقال المديون لا ادفعه ولا
 اقبضه وحيث على المكفيل الساعية وعنه ايضا ان لم
 يعطك المديون دينك فاما ضامن فيها نحو الشرط
 اذا ماضاه ولم يعطه وكذا اذا مات المطلوب
 بلا اداء وفي الفتاوى ان ماضية ولم يعطك فاما
 ومات قبل ان ماضاه ويعطيه بطل الضمان
 فلو قال بعد الفاضل ان اعطيتك فان اعطاه مكانه
 او ذهب به الى السوء او تمرد له واعطاه جاز فان طال
 ذلك ولم يعطه من يومه لزم المكفيل اقر بالكفالة
 بالنفس او ثبت بالبيعة عند الحاكم قال الحنفية
 فيها اذ مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار
 اما في البيعة عيبه ولو كان اولا مرة غاب المكفول
 اما علم مكانه اولا فخرجه منه في كل حين
 الى مكان اتمهل الحاكم المكفيل انما يذهب اليه وبأ

به ان اراد الخيل الذهب وان اراد ان يحبس رضى بحى به
 فان لم يعلم مكانه وانما عليه لا يحب ولا يحمل
 ذلك كونه **وفي** الخزانة بحجرة الحمار على قليم الخيل
 به ان الطاب ويطي الخيل ويغيره على اقطار
 الخيل فان قال لا علم لي بمكان الخيل بيان صد
 الخيل سقطت المطانية ولا يحبس حتى يظهر عجزه
 ولا يحلفه فكل على ابنه بالجوار الى عرشه اما هو
 او الكرخ ذكره البرازي **وفي** القينة الخيل
 بامر الاصيل ادى المال الى الدار بعد ما ادى الى
 ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل اذا غاب الخيل
 عنه ملله ان لا يلزم الخيل حتى يحضره والحيلة
 في دفعه ان يدعى الخيل عليه ان ضحك عاب غيبة
 لا يدري فيمن لي موضعه فان افاد بنية على ذلك
 شرفه عنه الحصونة **وفي** المنبع لو قال انما صحت
 لك على ان ادلك عليه او اقلك عليه لا يكون ذلك
 كغيبلا وعلى هذا معاملة الناس وقبه ايضا
 اذا ما دار رجل وعلية ديون ولم يزل نسيان ففعل
 رجل للعدما لم يفتح الخزانة عنه ان خفة رضى
 الله عنه وسوا كان ذلك الرجل الذي كفل الجرماء

ان

من رضى

ابنه او اجيبا لم يصح عنه وقال ابو يوسف صح
 ويلزمه جمع ما حمل به وهو مذهب النافعي
 ولو تبرع به ايمان يصح بالاجماع وذلك لو كان
 به كعبد سبي له ذلك بالاجماع والله اعلم **نوع**
في التسليم سلم قبل الطاب او لا تكن وضع الدين
 بين يديه يرا قبل او لا شرط المرافاة في المجد
 فوافاة في الوفاق في مجلس الحكم مدونة في التوق
 يرا قال السرحي كان هذا في ذلك الزمان اما في زماننا
 لو شرط المجلس وسلم في التوق لا ينال عليه الفاسد
 او لا بيان على الاصل والى ما بالحاكم **وفي** التجرية
 شرط مثله الى مجلس الحكم ان سلم في المص في مكان
 ثم د على المحامه يرضى وان كان في بنية لا وان
 شرط ان يسلم في مصر فسلمه في مصر آخر يرى عداي
 حصة وعند محمد لا يبرأ ولو سلمه في التواد وفي طرح
 لا فاض منه لا يبرأ في قول شرط مثله عند الامير
 سلمه عند العاص او غر ذلك الامير فسلمه عند امير
 فامر مقامه جاز ولو سلمه اليه رسول الخيل او
 وكيله او الخيل نفسه عن قتالة المطلوب جاز
 ضمن نفس رجل وجلس في السجن فسلم لا يبرأ ولو ضمن

الى الطاب يرمى

وهو محبوس قبله فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانية
 اليه فيه ان كان الحبس الثاني من نور النجاسة ونحوها
 صح الرفع وان كان من نور السلطان ونحوها لا
وحصل طالب المطلب لم طالب التحصيل بدفعه وهو في
 حبه قال محمد بن زيار ولو قال المطلب بدفعه
 نفس عن قوله فلا ما وهو في حبه جاز وبرئ
 الخالة بالنفس توث بان ما لا يقول له وان لم
 القول عن نفسه ولم يقل عن قوله فلا لا يبرأ
 التحصيل وعن محمد حبس القول بالنفس من عليه
 ثم ان الطالب حاصم التحصيل فطلبه فاحضره القاضي
 لا يجله من الحبس قال التحصيل دفعه اليك للتحصيل
 وسؤالا القاضي معه وهو مخير برسولا القاضي لا يبرأ
 قال فان قدام الحاكم وهو نجاصم دفعه اليك
 ولو كان المطلب محبوسا عند القاضي الذي حاصم
 عدة يحجر التحصيل على خلفه فاحضاره اجملة
 من البرازي اشهر والله اعلم

نوع في الحوالة

صحة الحوالة بعينه على قبول المحال له والمحال عليه
 ولا تقع الحوالة في غيبة المحال له في قول في حصة

ونحو

ومحمد كافي الحوالة الا ان من قبل وجعل عن الغائب ولا
 حصة المحال عليه لصحة الحوالة حتى لو حاله على رجل
 غائب ثم علم الغائب قبل من الحوالة وقد لا
 حصة المحيل حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك عتق
 فلان العبد رسم فاحصل به علي فرض الطالب بذلك
 واجاز صحة الحوالة فليس له الرجوع بعد ذلك ولو قال
 رجل لعمد يوزن ان فلان فلان عليك العبد رسم
 فاحصل به علي فصار له يوزن حلت ثم بلغ الطالب
 فاجاز لا يجوز في قول في حصة ومحمد واحلت المبيع
 وان الحوالة مثل ان يبرأ من المطلبية ونحوه
 الخلاصة تظهر فيما اذا ابرأ المحال له المحيل عن الحوالة
 فصار ان يونس لا يصح ان يستلزم من غيبة المحال
 عليه وعند محمد يرفع وفي النجاسة اذا حاله وقبل
 برئ المحيل عنه الامة الثالثة وكل من جاز الحوالة
 به فالحوالة به جائزة كذا ان الخلاصة قال الطالب
 ما ان المحال عليه بلائ له وقال المحيل ما ان غركه
 ما لقول الطالب مع خلفه المحيل والمحال عليه كان
 القبض وبالقض بغير المحال عليه قال المحيل ما ان
 المحال عليه بعد ان ادى الدين اليك وقال المحال بل قبله

ونوي على الرجوع عليك فالقول للمحال مستبعد **المحل**
 ولو قضى المحال عليه المحال له المال بأمر المحل **رجع**
 المحل فان قال المحل كان لي عليك لم يصدق ولم يكن
 يقول المحال ان ارسلته مني لان الا اذا حصل بأمره
 وذا منعت حق الرجوع فلو سئل ما ينحل يكون الدين
 عليه والمحالة قد تكون على غير المدين كما يكون على
 المدينون فلا ينحل حق الرجوع بالنسبة فلو قال
 المحل للمحال هذا ركني في قض الدين عن المحال
 وقال المحال احلني عليه بدين عليك فالقول قول
 المحال مع يمينه الا ان يقول المحل اضرب هذا المالك
 عني اشي كذا في الوتر الحى **وفي شرح الوقاية وكيفية**
 السفحة وموان يدفع الى الناجر ما لا يطرق الاقرا
 ليدفعه الى صدق له ولله آخر سقوط خطر الطريق
 واما سمي الاقراض المدفوع بهذا الا ان تم تسهله بوضع
 الذرايم والسفاح اى في الاشياء المحرقة كما جعل
 العصا محوفا ونجا فيه المال وانما شبه به لاقا
 كلاهما احوال سقوط خطر الطريق ولا اصلها ان
 الانسان اذا اراد السفر وكان له شدة واراد ارسا
 الى صدق بوضعه في سفينة ثم مع ذلك خاف الطريق

فاقر

فاقر من ما في السفينة ثم سارع في الاقراض لسقوط
 خطر الطريق اشي كذا من صدق الشرعية **وفي البيع**
 وكيفية قرض سفينة او به امن الطريق **صورت**
رجل دفع الى الناجر عشرة ذرايم قرضا ليدفعه الى
 صدق بغيره لسفينة سقط خطر الطريق وهو **يعني**
 قوله وكيفية السفاح وهو جمع سفينة بضم السين
 وفتح النون واما بكيفية ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 كل قرض جرت فعا فهو ربا واما فانه وكيفية قرض
 لا انا دفعه على القرض اشي والله اعلم **المفصل الخامس في البيع**
 الصلح على ثلاثة احزاب صلح مع اقراره و صلح مع
 انكاره و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعى عليه
 ولا ينكر بل يكتف ووجه الاختصار وهو ان
 المدعى عليه عند دعوى المدعى امانا ان يجب له قرض
 او لا يجب فان اجاب فلا يخلو امانا ان يكون المولى الاقرا
 او لا يكار فهو الضرب الاول والثاني **فان لم يجب أصلا**
 وهو السكون وكل ذلك كما برعده وظل الثاني
 رحمه الله لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت و صلح
 الفضولي جائز بان يقول الفضولي والمدعى عليه بربا

عبدني مالك على حق في دعواه فضا حتى على كذا وجبته
صح وطريق الضمان ان يقول القضا
 اصالح بين دعوان على فلان على كذا او اضاف القضا
 على نفسه او ماله صح وطول الفصول بالبدل
 ثم يرجع على المصالح عليه ان كان المصالح باثمة كذا ذكر
 البازي **وفي** التوالمجي ولا يجوز صلح الذين
 بالذين الا ان يكونا من جنس واحد ومتوان يكونا عليه
 عشرة دراهم الى شهر فضا طه على خمسة الى شهرين
 يجوز اما الاول فلان النبي صلى الله عليه وسلم
 بنى عن الكالى الكالى واما الثاني فلان ذلك يصلح
 لان المصالح عليه مبرحة الذي كان قبل الصلح
 لكنه يتبع مسكن بحد البعض وبالزيادة في
 الاجل ولو صلح من قبله على عبده يجوز ولو
 مراجه لا يثبت الصلح على النجوز بدون الحق
 فضا الصلح كانه ابرأ عن بعض الدين واسترجه
 العبد بالحق ولو كان له على رجله العادريه
 فضا طه على ضمانه رسم جاز وان فادته قبل
 ان يعطيه الامه لان هذا الصلح ابرأ عن المصنف
 وطلب لثبته الصلح لا يصلح يجوز بدون الحق ابرأ

ال

دونه

حسابه

بالمعنى

للبعض وذلك جائز ولو صلح من دونه على بعض
 فاحلا او اجلا لا يجوز لانه مضار له الدرامم باله
 اجلا فلا يجوز **وحمل** له على رجله العادريه
 فانما المطلوب ذلك فضا طه الطالب على مائة درهم
 فضا له صالحه على مائة درهم ثم االف الى عليك وابر
 من البقية او لم يمل قد ذلك جائز وابر المطلوب في
 الظاهر ولا يبرأ بها بينة وبين الله تعالى لانه مضطو
 وهذه الصلح معنى الرضا شرط جواز الصلح **وفي**
 القفيه ادعى عليه مالا فاثرة وحلف ثم ادعاه
 المدعى عنه فامر آخر فامر بصلح **وفي** الاسرار
 انه لا يصح وهذه او كتبت البيروني وقيل يصح
 وروى محمد بن علي حيفه انه يصح قال وراى خطه
 الامه الحامى ادعى على آخر حق العزير او حد القضا
 واكموا آخر ونوحيه عليه التيمم فامدى يمينه
 بال قال الحامى فيه اخلا والمساخ قبل للاخذ
 وقيل لا يحل ولو ادعى حق الشرع والمصلحة جالها
 والاصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الامد **وحمل** له
 على آخر القضا رسم الى سنة فضا طه على ان يعطى بها
 كفلا او غيرها الى سنة اخرى يجوز وذلك لو كان بها

بغير

كفيلا فاعطاه فملا آخره وابرأ الكميل الأول وادخا
 سنة بخور ولو صلح على ان يجعل له نصف المال على
 ان يورثه ما بقي الى سنة اخرى مثل حلوله ثم استحق
 لم يرجع عليه حتى يجل الاجل وذا لو وجدها زبونا
 او سقوته وان صلح على عبد فزوجه عيبا
 فزده ان عاده اليه بالنسخ ليعود الاجل وان عاده
 بالاقالة والمال كان **ولو كان** بالمال كفضل
 او ذهبن في ميراثين فالرهن والكفيل على حالة ولو
 جعل ذمبه حالا فهو حال ولو لم يصرح لان الاجل حق
 المطلوب وقد بطله **ولو كان** باطلت الاجل
 او تركه او جعله حالا اما لو قال يرث من الاجل
 بالضم لم يبطل اما اذا قال ابرأ لك او برئت بالنسخ
 يبطل الاجل ولو قال لا حاجة لي بالاجل لا يبطل
 الاجل **وفي الخلاصة** رجل ادعى على آخر النفا
 درهم فانكره صلح على ان يبعه بآخرة جارية وهذا
 اقرار منه بالدين بخلاف قوله صدقك على هذا العهد
 فانه لا يكون اقرارا **وفي الأصل** اذا كان لرجل
 على آخر الدين درهم فقال له ابرأ لك عن خمسمائة
 وحططت عليك خمسمائة على ان تعطيني الباقي ولم يوف

وفي

وما فاعطاه الباقي وهذا البور اوله ليعطى برى عن
 خمسمائة **وفي الجامع** الصغير جعل المسئلة على
 ثلاثة اوجه ان قال اذى الى عدا خمسمائة على انك
 برى برى الباقي على انك ان لم تعطيني خمسمائة لا لاف
 عليه على حالها ما لا مرقا فلا ولو قال الى خمسمائة
 عدا على انك برى من الفضل فان اعطاه برى مطلقا
 واما لم يعطه فعدا اني حينة وكحة لا حبرا وغدا اني
 يوافق يبرا ولو قال ابرأ لك عن خمسمائة على ان تعطيني
 عدا خمسمائة حصل ابرأ مطلقا اذ اذ الحسنات
 عدا اوله سورة **ولو قال** ان ادب الى خمسمائة قال
 برى او منى اذى او اذى لان تعليق البراء بالسقوط
 باطل صرح من دعوى الدين على دراهم واقر فاقبل
 قبض بدل النسخ بخور لانه ان كان غرا فارقا فارقا
 عن عين دين منعهما وان كان غرا فارقا في دعم المد
 لذلك وفي دعم المد فاعطاه بدل المال لا سقاط
 اليمين وقبض بدل سيفه لا سقاط لا مشروط
 كافي الجمع والعق على مال وان وقع بين دراهم في
 الدية على دنا يراو عكسه فيسقط قبض البدل
 في المجلس لانه صرف وان وقع بين ما يبر في الدية على دنا

أقل لا شرط قبضه لانه استقام بعض الحق
 واحدا لباقي ويجوز ان يعارضه الأصل من المكاتب
 والمولى حتى لو قال لولا ذنبي والأصل صحاري
 في البذل أو قال أحطت من بدل الكاتبة كذا حتى نزل
 حتى في الأصل وأما ذلك البذل فصح ولا يجوز إلا عارض
 عن الأصل من المهرين ولا يجوز بيع الدائم بالقدومين
 بل للمولى والمكاتب الصلح عن الشفعة باطل وبطل
 الشفعة به ولقيم الوفاء ان يصلح سارق العقل
 من ارض الوضآن كان مقرا وان كان انما يعطيه لأجل
 مخافة هلك الشئ ونحو ذلك لم يحز **وفي** العادي
 ادعى على رجل عهده واداه وقف على ذاك فأنقضه
 المدعى عليه على مال لا يقع الصلح بماله البيع وليس
 للمولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المولى
 شيئا الى المدعى عليه وأخذ الدار لأجل الوفاء صح اذا لم
 تكن له بينة على ائبائه الوقف والموقوف عليه لو قل
 ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والنفوذ لو قل ذلك يجوز
 لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يضر الدار انما النفوذ
 لو قل ذلك من مال نفسه لاستحبابه الوفاء يدفع
 المار فلا يضر الدار ولو اشترى دارا فآخذها مستجدا

يجوز

ثم ادعى رجل فيها دعوى فضالة الذي بنى المسجد أو
 رجل من بني اظهرتم المسجد فهو جائز الخيل بالنفس
 اذا ضالة على مال لا سقاط الخالة لا يقع احد المالك
 وحل سقط الخالة فيه روايان ولو كان قبلا
 بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الخالة بالنفس
 برى **و** ادعى دارا فضالة على بيت منها أو على
 قطعة منها لم يحز لا عنه لا تكاد ولا عنه الا فراد ولا
 فيها قبض عين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه
 فيه احد أمرين ان يبرئ ويما في بطل الصلح فبطل ذلك
 عوضا عن حقه فيما بنى أو طعن به ذكر البراءة عن دعوى
 المالك وان ضالة على دارا طعن أو على شراخ لا قبل
 دعواه بعد ذلك ولو كانت دعواه في الدين فضالة
 على بعض الدين أو على غيره بطلت دعواه خلافا للغير
 صالح عن دين على غير شراخ قبل التسليم فانه يبرئ
 الدين ولو ضالة من الدين على شراخ فاما البينة بالدين
 لم يبرئه فتح الصلح صبي ادعى على رجل العا لانيتم
 ولا بينة له فصالح عجمانية عن ألف عن انكار
 ثم وجد بينة عادلة فله ان يقيم ما على الآلى وكذا
 اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ كذا في القسمة **وفي**

القسمة والبرازي. **رجل** ادعى ذنباً أو عينا على آخر
 وتصلح على بدل وكذا وسبقة الصلح وذكرها
 تصلح على هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى
 عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ولم يجز
 المدعى مدعى عليه بعد الصلح دعوى أخرى بان كانت
 المدعى مثلاً امرأة ادعت داراً أو جرياً لمالك لا دية
 ثم جازت بطلب من المدعى عليه ذنب المدعى لا يسمع لأن المدعى
 عن الدعوى ذكره مطلقاً ولا مانع من أن يدعى ذنباً
 ويصلح عنه وعن جميع العاديين. **وأخيراً** شيخ
 الإسلام أن الصلح بعد النكاح عن دعوى فاسدة
 ولا يسمع لأن المدعى في زعمه يأخذ بغير ما ادعى
 فلا يبرهن صحة الدعوى. **وفي** نظم الفقه أحدنا
 من ذريرة فاداد دفعه إلى صاحب الماد دفع له
 التاديق بما لا على أن يكف عنه بطل ذريرة المبدل
 إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب
 السرقة يبرئ من الخصومة بأخذ المال. **رجل** انهم
 مسرفة وحسن وصالح ثم زعم أن الصلح كان حقيقياً
 على نفسه أن كان في حجب الناس لا يسمع لأن الغالب
 على أنه محبس بحق وإن كان في حجب الوالي يسمع الدعوى

لأن الغالب على أنه محبس ظل الصلح الفاسد كما يسمع
 الناس من كل من كان من الناس ادعى عليه القسمة
 فأنكر وأعطاه نصفاً ولم يبق له شيء إذا ادعى المدعى
 يعني المرافع استرداداً له ذلك وإن كان مكان العقد
 عرض لا يمكن الاسترداد فالما يصلح أن كل المدعى حقاً
 لا يمكن أن يسترد المدعى ما لم يذكر لفظ الصلح أو يدعى
 عليه القسمة لأن في زعم المدعى أنه اضطره فكيف يكون
 صلحاً وما لا يمكن المدعى من اضطره كالعرض يكون صلحاً
 بالمعاطي. **رجل** ادعى على آخر أنها فأنكر ففصلح
 على شيء ثم برهن المدعى عليه على الأسماء أو الأبرار أو الأهل
 وأراد مدعى عليه الفادى المضاد الأبرار أو ضوط ثم برهن
 على أحد ما يبرهن ذريرة بدل الصلح لأن الصلح قد الكبر
 واليمين في الأولى كاستل على المدعى عليه ففداء بالمال
 وفي الثانية على المدعى فلا يسمع وإن يكون للعدا عنها
 فادبرهن على المضاد الأبرار أو الأهل. **رجل** انهم
 أخذوا أعطاهم شريع وفرض وشركة مضاداً قاً
 على ذلك ولم يعرفوا المدة أو مضاداً على ما به إلى أجل
 جاز لأن لفظ الصلح دليل على أن الحق التزود قد شرع
 بالاجل فيما بين أيضاً وله على رجل آخر دية لا يبرهن

مقدارها صالح على ما يده وحلها على رجل من ما زاد
 احدنا ان ياخذ نصيبه على وجه لا يكون الشريك فيها
 نصيب **والحيلة** في ذلك بيع من المطلوب كفا
 من زبيب بانه درهم وسلم اليه ثم يترته من نصيبه
 من الدين ويطلب اليه من الزبيب فمستد لا يكون له
 فيه نصيب لا شريك في هذه الدين وانما يبيع
 على التجوز بدون الحق كالمصالح ما يراعى بعض نصيبه
 واستوى البعض ولا يجوز فعله الصلح بالشرط ولا
 اضافة الى وقت بان كان اذا كان قد ضاع صالحة على
 قد او صالحة على ذلك الا ان يعلق التمليكات
 بالشرط وانما في الوقت باطله لان الصلح في
 الاعيان التي يبيع فكما لا يجوز تعلق البيع بالشرط ولا
 اضافة الى الوقت فكذا ذلك الصلح يجوز عن دعوى
 تكاح وهو على وجهين احدهما ان يدعي رجل على
 امرأة تكاحا وهي تحمد فصالحه على مال حتى ترك
 له عوي جاز وكان في معنى الطلع لان الصلح يوجب
 اعيانه باقيا بالعقود اليه احيانا لعينه واخذ
 المال عن ترك البعض خلع فصار بدل المال منها
 في حواله في معنى الطلع بنا على زعمه والخلع

صالح



بقره

بلغت البراءة صحيح وفي حقها رفع القبح والخصومة
 وحلها من القس على **وفي** الهداية قالوا لا يحل
 احد البذل فيها بعينه فببر الله تعالى اذا كان مبطلا
 في دعواه قال صاحب المنع هذا ليس يخص بهذه العا
 بل هو عام في جميع انواع الصلح بطلان ما ذكره في
 كتاب الاوار اما من ادعى غيره بال والمقد له يعلم
 انه كاذب في اقراره فانه لا يحل له ذلك المال فبا
 بعينه فببر الله تعالى الا ان يسلمه بطيب نفس فيكون
 تليكا على طريق الهبة **والثاني** ان تدعي امرأة
 تكاحا على رجل فصالحها على مال لا يجوز لانه رتبة
 محنة من غير خصومة ولا يبرأ رده كذا في المنع
وفي التوكل الى الخليفة اذا جعل غيره وط عميد
 بعد موته ثم مات بحب على ان يراى بغير ابيه لا
 ونصير الما في خليفة كافي ابو بكر الصديق قد
 الله تعالى عنه فانه فوض الامر في حياته الى عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه وكذا اللوح ان يوصي
 الى غيره بعد موته **والله** يبارك وتعالى اعلم
الفصل السادس في الاوار
 الاوار هو ما لا غلبة له ولا غلبة له ولا غلبة له

اجاز

لا اشارة ابدا فيصح الاقرار بالخمس حتى يتردد
 بالسليم اليه ولا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق
 مكرها ولو كانا معا يصح مع الاقرار لان طلاق
 المكره واعتاقه ذاتا فعلا عندنا استدل البعض
 على كونه اجارا بمسائل اخر **منها** اذا اقر بصف
 داره مضافا صح ولو كان ملكا لا يصح **ومنها**
 اذا اقرت بالزوجية صح ولو كان ملكا لم يصح
 الا بحضور الشهود **ومنها** اذا اقر المريض بدين
 مستغرق جميع ماله صح ولو كان ملكا لم يصح
ومنها اذا اقر العبد المأذون بعين في بيده
 صح ولو كان ملكا لم يصح واستدل المشايخ على
 كونه ملكا بمسائل **منها** اذا اقر بطلان
 اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اجارا صح **ومنها**
 اذا اقر المريض بدين لو اقره لم يصح ولو كان اجارا
 صح **ومنها** ان الملك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر
 في حواله او ابد المسئلة حتى لا يملك المدة لمطالبها
 ولو كان اجارا لكان مضمونا عليه **وفي** الذخيرة
 والمحيط اذ في عينا في يدان فانها له ثم ان صاحب
 اليد اقرب له يصح **هذه** الدعوى عند البعض وعند

بعض

عامة

عامة المشايخ لا يصح لان قول الاقرار لا يصح سيما
 للاسحقاق فان الاقرار كاد بالاثبت الاستحقاق
 للمدة وعند من يصح لو نكل فالقول على ان لا يملك
 على الاقرار وانما يملك على المال **فان** صاحب القصور
 ملك على قول من يقول من المشايخ انه للملك في الحال
 ينبغي ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار على قول من
 يقول انه اجارا لا يصح واجموا على انه لو قال عبد
 العتيق ملك وهذا اقرب صاحب الملك يصح **هذه**
 الدعوى لانه لم يجعل الاقرار بسبب الوجوب **الحالة**
 من سرج الوقاية لا يرد عنه **وفي** المنع ولا يصح
 اقرار القبي الا اذا كان مأذونا للتجارة فان اقراره
 جائز بدين لرجل او ودعية او عارية او مضاربة
 او غصب لانه الحق بسبب الاذن بالبيع لدلالة الاد
 على عقله ولا يصح اقراره بالهبة والحماية والكفالة
 لانه داخل تحت الاذن او التجارة مبادله الماد **الحال**
 والكاح مبادله مال باليسر ان والكفالة تبرع
 من وجه فلو كان تجارة مطلقة وتلك المحجوز
 لا يصح اقراره **وهذه** الدعوى المحجوز لا يصح اقراره بالمال
 وان كان يصح بالحدود والقصاص لان ذمة ضعفت

برقة فانضمت اليها مالية الرقة والكسب وهي ملك
المولى فلا يصح اقراره عليه خلافا للعبه الماذون
فان اقراره بالدون وبما في يده صحيح لان المولى رضى
بإسقاط حقه بالسلب عليه والنايم والمغني عليه
كالجئون واقراره اسكران جازر بالحق كذا الا
بالحدود الخاصة والردة وسقطت اسرار الضمان
بمن اسكران كاسقطت من الضمان في وسعي تامة وفصل
الطلاق ان شاء الله تعالى وكما يصح الاقرار بالعدو
يصح بالجمل خلافا لجلالة في المعركة فانه يمنع صراحة
الاقرار بالخلع **وفي** الذخيرة جملة المعذات منع
صحة الاقرار اذا كانت مفاحشة بان قال هذا العبد
لواحد من الناس انما اذ لم تكن مفاحشة لا يمنع بان قال
هذا العبد لا صد هذا الرجلين وقال سمي الامة
السر حتى الجملة منع ايضا وهذه في الصورة لانه
اقرار الجمل لانه لا يفيد ان فائدة الجمل على الهان
وهنا لا يحل على الهان والاصح انه يصح لانه يفيد
وفائدة وصول الحق الى السحق وطريق الوصول
نشأت لانه لو امتنع على احد فلهما حق الاخذ فالحال
ان الاقرار للجمل لا يصح اذا كانت الجملة مفاحشة

بوز والاقرار بالجمل لا يصح مطلقا معلوما كان او
جهولا واما الاقرار عن الحقوق المجنولة فيصح بقوض
او بدونه **وفي** المنع الاقرار عن العيان لا يصح
ثم قال **وفي** الذخيرة لو اقراره عن ضمان العين وهي
قائمة في يده صح الاقرار وسقطت ضمانه عند صحته
الثلاثة وقاله فلا يصح لان الاقرار اسقاط وانما
الامان لا يفعل فالتحق بالعدو وسقطت العين مضمونة
كما كانت واذا اهلك ضمن **وفي** يده واراها عاقبا
اخر قال استرنيها بملك الصان ان يؤثر بالرفع
الى المدعي الى ان يبرهن على السرقة وفي الاحتكام
يتمل الى الثلاثة ايا ربيعة التخييل فان برهن في الآم
الى المدعي وعلى الناس والاحتكام اذا ادعى المدعيون
الايقا وكان الامام طهيرا الذين يفتي فيها بالنيابة من
اقرار قبضي من فلان الا ما كانت له عليه فان فلازم
يكن له على من يضمن المعذ بعد ما حلف المعذ على انه لم
يكن له عليه من قوله عند دعوى المال عليه ما قبضتمك
غيره لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى اخيك باترك
اقرارا بالمضيق لا يكون اقرارا ولا يبرأ بلائيا سالا امر
بالانهاد والافصال ولو قال باي سيب دفعته الى

قالوا ايكون اوارا بالمال المذموم وبيعته ان يحلف
 بهذا الوجه ان لم يصدق به اذ ما به حقه قال
 القبيح ولا يلف الى قول من جعله اوارا مريب
 المال الموقل وقد اكلمه اذ احل له زوج عند انكا
 دعوى زوجة لصدوق فان المهور في زماننا موطلة
 بالعادة **قلت** وهذا قيل على ان الزوجية
 ليس لها مطالبة زوجا بالمال الموقر بعد فسخ النكاح
 ودخولها في الايام المندوقة بموتها وطلاق لا بالحو
 مؤجل عن الماتر والله اعلم ولا بد من شل صريح
 لعدم عليه في ذلك فباية الطاب لا يخرج من في هذه
 المسئلة الا بعد الفل الصريح وانما الصريح
 ادعى عليه ما لا مال قبضته لكنه ملكي يورث بالرج
 اليه ويحق ان يكون على السائر والاشكان ان الذي
 ذكرناه **رجل** قال لا اقصى الف الف الى علي
 او حله عندي ضا ثم اذ قال هذا فطيطك او قعد
 فاقبها او اوزنها على وجه النخبة او قال هذا
 او ارسل هذا من قبضها او يترى اولا اذ انك
 اليوم او لا ناصد هاسي اليوم حتى تدخل الى مالي
 او بعد على غلامي او قال له عمل او قال صاحبي عنها او ما

لا قبضتك او قال اجل غرائبك على او قبضهم او من
 شئت منهم او محان يا علي او قضاها فلان عن اوارا
 او حلتها او وحبستها او تصدفت يا علي او قال
 مالك على الامانة او سوي مائة او غرامة او قال
 اسند وانما على الف درهم فاوارا في كلمة هو لو ادعى
 عليه الف فساد لا اعطيتك او قال ما لفلان على
 شي فلا يخبره ان له على الف لا يكون اوارا ولو لو
 ربه بالنفي لكن قال لا يخبر لفلان ان له على الف درهم
 او لا فعله يكون اوارا ومن اصحابنا انه من قال الصحيح
 انه لا اضرار لا يكون اوارا ولو قال لا اسند وان لفلان
 على الف لا يكون اوارا وهذا في الخبر اوارا ان
 ولا سند لا يكون اوارا **وفي** الخبر اشار الى قوله
 لا يخبره لا يكون اوارا وقوله اخبره وقال الكرمي
 الصحيح وهذا وما ذكر ان قوله لا يخبره اوارا خطأ قال
 شيخنا بخاري من الصواب وقال في القبيح وهو الصحيح
رجل قال وجدت في كتابي ان لفلان على الف درهم
 او حط او قبضت بهي ان له على الف فساد باطل
 واذا قال الساع وجدت بخطي ان لفلان على الف درهم
 قال السرخسي وهذا خطأ الصراف والتمسار فعلى هذا

قال الصَّكَّالُ اكتب خطا على غلانا على الف درهم
 او اكتب خطا ببيع هذه الدار بالمائة وم مرفلان
 او اكتب لامرني صلا بالطلا وكان اقرارا بالبيع
 والمال والطلاق وحل لكاتبه ان شئت بما يبيع
 سواك ولا قال لا حولي عليك الف فقال الآخر
 ولي عليك مثلها او قال طلفت امرئنا وقال ائمت
 عبدك فقال الآخر وانت ائمت عبدك لا يكون اقرار
 او ظاهر الرواية وروى في جماعة عن محمد بن اقرار
 وبه يفتي ولو جعلت ذوقها في حل بغير امر المهر
 كالوا برأيه عن الزبير الا اذا كان هناك ما يخصه
وحل قال ابراهيم جمع غرمائي لا يبيع الا اذا رضيت علي
 فوم مخصوص قال الفقيه وعندي انه يبيع الاقرار
 والاموال بما جاز الى العتق ورتد بالرد قال
 غلانا على الف فرض او عدي الف ودعية الا اني لم
 اقبح لا يصدق ولو قال اقر صفتي او ودعتي او عطيني
 لكني لم اقبضه ان وصل صدق استحسانا والآ لا
 غضب منه هذا القيد امر ان شاء الله لا يلزم على الف
 ان شاء فلان لا يلزم جميع ما في يدي او يعرف او يعرف
 بي او يثبت لغلانا اقرار ولو قال جميع مالي او

ما املكه لغلانا فسيب لا يملك بالاستيلاء وقبول اسنى
 كلاً البراذني القنية استأجر منه دارا فهو
 اقرار له بالملك ولو اقر انه كان يدفع غلة هذه
 الدار الى فلان لم يكن اقرارا بالدار له ولو قال
 المدعي عليه لا اقر ولا انكر فهو على صورة الاكثار
 وقيل اقرار بقوله لا انكر وعنه ان خصه بخمس ولا
 خلف لانه لم يقر منه الاكثار وعنه تمامه منكر
 حيث قال لا اقر قال لا حولي عليك الف فاذا فعلها الي
 فقال استأجر اني ائمت فهو اقرار ونوصد به
 ادعي عليه ما لا يملك ما قال مشهرا به الامر
 امر ان اشترى اليوم فهو اقرار بالملك على اذامات
 انه يوفى قبل ثمان الاجل فطالب الدار منه فقال
 اصبر حتى يحل الاجل فهو اقرار قول الثاني في العا
 جميع ما في يدي حق وملك غلانا فهو عرفا محول
 على وجه الكرامة وانه حسن ادعى على امرأة نكاحا
 ما نكحنا الزوج ثم طالبته بالمهر فهو اقرار به وقا
 محبة الآية الزمان لا اقرار بالمهر لا يكون اقرارا
 بالنكاح والاقرار بالولد من طرة اقرار بالنكاح
 طالب ربة الدين الخليل بالمال قال له لم لا تطالب

الاصل فقال لا يغفل لي منه لا يكون اقرارا بالآراء
 الا انه يحتمل وكذا في الولو الى **رجل** او لامرأته
 في مرضه بمنزلة الف درهم وقد تزوجها على ذلك ثم اقامت
 المودة البينة بعد الموت على ان المرأة ذهبت
 منه الزوج وحيا في حياة الزوج حبة صحبة لا يستبد
 هذه الشهادة والمهر لازم باقراره لما اقر
 في مرضه وتلك الحالة تدارك ما سبق وهذا
 دليل على ان الاقرار لازم فيوحد بذلك **رجل**
 يمرض يوما ويقع يوما ويمرض يومين ويقع يوما
 او لايه يدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك
 جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل
 ذلك في مرض لم يقع بعد ذلك وما رصاحب
 فرائس حتى اتصل بالموت فاقراره عن جابر لان
 هذه اقرار المرض في مرض موته لبعض دولته
 فيكون باطلا لمكان التهمة **رجل** قال لفلان
 على العادوسم وعلى امرأته شي في قولاني خيفة
 وحسب الله ولذلك فيما علم من امرأته شي عند ما قال
 ابو يوسف بلزمته ذلك **وفي** البراري قال للعلامة
 دراهم او دينيات ثلاثة او دراهم كثيرة على قول

ابي حنيفة عشرة وعلمى قولها ما يدرهم واما كثيرة
 عشرة عشرة ومنه ما عتدوه قال مال العظمى
 مضارب الزكاة ما يبان ولم يذكر مائة قيل
 الى حال المفترق **رجل** منعت الماشين ورواها
 لا مستطعم عشرة آلاف قال لداود بن سنان ان لدا
 مشعل في القدر واكل القدر دنان على مال
 دليل ولا كبير ما يبان على دراهم اضعا
 او ضعف عنه اضعا فانما ينة عشره على دراهم
 مضاعفة سنة اكر الدراهم عشرة عشرة ما يبان عند
 شي من الدراهم او من دراهم ثلاثة اموال عظام
 ستمائة ما بين عشرة الى درهم او ما بين درهم الى عشرة
 قنعة عشرة وما بين عشرة الى عشرة عشرة عشرة
 ومنه ما عشرة في الاول وعشرة في الثاني ما بين
 درهم الى درهم درهم عداني خيفة واني يوسف **رجل**
 قال ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره وما
 في خانوتي لفلان صح لانه ما ولا يجهول وان سارا
 في شي لانه كان وقت لا قرار في يده او خانوته
 المصرا بل حدث بعدة فالقول للمعر **رجل** قال
 هذا البيت وما اقل عليه بانه لا يراى وفيه شاع

قلنا المتاع خلاف ما كان لا قرار بيننا والمتاع
 لا يخرجه لا يضره كانه باع البيت بمثوقه
وفي المتن عليك الف نقلا آخر دعوال عن هذا
 او آخر الذي ادعت لا يكون قراره وذلك ان قال
 آخر دعوال حتى يندم مالي فاعطيه ولو كان لي
 فاعطيه يكون اقرارا عن محمد لي عليك مائة نقلا
 قضيت مائة بعد مائة فلا حرج عليك فلي لا يكون اقرارا
 وذلك ان قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا لي عليك
 الف نقلا حسبها لك او قضيتها او اخطاك
 بها او هبتها او ابراني واخذتني قال النضر
 كله اقراره وذكر الشرح ان قوله ما استقرضت
 من احد سواك يكون اقرارا اذا كان محبا لا مضافا
 استقرضت منك لا من غيرك ولو خرج بقوله استقرضت
 منك لا يكون اقرارا قال وهذا من غير المسائل
 فان اقراره بفعل الغير من قوله ارضى اقراره بفعل
 نفسه اقراره استقرضت منه لا يكون اقرارا
وفي بعض النسخ ارضى استقرضت منك فلم يقرضني
 صح اذا وصل والا لا **قال شيخ الاسلام** ان يعلق
 الاقرار بالشروط باطل وقوله اذا ساء رأس الشهر واذا

جاء الاضحي مواد اجماعا ومضان واذا اضر اناس او
 اذامت ليس بتعلق بل تأجيل الى هذه الاوقات
 لصلاجه للتأجيل فان الدين بالموت يحل ولا يقيد
 في دعوى التأجيل خلاف قوله اذا قدر فلان الا اذا
 ادعى كفاية متعلقه يندوم فلان الاشارة تنوم
 العبارة وان قدر على الكتابة كتب كما باقية اقرارا
 من يدى اليهود فهذا على اقسام الاول ان يكتبه ولا
 يقول شيئا وان لا يكون اقرارا فلا محل له باقية اقرارا
قال القاضي الفاضل رحمه الله ان كتب مصدر امر سوما
 وعلم الشاهد حل له ان يكتبه على اقراره كالتواوير
 وان لم يكتب استند على به فعل هذا اذا كتب للعائيب
 على وجه الرسالة اما بعد فذلك على ان يكون اقرارا
 لان الكاتب من العائيب كالحطاب من الحاضر فيكون شكلا
 وعامة المتاع على خلافه لان الكتابة قد تكون للحجوة
 وفي حق الآخر من شرط ان يكون معنونا مصدرا وان
 يكون العائيب النافي كتب وقرى عبد اليهود لهم ان يندم
 وان لم يندم استندوا على **الثالث** ان يقول عليه عندهم
 غيره يقول الكاتب هذا استندوا به الرابع ان يكتب
 عندهم ويقول استندوا على باقية كالأقرار والا فلا

قال اعطيني الالف التي عليك فقالا صبر سوف نأخذها
لا يكون اقرا قال قيس اكرم او حطير لا يكون اقرا
والادوية فيه وكان الجرجان رحمه الله يقول ما ياك
الوف در اسم ثلاثة آلاف الزن كسرة عشرة آلاف
سياه كسرة اربعون ابل كسرة خمسة وعشرون قال
له اعطيك مقدار كذا فقال يا سبي اعطيني يكون اقرا
بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن السبب
فقال لي عليك كذا فقال صدق بلزمة اذ لم يقل له على
وجه الاستناد ويعرف ذلك بالثمة اذ افراجه قبض
منه قال شيخ الاسلام لا يلزمه ما لم يعل قبضه
يعرف حق قبضا بوجوب الرد والاشبه انه يلزم
الرد لان القبض المطلق سبب بوجوب الرد والعقبات
كالأخذ فانه نفس الأصل انه قال اذا اخذ
ملك العا ودعيه وقال المعزلة بل عصب القول
قولا المعزلة والمفرضان مع ان المفرض عينا
الأحد ودعيه فلهذا ادعى طلب الصلح والابراء
عن الدعوى لا يكون اقرا اذ ادعى الاقرار في الصلح
والنكوة المعزلة فالقول للمعزلة سادته الى حالة
معهودة ما فيه اللسان اخذته منك عارضة

وقال

وقال بل شفا فاقول للأحد لا تكاره البيع ولذا
لو قال احدنا له زابم منك ودعيه وقال
لا بل قوص وهذا اذا لم يلزمه فان كان لنبه
وهلك ممن صب دهنه من عند اليهود فادع
ماله صمانه فقال كاس نجمة لوقوع فارة
فالقول للصاب لا تكاره الضمان واليهود يهتدون
على الصب لا على عدو الغاسية وفي المنبع اذا
قال المعزلة في اقراره له على او قبل الدار ثم فقد
او بالدين ولو قال دعدي او مكي اذ في غير اذنية
صدوق في اذني كسبي هو اقرار اياه صانه في يده
لان هذه المواضع انما تكون محل للعين لا للدين
اذ حله الزمة **رحل** او لا جزا لغيرهم معاملة
المشهور وقال المعزلة بل هي حالة فالقول قول
المعزلة عندنا وقال الشافعي واحمد يلزمه حولا
اذا اقر بانه على نفسه لرجل واشهد شاهدان
ثم اقر في موضع آخر فلهذا لرجل بانه اذا اقر او اكر
واشهد شاهدان فعندنا حقة اذا ادعى الطالب
المالين وعندنا ما لا واحد الا اذا ادعى ثانيا
فلزمه الاكر وحل الخلاف الاقرار المحذور الثيب

وعن الصلوات في المصيبة الشيبان قال في الكونين
 من هذه الجارية المال واحد على كل حال وفي
 المصيبة الشيبان المصنف بان قال من هذه الجارية
 في الكرة الأولى ومن هذه المصيبة في الكرة الأخيرة
 المال لمختلف على كل حال وكذلك اذا كان الاقرار
 مطلقا عن الشيبان لغير منع الصان فان كان به
 صدك واحد فالمان واحد سواء كان الاقرار
 والاشهاد في موطن او موطنين وان كان صكها
 هلالا في الوجهين وكذا اذا اقر بما به مطلقا
 وكذب في صدك ثم اقر وكذب في صدك فيما لا يان
 اذا قال فلان على الف درهم بل العاديم يلزمه
 العاديم عند عملا وما الثلاثة وقال زفر يلزمه
 ثلاثة آلاف لانه اقر بالف درهم واجر بالعين
 فيصح الاقرار وليرفع الرجوع كان قوله انطلق
 واحدة لا يلزمه **رجل** قال عصف بن فلا
 الف درهم ثم قال وكذا عشرة اشق والمقر له
 يدعي انه عاين القاصب منه الف وحده لزمه
 الف كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الف
 وعلى هذا الخلاف ما لو قال اقرضنا او اودعنا او

امارة **رجل** اقرضنا او اودعنا على ركة
 اثنان فصدقه احدهما وكذا في الآخر بعينه او
 جميع الذين باقى من المصنفان كان واقفا بالدين وقال
 الامام السامري رحمه الله على المصدق نصف الدين لانه
 ابعد عن الضرر وكذا انه اقر بالدين ومو صدقه على
 الميراث قاله مفسر جميع الدين لا يصير الميراث ركة
 من الدين فلا يكون له مما سوا الميراث **وفي** الحطاي
 قال الحطاي قاله صاحبنا في بيان ظاهره وانه
 اصحابنا يحتاج الى زيادة من الميراث في الكتب وفي
 ان بعض علي الناصبي ومجرو الاقرار على الدين في
 نصيبه ثم قال صاحب الحطاي تحفظ هذه الزيادة
نوع في الاستئنا وما يمنع
 الاستئنا في الاصل وان احدهما ان يكون المستئني
 من جنس المستئنه وان كان ان يكون من خلاف جنسه
الاول على ثلاثة اوجه استئنا القليل من الكثير
 واستئنا الكثير من القليل واستئنا الكل من الكل
الثاني استئنا القليل من الكثير فانه حاكم بلا خلاف
 لانه الاستئنا حكم بالباقي بعد الشان فاذا قال
 لفلان على عشرة الف لانه ملزمه سبعة كانه قال

لفلان على سبعة لان السبعة عشرة الالة وفي هذه
 قال نحو قوله الاشياء استثنى التي استثنى الاقل
 عرفنا فوجيا النصف وزيادة دويم مقدارنا الاقل
 وعن ابن يوسف لو قال على عشرة الا بقية ههنا اكثر
 من النصف ولو قال لفلان على الالة الامة او خمسين
 قال ابو سفيان على سبعة وخمسين لان ذلك كله ذلك
 في الاستثناء فيقول فكذا هذا رواية ابن
 حنبل بلزمت سبعة لان الشك في الاستثناء بوجوب
 الشك في الاقرار فكانه قال في سبعة او سبعة
 وخمسين من الالة والاول اصح لان الشك
 حصل في الاستثناء بظاهرا استثناء الكثير
 من الالة قال لفلان على عشرة الا نفع فها
 وظاهر الرواية بلزمت دويم الاماروي عن ابن يوسف
 انه لا يقع وعليه القسرة وهو مذهب القراء لان
 العرب لم يتكلموا به والصحيح ظاهر الرواية
 استثنى الكل من الكل باطل بان يقول لفلان على عشرة
 الا عشرة انه طالي ملانا الالة فيلزم عشرة
 وتسع ملانا لا يمكن فيه معنى الاستثناء كقوله
 بالباقي بعد المستثنيات فلهذا في بعد الاستثناء لم يكن

جمله

جعله مستثليا بما بقي فلم يقع فيه علامة الاول ما
 بل ماله كما كان وفي ما ذكره الظاهرية لو قال
 لفلان على القدر ثم استغفر الله الامة دويم
 كان استثناء جازا اذا قال لزيد على عشرة الا نفع
 الامة الامة السبعة الامة الا خمسة الامة الامة
 الالة الالة الامة الامة واحد يلزمه خمسة فالأصل
 هذه انه يعرف كل استثناء الى ما يليه لكونه اولا
 المذكور اليه فبعد الامر الاستثناء الاخر فيستثنى
 ان في ما يليه ثم ينظر الى ان في هذا الى الاستثناء
 الاول ثم ينظر الى ان في الاستثناء الاول فيستثنى ذلك
 من الجملة الموقوفة فاما في هذا القدر المقرب
 فالأصل ان الاستثناءات اذا تعددت لا تخلو من ان
 تكون مقاطع او لا تكون مقاطع فان كانت
 مقاطع كان استغراق الاستثناء الثاني الاول فيرد
 الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام ايضا وان لم
 يستغرق بقود الاجزالي ما يليه ثم وثم وهو جازا
 وموان ياخذ المصنف
 في يمين والمحقق في يسار ثم بعد الجمع وراغ الاو
 مستطع الثقيات من الثقيات فاما في يكون مقرا به

دويم الاماروي

كما في مالكة للفلاذ على عشرة الآتعة الأثمانية
 إلى آخره. **فالك** ثمانية عشرة وثمانية وستة
 وأربعة وأثنان فالجميع ثلاثون والعقبان
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحدة
 فالجميع خمسة وعشرون فإذا استقطت الميتات
 من المستبانات بقى خمسة وهو الجواب قال صاحب
 الشيايح ثم إن تحيزت في ضبط أعراب هذه المستبانات
 هل يكون كل واحد من الضباب وما وجب نصبه هو
 الميتات فعرضت ذلك على فحول النجاة فحيزت
 وما جسد خدمهم على الرواية غير أن يحتاجوا الضباب
 متى لم ير السبيل الشافعي رحمه الله روي أن والده كان
 يلقنه هذه المسئلة فذكر أن بعضا من هؤلاء وبعضا
 غير منصوص بها انتهى **رحم** قال فلذلك على القدم
 أن شاء الله تعالى بطلان إقراره لأنه علقه بشرط أو ثمانية
 يفتح العلق في الإنشآت لا الإجابات والآثار
 أحيا ولا يحمل العلق بالشرط ولو قال أنه قد
 علي أن لفلاذ على العبد ثم إن مت في عليه عاثن
 أو مات لأن هذا ليس باستثناء ولا فحاشية فأن موت
 كما لا يخال أنه ثم أخلفا بويوسف ومحمد في العلق

بمسئله

بمسئله الله تعالى فقال أو لعل قال أبو يوسف
 لعل وقال محمد بن طلال فلي هذا قوله إن شاء الله
 فقلنا إن كانا بطلا لا إلهة فلهذا فلهذا فلهذا
 وإن كانا بطلا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 شرط لا يوفق عليه وإلا الشرط في عدم الحكم فلهذا
 وهذا لا يملك وجوده فيكون اعتدائه من الأصل
 على ما قوله للفلاذ على مائة درهم إذا مات أو إذا جاز
 رأس الشراذ أو العطر لا يتبين المدة فيكون ما جاز
 لا يملكه إلا بزيادته لو كثر في الأجل فيصير لما جاز

نوع في الأقوار في المرض

صحيح أن من ثم مرض فلهذا فلهذا فلهذا
 على ذلك المرض عندنا حتى لو مات من ذلك المرض فلهذا
 من عزم الصحة أو لا فلهذا فلهذا فلهذا
 عزم المرض عند الأما الشافعي قسم تركه على ذلك
 الصحة والمرض بالنسبة **وفي الباع** أقوار
 المرض في الأصل نوعان أقوار بالدين لعبد
 وأقوار باستئنا الدين من غيره **أما** أقوار بالدين
 على وجهين أحدهما قد يمناه أو لو ارت بالعين
 أو بالدين فلا يصح إلا بقصد من الباقي عندنا **وقال**

الايام الثمانية يصح واحد قوله **واما**
 اقراره استيفاء من الصحة او من المرض
 فان اقراره استيفاء من وجب له في حالة المرض فان
 وجب له لا عما مر من المرض اقراره لا يصح
 وحق غرما الصحة ويجعل ذلك منه بالدين
 لانه لما مرض فقد تعلق حق العدم بما لم يبدل
 وكذلك لو اختلف رجل على المرض شيئا في مرضه
 فاقول المريض بغير الصحة منه لم يصح في ذلك
 اذا كان عليه دين الصحة لما ذكرنا وان وجب له
 عما مر من المرض اقراره لان المرض لا يتعلق بحق
 غرما الصحة بالبدل لانه لا يحتمل التعلق بالدين
 بل فلا يتعلق بالبدل **واما اقرار المريض**
 الاقرار انه اقراره انه اقراره فلا ينافي بين الدين عليه
 في صحة لا يجوز لانه لا يملك انشا الاقرار الخالف
 فلا يملك الاقرار به بخلاف اقراره باستيفاء الدين
 بانه اقراره بغير الدين وانه يملك انشا القبض بملك
 الاقرار عنه بالقبض انتهى كلامه البدائع **مريض**
 اقراره لا يحميه ثم تزوجها بعد الاقرار لم يطل
 الاقرار عنونا وقال زفر بن بطال لانه طرأ على الاقرار

اقراره

ما

ما ابطاله. ثم يرضى مرض الموت اقراره في رسم
 بعينها الى لفظة عندة ولا مال له غيرها فلا يصح
 اما ان تصدق الورثة او يخذ بوه فان صدقوا
 الورثة تصدقوا بما اتفقا وان لم يوه فهو محذور
 الخلاف فعندنا ان يوسف تصدقوا بملكه بعد موته
 والما في هو ميراثا وقال محمد اذا اذ الذبوه في ذلك
 كانت كلها ميراثا **وفي جمل المضاف**
 امرأة قالت في المرض ليس لي على زوجي مهر وقال
 في المرض ليس لي على فلان شي من ميراثه خلافا لما في
وفي الذخيرة قولها في المرض لا مهر لي عليه
 ولا مهر عليه او لم يكن لي عليه مهر فلا يصح وقبل
 يصح والصحيح انه لا يصح **وفي الفتنة** لو قال
 المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس اذ رثته المخرج
 ان يدعوا على الخارج بهذا السب **فان** مرها ان
 صاحب المخط و هذه المسئلة على النفس
 ان كان المخرج معروفا عند القاضي والناس لم يتكلم
 اقرار المريض **مريض** قال في حال مرضه ليس لي في الدنيا
 ثم مات فلبعض الورثة ان يخلعوا زوجة المتوفى و
 انما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى انتهى والله اعلم

الفصل السابع في الوديعه

الوديعه امانة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع
ان يهلك بل لا يضمنه فيحفظها بنفسه وعياله
كزوجته وولده ووالدته وعذرة وامته
واجره الخاص الذي ساجره مسامحة وكسوته
وطعامه على المسافر ويجوز للمودع ان يضاعفه
بالوديعه قرب المسافة او يبعده وان كانت
الوديعه من ماله حمل وموتة وهذا انما هي حصة
رحمة الله حتى لو هلك لم يضمن **وفي الجارية**
يجوز السفر بالوديعه وان كان له حمل وموتة عذرة
الا في موضع واحد وموان تكون الوديعه طعاما
كثيرا فانه يضمن اذا سافر به ويجوز ان يستغفره الموت
فيكون في معنى الالاح وقال ليس له ذلك اذا كان له
حمل وموتة غير ان عذرة رحمة الله اذا بعدت المسافة
اما اذا قرب فله ذلك وقال السامعي رحمه الله ليس
ان يوافي مطلقا هو الخلاق فيما اذا كان الطريق امنا
بان لا تصدده احد غالبا ولو قصده بكلمة دفعه
بنفسه وبرفقة السفر ولم يمهله المودع عن المسافرة

انما اذا لم يكن الطريق امنا لمن ناله غير السفر ايضا
فبالسفر يضمن بلا خلاف **وفي الميراث** له
ان يحفظه كما يحفظ مال نفسه في داره وحنوبه
وفي الواهب قال لا تضمن في حقه ذلك موضع
فضاع ان كان الحائز احرز من المار ولم يحد مكانا
آخر لا يضمن والا ضمن ولو كانت تمانعك في البيوت
فقال لا يضمن الا في ذلك فموضع لا يضمن وتبذل
لونه غير المدفع لبعض عياله فمدفع ان لم يحد مكانا
لا يضمن والا ضمن وضع كغير الوديعه في صندوق
وله فيه كثير فاشق واخطا لا يضمن والهلان
والنبا على قدر ما بينهما ولو حطها يضمن او بعض من
في ماله لا يضمن المودع ويضمن الحائز صغيرا او كبيرا
ولا يضمن ابوه لاجله وقوم مال الوديعه في ارضه او ليله
لا يضمن والا ضمن وفي المعادة يضمن بكل حال والدور
لو كان حسينا له باب يعلق يضمن وان وضعه بلا
دفن في موضع لا يدخل فيه احد بلا استئذان لا يضمن
موجبه خوفا او ضررها في الجبانة خوفا وقوم جاء
فلم يجدوا ان امكنه ان يجعل علامة ولو يعلم يضمن
والا فان حاط على ثور لا يمكن لا يضمن جعل دوابهم الوديعه

وضع يضمن

وفي الوديعه

والحق لا يمن فضاعة يصير وان كانت في التيسر
 ضاعة لا يصير **لا** اذا كانت في التيسر كانت
 على سرك الوديعة بغير فالك او العائمة وضاعة
 لا يمن وان وضعت في الك سائل عند القوي
وفي العادي لو شد دراهم الوديعة في مئزر
 ثم وضعت في كفة فسقطت الاصل عليه وكذلك اذا
 جعلها في جبة وحضر مجلس المسوق فسد منه لا
 يصير ومن بعض الآية لو وضع دراهم الوديعة في
 كفة وهلك يصير ولو وضعت في كفة او شد بها
 في التكة وضاعة يعني ان لا يصير المودع اقاما
 ضاها ورثته قدرة الوديعة مؤثرا في حياته
 لم يتبدل قولها والضمان واجب في مال الممسك له
 مات بجحلا فان اقام الورثة البينة على اوارثته
 انه قال في حياته وددت الوديعة تبطل لان النسيان
 بالبينة كالنات مغايرة الدابة الوديعة اذا اصاب
 شيء فامر المودع انساني ان يعاين لانه يتبين انه عاجل
 دابته بامر وان ضل الذي عاجلا هل يرجع على المتودع
 ان علم انه دابة المستودع او لم يعلم لكن لم يعلم انه
 لغيره يرجع لان الامر قد صحح في الوجه الاول

المستودع عند الكوفي وقيل
 يصير بها ربحا ودرهما

ما سئل

فانقل السفل اليه **وفي الوجه الثاني** كذلك
 لان اليد بيد الملك على المقول صحح الامر ايضا
 القاضى اذا قبض اموال النسيان ومات ولم يتبين
 ان وضع في يمينه ولا يجرى بين المال ضمن لانه مودع
 المودع وقد مات بجحلا وان دفع الى قور و لم
 يدري الى من دفع لا يصير لان المودع غيره وهو لم
 بجحلا **المودع** اذا قال لربي الوديعة قد ددت
 بعض الوديعة ومات قال قول قول لربي الوديعة
 فيما احدث مع يمينه لان الوديعة صادت دنيا ظاهرا
 الا بعد رماذ الى رب الوديعة والاختصاص
 الوديعة فكون القول قوله في مقدار الماخوذ
 ولو ان قاضيا اودع مالا لقيم او ثاير فجد ذلك
 المودع او مات ونوى **لا** المال لم يكن على القاض
 في ذلك شيء لان القاضى أمين فيما صنع والأمين
 لا ضمان عليه كذا في الولوالجي **رجل** له على آخر
 دين فارسل الدين الى مدينه رجلا لم يقبضه
 فقال المدينون ذهبت الدين الى الرسول وقالت
 ذهبت الى الدين وانكره الدين قال قول قول
 الرسول مع يمينه **رجل** دفع الى دلال ثوبا

للمبيع فقال ضاع ولا ادرى كيف ضاع لا يضمن
ولو قال لا ادرى في اي مائة ووصفت يضمن انتهى
وسمى تمام هذا الفصل في فصل انواع العتبات
ان شاء الله تعالى والله اعلم

الفصل الثامن في العارية

العارية بالشئ الذي كان منسوباً الى العار لان طلبها
عار وعيب هي امانة كالودعة الا ان العارية
امانة فيها تملك المنفعة ولهذا يستحق بلفظ
التملك بان يقول تملكك منفعة وادري هذه شئها
او جعلت لك سكنى وادري هذه شئها والمعيير ان
يفسخ العقد في كل ساعة لكونه عقد غير جائز غير لازم
وفي البدائع للعارية شرائط منها العتق
من المستعير ما يمكن الاستماع به بدون استعماله
ومنها العقل فلا يقع الا عارة من المجنون والصبي
الذي لا عقل خلا ما للشافعي رحمه الله حتى يفتح عارة
الصبي المأذون عنه وكذا الحرية لم يثبت بشرط بملك
العبد المأذون ولا من توابيع التجارة ولا يضمن بغير
تعد ان هلك سوا هلك باستعماله اولا وفيه قال
مالك وعنده الشافعي ان هلك من استعمال المعاد لم

يضمن وان هلك في حال استعمال يضمن **وفي** المحيط
لوسط الضمان والعارية قبل فتح العارية وذكر
ابن رستم رحمه الله في نوادره **رجل** قال لا خراعة
تؤمك فان ضاع فاما صا من لك لا يضمن والشرط لعو
وكذا الودعه فقال المرتضى حقه وهذا على انه امان
ضاع يغير من كازا الرهن والشرط باطل وان ضاع
ضاع بالمبال وجوز للمستعير ان يغير ما استعاره
عندنا اذا كان بما لا يخلط بخلاف المتعل وقال
الشافعي رحمه الله ليس له ان يغير **وفي** البرازنية
العارية لا تواجرو ولا ترهن وهك يودع قال
مشايخ العراق نعم لا دون الا عارة وفيه اخذ
الفتية واخاارة الصدر الشهيد وقيل لا نه
لوارسلا على بداجين ضمن والودعة لا تودع ولا
تعار ولا تواجرو ولا ترهن فان فعل شيئا منها
ضمن والمساخر ليعار وتودع وتواجرو وترهن
وليس للمرتهن ان يتصرف بشئ ويطلق الرهن برهن
المستعير على ردها والمعيير على هلاكه عند
بالقدي بنية المعير اول **رجل** استعار
دابة من انسان فاعارها قمارا المستعير في المارة

ومقوده ما في يده فقطع السارق المقود وذهب بها
لا يقضي وان اجزى المقود من يده ولم يسعده
وذهب لا يقضي قال الصدر السنيدي هذا اذا نافر
مصطحبا وان نافر جالسا لا يقضي في الوجهين
وربط الحمار المستعار الى شجرة فوقع الحبل في عقه
واحق لا يقضي لان الربط معتاد والتحلية
بالحبل ولو استعار دابة وسلك في غير طريق
العادة وهلك يقضي انتهى كلام البرازي
رضي الله عنه وسند كرامته عقب الفضل الذي
نيلته ان شاء الله تعالى والله المعتبر

الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة ويعنيها

ذكر في الصغدي اذا امرانا باخذ مال الغير
فالضمان على الآخذ لان الامر لم يقع وفي كل موضع
لم يقع الامر لا يحل الضمان على الامر والسلطان
لو امر رجلا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ
لان الامر لم يقع وفي كل موضع لا يقع الامر فلا
يجب الضمان على الامر والسلطان لو امر رجلا

بأخذ

بأخذ مال الغير هل يجب الضمان على المأمور **ذكر**
اول دعوى الذخيرة **رحم** اذ عني على رجل انه امر
فلانا فاحذ منه كذا من المال فان كان المدعي عليه
الامر سلطانا فالدعوى عليه ممنوعة وان كان
غير سلطان فلا لان امر السلطان اكرام على ما يحق
ان شاء الله تعالى في فصل الاكرام **رحم** امره
عبد غيره بالابق او قال له اقل نفسك فقل
تجب قيمة العبد ولو قال اقل مال مولاي
فان لم يقض الامر من استعمل عبد الغير كان مبررا
فبضه حتى لو هلك من ذلك العبد يقضي وكذا لو
اودع رجل عبد افعشه المودع في حادثة صار
خاصا **عبد** بين اثنين استخذه احدهما في عبه
صاحبه فاد في خدمته لا يقضي وفي الدابة يقضي
وفي توارل هشا ورحمة الله يقضي في العبد ايضا
وذكر في بعض اصول النسخ ان الضرر في
الجارية المشتركة لا يوجب الضمان كالاخذ امر
وان كان لا عيل وطها اذا قال لعبد الغير ارتقى
الشجرة وانثر الشمس لنا كلة انت فسطا لا ضامن
على الامر ولو قال لنا كلة انت وانا اتقى القاضي الاما

فخر الدين ينبغي ان يضمن قيمته كله لانه استعمل كله
 في منفعته فلام حمل كوز ماء لينقل الى بيت
 مولاه باذنه فذبح الله وحمل اخر كوز لعله اليه
 ما من الحوض فظلك الفلار في الطريق **قال** صاحب
 المحيط رحمه الله مرة يضمن نصف قيمته ثم قال في
 المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
 ناسخا لفعل المولى **غلام** جاء الى فصاد وقال
 اقصه في فصاد اعتاد اقات من ذلك السب
 فانه يضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد **ولذلك**
 الصبي بحيث دسبه على عاقلة الفصاد **رجل**
 كان يكسر خطبا فجاء غلاما وان وقال اعطني القدر
 حتى اكسر انا فاني ان يعطيه فالح عليه في ذلك
 واخذ منه القدر وكثر بعض الحطب ثم قال
 انت انا حتى اكسره **قال** بحطب وكثرة للعلم
 فصر بعض الكور من الحطب على عينه وذهبت
 عينه لا يكون على الطريق ما لى **وفي** الخبر
 اذا استخدو عبد رجل بعيرا مره او ذابة ساقها
 او حمل عليها شيئا او ذكها بعيرا مره فهو ضامن
 ان عطبت في تلك الخدمة او في غيرها **وفي الخبر**

العلامة
 صاحب المحيط
 رحمه الله
 في
 كسر الحطب
 وانما فعله
 فانه لا يكون

دلي

ركب ذابة يضره فطقت ضمن ساها ولو لم يضرها في
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يضمن اذا ساقا
وفي النوازل عصب عبدا ثم رده وقد اهور
 عبده يضمن الارش ثم باعه مولاه فاحمل البياض
 عند المشتري يضمن العاصب بما دفع من ارش العبد
 على الباع **وفي** فتاوى الفضلي لو عصب من صبي
 شيئا ثم رده عليه برئ من ضمانه **وفي** فتاوى الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله من وضع سكين في يد صبي فقتل
 بها نفسه لا يضمن ولو غتر لا حتى مات يضمن صبي
 قائم على سطح او حائط صاح به رجل فقتل الصبي
 فوقع ومات لعبد الصانع دية وعلى عاقله
 كذلك لو كان على الطريق فقتل به ذابة فصاح فيها
 ورجل فوطئته الذابة فمات يضمن الصانع دية
 وتي على عاقله ولو ثبت غلاما صغيرا غير اذن
 اهله الى حاجته فارتقى فوق بيت مع الصبيان فوقع
 ومات يضمن **وفي** النوازل قال ابو بكر رحمه الله
 لو دوى صبي سهما فاصاب امرأة لاصمان على والدهم
 وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فطرة اليه
قال وانما وجب في ماله لا ما لا يرب للبحم عاقلة وموت

سئل العاقله للعرب لانهم يتباخرون **وفي العيون**
 ولو دخل صيدا او نائما او مغنى عليه في داره فقط
 البيت قال محمد رحمه الله يضمن في العقبى ولا يضمن
 في النائم. سكران فآيب العقل وقع نوبه في الطريق
 فاخذ الثوب رجل لمخطئه فملك في يده لم يضمن
 ولو كان الثوب تحت راسه والمسئله بحاطه
 يضمن ولو كانت على راسه في كفه فوضع والمسئله
 بحاطه يضمن ايضا **وذكر** في العدة لو اخرج رجل
 خاتم رجل من اصبعه وهو نائم ثم اعاده في
 اصبعه في ذلك اليوم برئ وفي يوم اخر لا يبرأ
 يعني اذا استيقظ ثم نائم **وفي التهنيس** لو اخرج
 الحائض من اصبع النائم فاعاده في هذا اليوم يبرأ
 لانه وجب الرد الى هذا النائم وقد رد وآت
 استيقظ ثم نائم فاعاده لا يبرأ عصب غضبا
 من الصاحي ثم رده عليه وهو سكران يبرأ وهو
 كالصاحي بخلاف ما لو اخذه وهو يقظان ثم رده
 عليه وهو نائم فانه لا يبرأ اذا اعلق رجل فخامة
 ونقط من المغلوق به متى ضمير المغلوق ومن ههنا
 ثبت نفسه فانه من منزل جاره لا يضمن لانه غير

مقعد

مقعد **وفي** العيون لو ضرب رجل فمقط
 المضروب مقصيا عليه وسقط منه سن قال محمد
 رحمه الله يضمن الصادق بما مال الذي مع المضروب
 لانه هو الممتلك وكذا ان ضرب بالشيء عليه لو
 تلفت وسباني في فصل الغضب ما يخالف هذا
 منظر **وفي** فتاوى رشيد بن رجب الله **وجعل**
 في رجل طالم فاعده انسان حتى ادركه الظالم فاعده
 وخبره او طالب الظالم رجلا لعنفس منه جانية
 فذله رجل عليه فاعده ما لا فني قيس قول
 محمد رحمه الله يضمن الاخذ والاعمال عليه لانه
 سببا حقه ماله والشوي على قول ابى حنيفة رضي
 الله عنه انه لا يضمن وكذا لو خاتم رجلان
 فضرب احدهما الاخر فذهب المظبوط الى الوالي
 فحضره لا يضمن المظبوط ولا يطلب العود **وفي**
 فتاوى طبري رحمه الله بن المرواني ولو قال لغريم
 اسلك هذا الطريق فانه آمن فلك واحدة للصو
 لا يضمن ولو قال ان كان نحوفا واحده ماله فانا
 ضامن وبقي المسئلة بحاطه ضمن وصار الاصل
 ان المعذور انما يرجع على الفار اذا حصل العذور

وضمن عقد المعاوضة أو ضمن العار السلا
 للمعذور أيضا ولو قال الطمان لصاحب الحطة
 اجعل الحطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهب
 من ثقب كان به الجاني والطمان كان عالما به
 بضم لأنه صار غارا في ضمن العقد بخلاف
 المسئلة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلامة بحكم
 العقد وههنا العقد مستثنى السلامة بضمير
 معذورا فيضمن وفي فتاوى طبراني
 سأل هاشم بن محمد رحمه الله فبني فتح باب
 القنصر حتى خرج منه الطائر أو فتح الزق
 والتمن جامد فذاب وخرج منه السم فأنه
 بضم **رحل** قيد العبد فابق العبد لا بضم
 لأن العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهبا
 المعقل بضم وقال أبو حنيفة رحمه الله لا بضم
 في هذا كلة ولو شوز وذهن سائل حتى
 سأل بضم ولذا لو قطع حبيل القند بضم
وفي مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة رضي الله
 عنهما إذا فتح باب قنصر أو اضطبل حتى طارت
 الطائر وخرج الجار أو حل فيه عبد فذهب

وابو حنيفة

فان

فانه لا يضمن وقتلوا أو لم يقتلوا وقال محمد
 إذا دلف ساعة ثم ذهب لا يضمن الفاتح سواء
 سرق عقيب الفتح أو بعده ولذا إذا حل رباط
 ذابة فسرقتها انسان أو فتح باب قنصر فاحد
 الطير إن كان أعز لا ضمان على الذي حل وفتح
 والمودع إذا فتح باب القنصر أو حل فيه العبد
 أو فتح باب الاضطبل حتى يذهب ضمن بالانفاق
 لأنه الزم الحفظ **وفي** فتاوى طبراني إذا ذل العاصب
 أو السارق على الوديعة ضمن وعنه لا يضمن
 ولو نفرطير انسان رجلا لا يضمن ولو قصد
 سقيفه يضمن ولو دنا منه ولم يقصد سقيفه
 لا يضمن **وفي** فتاوى الترمذي ولو تفت حائط
 انسان بغير إذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان
 من ذلك الثقب وسرق شيئا لا ضمان على الناقب
 لأنه متب والسارق مهاسر لكن السوي بعد
 إذا قطع الرجل رجلا والفاء في الجزو تركه حتى
 مات فان غرر من ساعته بضم ديه وإن سح
 ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء في سرح النجار
 ولو النجار حيا أو غرقا على فادعة الطريق فلدغ

رجلا فالصان على الذي التى الا اذا انحول من
 ذلك الموضع الى موضع اخر فحينئذ ترافع
 حيايته ولو دخل دار قوم فعقره كلبهم
 فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغرامهم **وفي**
 التحين **ومحله** كلب غنم وكل ما من عليه ما
 بعضه فضررنا **هل يحل** الصان عليه ان
 تنفذ موالى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل
 القرض بعضه وان لم تنفذ موالى قبل القرض
 لا يضمن بمنزلة الحائض المأذون **قال** قاضي خان
 وينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه شاة ولو اغر
 كلبا حتى عقر رجلا لا ضمان على المغدو عندى حنيفة
 رحمه الله كما اذا ارسل طائرا فاصاب في فوره ذلك
 لا يضمن بالاجاع **رحم** امه هرة والفا الى ان
 حمامة او دجاجة فاكلت الهرة الحمامة **قال**
 ان اخذ الهرة برميده والفا به اليها يضمن وان
 اخذ بعد الرمي والفا لا يضمن ولو اشلى
 كلبه على انسان واغراه عليه بعقره يضمن المشلى
 قال نعم لانه باعرا كلبه صادالة لعقره كانه ضرره
 بحد صفيه **وفي شرح** الطحاوي من ارسل بضمه

فأصاب

فأصاب في فورها شيئا ضمن **وكذلك** اذا ارسله ولم
 يكن لها فائدة ولا سائق ولان اخر فأصاب شيئا
 في ذلك الطريق فانه يضمن ولو عطفت في ذلك الطريق
 وكان لها طريق اخر فأصاب منه شيئا فانه لا يضمن
 ولو عطفت عن ذلك الطريق ولم يكن لها طريق غيره
 فذلك مضمون على المرسل **وفي** اللقطة ولا
 يحتمل الصان على صاحب لما شاة اذا تلفت شيئا لئلا
 ياراد لم يكن لها سائق او فائدة **وفي** العدة
 ولو اوقفت الدابة في سوق الدواب لا ضمان على
 صاحبها ان تلفت شيئا وان اوقفها على باب السلطان
 يضمن ما اصاب **وكذا** لو اوقفها على باب المسجد
 الاعظم او مسجد اخر الا اذا جعل الامام للمسلمين
 موضعا يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن **وفي**
 العيون غنم دخلت نبتا فاصدته وصاحبها يسو
 ضمن ما اصدت وان لم يسبقها لا ضمان عليه **وكذا**
 النور والمار ومن وجد في زرع او كرم دابة
 وقد افسد ما لزوع فحبسها فهلك يضمن ولو اخرجها
 المحاراة ان اخرجها وساقها فهلك يضمن وان
 اخرجها ولم يسبقها لا يضمن **وكذا** لو اخرج دابة الغير

من زرع الغنم **وفي** التبتس وفساها الى مكان
يا من منها على ذرعه لا يمين كانه اخرجهما من زرع
قال ابو نصر وقال ذكرنا عباد الله انه ضمن
وعليه الفتوى **وحل** بعت بقرته الى البقار
يدرجل فلما الرجل الى البقار بها وقال ان فلانا
بعت بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب الي
مالك فاني لا قبلها فذهب بها فهلكته قال البقار
صا من لانه اذا جاءك الى البقار فقد انشئ الامر
مضير البقار امينيا وليس للمودع ان يودع ولو
تخس ابيه انسان فالقت الراكب فوات اركان باذنه
الراكب لا يضمن الناجس وان كان بعير اذنه يضمن
كالا لهية وان ضرب الناجس فوات فدمه هدر وان
اصابت رجلا آخر بالزنب او بالرجل اذ كلف ما اصابه
ان تخنها باذن الراكب فالصان عليها والآفة **وفي**
خلاصة الفتاوى سئل عن اخذ حماره بعير اذنه
واستعمله وردده الى الموضع الذي اخذه منه حمش
فأكله الذنب هل يضمن وانما استعمل الاثان خاصة
جوابه ان لا يضمن من الحمش شي الا انه اذا ساق
الافرقا فساق الحمش معها ذاهبا وحائيا لم يضمن

سنة وكان

وانا

وان ساقا الا ان ساقا الحمش معها ضمن **وفي**
فتاوى طهبر الدين رحمه الله لو وضع ثوبا في دار
رجل ومناه صاحب الدار فاصده ضمنه ولو ادخل
دايته في دار غيره فاخرجها صاحب الدار لا يضمن
ان يفتل ان الدابة في الدار تنصرها فله ان يدفع
الضرر بالاخراج اما النوب في الدار فلا معها
فكان اخراجه الا فاقا ولو وجد دابة في مربط
فاخرجها فهلك يضمن **وفي** الجامع الصغير
عصب مربط فسد فيه دوابه فاخرجها
مالك الربط وهلك صا صامتا **وفي**
فوانه ان الحسن المستغني عصب علة فاشتمله
وعبس ليزاته يضمن العاصب قيمة العجل ونقصا
الافر وان لم يميل العاصب في الارض فعلا لكان
التسبب **وفي** فتاوى طهبر الدين رحمه الله
ولو ارسل دابة فغصب لثانية الاول ان
عصها على النور ضمن والآفة وان كان ذلك في
مربط لا حد صا صان على صاحب الربط وذكر
في العيون قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا استملك
رجل حمار غيره او بقله يقطع يده او يرمجه ان شاء

صاحبه ضمه وسلم اليه وان شأ احسنه ولا
يصفه شياد عليه النوى ولو ضرب رجل الدابة
حتى صار من عرجا فهو كالقطع ومن شأ عجزه
فانكها بالخيار ان شأ ضمه وسلم اليه وان شأ اخر
وصفه نقصان وكذا الجزاء اذا قطع يدها
وفي الهداية ولو كان الدابة غير مأكولة اللحم
فقطع الناصب طرفها للمالك ان يضمنه جميع يمينها
لو جرد الاستدلال من كل وجه بخلاف قطع طرف
العنبر المملوك حيث يا حذره مع ادنى المظوم لان
الادوي سقى سقيا به بعد قطع الطرف ولو
ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان ولكنه يضمنه
جميع العتمة عدا في حقيقته رضي الله عنه وعلى قول
محمد رحمه الله له ان يسكه ويضمن النقصان وان
شأ ضمنه كل العتمة ولا يمسك الذبوح ذبح شأ
انسان ان كان لا يرمى حياته لا يضمن واذا ذبح
شأ يرمى حياته يضمن تمامه يور الذبح **رجل**
ابناء العنبر وقد اسرفت على الهلاك قد يحاكم
ضامنا **وذكر** في النوار انه لا يضمن استئمانا
لا ما ذون فيه دالة **وفي المحيط** لو ذبح

شأ

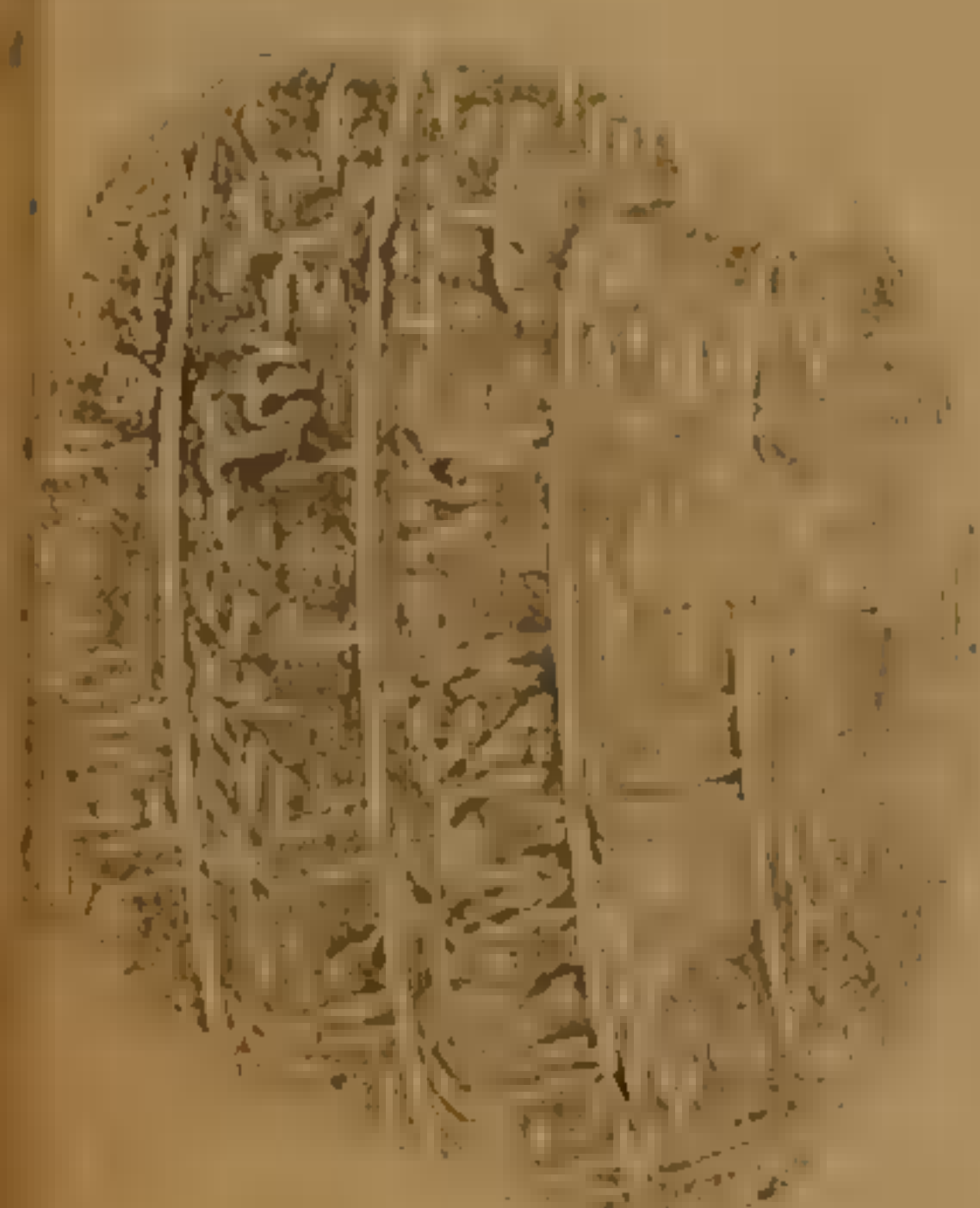
شأ وعليه لا عمل السخ فكلما انسان ضمن لان
شأ ذون في السخ ذون الذبح ولو القى قنود
الرمان او البطيخ على قارعة الطريق قلفت فيها
دابة انسان فلفت يمينه لانه غير ما ذون في هذا
الفعل ومن فعل فعلا غير ما ذون فيه فالتو له
يكون ضمننا عليه من اجل ان طريق المسلمين متعاق
نوبه بفعل حانونه رجل متفرق قال ابو العباس
الصفا ورحمة الله ان كان الفعل في ملكه لا يضمن
وان كان في غير ملكه يضمن **وهنا قاعدة**
لا يضمنها اذا اعلق نوبه بذلك لغير نوبه فخر في مجرته
لا يضمن صاحب الفعل لانه اذا جاز التوب فهو الذي يرف
رجل جلس على نوب انسان ومولا يعلم حتى قام صا
التوب فاستوفى نوبه من جلوسه ضمن النقصان ولو
عصر رجل يدا آخر فاعرج يده من في العاقر فكلوا شأ
الناض وسقط من ليم يدا المعضوضي وجرح يدا
لا يوجب موحيا السن لانه مضطوق في نزع اليد ويجب
على العاقر ان يرض اليد لانه جان **وفي** فوايد صدر
الاستدلال ما هو من يور رحمه الله الحالك اذا عمل لاسا
التوب فاذ مالكة احده منه فالحالك ان يرضه

حتى اخذ الاجر فمد صاحب التوب فخرق من
 مده صاحبه لا يضر الحايك شيئا وان فخرق من مده
 ضمن الحايك نصف مده العصفان ولواخذ يدر حل
 فده ذلك الرجل يده فسلت ان اخذ يده لا حل
 الحجة لا يحل العصفان وانا اخذ الاخر لا حل العصفان
 بحجة دية اليد على الاخذ لانه مضطرب في مده يده
رجل تسبب ثوبا فخرق ثوبه المسبب من يده
 حتى فخرق يضمن جميع القيمة فان جذبه صاحبه من
 يد المسبب ضمن المسبب نصف القيمة **وفي** المبووط
 غضب ثوبان ولبسه ثم جاء صاحب التوب فخرق ثوبه
 والعاصب لا يعلم ان صاحب التوب فخرق التوب
 لا ضمان على العاصب لانه فخرق من مده ولوقاد صاحب
 التوب رد على ثوبي فغف فده مده لا يمد له من
 شدة فخرق التوب على العاصب ايضا ولو مده كما
 يمد الناس عادة فخرق منه ضمن العاصب نصف القيمة
 لانه من جاسها لان امساكه ومنعه ثوبا غيره خائنه
وفي فتاوى الشيخ رحمه الله سئل عن او قد نارا
 في ملك غيره فغدت نارا في كدر حنطة او في اخر الزا
 فاحرقه هل يضمن قال لا ولو احرق ثوبا في مكان الله

لا ضمان

او قدر

او قدره ضمن **قلت** **وفي** صاحبنا رحمه الله
 بين الماء والار قالوا لو او قد نارا في ارض نفسه
 فغدت نارا في ارض غيره فاحرقه يضمن ولا يضمن
 سألنا الى ارض نفسه فسال الى ارض غيره والمف
 سيا ضمن لان من طبع الى الجود والسعدى اما يكون
 بفعل الريح ونحوه فلم يضمن في فعل الموقد فلم
 يضمن ومن طبع الى السيلان فالانلاف يضاف اليه
 فغده **وفي** سائل صاحب المحرط عن مزارع او قد
 نارا في الارض الملكة في يوم ريح فاحرق الحشيش
 وسرناك راى الاكداش فاحرقه هل يضمن
 الموقد **اجاب** ان كان الريح وقت لا نارا في
 يدهب سائل فلان راى الاكداش يضمن والله
 سبحانه وتعالى اعلم **وفي** فتاوى طبريزي **رجل**
 او قدر في سوره نارا في ارضه من الحطب ما لا يحمله
 الشجرة فاحرقه يضمنه فغدت نارا في ارضه فاحرقه
 يضمن صاحب الشجرة ولو من نارا في ملكه او في ملك
 غيره فوفقت سواره سها على ثوبان فاحرق
 قال محمد بن الفضل رحمه الله يضمن وهلكه اذ كان
 في الثوبان غران يوسف رحمه الله وقال بعض العلماء



ان من مزايا الدار في موضع له حوال مرور فوفت منه
سواراة في ملكات ان اذا غلبها الريح لا يمين فار لم
يكن له حوال مرور في ذلك الموضع . فالجواب على الفصل
ان اوقعت منه سواراة يمين وان غلبت الريح لا يمين
وهذا الظاهر ملكة القوي . حذاد ضرب حذيرة
على حذيرة اخرى لحماة فطاراة سواراة من ضرب
فوفت على نوبيا سان فاحرق نوبيه ضرب الحذاد
وذكر الماطن رحمه الله اذا جالس الحذاد في دكا
واخذ في كائوته كورا يعمل به والحاو نالي جانب
الطريق فاحرج حذيرة من كوره وضربها بميطرته
فطار سوارها فمثل رجلا او فقات غير انسان
او حرق شيئا او قتل ذائبة كان صان ما تلف
بذلك من المال على الحذاد ودية العسل والعين
تكون على عاقلة ولولم يذوق الحذاد . ولكن
احصت الريح بعض الار من كوره او الحذيرة الحماة
فاخرجها الى طريق العامة فسلت ما انا و احو
نوبيا سان او قتل ذائبة كان هذرا . **وفي**
فتاوي رسيده الدين ولورسلنا في الطريق فسلت
به ذائبة او انسان ذكر في الكتاب انه يمين مطلقا .

فذكر

قلت وهذا الجواب في الدابة بحوي على اطلاق
اما في الآدي فبانه اذا رسل الطريق حيا لا يجر طريقا
فانه يمين الرش والافلا **وما** يؤيد ما قلناه
ما ذكره ابو الحسن الرستغني في فتاويه انه لو
ينفذ في الرش ورش كارسران من عادة لرفع
الغان لاصان عليه لان ذلك ليس بحماية وان
يعتدي بالرش ضمن **وفي** المحيط من حصو سيرا
وسد راسها ففتح آخر راسها فانه سيطران كما
الاول قسما بالزبا والطين كما يكس به مشله
من اجزاء الارض ثم حصوها الثاني فالصان على الشا
وان كان الاول قسما بالزبا والطين كما يكس به البير كاله قويا
والحظية ونحوها فالصان على الاول **وفي** فتاوي
طهيد الدين رحمه الله من حصو سيرا فغطي راسها
رفع آخر العطا فقلت ما شئ ضمن الاول وضمن
سيرا وار من غره ضمن النقصان وقال بعض العلماء
نومر باللبس ولا يمين النقصان ولو هدر جدار
غيره لا يجبر على بناءه فلما لك الحيار ان شاعنه
قمة الحانطة والنقص النقصان وان شاع النقص
وقمة النقصان **وفي** فتاوي فاضي جان من حصو سيرا

في قنات مسجده او هدمه فان لم يسجد فانه يومئذ بالنسبة
ولا يضر بالقصاص وكذا من خسر ثوبه في قنات يومئذ
يومئذ بالنسبة. القاص اذا خسر ثوبه في قنات
المقصوبة ورعى به المالك فاداه القاص طهرها
ليس له ذلك عذرا وقال الشافعي له ذلك سواء
استغنى به او لم يستغنى **وفي** بعض الفتاوى يترجى ما
يبرأ انسان حتى صارت يابسة لا شيء عليه لان صاحب
البئر غير مالك الماء ولو صب ما انسلك من الحب
مقابل له املا بالمالا لانه ملكه والماء من ذوات
الامثال **وفي** فتاوى ظهير الدين قطع اشجار
كرو انسان يضمن القيمة لانه انكف غير المثل وطرف
معرفة ذلك ان شجرة الكرم مع الاشجار الثابتة
ومقوم مقطوع الاشجار بفصل ما بينهما قيمة
الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان يشاء
دفع الاشجار المقطوعة الى الناطع وضمنه تلك
القيمة وان يشاء امسك الاشجار ودفع من تلك
القيمة قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء
فلا شيء عليه **وفي** فتاوى فاضل خان رحمه الله **رجل**
انكف على رجل اخر مضراعي بابا واخذ زوجه خفي

از

او مكنت كان للمالك ان يسلم اليه المضاع الآخر والرجل
الآخر ويضمن نفسه **وفي** الايضاح المقصود اذا
قاما في يد القاصب فالمقصود منه باخذ ما ملكا
كان المقصود او غير مملوك في الوجهة الا اذا كانت
قمت في بلد الخصومة اقل من قيمة في بلد القاصب
لحيث عتقت المقصود منه حيا وان ثلاثة اشياء
اشطروا ان شاء رضى به وان شاء اضر قيمة المقصود
في مكان القاصب يوم الخصومة وفي المثل الجواب
على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدتين يطالب به
برء المثل وان كانت القيمة في بلد القاصب يوم
وان شاء اشطروا ان كان قمت في بلدة القاصب
اقل من القاصب بالخيار ان شاء اعطاه المثل وان
شاء اعطاه القيمة في بلدة القاصب وفي مكان
القاصب يوم الخصومة الا اذا رضى المالك بالان
ويكون له ذلك فعلى هذا ينبغي ان يذكر في دعوى
غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدينارين
مكان الغصب **وذكر** في عدة المفتين اذا ادعى
الوديعة لا يذكر موضع الوديعة في اي
مصر سوا كان له يحمل وموئله او لم يكن **وذكر** في

موضع آخر إذا لم يكن له حل وموت لا يشترط بيان
 موضع الغصب **وذكر** والعدة من غصب مثقلاً
 فعلية مثله ان كان مسلماً وان كان من ذوات
 القيمة فعلية قيمته يوم الغصب **وفي** فتاوى
 ظهير الدين رحمه الله غصب شاة تمت في يده
 ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب لا يوم الذبح
 غاصب الغاصب اذا رد على الغاصب الاول بئرا
 عن الضمان ولو هلك المقتول في يد غاصب الغاصب
 فادى القيمة الى الغاصب الاول بئرا ايضا حتى لو
 للمالك بعهده ان يضمن الثاني لتمام القيمة مقام
 العير وهذا اذا كان قبض الاول معروفاً بغير
 العاقل او بغير قضاية وانما يصير معروفاً
 باقامة البينة او تصدق المالك فاما اذا اقر
 الغاصب بذلك فانه لا يصدق في حق المالك
 ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين
 ايها الشاة **وذكر** وشيد الدين رحمه الله تعالى
 في فتاويه لو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا
 يكون للغاصب الاول ان يأخذ الثمن منه لانه ليس
 بمالك وليس نهايت عنه ولا يكون له اجارة البيع

المقتول

والمقتول من الخيار في تضمين الغصب او غاصب
 الغاصب **وجعل** غصب عبد غصب منه آخر
 فاشه عده فالملوك بالخيار ان شاء ضمن الاول
 وشاع الاول الآخر وان شاء ابر الاول واتبع
 الآخر بالقيمة ولا شيء له على الاول **وفي**
 النوازل **وجعل** هضم ابرق فضة لا ضمان ثم خطا
 آخر وضمه هضم ابرق فضة لا ضمان يري الاول
 من الضمان وضمن الثاني **وفي** المحيط المالك اذا
 المقتول بئرا الغاصب بئرا عن الضمان بنفس العقد
 كالتوابعه منه ولو اعادة لا يبرأ حتى لو هلك
 قبل الاستعمال يكون مضموناً على الغاصب اذا طال
 المالك للغاصب او دعى المقتول ثم هلك في يده
 يضمن لانه لم يوجد الا بئرا عن الضمان نصاً والأمر
 بالخطوة عند الوود ينعى لا يبرأ من ضمان الغصب
 كما اذا خالف المودع يضمن وان كان العقد قائماً
 وتوكل المالك الغاصب يبيع المقتول لا يبرأ عن
 ضمانه وان باعه ما لم يسله وكذلك لو باع المالك
 المقتول لا يخرج عن ضمان الغاصب ما لم يسله الى المشتري
وفي التجديس اذا وضع المقتول بين يدي المالك بئرا

ان المالك

وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ حَقُّهُ لِمَنْ يَشَاءُ **وَفِي** التَّوَارِثِ جَارِيَةٌ جَاءَتْ
 إِلَى تَحَاسُّنٍ لِمَنْ أَدْرَأَ مَوْلَاهَا طَالِبَةً لِلْبَيْعِ ثُمَّ ذَهَبَتْ
 وَلَا يَذَرِي ابْنُ ذَهَبٍ وَقَالَ التَّحَاسُّنُ دَدُّهَا عَلَى
 مَا قَوْلُ قَوْلِهِ وَلَا صَاحِبَ عَلَيْهِ **لَا** الْجَارِيَةُ تَبِي إِلَى الْإِثْمِ
 الْمِثْلُ فَكُلَا مِائَةَ عِزَّةٍ وَسُفِيرَ ذَلِكَ أَنَّ التَّحَاسُّنَ
 لَمْ يَأْخُذْ الْجَارِيَةُ حَتَّى يَصِيرَ غَاصِبًا وَمَعْنَى الرَّدَّانِ
 بِأَمْرِهَا بِالذَّهَابِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَاللَّهُ سَمِيحٌ وَتَعَالَى الْعِلْمُ
فَرَعَ فِي صِفَاتِ أَحَدِ الشَّرِكِينَ
 بِسَبَبِ الْعَيْنِ الْمُشْرَكَةِ **ذَكَرَ** الْقَاضِي طَهْمِيذُ بْنُ زَيْدٍ
 فِي تَأْوِيلِهِ لَوْ اسْتَمَلَ عَبْدًا شَرَكًا بِعَيْنِهِ وَمِنْ غَيْرِهِ
 بِأَنَّ شَرِيكَهُ يَصِيرُ غَاصِبًا نَصِيبُهُ **وَفِي** أَحْبَابِ
 النَّاطِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اسْتِمَالِ الْعَبْدِ الْمُشْرَكِ نَصِيبُهُ
 أَذْنُ شَرِيكَهِ رَوَاهُ ابْنُ قُيُومٍ فِي رَوَايَةٍ هَذَا وَفِي مَجْدِ رَحِمَهُ
 اللَّهُ يَصِيرُ غَاصِبًا **وَفِي** رَوَايَةٍ بَيْنَ رَسْمِ عَدَايَتِهِ
 غَاصِبًا **وَفِي** الدَّاءِ الْمُشْرَكَةِ يَصِيرُ غَاصِبًا
 عَلَى الرَّحْمَتَيْنِ **وَفِي** الْعَمَادِيِّ قَالَ سَبِيلُ حُدُودِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ الْمَوَاسِي الْمُشْرَكَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَغَايَةِ
 أَحَدِ الشَّرِكَيْنِ هَذَا نَعْيُ الشَّرِيكِ الْآخَرِ نَصِيبُهُ وَنَصِيبُ
 الشَّرِيكِ الْآخَرِ ابْنُ الرَّائِي فَطَلَّتْ هَلْ يَصْنَعُ نَصِيبُهُ

صاحبه

صَاحِبُهُ **أَحْبَابُهُ** يَصْنَعُ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَكُنْ أَنْ
 يَحْبُطُوا بَيْنَهُ أَجْرُهُ فَلَا يَصِيرُ مَوْلَاً غَيْرُهُ وَجَلَّ
 بَيْنَهُمَا دَارُ غَايَةِ أَحَدِهِمَا فَلَهَا مِثْلُ الْإِثْمِ الدَّارِ
 كُلُّهَا وَكَذَا الْحَادُّ وَغُلَافُ الدَّاءِ **وَفِي** الدَّخِيرَةِ
 مَبْنِيًا وَخَانُوتَ بَيْنَ شَرِكَيْنِ سَمِعَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ
 الْأَجْرَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ الْإِسْتِغْلَالُ لِأَنَّهُ سَلْبٌ بِأَمْرٍ
 مَلِكٍ **وَفِي** الْقَيْنَةِ **رَجُلٌ** لَمْ يَكُنْ سَفِينَةً فَاسْتَرْكَ مَعَ
 أَرْبَعَةٍ عَلَى أَنْ يَمْلِكُوا السَّفِينَةَ وَالْأَنْفَاءَ وَالْحُمْسُ
 لِمَا جَاءَ السَّفِينَةَ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمُ بِالسُّوْتَةِ فِي قَابِضَةٍ
 وَالْحَاصِلُ لِمَا جَاءَ السَّفِينَةَ وَغُلَمٌ أَجْرُ مِثْلِهِ طَوْرًا
وَعَنْ مِثْلِ الْإِمَامَةِ الْكَلَابِيسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ **رَجُلًا** وَضَعَ
 لِمَا جَاءَ مِائَةَ دَفْعًا مِائَةَ ثُمَّ أَخْرَجَ مِائَةَ أَحَدِي
 وَخَلَطَ الْمَالَ بَيْنَ مَا كَانَ لِلْمُسْتَفْرَضِ حَتَّى مَا وَاجَهَتْهَا
 وَاجْتَرَبَتْهَا عَلَى الشَّرِكَةِ فَصَدَّاحِلُ لَهَا لَمْ يَجِبْهَا
 الرِّخْخُ فَلَيْسَ شَرِكُهُ **وَفِي** أَحْبَابِ النَّاطِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالرَّوْحَةُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ
 ذُو الْقُرْبَيْنِ وَاحِدٌ وَذُو الْقُرْبَيْنِ لَمْ يَصِيرْ
 الْعَمَلُ مِنْ آخِرِ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَيْنِ نَصِيبُهُمَا وَأَقْلَى
 أَوْ لَمْ يَكُنْ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا وَنَا يَجُوزُ إِذَا

كاف السيف بينهما والعمل ملهما وان لم يعمل صاحب الادب
 لا يجوز زرع ارضا مسترلة بغيره وبين غيره هل
 للشريك ان يطالبه بالربع او بالملك حصه نفسه من
 الارض كما هو عرف ذلك الموضع انه لا يملك
 ذلك ولكن لغيره نصيب من الارض
 ان دخل فيها النقصان المكمل والموزون اذا كان
 بين حاضر وغائب فخذ الحاضر نصيبه وانما قد
 قسمه من غير خضم اذا سلم نصيب الغائب والضيبي
 حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب وال
 الضبي كان لهلك انما انما والله اعلم
ضمان الدال والمأمور وما
يتصل به الدال
رجل دفع الى آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقالت
 اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به
 بدون السلسلة فاما العبد لا يضمن لانه امره مشين
 وقداني باحد مما ولو ثبت انما الى ماشية بينه
 فاخذ المبعوث دابة الباعث وركبها فهلك ان كان
 بين الامر والمبعوث ائتمنا مثل ذلك فلا ضمان
 والا فهو ضامن **رجل** اعطى رجلا قوسا فمده فاكسر

والبالغ

ان امره بالمد لا يضمن لانه فعله بامر وان لم يامر به
 ضمن لانه فعله بغير امره **وفي** واقعة بالاطن
رجل قال لا خربت منك دمي بالث او بغيره
 الاخر وقوله فانه يجب عليه النقص ولو قال
 اقبلني فقتله لا قصاص عليه ويجب الدية في
 ماله لانه اطلاق فادبته **وذكر** الحسن
 اني خيفة رضى الله عنه انه لا شيء عليه وقالت
 ركن الاسلام ابو الفضل الكرماني رضى الله عنه
 لا يجب له دية في اصح الروايتين عن ابي خيفة رضى الله
 عنه بخلاف ما لو قال اقطع يدك او رجلك او قتل
 عهدي ففعل لا شيء عليه بالاجماع لان الاطراف
 لا يملك بها مسلما الاخوان اوضح الامر وقالت
 العمادى رحمه الله وقد وثقت بخاري واقعة وهي
رجل قال لا خربت دمايهم على احد فمضى اليهم
 فاصاب عينه فذهب قال الامام محمد بن قاضي
 خان رحمه الله لا يضمن وهكذا في بعض المشاريع
 وقاسوا ذلك على مسئلة القطع بان قال اقطع يدك
 او رجلك وقد مررت **وفي** التهمة **رجل** دفع الى
 دال نوباً يبعه فذهب الدال الى رجل على سوم

السرابادون المرافع ثم نسيه لا يضمن لانه اذا اذوا صاحب
 التوب بالدفع للتوب ولم يكن الدفع نقدًا **وفي**
 فتاوى السفي **رجل** دفع الى دلال توب بالبيعة
 فعرضه الدلال على صاحب الدكان وتركه عند
 فخره صاحب الدكان وذهب به لاصحابه على الدلال
 وهو الصحيح لان هذا امر لا يبرمه والبيع **وفي**
 فتاوى فاضل الدلال اذا دفع التوب الى من
 سامة لينظر فيه ثم ستره فاضده الرجل
 وذهب به ولا يظفر به الدلال فان لا يضمن
 الدلال لانه ما دون في هذا الدفع ثم قال رحمه
 الله وعندي انه انما يضمن اذا دفع التوب اليه
 ولم يبارقه اما اذا فارق قد ضمن كالواو ودعه الدلا
 عند صاحب الدكان فخره بالمناخ ضمن الدلال لانه
 مودع وليس للمودع ان يودع **وفي** فتاوى طه
 الدين الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل ليعرضه
 على من يحب فخره الرجل بالمبيع او هلك في سبيل
الحاب يحم الدين رحمه الله انه لا يضمن الوكيل
 والصحيح انه يضمن وقال ابو حنيفة وبعض المشايخ
 ان كان الذي دفع اليه ثمنه امنيا لا يضمن الوكيل المبيع

اذا قال بعت من رجل لا افرقه وسلمته اليه ولم افر
 عليه اثم طهر الدين رحمه الله انه يضمن الوكيل
 قال ومسلمة الثمينة غلاف هذا الجواب وسمي
 اذا دفع ثمنه الى آخره قال يدفع الى من يضمن
 مذهبها الى من يضمن ولا يعلم الى من دفعها لاصحاب
 عليه كالواو وضع التوبة في داره ونسيها وقد
 هلك لاصحابه عليه **وفي** العدة **وبها** ظاهر
 ثمنه ان يبيع السلعة وسلم ثمنها الى فلان فباع
 السلعة السلعة وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن
 لان الوكيل لا يلزمه انما ما يبيع به انتهى والله اعلم
ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق
 اذا دفع المودع انه دفع التوبة الى اجني للضرورة
 كوقوع الحرق ونحوه لا يصدق الا بينة عند القاضي
 وضرب الله عنه **وذكر** في العدة انه ان علم انه وقع الحرق
 في بيته قبل والا فلا **وذكر** القاضي ابو اليسر رحمه الله
 اذا قال المودع اودعها عند اجني ثم ردها على فهاك
 عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن
 المودع لانه لو توجب باليمان عليه ثم ادعى الا بالان فلا
 يصدق الا بينة يقيمها على ما ادعى وحديث لا يضمن

لانه اثبتا بالبينة ارتفاع سبب وجوب الصلوات
 وكذلك لو قال بعتها اليك على يد اجني والمودع ينكر
 ذلك فالقول قول المودع وكذلك اذا دفعها الى رسول
 المودع فانكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول
 قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان صدقة
 انه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان
 يكون المدفع فابما يرجع ولو قال رددها اليك
 على يدي او على يد من في عيالي وكذب المودع
 قول المودع مع يمينه لان حاصلا الاحلاف في
 وجوب الصلوات وهو ينكر فيكون القول قوله ولو
 اقر المودع انه استعمل ثم ردها الى مكان فطكت
 لا يصدق في الرد الابينة لانه او يوجب الصلوات
 ثم ادعى البراءة فلا يصدق الابينة **فالحاصل**
 ان المودع اذا خالف في الودعية ثم عاد الى الوفاق
 اما يبرأ من الضمان اذا صدقة المالك في العود وان
 كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود على الوفاق
وفي المسقى اذا قال المودع صاعك الودعية منذ
 عشرة ايام واقام المودع بینه انما كانت عشرة منذ
 يومين فقال المودع وحدها فصاعك يقبل هذا

ولا يضمن ولو قال او لا لست عندي ثم قال وحده
 فصاعك يضمن العقار هل يضمن بالجود
وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله انما تجسد
 الودعية في العقار لا يضمن وهذا حنفية
 واني يوسف رحمه الله يضمن ومن المشايخ من
 قال العقار يضمن بالجود بلا خلاف وقال
 شمس الامة الحلواني رحمه الله في ضمان العقار
 بالجود عن ان حنفية وهو الله عنه رواه
ضمان المستعقر
ذكر في الذخيرة **وحل** استعارة دابة واستاجر
 شيع جازة فركبها ثم ترك ودفعها الى انسان لم يصلي
 صلاة الجنازة فسرقها ضمان على المستعقر ولا على
 المستاجر هذا الحفظ في هذا الوقت متين **وفي**
 فتاوى طبريزي الدين لو كان يصلي في الصحراء وترك
 عن الدابة او مسكها فانتقلت منه لا ضمان عليه **قلت**
 وفي هذه المسئلة دليل على ان المعبر ان لا يفيها عن
 بصره **وذكر** في فتاوى الفضلي عن محمد رحمه الله
 في استعارة دابة فحضر الصلاة فدفعها الى غيره
 لم يمسكها فصاعك قال ان كان شرط في العارية ركوب

منه موصيا من والا فلا ضمان عليه ولو سلم
الذاتة الى رجل ليملكها الى ما يملكها فصاعت ضمن
وقال ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان شرط ان يركب
او يركب بنفسه اما اذا اطلق ولم يبين فلا ضمان
لا العارية نودع وفي العدة لو استعار فرسا
حامل ليركبها الى موضع كذا فركبها وارذقته
اخر فمطت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن
ان انقصت الاوربيبت ذلك فعليه نصف النقصا
لان الفصل حصل كونه وركوب غيره ليس
بما دون فيه فلو وجبا عليه نصف النقصان لهذا
وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركب الانسان
فاما اذا كان لا يمكن فهو الملاف فضمن المستعير
جميع النقصان ولو استعار ذاتة وفي بطنها
ولدت ولقت من غير صنعه واستقطت الولد لا
ضمن المستعير ولو عثمتا بالجماع او فقا عثمتا
ضمن وفي خلاصة المفتي رجل استعار ذاتة
فقال ما يملكها اعطيكها عذما ثم خالف المستعار في العدة
واخذها لغير اذن ما يملكها واستعملها وردها
فما لا يضمن وفي الذخيرة المستعيرة اذا اقصى

حاجه

حاجته من الذاتة ثم ردها على يد بعض من يملك
عقاله فلا ضمان عليه او اعطيت هذا هو العرف
فيما بين الناس بخلاف الوديعه ولو ردها على يد
عبد صاحب له اية وهو عبد موقوف على لا يضمن ذلك
اذا ردها على عبد لا موقوف على يبر ايضا في الصحيح
ولذلك لو لم يجد صاحب له اية ولا خادمه فربطها
على معلها في دار صاحبها لا يضمن وفي الوديعه اذا
ردها على يد صاحب الوديعه وصاعت من يده
ضمن المودع سواء كان العبد من موقوف على او لا فهو
موالصح وفي العدة اذا كانت العارية عند جوهرة
او من متبرع برفع الى عبد المغير فضمن والمساخر
وردها للمساخر كالستعير والمرحون بمنزلة المودع
وفي فادوي ظمير الدين امرأة استعارت ملاءة
ووضعتها داخل البيت والباب مفتوح فضقت
السلحوج فهلك الملاءة قيل يضمن وقيل لا يضمن
ولو استعارت سروا لا لثلبه فلبسته وبقيت
فولدت رجلا ففخر والسروا لانها ان علما لا يملكها
صنع لها فيه وفي قنادي الدنيا وادانقص العين
المستعارة في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصا

اذا استعمل استعمالاً معهوداً **وجعل** دخل منزلاً انساناً
 باذنه واخذ امانة ليطرأ اليه فوقع وانكسر لا يضمن
 واذا اخذه لغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في الوقت
 الذي يباح فيه الا انما فاضلنا بغير اذن مالكه فسقط
 وانكسر ضمن **وجعل** سائر فرقته حاله كونه من صفاً
 فقال اذني قد حركته فاذن بعد اذنيه ليطرأ فيه فوقع
 منه على الافداح فانكسر الفدح واقدح اخرة
 لا ضمان عليه في الفدح الذي ساومه وفي الافدح
وفي النوازل او استعمال قصاع الحمار سقطت
 من يده وانكسر واخذ قصاع لشرب فسقط
 او اخذ قدحاً فوقع من يده لا يضمن لانه عادية
وفي تجرد الفضل رخصه الله اذا اختلف المعبود
 والمسمي والاباء اذ في المكان او فيما يجل على
 العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه والله اعلم

صمان المرهق

المرهق اذا ركب الدابة الممونة ليردها على المالك
 فهلك في الطريق لا يضمن او سلمت من ركوبه ولكن
 لا يصد ولا يمينه على سلامتها ولو رهن عبد انا
 سقط الرهن فادوجه صار دهنه وسقط من الدين

بحسب ذلك ان كان اول الباقي وان كان اقل ذلك
 لا ينقص من الدين شيء وسياقهما من ان الله تعالى
 وفصل الرهن انتهى **صمان المشاجر**
ذكر في شرح الطحاوي انه في كل موضع يضمن ويضمن
 في الاجارة والامارة ولا يجبر الاجر وفي كل
 موضع لا يضمن في الاجارة ولا يضمن في الاجارة
 ولا يجبر الاجر انتهى **وفي** العدة الحمار المشاجر اذا
 عمى او عجز عن المضي فباعه المشاجر واخذ منه وهلك
 في الطريق ان كان في موضع لا يقبل الى الحاكم حتى ياتر
 بهنعة لا ضمان عليه في الحمار ولا في يمينه وان كان في
 موضع بعد ذلك او سقطت امساكه او رده
 انما يضمن من القيمة **وجعل** اسنجر حماراً فحمل
 عليه وله حمار آخر حمل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق
 سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار من المشاجر
 وهلك هل يضمن قيل ان كان بحال لو استع الحمار
 المشاجر فهلك حماره او مشاعه لا يضمن ولا لا يضمن
وفي الذخيرة اذا كان للمشاجر حمارين فاشتغل بحمل
 احدهما ففزع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضايع
قلت قل هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة التي

عرفت ان الحار غاب عن بصره ثم هلك **رجل اسنا**
حمارا المذهب به الى موضع معلوم واخبر ان في
الطريق لصوا فلم يلقه في ذلك واخذ اللصوص
وذهبوا بالحمارا ان كان الناس يسلكون الطريق
مع هذا الخبر وبهم واموا لهم فلا ضمان والا
فهو ضامن **وفي ما** وكي قاضي حان اسنا جرة
داية او عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب
الذاتة والعبد **وكذا** مؤنة رد المملوك
تكون على الزاعم ومؤنة رد الوديعة على صاحبها
ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة
رد المقتوب على القاصب **وكذا** مؤنة رد المبيع
بيعا فاسدا بعد الفسخ على النايف اسنا جرمكار
او حالا يحل له طعاما وطريقا فاخذ طريقا
اخر يسلكه الناس فهلك الماع لا يضمن **وذكر**
في العدة بئرا لا ضلقة ولم يرضى لمفنا بالاسماء
لا يمكن النظر الى كل بفرة فضا عما يقدر لا يضمن
ولو سمع صوت بفرة على منطرة فدخلت رجلها
في ثوبا المنطرة فانكسرت او دخلت في ما عميق
والقبار لا يغلو فلم يبق ضمان اذا امكنه موتها

ضمان الحارس

أهل موضع جرت العادة بينهم ان البعير اذا دخل النرج
في السكك ارسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل
الراعي ذلك فصاعت بقرة او شاة قبل ان تصل
الى صاحبها ضمان عليه لان المعروف كالمسروط **وفي**
الذخيرة **رجل اسنا** جرح خط حان فسرق من الحان شيئا
لا ضمان عليه لانه مخطط الابواب واما الاموال التي في
بيوتها في البيوت **روي** عن احمد بن محمد القاضي في
حارس محرم الحوائث في السوق فقتل حانوت وسرق منه
فهو ضامن لانه في معنى الاثر المستور لان لكل واحد
حانوت على حدة فصار بمنزلة من رعى غنما لكل اسنا
شاة ومخوذ ذلك وقال الفقيه ابو جعفر والفقيه
ابو بكر رحمهما الله تعالى الحارس اخير فاض فلا يضمن
اذا انقبت الحانوت لان الاموال محفوظة في البيوت وفي
بيوت ملاك وهو الصحيح وعليه الشوي واشار الفقيه
ابو جعفر رحمه الله انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن
ما كان داخل السوق **وذكر** في الجرمه لال والناس
اجرم مستور حتى لو ساع شي من بينه عما من غير ضمه الا ضمان
عليها عند ان حيفه رضي الله عنه **ضمان الحمال**

ولو استأجر حماراً بحل له من قبل فمتر وانكسر .
 بغير لأنه تولد من عمله وهذا اذا انكسر في وسط
 الطريق اما اذا سقط من راسه او زلقت رجله بعد ما
 انتهى الى المكان المطلوب ثم انكسر فله الاجر ولا .
 صان عليه لأنه صير انتهى الى المكان المطلوب لم يكن .
 العمل مضوناً عليه **وفي المتن** ولو استأجر حماراً
 بحل له زفاً من ضمن لحمله صاحبه والحمار ليضعه
 على راس الحمار فوقع وتخرق الزق لا يضمن الحمار لأنه
 لم يسلم اليه ضمن في يد صاحبه ولا صان على الحمار .
 بدون التسليم **وذكر في نوازله** من جماعة رحمه الله
 ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم اراد رفعه
 فاستعان برأس الزق فوقع ليضعه على راس الحمار .
 فوقع وتخرق فالحمار ضامن لأنه صار في ضمانه حين
 حمله ولم يبرأ منه بعد لأنه لم يسلم اليه صاحبه انتهى .
وفي الذخيرة اذا سرق الماع من راس الحمار وزب
 الماع معه فلا يضمن وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن .
 ايضا عند ان حمله رضي الله عنه خلاصاً له . واذا انقطع
 حبل الحمار وسقط الحمل من الحمار بالاشفاق انتهى .
ضمان المكادري

ذكرا

وذكر في الذخيرة لو عثر له الدابة المشاجرة من سوق
 المكادري فسقط الحمل ومنه الماع وصاحب الماع
 ركب على الدابة لا يضمن الاجر بخلاف ما اذا عثر
 الدابة المشاجرة وسقط الماع وهلك وصاحب الماع
 يبرأ منه خلف الدابة فان الاجر بغيره لان الهلاك
 حصل من حادثة يده ومحل العمل سلم اليه **وفي**
فتاوى الى النبي رحمه الله تعالى مكارم رجل دابيس
 انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب
 بالحمار قال ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس احرقوا
 الكرايس والحار جميعاً فلا ضمان عليه لأنه لم يترك الخطأ
 مع القدرة عليه **صمان الساج**
وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الى الساج
 عرساً ليسجه كبناً فدفعه الساج الى آخر ليسجه
 فسرق من بيت الآخر ان كان آخر الاول فلا ضمان على
 مناد ان لم يكن آخر الاول وكان ضيقاً ضمن لا خلاف
 ولا يضمن الاخر عند ان ضيقه رضي الله عنه وعند منما .
 يضمن ومو نظير المودع اذا دفع الرديعة الى اجني
 بغير ان ياكلها عند منما صاحب الرديعة يضمن ان ياكلها
 وعند ان حمله رضي الله تعالى بغير الاول وليس له ان يضمن

الثاني **قال** صاحب الذخيرة وعلى فاس ما ذكره
 العدوي ان كل مانع استرط عليه العمل ينفع له
 له ان يستعمل غزو اما لا يفتقر اذا كان الاخر اجر الاول
 فيها اذا كان اطلاق له العمل اما اذا شرط عليه السج
 ينفعه يفتقر بالدفع الى آخره وان كان اجرة اذا كان
 صاحب التوب للمناج اذهب بالتوب الى منزلك
 حتى اذا رجعت من الجمعة سرت الى منزلي واوفى اليك
 اجرين فاختلس التوب من يد الحايك في التوبة قال
 ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان الحايك دفع التوب
 الى صاحبه او ملكه من الاخر ثم جاء صاحبه الى الحايك
 ليؤزله الا اجر يكون التوب رهنا فاذا اهلك نفسك
 بالاجر وان كان صاحب التوب دفع التوب اليه على وجه
 الرد بعه لا يفتقر الحايك بالاجر قبل الرد اخلف
 العلماء رضي الله تعالى عنهم فيه فان اخطأ على شيء كان
 خساراً له او فادى قاض خان رحمه الله تعالى وفي
 العماد للحايك والقضاة والصباغ وكل من مانع
 لعمله اثر في العتق احب ان يستوجروا على العمل
 فيه حتى ياتوا بالاجرة ولو هلك في يده بعد الجبن
 لا يضمن عتقاً حصة رضي الله عنه ولا اجر له بتدليل

المعقود

المعقود عليه قبل التسليم حايك على الاجر فتعلق
 الاجر به لباخذة واني الحايك ان يدفع حتى ياخذ
 الاخر فتعرق من مده صاحبه لا ضمان على الحايك
 وان عرق من مدهما فعل الحايك بنفسه الضمان اذا
 خالف الحايك في السج بان امره ان يسجد له توباً
 سبعا واربع او سبعا واربع او امره ان يسجد سبعا
 فبسجته صفيقا او على العتق فوق الفصول كلها صفا
 الغزل بالخير ان شاء نزل التوب على السج وضمة
 فلا تسئل قرله وان شاء اخذ التوب واعطاه الا
 المسمى لا يراى في الزيادة وينقص في النقص لا
 منقوع والزيادة وفي النقص نقص العمل وذكر
 صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا ثم قال اخلف
 المسلخ انه يعطيه المسمى او اجر المثل قال بعضهم
 يعطيه اجر المثل على كل حال لا يجاوز به ما سمي
 وقال بعضهم يعطيه ما سمي اذا اخذ التوب ورضي
 بالعتب وان اخذ التوب ولم يرض بالعتب يعطيه اجر
 المثل على كل حال لا يجاوز به ما سمي **صاحب الحياط**
رحل قال الحياط انظر الى هذا التوب فان كان قصيرا
 فاقطعه به زرع وحيطه فقال الحياط نعم وقطعه



ثم قال بعد ما قطعته ان لا يكمل ضمن الحياطة ثم التوب
 لا انما اذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال
 للحياط انظر مكفني قميصا فقال الحياط نعم مكفنيك
 فقال صاحب التوب قطعة قطعة فافه لا يكفيه
 لا ضمير الحياط شيئا انه اذن بالقطع مطلقا وان قال
 الحياط نعم فقال صاحب التوب قطعة او قال قطعة
 اذن فقطعة كان ضامنا اذا كان لا يكفيه ٢ انه علق
 ذلك الاذن بالشرط **وفي** الذخيرة **وجعل** في الحياطة
 كروبا لا يحيط له قميصا فحاط له قميصا فاستدرا
 وعلق صاحب التوب الفساد ولم يمس له ان يضمنه
 لان اللبس يكون رضا بالفساد **قال** يعلم من هذه
 المسئلة كثير من المسائل **وفي** المسئلة اذا دفع الى الحياط
 توبا وقال اقطعه حتى يصيب القدر واجعل له
 خمسة اشبار وعرضه كذا فحاله ناقصا قال
 ان كان قد اصبغ وعوره فليس بشي وان كان اكثر منه
 فله ان يضمنه انتهى **صمان الفصار**
 الفصار اذا لبس توبا الفصار ثم نزع ففساد
 بعدة لا يضمن **وفي** العيون ولو دفع الى قصار توبا
 ليقصه له يدا او جعل يده الفصار مما استعان

برب التوب على دقة فخر والتوب قال محمد رحمه
 الله اذا لم يعلم من اتيها تحرق قال فان قل الفصار
 لا منه في يده وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن الفصار
 نصف القيمة وروي عن محمد رحمه الله انه يحكي كل
 الفصار على الفصار حتى يعلم انه تحرق من ذوق صاحبه
 وعلى قول ان حصة رضا الله عنه ينبغي ان لا يضمن
 الفصار اصلا لما لم يعلم انه تحرق من ذوقه شيئا
 على ان يدا الاجر المشترك يدا مائة عذرة بل صار عذرا
 واذا لم تحرق التوب هل يعلم مقدار ما يخصه من
 عمل المالك ذكر في المحيط عن عمر لا بد رحمه الله ان
 الاجر اذا استعان بالمساجر يفعل فعل المساجر بلا
 الاجر حتى يتوجه الاجر ولذلك لو جاء صاحب التوب
 وحاط بعض التوب في يد الحياط او خرج بعض توبه
 في يد المساجر فانه يسيطر من الاجر حصته كان الاثام
 والاجارة خلاف المصارفة فان الاثام تجري بلا
وفي الذخيرة لو جفف الفصار التوب فرت حمولة
 فحرقه لا ضمان عليه عذرة ان حصة رضا الله عنه
 لان المالك لم يكن من فعله وعمله وعذرة لا يضمن
 لان هذا كما يمكن التورع عنه فليد الفصار والاجر

اذا اوقدنا دابرا اسنادا للسراج فوقت سواد
 على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان
 على اسناده وان لم يكن من ثوبا بالقصار فالضمان على
 الاجير وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار سراجا
 وخافونه فاحرق به ثوب غير فعله ضمان هذا
 يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما يضمن في الحرق الغالب
 الذي لا يمكن المطاوعة وهذه اقوالها واما عند ان خيفة
 رضي الله عنه فلا يضمن ما اهلكه غير ضعه استفت
 اية بخاري عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ
 اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك في الغد هل يضمن
 اجابوا نعم يضمن ولو اختلف في الشرط وعده منه
 فيضمن ان يكون القول للقصار ولا منه من الشرط
 ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحو من العمل ولم
 يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجاب الاجر قال
 صاحب الفصول كانه واقعة العتوى وعين ان لا يجاب
 الاجر لانه لو سوي عهد الاجارة بدليل وجوب القاتن
 على مدينه الهلاك انتهى **ضمان الصباغ**
 دفع الصباغ ابرئيا ليصبغه كذا ثم قال للصباغ
 لا تضع ابرئيا وروى على ذلك فلم يفرغه ثم هلك

لم يضمن الصباغ لانه الاجارة صحت والمناجر لا
 تمكن من فتح الاجارة لغير رض صاحبه الا بعدد
 في حكم العقد بعد نفي المناجر ومن حكم هذا العقد
 ان يترك العترة امانة في يد الاجير فلا يضمن بالهلاك
 في يده الا بالتقصير وله موجد **وفي قناوي**
 خان امر رجلا ان يصنع له ثوبا بالزعفران او بالبنم
 فصبغه بصنع من غير آخره كان لرب الثوب ان يصيب
 فمده ثوبه افسد ويترك الثوب عليه واما ما اخذ
 الثوب واعطاه اجر مثل علمه لا يجاوز به ما سمي
 واذا اختلف الصباغ وربي الثوب فقال رب الثوب
 امرتك ان تصبغه بعصفور وقال الصباغ امرتني ان
 اصطبغ بزعفران قال قول رب الثوب مع يمينه انتهى

ضمان الغلاف والوراق
وفي الذخيرة رجل دفع الى رجل مصحف ليعمل فيه
 ودفع الغلاف معه او دفع سيفا الى صفا ليصقله
 ودفع الهذلية ايضا فسرق لا يضمن الغلاف لانه في
 الغلاف مودع الاجير والمودع لا يضمن الا ما جئت
 بده **وفي القندوري** عن محمد رحمه الله انه قال
 يضمن المصحف والغلاف والسيف والهذلان السيف

لا يستغنى عن العقد والمصحف عن الغلاف فصارت
 كشي واحد وان اعطاه المصحف لغيره غلافاً
 أو سبكاً لغيره أيضاً فصاع المصحف والكنية
 لم يضمن لانه اساجره على اتياع العمل في غيرهما
 لا فيها وما ليسا يتبع في ذلك العين. **قال**
 العمادي رحمه الله صاحب الفصول **وفي** فوائد
 جدي رحمه الله دفع مضمناً الى وراق بجلده فسافر
 به واخذة اللصوص هلك بضم. **اجاب نعم**
قال عمي نظاير الدين رحمه الله وقد اجبت انه
 لا يضمن مستهدفاً على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر بما
 الودعية لا يضمن ولا يبلابانه مودع باجره بضم
 لانه ليرثمة عند حرمي سعتين مكان العقد للمحافظة
 وهما ما امره بالمحفظ مقصوداً وانما امره بالمحفظ
 ضمناني الاستيجار وفي الاجارة فيكون مكان
 العقد كذلك انما في ضمنه. **فتمان المصداق**
وفي فتاوى ظهير الدين رحمه الله ليس على الفضا
 والبراع والحجار ضمان السراية اذا لم يقطعوا زياداً
 على العقد المبرور المأذون فيه فان شرط على مولا
 العمل السليم دون الساري به لا يصح الشرط لانه

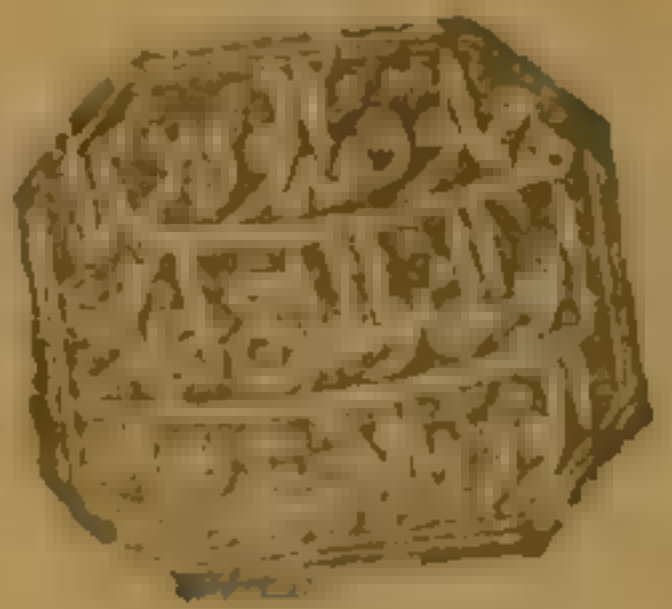
ليس

ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على المصداق العمل
 على ان لا يسري لانه في وسعه **وسئل** صاحب
 المحيط رحمه الله عن رجل فصد نائماً وتركه حتى مات
 من سيلان الدم قال يجب عليه المصاير **صمان**
الحامى وفي الدخيرة **رجل** دخل الحمار
 وقال لصاحب الحمار اخطف الثياب فلما خرج لم يجد
 ثيابه فان قاله صاحب الحمار ان غره رقتا وموت
 يراه ونظن انه رفع ثياب نفسه فهو ضامن لانه
 رزل المحفظ حيث لم يمنع الاخذ وهو يراه وان قال
 ان داسه شحانه رفع ثيابه الا ان طفتان الراض
 فلا ضمان عليه ان لم يذبح عن ذلك الموضع لانه لم يضر
 تاركا للمحفظ لما ظن ان الراض موقوف لوسوق ومولا يعلم
 فلا ضمان عليه ان لم يذبح عن ذلك الموضع ولم يضع **رجل**
 دخل حماراً وقال للحامى ابن اضع ثيابي فاشاد الحامى
 الى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمار ثم خرج رجل ورفع
 الثياب فلم يبق الحامى لما انه طمأن صاحب الثوب عن
 الحامى لانه استخف وقصر في الخط وهذا قول
 ابن سبلة وان نصر الدين يوسي وكان ابو الفاسم رحمه الله
 يقول لا ضمان على الحامى والا ولا اصح **رجل** حل بدا

سأنا وقال للماني ان اربطها فقال هناك فربطها وذهب
فلما رجع لم يجد راسه فقال له صاحب الحان ان حاك
قد اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب ضمن الماني
لان قوله ان اربطها استخفا طامنه له فاذا اشار له
الى موضع الربط صدأ جابه الى موضع الخط فصان
موقعا وقد قصر في الخط فمضى الجمل فمضى من العا

الفصل العاشر
في الوقف

قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزول ملك الواف
الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته فيقول اذا مت
فقد وقفت داري على هذا وقال ابو يوسف رحمه الله
يزول الملك بخبر القول وقال محمد رحمه الله لا يزول
حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه لدا في الهداية
وفي جامع القضاوي الوقف عند الامام رضي الله عنه
على ثلاثة اوجه في وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف في
صحته وذكر شرائط الصحة وفي وجه لا يلزم في
ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالو
حال الصحة **روي** الطحاوي رحمه الله انه كالمضاف
الى ما بعد الموت والمالك ان يذكر شرائط صحة الوقف



في طرته ويجعل وصته بعد مائة او يقول او
عقبة داري هذه او ارضي هذه او يقول جعلت
ملك هذه وقفا فصدقوا به بعد وفاتي على كذا
او يقول بان يوقف ملكي هذا الى كذا فيجوز من الله
ولزم وعندها الوقف لازم ولا يرد في صحته ومرضه
يزول هذه السكفات **قال** صاحب المنيع
رحم الله تعالى وفي الصحة والعين والطابق القوي
على قولنا والناس لم يارضوا يقول اني خيفة رضي
الله عنه في هذه الاثار المشهورة عن النبي صلى الله
عليه وسلم والصحة وتعامل الناس وكان ابو يوسف
رضي الله عنه يقول او لا يقول اني خيفة رضي الله عنه
لكن لما خرج هرون الرشيد وداي اوفان الصحة
بالمدينة ونواحيها رجع واقفي يلزم الوقف وقال
بلغني حديث عروة وهو ما روي عن ابي عمر رضي الله
عنه كانت له ارض تدعى ثمن فقال عمر رضي الله عنه
ان اسفدت مالا وموعدي ثمن افا تصدق به فقفا
علموا الصلاة والسلام تصدق باصلا لا باع ولا
يوجب ولا يوزن ولكن للفقير ثمنه قال ابو يوسف
رضي الله عنه فلهذا رجع فلو بلغ ابو حنيفة رضي الله

لرجع **قلت** وذكر البراري رحمه الله في
 جامعيه انه لا حجة له في ذلك على الامام رضي الله
 عنه فانه تنى التزود في الصحة في المذهب الصحيح
 والوجود لا يدل على التزود ولن سلم انه لا يصح
 عنه فعدم الصحة غير مستغرق لافاده بل يصح
 المضاف في المحكوم بجواز فلم لا يجوز ان تكون الوضوء
 الموجود من ذلك الافراد فليصح الطعن على سبيل
 التايعين بانه لم يشاهد الوضوء في الحرمين مع انه
 حج خمساً وخمسين حجة وفيها الصحة وبذلك
 حكما بانه من التايعين الذين اتبعوا باحسان
 الى يوم الدين فاني ساع الطعن بعدم الوقوف
 مع ذلك العكوف **ولو وقف في مرض موته**
قال الطحاوي رحمه الله موثر له الوصية
 بعد الموت الصحيح انه لا يلزم والصحيح انه لا يلزم
 عندنا حقيقة رضي الله عنه وعندنا ما يلزم الا انه
 لعبر من ذلك والوقف في الصحة من جميع المال
ووقف المشاع جاز
 عندنا حقيقة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله
 لا يجوز ولا يجوز وقف ما سئل ويجوز عندنا حقيقة

رضي الله

رضي الله عنهما وعن محمد رحمه الله انه يجوز وقف ما فيه
 ناس من الناس من المشاع كالفقير والمدة والقدر
 والمشار والعدة وزد والمراجل والمصاحف
 ونحو ذلك **وعين** نصير بن يحيى رحمه الله تعالى
 انه وقف كسبه الحاقا بالمصنف وهذا صحيح لان
 كل واحد يسكن للدين تعالى وتعلما وراة واكر
 فقرا الامصار على قول محمد رضي الله عنه انفق
ووقف النبا دون الارض لم يجوز هلال
 رحمه الله وهو الصحيح قال وعلى انه حارز من خلا
وقف الكردار دون الارض لا يجوز كوقف النبا
 بلا أرض والكردار فارسي وهو كالنبا والاحجار
 واذا كان اصل القرية وقف على حجة القرية فني على
 رجل نبا ووقف نباها على حجة قرية اخرى اختلفوا
 فيه فاما اذا وقف النبا على حجة القرية التي كانت
 السبقة وفعاليها يجوز بالاجماع ويصدر وقف
 تبعاً للقرية هذا الذي استقر عليه فتاوى ائمة خوار
 عرس شجرة ووقف ان عرسها في ارض لمالوكه يجوز ورض
 نبالا ارض وان يذون اصلها لا يجوز وان كانت في
 ارض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة حارز كافي النبا

وان وقفها على حجة اخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف
 البناء ولا يجوز البناء في ارض عادية او تجارية انتهى
وفي البدائع ولو وقف اشجارا فالعاصر ان لا يجوز
 لانه وقف النقول وفي الاستحسان يجوز للعامل ان
 في ذلك وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
وقال العلامة الشيخ سرف الدين فائز رحمه
 الله تعالى فعلى هذا اذا جري الغافل بوقف البناء
 بمعنى ان يجوز ولكن في ارض نفسه كالتقدير . وانما
 على الارض المستأجرة فلا يصح لانه لا ملك استباح
 ماعدا الجذر ففي العقد المؤبد رادوا على المباحي
 فلا يصح **وفي قنية المنية سم مع** استأجرة
 ارضا وقفا وعمرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة
 فلمستأجر ان يستعملها باجر للمثل اذا لم يكن في ذلك ضرر
 قيل لما قلوا اني الموقوف عليهم الا القطع فقالوا لا
 انتهى **وفي الذخيرة** ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
 في رعايته **رحمات** وترك ابنين في يد واحد مما
 ضيعة يدعي الما وقف عليه بزمانه والابن الآخر
 يقول سي وقف عليا كان القول قوله دعي وقف عليا
 مؤاخرا لا بما مضى فاعلى انهما كانت في يد ابائهما

فلا يميز واحد بما يستحقها الا بحجة انتهى واذا اوضح
 لم يميزه ولا يملكه وهل يجوز قسمته فندى الى
 رحمه الله يجوز لنا على ان الشيوخ والوقف غير مانع من
 صحة الوقف هذه فحوز القسمة لانه يميز واذا لم
 ان وقف نصيبه من عقار مشترك بينه وبين غيره قالوا
 مؤلفي فاسم شريك لا العاصي عنه من يقول يجوز القسمة
 لان الوقف الالواف فان ما لا اواف فلو صبه ان
 يقاسم شريكه ويصور حصة الوقف لانه فائز مقامه وان
 كاسا الارض كلها فوقف بقصم ثم اراد القسمة فوجهه
 ان يمنع ما بقي ثم يقسمان ثم شوي منه ان شاء لان
 القسمة اما تجرى بين اثنين فلا يصح الواحد فاسما ومما
 وان لم يبيع رفع الامر الى العاصي لا امر النساء بالقسمة
 منع المجري القسمة بين اثنين **وفي المحيط** والكافي
 اذ اقصى ما من يجوز وقف المساع ومنه قضاءه وصار
 مستقلا على كبار الخلفاء اذ به قضى العاصي لا يجوز
 قسمته . فلو طلب بعضهم القسمة قال ابو خيفة رضي الله
 عنه لا يقسم وتهايون وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى يميزوا اجمعوا ان الكل لو كان وقفا على
 الارباب فادوا القسمة لا يقسم لان القسمة يميز واذا

ذلكم

لا يبيع وتلك يجوز ولا خيفة ورحمة الله ان القصة تبيع معنا
 لا سيما على الاقار والمبادلة وجه المادلة واجحة
 في غير المكليات والواجب على من يولي امر الوفا ان يبر
 من غلة الوفا بما رتب شرط ذلك الوفا ولم يشرط
 لان المشروط من الوفا الصدقة بالغة على وجه التام
 ولا شأنا بالعمارة **ومما** توسع فيه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى انه لا يشترط التام حتى لو وقف على
 جهة متونم اعطى على ما بان وفضل على اولاده واولاد
 اولاده ولم يجعل اخوة الفقير الا تخرج الوفا عند محمد
 رحمه الله تعالى وهذا ان يوسف رحمه الله لا يشترط
 ذلك واذا انقضوا يعود الى ملكه او ملك ورثته
 والصحح ان التام يشترط على قول النكاح وكذا لراى
 ليس بشرط عند ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى
 اذا مات اولاده وانقضوا انصرف الغلة حينئذ
 الى الفقير وان لم يسميها واذا سمي سجدا لم ير
 ملكه حتى يعثره عن ملكه بطريقه وياذا التناك
 بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه
 عند ان خيفة رضي الله عنه وعن محمد رحمه الله
 تعالى انه يشترط الصلاة فيه بالجماعة وقال ابو

يوسف رحمه الله نزول ملكه بقوله جعلته سجي الان
 التسليم عند ليس بشرط واذا جعل الوفا على الوفا
 لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابو يوسف رضي الله
 عنه ولا يجوز على فاس قول محمد رحمه الله وهو قول
 هلال رحمه الله **وفي البراري** وقف على اثنا عشر
 اولاده فلا شيء لمن تزوج منهم فان طلقها زوجها
 لا يعود حتم الساقط الا اذا كان الوافا استثنى وقا
 من اطلقت فلها ايضا شرط من الوفا ولو وقف وجعل
 البعض او الكل لاثنا عشر اولاده ومدبرته مادام
 احياء فاذا ماتوا فهو للفقير والمساكين فقد قيل
 لا يجوز بالاشاق وقد قيل هو على الخلاف ايضا
 وهو الصحيح كذا في الهداية **قلت** وقد وقعت
 والفاخرة مسئلة **يئل** عنها جدي شيخ الاسلام
 محبة الدين ابن السخنة رحمه الله **صورته** ما سأل
 السادة العلماء ائمة الدين رضي الله عنهم اجمعين **في**
رسيل وقف وقفا وشرط فيه شروطا من جعلها ان
 يصرف لام ولده شكريا يربح الوفا المذكور في
 كل سنة تمضي ببلغ عشرة آلاف درهم مادامت غاربه
 فعل اذا تزوجت شح المبلغ المذكور ام لا **واذا اظلم**

أَيْدِي اللَّهِ تَعَالَى لَا تَسْتَحْيِي مَقِيلَ إِذَا مَاتَ عَنْهَا ذَوْجُهَا .
 أَوْ طَلَقَ وَاسْتَحْيَا عَارِئَةً لِعَوْدِ الدَّوَامِ وَسُحُو الْمُبْلَغِ
 الْمَذْكُورِ أَمْ لَا وَمَا الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ **إِجَابَ** جَدِي بَشِيخِ
 الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدُونِ كِتَابَةٍ بَلْ بِالْكَلَامِ لَا تَسْتَحْيِي
 الْمُبْلَغُ الْمَذْكُورَ لِأَنَّ الدَّوَامَ قَدْ انْقَطَعَ بِالنِّزَاجِ فَلَا .
 يَبْعُدُ . **وَإِجَابَ** الشَّيْخِ نَجِيِّ الدِّينِ الْكَافِي رَحِمَهُ اللَّهُ
 بِأَنَّا سَمِعْنَا الْمُبْلَغَ الْمَذْكُورَ وَيَعُودُ الدَّوَامُ كَمَا كَانَتْ
 بِالْفِرَاقِ مَوْنًا وَطَلَّاقٌ **وَوَقَعَ** الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ
 يَرَى الظَّاهِرَ خِصْفُ يَدِهِ بِخُفَّةِ الْفَضَاءِ وَالْأَمْرُ
 وَالْعَمَلُ وَارْكَانَ الدَّوْلَةِ **وَالظَّاهِرُ** سَيِّدًا وَمَوْلَانَا الْحَدِيدُ
 الْمَرْخُومُ عِدَّةً نَقُولُ مِنْ كِتَابِ حِجَّةِ نَاطِقَةٍ بِأَقْنَى بِهِ
 فَرَحَ الْخَاصِّ وَزَالِي الْقَوَى سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا الْحَبِيبُ لِعِصْمَتِهِ
 بِالْكِتَابَةِ وَبَعْضُهُمْ بِالْإِدْعَانِ فَتَبَّ لِلْجِدِّ وَبِهِ السَّعَادَةُ
 وَعَلَيْهِ السَّلَامُ . **وَمِنْهَا وَاقِعَةُ الْعَنْتَوِي**
 عَنْ وَقْفِ كَثَرِ الْحَاجِبِ شُرَاطِيهِ عَلَى أَنْ تَمُوتَ مَاتَ
 مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَمْ يَتْرِكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَةً وَلَدَ اسْتَقْلَلَ نَصْبِهِ
 إِلَى آخِرَتِهِ وَأَخْوَانُهُ فَمَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ وَلَدِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
فَإِجَابَ بَعْضُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِاسْتِحْقَاقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَصْبَهُ
 أَنَّهُ عَمَلًا بِمَنْزُورٍ مَخَالِفَةً **وَإِجَابَ** مَوْلَانَا الْعَمَلَةَ

الشَّيْخِ فَابْتَدَأَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ هَذَا بِالْأَبْلِ بِلَا وَغَمَلًا
أَمَّا مُتَقَلِّدًا فَقَالَ الْأَمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْخَضَنَانِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ كَانَ جَلَسَتْ أَرْضِي هَذِهِ مَدَّةً قَدْ مَوْتُهُ
 دَبَّ تَعَالَى أَبَدًا عَلَى فَلَانٍ أَوْ فَلَانٍ فَلَانٍ فَلَانٍ
 وَمِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ فِي مَوَاتٍ مِنْهُمْ وَلَوْ تَرَكَ
 وَلَدًا كَانَ نَصْبُهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَاقِي مِنْهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
 الْوَاقِفَ أَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْبَاقِي نَصْبُهُ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ مِنْهَا
 إِلَى الْبَاقِي إِذَا تَرَكَ الْمَوْتِ وَارْتَأَى نَصْبَهُ فَمَنْ تَرَكَ
 وَارْتَأَى مَوْلَاهُ **فَلَمْ** يَلْزَمْ أَنْ يَجْعَلَ نَصْبُهُ الْمَوْتِ
 مِمَّا لَوْلَاهُ قَالَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْوَاقِفَ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ
 لَوْلَا الْمَوْتِ أَمَّا قَالَ مِنْ مَوَاتٍ مِنْهَا وَلَمْ يَتْرِكْ وَارْتَأَى
 كَانَ ذَلِكَ الْبَاقِي فَهَذِهِ الْعِلَّةُ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاقِي
 وَلَا لَوْلَا الْمَوْتِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ **وَأَمَّا عَمَلًا** قَالَ الْمُتَقَلِّدُ
 لَيْسَ مِنَ الْمَدْلُولِ الْقَمُورِيِّ وَأَمَّا يَكُونُ بِأَعْيَانٍ مِثْلِ
 النَّفْسِ الْمَيُوتَةِ وَهَذَا لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَنْ الرَّاغِبُ فَلَا يَصِحُّ الْعَمَلُ
 بِهِ **وَمِنْهَا** وَاقِعَةُ الشُّوْكِ فِي وَطَنِيَةِ ابْنِ الْعَطَا
 مَشُورَةً بِبَعْضِ الْفَضَاءِ بِمَنْزُورٍ مِنَ السُّلْطَانِ
 وَبَعْضُ الطَّلَبَةِ سَقَرًا إِلَى **إِجَابَ** وَذَلِكَ
 بَعْضُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِأَنَّ الْأَمَامَ الرَّظَّا الْعَامَ **وَإِجَابَ**

الشيخ فاهم رحمه الله تعالى بانه لا ناظر له بحضه
فصل قال في فتاوى البرازيه لا يدخل ولا يسه
 السلطان على ولايه المنوي اسمي **وفي** المحطات
دخل له ضيعة تدي من المندوم وعليه ديون
 وقف الضيعة وشروط صرف غلاما الى نفسه
 ضدا منه الى الماطلة وسند من الهودو على
 اقلاسب جاز الوقف والهاداة اما جواز الوقف
 فمصادقة ملكه واما جواز الهاداة فلا يصدق
 لان بالوقف خرجت الضيعة عن ملكه فان فصل
 من قوته شيء من هذه الفلأ فلفعه ما ان ياحد الى
 ذلك منه لان الغلام ملكه ولو وقف ارضا ولا
 زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له قيمه
 او لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط
 فله ان يدخل تحت الوقف الا بالشرط على ما جى في
 فصل البيوع بان شاء الله تعالى **وفي** المبيع اذا خرب
 ما حول المشجر واستغنى اهل المحلة عن الصلاه
 فيه سمي بمحمد اعني حنيفه رضي الله عنه وهو قول
 الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومالك رحمه الله تعالى
 ولا يعود الى ملكه بانيته ان كان حيا ولا الى ملك ورثته

ان كان متيما وعنه محمد رحمه الله تعالى يعود الى ملك
 الابن ولو كان حيا ولا الى ملك ورثته ان كان متيما
 وقال احمد رحمه الله جاز فقصه وتصرف الفله
 الى مسجد آخر وعنه اني يوسف رحمه الله تعالى يجوز
 الى اقرى المساجد من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك
 الثاني **وفي** فتاوى الطميريه سئل الحلواني
 رحمه الله عن اوفان المشجر اذا غطت وتقدر
 استقلالها على المنوي ان يبيعها وتبني مكانا
 اخرى قال نعم قيل وان لم سقطت ولكن بواحد منها
 ما يوزعها هل له ان يبيعها قال لا ومن المباح
 من يجوز بيع الوقف لطفل او لمرسطل وبه قال
 الشافعي ومالك **وكذا** الرجز والاشجار **قال**
 بالخير **وفي** التبر الكبير قال ابو يوسف رحمه
 الله تعالى يجوز استبدال الاوقاف **وفي** المشق قال
 هشام رحمه الله سمعت محمد رحمه الله يقول
 الوقف اذا صار محب لا يبيع به المساكين بل يلقا
 ان يبعه ويشتري منه غيره وليس ذلك الا للفقراء
وذكر في المبيع عن اني يوسف ان يجوز استبدال
 الارض الموقوفة اذا غطت لان الارض قد خرب

فلا يضل إلا بموتته تربوا على نعمتها وعلتها **وفي**
 البرازي ما مواعلي من هذا وهو ما روي **عن محمد**
 رضي الله عنه أن أرض الوقف لو قبل ولعها فلتناظر
 أن يبيعها ويشتري بغيرها أرضا أخرى ريعا أكثر
 نفعًا للفقراء فجوز إسعاد الأرض بالأرض انتهى
وإن شرط أن ينفذ بالوقف شيء ما الواقف
 مثل ذلك ويكون وقفا مكانا له ذلك والوقف
 والشرط جائز إن عذر أن يوقف رضي الله عنه
 ولذا إذا شرط أن يبيع ويشتري بغيره ما يكون
 وضاه **عن محمد** وهلال رضي الله عنه جاز الوقف
 لا الشرط **وإن** **في** **الوقف** قلت إن رأيت
 الرجل ينفق الأرض على قوم ثم يبيعهم على المساكين
 ويشرط في الوقف أن لا يبيع من رأيه زيادة
 من أهل هذا الوقف وله أن ينفق من رأيه بقضا
 منهم وإن يدخل فيهم من رأيه إدخاله وإن يخرج
 منهم من رأيه إخراجهم قال الوقف جائز على ما شرطه
قلت فإن زاد أحد منهم شيئا مما سمي له أو أخرج
 منهم أحد أو أدخل أحدًا هل له بعد ذلك أن
 ينفق ما كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج

من كان أدخله والوقف ويدخل مكان آخر منه
 قال إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لأن
 الرأي إنما هو على فعل رأيه فإذا رآه وأمضاه
 فليس له بعد ذلك أن يغيره **قلت** فإن أراد أن يبيع
 له ذلك أبعدها مكانا جيا يزيد وينقص يدخل
 ويخرج مرة بعد مرة قال يشرط فيقول على أن لا
 يبيع فلا يجوز يبيع من رأيه زيادة من أهل هذا الوقف
 ما يرى وينقص منهم ما يرى بقضائه مما جعل الله
 ويدخل فيه من رأيه إدخاله وسمي له من الأجر ما زاد
 ويخرج منهم من رأيه إخراجهم وحرمه ما كان جعل
 له من غلة هذه الصدقة على ما جعله فله أن
 ينفق بعد ذلك ومن نقضه فلا شيء ما كان جعل له
 ومن أخرجه فلا من هذه الصدقة فله بعد
 ذلك إخراجهم منها متى رأى أن يفعل فلان ذلك فعله
 في جميع ذلك كله براهيمه ببيعها بغيره على مشيئته
 ما دام حيًا رأي بعد ذلك ومشيئته مطلق
 له ذلك بمن غير مخطو وعلمه فيه يكون له نقبه أم لا
 ما رأي فإذا فعل هذا كان له ذلك مطلقا ويكون
 الوقف ما را **قلت** فأتقوا إذا شرط الواقف هذا

ما يرى

ثم مات وقد احدث فيه شيئا مما كان مشروطا
قال يكون جاريا على الحالة التي تكون على يوم
يحدث عليه حدث الموت وذلك ان لم يحدث فيه شيئا
فما كان مشروطا حتى مات قال هو جار على ما سببه
عليه **قلت** فصل بوصية اوله في هذه الصدقة
شي من ذلك قال لا يكون لوال هذه الصدقة
شي مما شرطه الواقف **قلت** فما قولنا كان الواقف
اشترط هذه الاشياء لانسان ما كان حيا **قلت**
اشترطه ذلك جاز والسود طافدة ولمن اشترط
ذلك له **قلت** اواني الواقف اذا اشترط في الواقف
ان له ان ينفق من عليه ونسبه قال ذلك جاز **وذلك**
ان قال ان صدق على حادث الموت وعلى دين يدي
من غلة هذا الوقف بقضا ما علي من الدين فاذا
فني ديني كانت غلة هذا الوقف جارية علي كايها
قال ذلك جاز وفي البراري رجل وقف محمدا
ثم باعه وكتب القاضيهادنه في صدك البيع وكتب
في الصدك باع فلان مثل كذا او كانت كتب واخبر
البائع بالبائع لا يكون حكما بصحة البيع وفسخ الوقف
ولو كتب باع بيعا صحيحا جاز ان كان حكما بصحة البيع

وبطلان

وبطلان الوقف واذا اطلق الجاهل واجاز بيع وقف
غير مسجل ان اطلق ذلك للوارث كان حكما بصحة
بيع الوقف واذا اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك
نفسا للوقف اما اذا بيع الوقف وحكم بصحة
فان كان حكما ببطلان الوقف وفي العادي
رجل هيا موضعها لهما مدرسة وقيل ان مني
وقف على هذه المدرسة وابشرابط وجعل
اخره للفقراء وحكم فاض بصحة افعى القاضي
الابارصة والبرن ان هذه الوقف غير صحيح مطلقا
بان هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه ووافي
عن ابن اهل زمانه بصحة هذا الوقف وهو
الصحيح فانه ذكر في النوار رجل وقف ارضا له
على اولاد فلان وجعل اخره للفقراء وليس لفلان
اولاد فالوقف جاز ويكون العلة للفقراء فان
حدث لفلان اولاد بصرف ما يحدث من العلة
في الوقف الى اولاد فلان واذا كان هذا في الوقف
على الاولاد فمهن يكون ذلك بالطريق الاول
وبصرف العلة للفقراء فاذا نيت المدرسة
بصرف اليها في المستقبل وفي المحففات عن محمد

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِذَا خَافَ الْوَاقِفُ بَطَالَهٗ وَلَمْ يَسْتَوْ
 لَهُ الْحُكْمُ بِأَنْ لَوْ صَادَفَ حَاكِمًا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ فِي صَلَاحِ
 الْوَقْفِ أَنَّهُ قَضَى بِهِ قَاضٍ مِنْ قَضَاءِ الْمُسْلِمِينَ
 وَأَنْ لَوْ يَكُنْ قَضَى بِهِ قَاضٍ لِأَنَّ الْمَشْرُوفَ وَقَعَ صَحِيحًا
 لَكِنْ الْقَاضِي يَنْجِلُ وَالْكَاتِبُ يَهْدِي الْكَتَابَةَ
 يَمْنَعُ الْقَاضِي عَنْ الْبَطَالِ فَلَوْ كُنْ بِهِ بَاسٌ **وَقِي**
الْوَالِي رَجُلٌ وَقَفَ صِغَةً عَلَى أَوْلَادٍ وَأَوْلَادٍ
 أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا شَاءَ سَلَوَاهُ وَلَهُ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُهُ
 قَسَمَ بَيْنَهُمْ بِالتَّوْبَةِ لَا مَفْضِلَ الذَّكَورِ عَلَى الْأُنثَى
 لِأَنَّهُ أَوْحِيَ الْحَيُّ لَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ
 هَلْ يَدْخُلُونَ فِي ذَلِكَ **ذَكَرَ الْمُضَافُ** أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ
وَذَكَرَ فِي طَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ وَكَذَا
 لَوْ كَانَ مَكَانَ الْوَقْفِ وَصِيَّةٌ فَالْقِسْمُ عَلَى طَاهِرِ
 الرَّوَايَةِ لِأَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لِيَسُوَابُ أَوْلَادِ الْأَوَّلِ
 لِأَنَّهُمْ مَسْنُوبُونَ إِلَى الْأَبِّ لَا إِلَى الْأُمِّ **وَقِي الْقِسْمَةُ**
 الْأَوْقَافُ عَلَى الْعِلْمَاءِ بِخَارِجٍ لَا يَصْرِفُ مِنَ الْوَقْفِ
 مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْوَقْفِ عَلَى الْعِلْمَاءِ فَلِلْعَلِمِ أَنْ
 يَفْضُلَ الْبَعْضُ وَغَيْرُ الْبَعْضِ لَوْ يَكُنِ الْوَقْفُ
 عَلَى قَوْمٍ مَحْصُونٍ وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى الَّذِينَ يَخْلُقُونَ

نسخ الإسلام في تاريخ
 راجع في أولاد البنات

على

عَلَى هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ أَوْ عَلَى مَقْلَى هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ
 أَوْ عَلَى عِلْمَانِهَا يَجُوزُ لِلْعَلِمِ أَنْ يَفْضُلَ الْبَعْضُ
 أَنْ لَوْ يَكُنِ الْوَقْفُ قَدْرًا يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ الْأَوَّلِ
 الْمَطْلُوعِ عَلَى الْفَقْرَاءِ الَّتِي صَحَّ فِيهَا بِالْحَاجَةِ أَمْ يَفْعَلُ
قَالَ الْوَبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى الَّتِي صَحَّ فِيهَا بِالْحَاجَةِ
وَقَالَ الْبَغَايِيُّ بِالْفَضْلِ **قَالَ** الْعَلَامَةُ الرَّجَائِي
 وَيَقُولُ الْبَغَايِيُّ تَأْخُذُ **قَالَ** أَبُو بَكْرٍ سَوِيٌّ بَيْنَ
 النَّاسِ فِي الْمَطَايِينِ نَيْفُ الْمَالِ **وَكَانَ** عَمْرُو بْنُ أَهْلٍ
 عَنْهُ سَطَطُهُمْ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ وَالْعَفَّةِ وَالْفَضْلِ
 وَالْإِحْسَانِ بِأَفْعَلِهِ عَمْرُو بْنُ أَهْلٍ فِي زَمَانِنَا أَجْنَحُ
 فَمَنْعُهُ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ كَانَ فِي أَحَدٍ مِمَّا
 فَضَّلَ فِي أَصْلِ حَاجَةٍ دَعَفَهُ مُرَحَّبَةً عَلَى مَنْ يَتَوَقَّعُ
 أَقْلَ فَضْلًا وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ أَحْوَجَ وَأَعْفَ فَهُوَ الْمَعْلُومُ
 مِنْ عَمْرُو بْنِ أَهْلٍ فِي زَمَانِنَا **اسْتَخْلَفَ** الْأَمَامُ
 فِي السَّجْدَةِ خَلِيفَةً لِيَوْمٍ فِيهِ زَمَانٌ غَيْبُهُ لَا يَسْتَحْيِي
 الْخَلِيفَةَ مِنْ أَوْقَافِ الْأِمَامَةِ شَيْئًا وَأَنْ كَانَ الْأَمَامُ
 أَمَّا أَكْرَأُ الشَّيْءِ **وَقِي** قُتَاوِي قَاضٍ كَانَ إِذَا عَرَّضَ
 لِلْأَمَارِ وَالْمُؤَدَّنِ عَذْرَ مَنَعَهُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ مُدَّةً
 أَشْهُرَ لِيَتَوَلَّى أَنْ يَتَوَلَّى أَوْ يَتَوَلَّى عَمْرُوهُ وَأَنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّنِ

تأتي **وفي القبة** قال العلامة الرتجاء للامام
 الغزالي اخذ غلة الامامة وقال شرف الاممة
 اما واخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة
 وموت في يده في ورثة اما ما ورثه واستوفى
 غلة السنة لم نصيب اهل المحلة اما ما ورثه
 لهم ان سيرة واما ما اخذ وكذا الواسع لنفسه
وفي المحلة اخذ الامام الفعلة وقسا الاذراك
 ثم اشغل لا يستر منه حصه ما بقي من السنة
 كالفاضي اذ مات وقد اخذ ورث السنة وعلى الامام
 اكل حصه ما بقي من السنة اما كان فقيرا وهكذا
 الحكم وطلبة العلم والمدارس يعني اذا كان
 العظام مشايخه فاحذره المعلم وقت القسمة
 ثم ترك المدرسة **وجعل** قال ارض هذه مديقة
 موقوفة لله تعالى ابرأ على ربه سماها على ان
 ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى افضل وله
 قال ذلك جابر **قلت** فان كان وله في الفضل
 سوا قال اكرم سنا فان قال على ان يكون ولايته
 هذا الرضا الى افضل فالأفضل من ولده في
 فاني افضل ان يعل ذلك قال يكون الولاية الى الله

عليه **قلت** فان كان افضلهم فيه موضع ولاية هذه
 الصفة قال جعل الفاضل رجلا يتوربه **قلت**
 فان صار لهم بعد ذلك من يصلح للقيادة قال
 يرد ولاية هذا الوقت اليه **قلت** فان قال علي
 ان ولاية هذه الصفة الى الافضل فالأفضل
 من ولده في توليها افضلهم ثم صار في ولده من يتوربه
 افضل من الذي توليها فان تكون ولايتها الى
 الذي صار افضل من الذي توليها الاول اشئ
 كذا في وقف الحضاف رحمه الله **وفي البراري**
 فاذا مات المولى والواقف حي فالراي في النصب
 الى الواقف لا الى الحاكم وبعد موت الواقف الى وصيه
 الى الحاكم وان لم يكن له وصي فالراي الان الى
 الحاكم ان العين وان زالت بالوقت عن ملكه خفية
 فيها فاعل ملكه حكم لقوله عليه الصلاة والسلام
 صفة حاربه الى نور العمامة **وفي الاصل**
 الحاكم جعل الصميم من الاجانب مادام في اهل
 بيت الواقف من يصلح لذلك قال والوجود منهم من يصلح
 ونصيب من غرورته ووجدتهم من يصلح صفة
 عنه الى افضل بيت الواقف وقد ولر شرط الولاية

لنفسه ولا غيره **قَالَ** هَذَا الْوَلَايَةُ إِلَيْهِ وَقَالَ
 قَوْلُ لَا يَحْتَبِلُ الْوَلَايَةُ بِمَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ **قَالَ**
 شَاخِنَا الْأَيْتَةُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
 لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لِمَا كَانَ شَرْطًا غَدْرًا وَبِهِ يَنْقَطِعُ وَلَا يَنْتَهِ
قَالَ أَبُو الْوَلَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْمَوْلَا
 يَنْقَطِعُ وَلَا يَنْتَهِ عَنْهُ حَتَّى لَا يَكُونَ لَكَ عَزْلُ الْمَوْلَى
 إِذَا لَمْ يَشْرُطْ حَالًا لَوْ فُضِّلَ وَلَا يَكُونَ الْعَزْلُ لِنَفْسِهِ
وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكُنْ لَكَ شَرْطٌ أَوْ لَمْ يَشْرُطْ
 فَإِذَا كَانَ الرَّاقِفُ غَيْرَ مَأْمُونٍ وَفُضِّلَ شَرْطُ الْوَلَايَةِ
 مِنْ نَفْسِهِ مَخْرَجُهُ طَائِفٌ مِنَ الْوَلَايَةِ وَيُزْعَمُ مِنْهُ
 وَكَذَا الْوَاجِعُ عَنْهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ مَا يَكُونُ لِلْعِمَارَةِ
 وَالْوَقْفُ حَتَّى يَخْلُجَ إِلَيْهَا وَالْوَقْفُ عَنْهَا يَأْزُرُ الْحَاكِمُ
 بِالْعِمَارَةِ فَإِنْ قِيلَ لَا يَزْعَمُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ
 شَرْطًا لَا يَزْعَمُ مِنْهُ أَحَدٌ فَالشَّرْطُ بِالْجُلِّ خِلَافُ
 الشَّرْعِ إِذَا خَالَفَ نَاطِقًا لِصَلَحَةِ الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ فِي
 تَرْجِيهِ مَصْلَحَةٌ يَجِبُ عَلَيْهِ اخْرَاجُهَا دَفْعًا لِلْفَرْعِ عَنْ الْوَقْفِ
وَقَفَّ وَاشْتَدَّ وَكَبَّ الصَّلَاةُ وَفِي عِلْمِهِ وَقَفَّ
 وَقَفَّ صَحِيحًا ثُمَّ قَالَ وَقَفَّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ بِعَبْدٍ
 مَنِ سَيِّئٌ لَكِنَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَكْتُبْهُ وَلَا عِلْمَ بِهِ إِنْ كَانَ

امتنع

فصيحيا

١١١
 فصيحيا يَمُرُّونَ اللَّفَّةَ الَّتِي كَتَبَ بِهَا الصَّلَاةُ وَفِي عِلْمِهِ
 لَا يَحْتَبِلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَفِي كُلِّ مَا فِيهِ لَا يَحْتَبِلُ
 قَوْلُهُ أَيْضًا وَكَذَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ شَرْطُ أَنْ
 لَا يَأْجُرَهُ وَإِلَيْهِ فَإِنْ آجَرَهُ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْوَلَايَةِ
 أَوْ لَا يَبْرُكُهَا مَسَامَةً فَإِنْ قِيلَ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْوَلَايَةِ
 وَفَلَانٌ يَكُونُ وَإِلَى أَوْ شَرْطًا وَقَالَ مِنْ يَأْزُرُ وَهَذَا
 الصَّدَقَةُ مَسْمُومَةٌ أَوْ قَالَ مِنْ يَأْزُرُ مَسْمُومَةٌ وَإِنْ بَطُلَ
 هَذِهِ الصَّدَقَةُ فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الصَّدَقَةِ
 بِحُجُوزِ شَرْطِهِ وَفَعَلَ كُلَّ حَتْبٍ مَا شَرَطَهُ الرَّاقِفُ
 انْتَهَى مِنْ مَالِهِ فِي الْوَقْفِ لِيَرْجِعَ وَفِي عِلْمِهِ لَهُ التَّجَمُّعُ
 أَنْ يَشْرُطَ وَالْأَفْلَاحُ كَذَلِكَ الرِّصْدُ فِي مَالِ الْمُتَّقِينَ
 لَكِنَّ الْوَلَدَ عَنِ ذَلِكَ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ اشْتَرَيْتُ
 بِمَالِ الْوَقْفِ وَأَرَأَيْتُمْ بَاعًا يَحُوزُ أَنْ يَصْدُقَ ضَا
 فَعَلَهُ عَلَى أَنْ يَصْدُقَ وَبَارِعًا مِنْ هَذِهِ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ
 فَوَجِدَ هَذَا يَحُوزُ أَنْ يَصْدُقَ مِنْهُ مَنْ يَحُوزُ لَهُ وَضَعُ الزَّكَاةِ
 فِيهِ وَلَا يَحُوزُ عَلَى مَنْ لَا يَحُوزُ لَهُ زَكَاةُ مَالِهِ لِأَنَّ هَذَا
 تَرْجِيهِهِ بِأَحْجَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ وَقَفَّ عَلَى وَلَدِهِ حَتَّى
 وَتَدْرَاهُ بَاقٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ رِضَى فَارَضَى وَقَفَّ فَيُرَاقِبُ
 مَرْضَهُ وَيَبَاعُ أَرْضَهُ حَتَّى يَجُوزَ وَإِنْ مَاتَ مِنْ مَرْضِهِ هَذَا

لا تكون وقف وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو
 قال اذا مت فاجعلوا ارضي هذه وقف يجوز كان
 قال ان دخلت الدار فارض وقف لا يجوز ولو قال
 ان دخلت فاجعلوا ارضي وقف لا يجوز **قال السرخسي**
 والعقد دوري تعلق الوقف بالشرط جائز **وذكر**
 في وقف الخصاص قال ارض هذه صدقة موقوفة
 لله تعالى على البراءة على بن ابي اوفى اهل بغداد
 ابدافا فاجعلوا ارضي المساكين او العريان والارامل
 فالوقف باطل **وذكر** في موضع آخر قال الفقيه
 المساكين ولو قال على قراقران والفقراء فالوقف
 باطل **وذكر** هلال رحمه الله الوقف على الزمان
 والمقتطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معالي
 المسجد الذي يملك الصبيان غير صحيح وقيل يصح
 لان الفقر غالب فيهم قال شمس الامة نقل هذا الوقف
 على طلبة العلوم وبنو بنو بنو الفقراء غالب فيهم فكان
 الاسم متبعا على الحاجة **فاجعل** انه متى ذكرتم ف
 منه نص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح يحصى ان
وقف يجوز اشارة الى ان التابيد ليس بشرط
 ومتى ذكرتم فامسوي فيه القى والفقراء كانوا يحصى

صحيح بطريق التمسك ان كانوا لا يحصىون فهو باطل
 الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالياسمي
 لحنان كانوا يحصىون فالامانة والفقراء سوا
 وان كانوا يحصىون فالوقف صحيح ويصرف الى فقرائهم
 ولما في اعيانهم وكذا الوقف على الزمان فهو على
 فقرائهم ولو وقف على اصحاب الطرقت لا يدخل فيه
 شفعوي المذهب اذ المكن في طلب الطرقت ويدخل
 الحق اذ كان في طلبه اولا وذكر ابو بكر الاسكاف
 رحمه الله تعالى ان الوقف على اقرار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعلى اهل بيته يجوز وان كان لا يجوز
 الصدقة عليهم وفي الفتاوى انه لا يجوز ولا يصح
 وقف العدم جواز صدقة الصدقة لبي هاشم لفرقة
 جوار الوقف وصدقة التمل عليهم روايات الوقف
 على الصوفية لا يجوز وقال شمس الامة يجوز واخرج
 الامام على السعدي رواية عن وقف الخصاص
 لا يجوز على الصوفية والعيان ومع التمل الى
 جوار هاشمي كلام البرازي وفي وقف الخصاص
 بنحو التاخر بالجنون المطبق اذا اوسنة لان دأمر
 أقل ولو عاد اليه عقله وبري من علمه عاد اليه النظر

نوع في اجارة الوقف

والدعوى والشهادة عليه

وفي المبيع الموقوف اذا ايجوسين معلومة باجوة مثلها
ينظر اذا كان الواقف شرط ان لا يوجر اكثر من سنة
لا يجوز لان شرط الواقف يحل مراعاة ولا يحتاج
عما شرطه وان لم شرط ذلك **قال** المقتد مون
من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف فرض الامر بالمعروف
المعروف فيقول الموقوف مترك الواقف وللواقف ان
يوجر سنين كثيرة فله ان يوجر مقامه **وقال**
المأخوذون من مشايخنا لا يجوز اكثر من سنة واحدة ولا
لوجار ذلك يخاف على الوقف ان يتخذ ملكا لان تمضي
مدة مدبرة سيدن سنة الوضعية وتسمى بسم الملك
خصوصا في زماننا لان الطلبة المعقولة مستحقة
مساكلة **وكان** الشيخ الامام ابو حفص الكبير
يجوز الاجارة في الضياع ثلاث سنين لان لا يرغب في
اقل من ذلك ولا يجوز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة
الا اذا كان المصلحة في الضياع في عدم جوار اجارة
ثلاث سنين وفي غير الضياع جوار اجارته اكثر من سنة
واحدة وهذا الامر يختلف باختلاف الموضع والزمنا

وهو المحار للفقير وكذلك المزارعة والمعاملة

والوجه في صحة الاجارة الطويلة

في الوقف ان يعقدوا عقودا

مترادفة كل عقد سنة بان استاجر للاثم سنة
ثلاثين عقد كل عقد على سنة من غير ان يكون بعضها
شرطا في العقد فتكون العقد الاول لازما لانه

ماجر والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل

وذكر ثمن الامم السرخي رحمه الله ان الاجارة

المضافة لازمة واصلها الرواسين وهو الصحيح

وذكر هذه الحيلة في الذخيرة

ثم قال ولكن هذه الحيلة غريبة ضعيفة لا تزل

يجوز الاجارة الطويلة في الوقف اما الموقوف صاحب

الوقوف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يده

للسناجدة طويلة والناس يرونه يتصرف تصرف

الملاك مع في قلوبهم انه ملكه فينتهون له بالملك

لو عطله يوما من الدهر سبطل الوقف وفي حق

هذا الفرق من ان يكون الاجارة معقودة لعقد

واحد ومن ان يكون معقودة لعقود كثيرة متفرقة

هذا هو الكلام في الاجارة الطويلة

مطلبت الاجارة الطويلة

في الاقطاع والاملاك وسياق في فضل الاجارة
 انشا الله تعالى ولا يجوز اجارة الوضعا بالاجر المثل
 ولا يفسخ ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعبر
 والجر المثل وقت العقد ان كان المتجر المثل ولا
 يعتبر لما بعد لان تلك حالات لا تضبط **وفي**
الحاوي اساجر عرصة موقوفة من المولى مدة
 بالجر المثل وبني عليها اذن المولى فلما مضت المدة
 زاد آخر على الجر تلك المدة للمدة المستقلة فرضي
 صاحب السكنى تلك الزيادة هل هو اولى قال كان
 واهة القوي **اجيب** نعم انه اولى والله تعالى اعلم
وفي شرح الطحاوي اذا كانت الارض وقفا اساجرها
 من المولى مدة طويلة فانه سيطر ان كان القوم نجاة له
 لم يزد ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز ان
 غلا القوم عن اجر مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحلخ
 الى عقد جديد ويجوز ان العقد على ما اراد اذا تانيا
وكذلك لو اساجرها باجرة معلومة الى سنة
 فلما مضى نصف السنة غلا سعرها وازداد اجر مثلها
 فانه يفسخ ذلك العقد فاما في المدة وفيما مضى من المدة
 يحس الى تقدمه وهو بعد ذلك بجدة العقد تانيا على اجرة

معلومة

معلومة وليس للموقوف عليه اذ الركن متوليا على التمسك
 ولا تانيا من جهة الفاضل ان يوجب له لا يملك ذلك
 وانما يملك الفعلة دون العين والنصرف بالاجارة
 الى مثل ذلك له الرأية بذلك اذا اجر المولى او تانيا
 ثم مات لم يفسخ الاجارة بمدة لانه كالوكيل في الموقوف
 عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده **وفي وقف**
الحضات اذا اجر الوضعا الارض سنة ولو حبط من الاجر
 شيئا قال فاجارة جارية **قلت** فله ان يفسخ الاجر
 ويصرفه في الوجوه التي يسئل ذلك فيها قال نعم **قلت**
 فان قال قد قبضت الاجر من الماشجر ودفعته الى مولاه
 القوم الذين وقف ذلك عليهم وحجج القوم بقبر ذلك
 قال فالقول قوله ولا شيء عليه **قلت** **وكذلك** ان قال
 قبضته او ضاع مني او سرق قال فالقول قوله في ذلك
وفي القينة معولا على رضا النا صرح الله اذا
 اجر الوضعا وقبضه او دهم او الفاضل او امينه ثم
 قال قد قبضت الفعلة فصاعدا وقد دفعها على الموقوف
 عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه الوضعا والاجر الارض
 الموقوفة من ابيه او من ابنه او من عبده او من مكاتبه
قال ابو بكر الحضات اما في مذهبنا في خيفة رضي الله

ان الاجارة لا تجوز من احد مولا ، وانما تذهب الى يوسف
 رحمه الله فان الاجارة من ابنه وابنه جازية وامسا .
 برعده ومكاتبه فان الاجارة لا تجوز والله اعلم .
وفي العماد الدعوى في دار الوقف على متولي الوقف
 تجوز ، اما القاضي لو امر انسانا ان يوجر دار الوقف
 مشاهرة فهو ليس بختم لانه وكيل من القاضي بالاستغلا
 ليس بمسولي والمتولي من كل التصرف في الوقف وكذا لا يصح
 الدعوى على الوقف وعن الوقف وكذا اعلى عليه وعلى
 دار ادعى الحدود لنفسه ثم ادعى انه دار الوقف وغير الوقف
 الا اذا ثبت انه وقف الصحيح انه من الجواب ان كانت دعوى
 الوقفية سبب الولاية تحمل التوفيق لان في العادة
 يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كما في
 الوكيل اذا ادعى نفسه ثم ادعى انه لفلان وكله بالخصومة
 فيه مبدل ولا يكون مناصا ولو ادعى الدار ملكا .
 لنفسه ثم ادعى انها وقف وقف فلان على محمد كذا . لا
 تسع دعوى الواقف للناقض **رحم** كارس باع دارا
 ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح دعواه
 وليس له ان يحلف المشتري اما لو قامت به البينة قبلت
 كالوسعة واعلى عن الامنة تقبل من حين الدعوى

اكثر

دعوى

وذكر في النوار اذا اقام بينة على انه وقف قبل
 البيع وقبل ويطل القاضي البيع وليس للمشتري ان يحس
 الارض باليمن وان لم تكن بينة فالقول قول المشتري .
 ولو اقام المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقف
 على اولاد فلان او على محمد كذا او على الفقرا وان فلان
 وقف وسلم الى المتولي فدعوى الوقف لا يصح من المتولي
 لانه ساع في نقص مائة ولانه ليس بختم ودعوى الوقف
 عن الوقف عليه ادعى متولي على المشتري ان هذه
 الدار وقف على اولاد فلان وان ثبت الاستغلا في علي
 المشتري جازية للمشتري ان يرجع باليمن على بايعه .
 صال الباع بل كانت وقف فلان على اولاد فلان .
 لكن لما مات الواقف دفع ورثته الامرا الى القاضي
 حين قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف
 فثبتت الركة ووقفت الدار في نصيبي وبنعي دفع
صحيحا قال صاحب الفصول يندفع بهذا دعوى
 الوقفية وينفي في يد المشتري ادعى المتولي ان هذه
 الدار وقف على محمد كذا ولم يذكر الواقف قال مشايخ
 بل كل من جعفر رضي الله عنه وعمره تسع وقال غيرهم
 لا تسع ما لم يذكر الواقف عند ابي خيفة ومحمد **وفي**

دعوى وقف دار
 لم يندفع الواقف

فما وظهر له من ادعى وقفاً وسنداً وعلى وقف .
ولم يذكر الوقف . **ذكر الحساف** ان دعوى الوقف
والشهادة على الوقف يصحان من غير بيان الواقف .
وذكر رشيد الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل .
ما لم يبين الواقف ولو شهدوا انه وقف على فقرا .
مسجده وثمانين فقراً مسجده جازت شهادتهما . ولذا
لو شهدوا اهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل .
شهادتهم كذا في فضول العادي في الفصل العاشر .
وذكر في العدة ولو شهد ان هذا وقف على كذا ولا
يسموا الواقف يعني ان يقبل اذا كان قدماً وتقبل
الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة الرجال
مع النساء وكذا الشهادة بالسامع وان صرح به ولو
شهد احد منهم ان وقف نصفاً مقررراً مسمياً فالشهادة
باطلة ولو شهدا احدهما انه وقف يوم الخميس وشهد
الآخر انه وقف يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل
هذا على قول ان يوسف اما على قول لا تجوز قبل الشهادتين
ولو شهدا احدهما انه وقف في صحته وصحها في صحته وشهد
الآخر انه وقف مضافاً الى ما بعد الموت لا تقبل الشهادة
ولو شهدا احدهما انه وقف في صحته وشهد الآخر انه وقف

في المرض قبلت الشهادة تكون جميع الارض وقفاً
ان كانت مخرج من الثلث وان كانت لا مخرج من الثلث
يصير كلها وقفاً ولو شهدا احدهما انه جعل
صدقة موقوفة على الفقرا وشهد الآخر انه
جعل صدقة موقوفة على المساكين قبلت لانهما
انفقا على الفقرا فان من قال ارض هذه صدقة
موقوفة كانت موقوفة على الفقرا فهذا معنى قول
لانما انفقا على الفقرا انتهى وان تجدد الواقف .
الوقف لحايات بعينه منه دون عليه بالوقف او بمعدار
حصة من الارض او من الدار وسواء ذلك قبل العا
وصح بالوقف وان شهدوا على الواقف باواره ولو
يعرفوا ماله من الارض او من الدار فإثارة القاضي بان
يسمى ماله من ذلك فاسمياً من شئ فالقول قوله فيه
ويحكم بوقفه ذلك وان كان الواقف قد مات فوراً
تقوم مقامه في ذلك وان شهدوا على اوارا الواقف
انه وقف جميع حصة من هذه الارض وذلك الثلث
بمنها فكانت حصة النصف او الثلث فالثالث فان يكون
حصة كلها ان كانت نصفاً او اكثر وقفاً والله اعلم

نوع في غصب الوقف وحكمه

وفي حجة بيان حكم وقف الميراث والمؤجر
 متولي الوقف اذا سكن رجلا دار الوقف بغير أجر
 ذكره لاد رحمة الله تعالى انه لا شيء على الساكن
 وعامة المتأخرين على انه عليه اجر المثل سواء كانت
 الدار معة للاستفلاذ او لم تكن صيانة للوقف
 عن ايدي الظلم وقطعا للاطاع العائدة وعليه
 الفتوى. وكذا الرجل اذا سكنه ار الوقف بغير أجر
 الواف وبغير انرا ليم كان عليه اجر المثل بالغا
 ما بلغ **وفي** فتاوى فاضل خان **رجل** غصب أرض
 الوقف وأرضا الصغرى قال بعضهم بعض العاصب
 اجر المثل للوقف والصغرى وفي ظاهر الرواية لا
 بعض فلو ان هذه العاصب اجر الأرض المفضولة برغم
 بجي على المساجد الأجدد المسمى **ودور** في التفتيش
 ان الفتوى في غصب المثل ودور الموقوفه بالحق
 كان الفتوى في غصب ما في الوقف بالصمان **رجل**
 رهن ضعة من رجل على مال احدى منه ثم انه اقره
 ثم انه وقف هذه الضعة وقفا صحيحا هل يجوز هذا
 الوقف قال الحنفى ان اقلها من الرهن فالوقف
 جائز وان لم يشك فالرهن صحيح لا يبطل ولا يخرج هذه

الضعة

الضعة من الرهن ما ساقها الا ترى ان رجلا
 لو رهن ضعة ثم باعها ان من قول اصحابنا ان افكها
 فالبيع صحيح نافذ وان اجاز ايضا الرهن البيع فالبيع
 جائز وكذلك ايضا الحكم في الرهن رجل اجر ضعة
 له سنتين ثم انه جعل بعد ذلك صدقة موقوفه لله
 عز وجل ابد على سبل ماها ثم بعد ذلك يكون عليها
 للمساكين ابد حتى يرث الله الارض ومن عليها قال الامام
 ابو بكر الحنفا ليس لصاحب الارض ان يبطل ما عقد
 بل الاجارة باقية فاذا انقضت مدة الاجارة كانت
 الضعة وقفا **قلت** ولو اجرت هذه الضقة
 وهي الساعة لا يكون وقفا قال الساعة وقف وان
 كانت مفعولة بالاجارة وقف المؤجر الا ترى ان لو قال
 كنت وقف هذه الضقة على كذا وكذا قبل ان اوجرها
 وانما اجرتها للوقف واجرها مصروف في سبل الوقف
 انما لمزقه اواراه بالوقف ويكفي الاجر الذي اجرها به
 والسبل الذي وقف فيها وانما ظنا انما يكون وقفا بعد
 انقضاء الاجارة لا سيما وقفه لا ان في هذا الوقف ليس
 له ان يبطل اجارة المساجد الا ترى انه لو اجرها ثم
 باعها من رجل انه يبيع للمساكين فاضرب حتى تنقضي

سوى

الاجارة في اخذها بالسرا وان شئت فاقبل
شراك فان اخذوا بطلان الشرا قال ليس له ان
يبطل الشرا الا عند القاضي وعند السلطان وهذا
قول الحسن بن زياد رضي الله عنه والله تعالى اعلم

الفصل الحادي عشر
في الغصب حكم الغصب ونوعه
اجتماع ما يرجع الى الاخرة وموالاته واستحقاق
المواخاة والمان يرجع الى الدنيا وهذه
انواع بعض ما يرجع الى حال قيام العين وبعضها
يرجع الى حال الهلاك اي حال هلاكه وبعضها
يرجع الى حال نقصه وبعضها يرجع الى حال زيادته
اما الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب
رد العين الى مالكه في مكان غصب لقوله صلى الله
عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤدته ثم ردها
الموجب الاصل على ما قالوا ورد القسمة بخلص
خلقاً عنه لانها طاهرة والكمان ورد الصورة
والمعنى وقيل الموجب الاصل القسمة ولهذا اعتبر
في غير ذوات الامثال قسمة الغصب بوجوه غصبه وظاهر
ذلك في بعض الاحكام **منها** اذا غصب جارية

فمنها

فمنها الف ذلة الف درهم وهو حال غلبة الحول فانه
لا يجز الزكاة عليه عن الف لانه مدبرون والزكاة
عز واجبة عليه **ومنها** اذا ابرأ الغاصب عن الصمان
مع قيام العين يصح حتى لو هلك بعد ذلك بحيث
الصمان فلو لا ان الموجب الاصل موافقة والا
لما صح الابرأ لان الابرأ من الايمان لا يصح **ومنها**
صحة الرهن والكفالة فالمغضوب حال قيام
العين اذ لو كان رد العين رجلاً لما صح الرهن
والكفالة لان الرهن والكفالة بالامان لا يصح
وفي الجارية وعلى قول من يقول الموجب الاصل
رد العين لا يصح الابرأ والرهن والعين حال
قيام العين **وفي الخنزير** ولو غصب ذراهم
ودنانير فالملك يباحدها منه حيث وجدته ليس له
ان يطالبه بالقيمة وان احلف السعولان اتمان
ومعنى القيمة لا يخلف باحلاف الكمان واذا هلك
المغضوب بميثمان مثله ان كان مثلياً كالاكيات
والموزونات والمعدونات والمفاركة وان لم
يكن مثلياً كالدرزومات والمعدونات والمفاركة
والحيوان بحيث يفسده بوجوه الغصب لان ضمان الغصب ضمان

اعند اوصافنا الاعدا المشرع الا بالمثل قال
الله تعالى من اعدي عليكم فاعذوا عليه بمثل ما
اعدي عليكم والمثل المطلق بها للصورة
والمعنى ولركبات القسمة في مكان الحصومة اكر
فالعاصب بالخيار ان شاء اعلى مثله حيث خاتم
وان شافتم حيث عصب الا ان ير من المعضوب منه
بالعاصب لان العاصب لا يلزمه دفع القصاص
مكان العصب بل ابن مالفية وان كان القسمة
في الكاثر سوا فلما كان يطالب بالمثل لانه
لا يضر ربه واحد منها انتهى واذا انقص المعضوب
في بدل العاصب ضمن القصاص لان الواجب عليه ان
يرده على الوصف الذي غصبه بخلاف البيع فانه
اذا انقص في بدل الباع لا يجب في مقابلته شي ولكن
خير المستوي بين اياهما بكرة بكل التز او بركة لانه
ضمان عند العقد مرد على الاعيان لا على الاوصاف
اما صاحب العصب فمعلق بالعقل على ما تبين
اذا عصب رجل ثوبا فان فصغه العاصب يصيب
اخر او اصفر فصا جبا ثوب بالخيار ان شاء اخذ
الثوب من العاصب واعطاه ما زاد الصغ فيه وان

شأن

شأنه فتم ثوبه انقص ثوبا العصب وقيل له
خيار ثالث وهو قول ان حصه ان شاء رب الثوب
بباع الثوب على حاله ويسمى الثوب على قدر حصتها
الا اذا انقص لا يفعل احد لانه الثوب ملك المعضوب
منه والصغ ملك العاصب والتميز منعذر
فصار اشركين لانه طريقا ايضا لحي كل واحد
منها الى صاحبه معنى وانما جربا لصاحب الثوب
دون العاصب مع ان كلاهما صاحب حي لان ما
الثوب صاحب اصل والعاصب صاحب وصف
فكان اثباتا لخيار لصاحب الاصل اولى **وفي**
البرازيل رجل عصب كان ثوبا فاجوفيه ورجح
يطيب له البرج لانه حصل بالتجارة **المروور**
في ارض الغيرة اذا وجد طرفنا حل له ما لم يمتد
صاحب الارض وان لم يجد طرفنا لا يحل له ذلك لان
الشرح ينطلي الدلالة وهذا اذا كان المار واحد
فان كانوا جماعة لا يباح والمروور في الطريق الحادية
ان كان مالكه جعل طريقا يجوز وان لم يعلم او علم
انه عصب فهذا اثباتا على ان المروور في ارض الغير
بلا اذنه هل يباح اخذوا فيه قال القفيع ابو

ان علم ان المالك احسنه حل وان علم انه غضب
 حروء **والمال** الامار الا عظم رضاء الله عنه انه اذا
 كان له حايطة او حايلا لا يحل المورود ولا الزول
 فيه وان لم يكن فلا بأس به **وعلى** اني القاسم رضاء الله
 عنه اذا خشي عليه الطريق متى في الارض المزروعة
 ولا يطاق الزرع **والمسهم** رجل غضب جارية
 فحلبت منه فان كان الحبل من المول او الزوج
 لاسي على الغاصب وان كان الحبل من زنى اخذها
 المولي ومنه النقصان قال الكلبي في قد بر
 الضمان قال ابو يوسف رضاء الله عنه يشتر الى ما
 نقص الحبل والى ارض عيب لزن فخير الاكثر
 ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وفي القياس
 يضر الامرين جميعا **وروي** عن محمد رحمه الله تعالى
 انه اخذ به لان الحبل والزنى كل واحد منهما عيب
 على حدة فكان النقصان الحاصل لكل واحد منهما
 نقصا على حدة فيفرد بضمان على حدة ومن عصب
 امته قرن بها مواخير فحلبت عنده فزدها الى الله
 فهلك بالولادة او في القاسم من الغاصب قيمتها
 يورث علق ولا ضمان عليه في الحرة انفاقا وهذا عند

بيد

ان

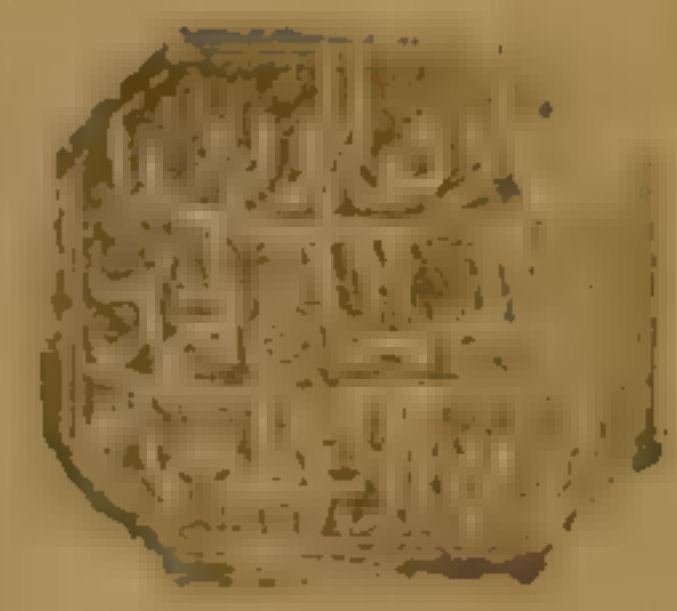
يخيفه رضاء الله عنه وقالا لا يضر في الامنة شيئا
 ايضا والصحيح ان عليه ضمان نقصان الحبل عندئذ
 وهل يجب على الغاصب حد الزنا ام لا لم يقرر لهذا
 الحكم في الحداية ولا في شروح الجامع الصغير
 لكن ذكر الشيخ حسا والدين في نأيه انه يجب لان
 ضمان الغصب يؤجر الملك دون ضمان الحايطة ولهذا
 لو زنى بجارية لم قبلها عندئذ لانه لا يملكها بالتمام
 حتى يقيبه شتمه بخلاف ما لو عصب جارية
 قرينها قبلها ثم ضمنها لرحمة لان ضمان الغصب
 موجب للملك ولو عصب امه قرينها فمات قال محمد
 بحسب العتمة ولا يحيا لحد فعلم بعد ان وجوب ضمان الغصب
 الحايطة مع وجوب الحد لهما وانما وجوب ضمان
 الغصب مع وجوب الحد لا لجهنم **وفي العادي**
 اذا حبس رجلا حتى اصابه ضائع ماله لا يضر ولو حبس
 المال من المالك يضر اذا حال بين رجل واملاكه
 حتى تلفت امان عليه ولو فعل ذلك في المنول
 ضمن **وخل** ففجب دابة انسان ومنع صاحبها
 منها ضلكت لا يضره واوضح في هذا اذا قاتل صاحب
 المال ومثل ذلك باحدة حتى تلفت المال لا يضر وقد

وفصل انواع العاقبات ما يخالف هذه المسئلة
وسئل مولانا شيخ الاسلام ملا الدين والشيخ
 نظام الدين عن صاحب العاوي عن رجل عزم ما اراد
 اخذ حتى ملك الارض هل يضمن اجاب مولانا الشيخ
 علا الدين رحمه الله انه يضمن **وفي** الخمس رجل
 اراد ان يسقي زرع ففقه انسان حر صد زرع
 لا يضمن **قلت** وهذه المسئلة كالحال ما
 فيها والله اعلم **وفي** القنية اذا منع الاجرا وحال
 الارض للساجر من سقي مائة الى ان يغرق ما عليه
 من المزاج فذلك من مطر او غرة لا يضمن اذا اختلف
 الغاصب والمغضوب منه في القيمة فالقول في قيمة
 المغضوب قول الغاصب مع التميز الا ان ستم المالك
 التهمة بان التهمة انما قاله الغاصب لحقيقة
 تحمل عليه لانه يولد دعواه بالجملة المزمومة **وفي**
 الذخيرة وان لم يكن لرب التوب بنية واما الغاصب
 بنية ان قيمة توبه كذا وكذا فبنيته التوب وسأل
 يمين الغاصب فانه يحلف على دعواه ولا يسئل ببنيته
 لان بنيته سفي الزيادة والبنية على التي لا يسئل
قال بعض ما يخاف ان يسئل بنية الغاصب

لا يسئل

لا يسئل التميز عن نفسه وقد يسئل البنية لا يسئل
 التميز الا ترى ان الموضع اذا ادعى الودعية يسئل
 قوله ولو اقام البنية على ذلك قبلت بنية **وطرقة**
ما قلناه وبعض ما يخاف ان يسئل ان يكون في
 كل فصل بوايان وكان العاوي على السقي رحمه
 الله يقول هذه المسئلة مشكلة ومن المسائل
 من فوق بين مسئلة الودعية وبين هذه المسئلة
اعلم ان ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس شرط
 في دعوى الغصب بخلاف سائر الدعاوي لان محمد
 رحمه الله تعالى ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه
 غصب منه جارية واما على ذلك بنية محبس المدعي
 عليه حتى ياتي بآي يرد لها على حاله **قال** ثم لا يثبت
 يميني ان يخط هذه المسئلة لانه اقام بنية على انه
 غصب جارية ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها
 ومن المسائل من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة
 واول كلام محمد رحمه الله على هذا وقال ابو بكر الغني
 رواية تروى ان الشهود سمعوا على اقرار الغاصب
 انه غصب منه جارية فثبت غصبه الى ربه باقراره
 في حق الجنس والقيمة فاما الشهادة على فصل الغصب

فلا يمثل جاز المصوب لأن القضا بالجهول غير
 ممكن والصحيح أن هذه الدعوى مقبولة بدون ذكر الجنس
 والصفة والقيمة للمضروبة فإن الغائب يكون
 مستغنيا عن احضار المصوب عادة وحس وعصب
 انما يتأتى من اليهود مما يتبعه هل العصب دون
 العلم باوصاف المصوب وسقط اعتبار علمهم
 بالاصاف لاجل التقدير وثبتت بها دنم فقل
 العصب في محل ما هو مفقود فصار بثبوت ذلك
 بالثبوت كسوته بالاقرار مخبر في المنبع وفي
البرازي رجل اشترى بالثمن المصوب جارية أو
 ثوبا أو تزوج بها امرأة حرة وعلى المرأة وليس الثوب
 ولو اشترى بالثوب المصوب لاجل له ولو تزوج
 بالثوب المصوب بكل عصب الثا واشترى بها حادثة
 فبأنها الفين تصدق بالبرج وقال ابو يوسف رحمه
 الله لا تصدق به **افضل** المودع اذا ربح في الودعة
 بالنصف يطيب له الربح وعمر محمد رحمه الله تعالى لا يطيب
 له ولو عصب الثا واشترى بها طعاما سيدي الفين
 فأكله او ربه لا يصدق بالبرج **وجاز** حجة جازية
 الى الخامس للبيع فبعض امرأة الخامس الجارية الى صاحبها



الامام

الحمام

فرب

فربت فالصان على ازالة الخامس لا عزو فالأ يجبر
 صاحب الجارية بين تهمين الخامس ووجهه لأن
 الخامس ايجر مشترك ومذهبا لاجل ما رضى الله عنه
 ان لا يجزى المشترك لا يميز ما يلف من يد الغير قبله
 بما العاصب بثوب وقال ثعلون هذا وقال مالك
 لا يبل عنه فالقول للغائب **وما** هذه الفصل
 بقدر شروحه في فصل انواع الصان فتنظر
 ثمة **نوع في الشفعة** دار بيعت نجبت دار الو
 لا شفعة للوقت حتى لا ياخذها التيم لان الشفعة
 تجب عن الملك والموقوفه ليست بمملوكة لأحد في
 الحقة **قلت في البرازي** ما عا الفهده
 المشيلة فانه قال شفت الشفعة يجوز الوقف
 انتهى **رجل** اشترى دار لابنه الصغير والاب
 شفعها فأراد ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك
 لان الاب لو اشترى دارا به يجوز فكذا هذا واذا
 اخذ شيئا بعد ثبوت اشترى واخذت بالشفعة
 ولو كان مكان الاب وصيا محيا ان يكون الجواب فيه
 كالجواب في شرا الوصي قال القيم اما قول من ملك الشرا
 فهو كالوصي وعلى قول من لا يملك له الشفعة ايضا

لكن يقولون استرنا وطلبت الشفعة ثم رجع الى القاضي
 حتى ينصب قمارا من الصبي في اخذ الوصي عنه بالشفعة
 ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في الولاء
وفي الولاء الجاني المسلم والذي والمكاتب والمأذون ثم
 معق البعض سواها ولا شفعة في العقارات واداملك
 العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية
 والميراث او بعوض ليس بمالك المهر وبدا الطبع والصلح
 عن ذوقه وادخلها اجرة فلا شفعة فيها ولا
 شفعة في البناء والاستجار اذا بيعت لانه ثقلي
 ولو كان البناء بركة جاز ان يؤخذ بالشفعة كذا روي
 عن ابى يوسف رضي الله عنه ومي رواية الحسن عن ابى
 حنيفة رضي الله عنه كذا ذكره ابن جبان في شرحه ويتم
 ثلاثة الشريك في البيع وهو الذي لم يبايعه وخطيب
 وهو الممايم الذي يولى خطبة في الطريق والشرب والظا
 الملاحق ولا شفعة للجار الممايل اذا كانت المحلة ناضرة
 ونجى الشفعة اذا كانت غير ناضرة والشفع في الطريق
 احق من الجار قال شاذي لو روى به طريفا عامة لانه
 غير مملوك لاحد وانما ارادوا به ما يكون في اسكه غير
 ناضرة وانما يمكن ناضرة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها

فان

فان واسفل السكة ما سفل به حتى العامة ك
 كما مسجد ونحوه فليس لاحد من أهل السكة شفعة
 بالسكة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة
 فمن بينه في وسطها او منه خطها فليس له شفعة
 وان سفل دار في الاسفل فاشتركا في الاسفل في
 الطريق من الشفعة والجار مع الشريك يرفع مع
 ان سلم الشريك يا حقه الجار وبعد تسليم الشريك
 ان ياخذها الجار اذا كان ياخذ الطالبين بان يقول
 اني قد طلبتها انا لم ياخذها الشريك اخذها انا
 ولم يذكر في الكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا
 جاء الى حاكم روى الشفعة بالجوار طلبها قبل لا يقضى
 له بالانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضى لان الحاله
 يروى وجوبها وقيل بطلان له هل يعقد وجوبها
 اما قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يقضى الى كذا
 قال الحلواني رحمه الله وهذا احسن الاقوال ويجوز
 في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله ما لهذا قبله
 شفعة على هذه الدار على قول من يراها بالجوار
 ولا خلاف بان الله تعالى ما لهذا قبله شفعة في هذه
 الدار لانه لو حلف على هذا الوجه حلف بئنا على هذا

لكن يقولون شرب وطلب الشفعة ثم رجع الى القاضي
 حتى ينصب قمارا من الصبي في اخذ الوصي عنه بالشفعة
 ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في الولاء
وفي الولاء الى المسلم والمذني والمكاتب والمأذون ثم
 معق القرض سواها ولا شفعة في العقارات واداملك
 العقار بلا عوض كالهبة والصدقة والوصية
 والميراث او يعوض ليس بمالك المهر وبدا الطلع والصلح
 عن ذوقه وادخلها اجرة فلا شفعة فيها ولا
 شفعة في البناء والاستجار اذا بيعت لانه نقل
 ولو كان البناء بركة جاز ان يؤخذ بالشفعة كذا روي
 عن ابى يوسف رضي الله عنه ومي رواية الحسن عن ابى
 حنيفة رضي الله عنه كذا ذكره ابن جابر في شرحه ويتم
 ثلاثة الشريك في البيع وهو الذي لم يشأهم وخطب
 وهو الممايم الذي سئل له خطبة في الطريق والشرب والظا
 الملاحق ولا شفعة للجار الممايل اذا كانت المحلة ناصرة
 ونجى الشفعة اذا كانت غير ناصرة والشفع في الطريق
 احق من الجار قال ساجي لو روي انه طريقا عامة لانه
 غير مملوك لاحد وانما ارادوا به ما يكون في سكة غير
 ناصرة وان لم تكن ناصرة حتى كان الطريق مشتركين اهلها

فان

فان واسفل السكة فما سفل به حتى العامة لا
 كما السجدة ونحوه فليس لاحد من اهل السكة شفعة
 بالسكة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة
 فمن بينه في وسطه او منه خلفا فليس له شفعة
 وان بيعت دار في الاسفل فاشتركا في الاسفل في
 الطريق من الشفعة والجار مع الشريك ينفع مع
 ان سلم الشريك يا حرة الجار وبعد تسليم الشريك
 ان يا حرة الجار اذا كان يا حرة الطالبين بان يقول
 اني قد طلبتها انا يا حرة الشريك احدها انا
 ولم يذكر في المكتب ان من لا يري الشفعة بالجوار اذا
 جاء الى حاكم روى الشفعة بالجوار طلبها قبل لا يقضى
 له بالانه يزعم بطرانا دعواه وقيل يقضى لان الحاله
 يري وجوبها وقيل يعان له هل يعقد وجوبها
 اما قال نعم حم له بها وان قال لا لا يصحني الى كذا
 قال الخوازي رحمه الله وهذا احسن الاقوال ويجوز
 في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله ما لهذا قبله
 شفعة على هذه الدار على قول من يراها بالجوار
 ولا خلاف بان الله تعالى ما لهذا قبله شفعة في هذه
 الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف بئنا على هذا

نفوس في حقه ولو قضى حتى لاني بالخبر لا يحل
 باطلا وفيه وجهان ذكرهما في الوسيط **وفي**
 ادب القضاة لقاهر القضاة سمي الذي التزم
 رحمه الله اذا بلغ الشفع الجز وليس يحضره من
 يهد فانه يقول انا مطالب بالشفعة حتى لا سقط
 فيما بينه وبين الله تعالى والغائب اذا علم بالشفعة
 يؤمّر له الحاجة في الطلب وبعد ما شهد له من
 الاجل مقدار المسافة وان لم يدر ولم يوكل له
 من اخذ الشفعة بطلت شفعة فان طلب الشفعة
 لا يبطل ولو قال اطلبها او انا طالب لها يبطل
 والصحيح لا يبطل **وفي** المحيط اذا طلب باي لفظ
 كان ماضيا او مستقبلا جاز سمع اليهودي المبيع
 يوم السبت ولم يهد بطلت الشفع بالجوار اذا
 خاف ان لو طلب الشفعة عند فاس لا يرى الشفعة
 بالجوار فلم يطلب فهو على شفعة لانه ترك العذر
 واذا الركن للصبي من اخذ شفعة وقد على بلوغه
 لقوله عليه الصلاة والسلام ينظر الشفع اذا كان
 غائبا وسلم الاب والوصي على الصبي جاز خلافا
 لمحمد رحمه الله اكره على اسقاط الشفعة او الا برأى

دين لم يحوز ولا يبطل شفعة ولا يصح تسليم
 الشفعة مع الهزل ولو شهد فيه مكرها ولو
 يتركه سيطر لم يبطل شفعة **وفي** البراذن
 الحيلة بعد ثبوتها كره بالاشفاق نحو ان يقول
 المشتري للشفيع اشتره مني وان كان قبل الثبوت
 لا بأس به بعد لا كان او فاشفاق في الحار لا شه
 ليس باطلا وعلى هذا حيلة الزكاة ودفع الربو

والحيلة على وجوه

اما ان يبيع يدنا من دار من رجل ثم يبيع منه
 او يكون داران مثلا صفان تصدوا حدي الدار
 بالحائط الذي يلي جاره على رجل وقبعة ثم باعه
 منه ما بقي من دار او شري عشرة بمن كثير
 او ستمائة من مائة سهم والباقي بمن قليل فالمشفع
 الشفعة في الاول لا في الثاني ولو خاف الباع
 ان يبيع للمشتري البيع يبيع الباقي على خيار ثلاثة
 ولو خاف المشتري انه ان اشترى القليل بالتمن
 الكثير يبيع منه الباقي بالتمن والباقي مشترك
 البيع الواحد على خيار ثلاثة فلو اراد الشفع
 ان يخلع بالله تعالى ما اردت ابطال الشفعة

لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو
 خلفه على أن البيع الأول لم يكن فليجبه له ذلك
 لأنه ادعى معنى لو أقر به لزمه فكون خصما
 وفي الكروم والأشجار إن أراد الحيلة ببيع
 الأشجار أو وهبها بأصلها ثم يغير الأرض
 لأنه صار شريكا قبل الشراء فيقدر على الجارة
 أو يقول المغيري له أنا أبيعها منك بالماخوذ
 ولا فائدة لك في طلبها وإذا قال الشفع لغيره
 أو اشترى بطلبك وأنه مكروه أجماعه وقال
 ثم لا يه رجه أنه لا يكره لأنه لا ينفصل به
 الأضرار بالشفع وقيل إن كان الجار فاسقا
 ينادي به فلا يكره ولا يكره في الأحوال كلها
 أو يبيع النبا لمن قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع
 الشاة بمن كثير فلا يرع في الشاة لكثرة
 ثمنها فجلت منجبه من الزاوي والله أعلم
نوع في القسمة
 لا يقسم حملا وحائطا وبنت وكان صغير
 لأنه لو قسم لا يبقى لكل فائدة واشتغال فيما
 يخصه وإن بقي فائدة تقسم بينهما **واللوص** لا

نقسم

لا يقسم عشرا في عشر أو أقل وكذا الحنيفة
 الواحدة لو كان في قطعها ضرره ولا يقسم بكرة
 ولهم وقناة إلا إذا كانت مع أرض فتقسم
 وترك البئر والقناة على الشركة التوب
 الواحدة لا تقسم إلا بالراض **وفي** الولي والحي دار
 بين اثنين انهدمت فقال أحدهما لبي وأبي الآخر
 قسمت بينهما **وفي** الملقطات دار بين اثنين
 ولاحدما القليل والآخر الكثير وصاحب القليل
 لا يشفع بنفسه بعد القسمة فطلب صاحب الكثير
 القسمة وأبى صاحب القليل قسمت بالاتفاق
 وإذا كان على العكس أيضا **قال** أبو الحسن
 الرضي رحمه الله في محضرة لا تقسم واليه ذهب
 الاستيعجابي والفقهاء أبو الميث رحمه الله تعالى
 وأبو بكر محمد ابن سبل وجعلوا هذا قول أصحابنا
وذكر الحارث الشهيد أنها تقسم واليه ذهب جواهر
 وعليه الفتوى لأن الطالب رضى بالقسمة وهذه
 القسمة لا تتضمن الضرر على الأبي **صبرة** مشتركة
 بين الدهقان والمزارع قال الدهقان أصمسا
 وأفرز حصتي فقسما المزارع ونعينة الدهقان

بره

وحل حصته اليه فلما رجع وجد حصته المزراع تلفت
 فالحلان عليهما وازرك حصته الرهقان مغزاة
 وحل حصته اليه فلما رجع وجد حصته الرهقان
 قد تلفت فالحلان على الرهقان **وفي** واقتات
 التمر فندري انه اذا تلف حصته الرهقان قبل
 قبضه ينفصها ويرفع الالكار بنصف المقبوض
 ولا تلف حصته الالكار لا ينقص لانه الملقه بعد
 قبضه والعلة كلك ونيرة والاصل انه لا
 حصته من المكيل قبل قبضه الاخر نصيبه لا يوجب
 انقراض القسمة وهلاك حصته من المكيل
 ونيرة قبل قبضه حصته توجب انقراضها **وذكر**
 شيخ الاسلام ان المكيل والموزون لو كان بين
 اثنين فاقسما وتقبض احدهما حصته الاخر صح
 فلو تلف نصيبه الاخر ينقض القسمة ويكون الثالث
 والباقي على الشراكة وما ومله اذا لم يكن المستوفى
 ونراهما والمقبوض بالقسمة القابضة ثبت
 المالك فيه **وفي** المبيع اذا طلب احد الشريكين القسمة
 والآخر فامر القاضي باسم ليقيم بينهما فالأجرة
 على الطالب كذا روي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه

وقال

وقال ابو يوسف رضي الله عنه الاجرة عليها **وفي**
 الذخيرة يسئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن سلطان آمن
 اهل قرية فارادوا قسمة تلك القرية احلوا
 فيما بينهم قال بعضهم يقيم على قدر الاملاك وقال
 بعضهم يقيم على عدد الرؤوس وقال بعضهم ان كانت القرية
 لمستحقين املاكهم يقيم على قدر الاملاك وان كانت للغير
 لتخصيص الاملاك يقيم على عدد الرؤوس ولا شيء على السوا
 والصبيان في ذلك لانه لا يفرق بينهم وارثان
 في يد يما عفا ومنهما غائب او صبي وبرهنا على الوفا
 وعدد الورثة فتم المقادير بطلها ونصب الفاضل
 عن الغائب وجلا او عن الصبي وصيا ينصب نصيبها
 ولا يذبر اقامة البينة في هذه الصورة **ثم اعلم**
 ان ههنا مسئلة لا يذبر من معرفتها وهي ان القاضي اذا
 نصب وصيا عن الغائب والصغير اذا كان الصغير
 حاضرا اما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا والصغير
 اذا كان حاضرا سوى الدعوى عليه فاحاجا الدعوى
 بنصب من يحجب عنه واما اذا كان الصغير غائبا لم يصح
 الدعوى الا اذا نصب من يحجب عنه فليسنع الضرورة على
 نصب الوصي فاضر فالكذا في المبيع **وفي** البرازي انه لا يثبت

وصيه

حصة الصغر بل تشوط ان يكون في ولايته وان يكون
 الحائر الغائب عالما بوجوده وحاله انتهى والله اعلم
الفصل الثاني عشر في الاكراه
 ومعبارة عن ذلك لا التاثير في ما هدد به بكونه
 على امر حيث ينبغي به الرض **وفي** المبيع الاكراه
 نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع يرجع الى المكروه
اما الذي يرجع الى المكروه فهو ان يكون المكروه قادرا
 على تحقق ما او عدلان الضرورة لا تحقق الا عند
 الضرورة على الامتناع فانه اذا لم يكن قادرا عليه يكون
 الاكراه هذيانا **وفي** هذا المعنى لا فرق بين السلطان
 وغيره هذا على مذهبهما ظاهر لحق الاكراه من السلطان
 وغيره **واما** على مذهب ابن خنيفة رضي الله عنه فقد
 قيل انه لا يحق الاكراه الا من السلطان انما السلطان
 الاعظم **وقيل** من تلك الحدود لان الضرورة
 لا تحو الا من السلطان والصحيح ان الاحلاق في ذلك
 اخلاق عصره وان لا حجة في غيرها **ولان** زمان
 الى خيفة رضي الله عنه لم يكن لغير السلطان من القوة
 ما يحق منه الاكراه فاقى على حسب ما عاين **وفي**
 زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب

فحق الاكراه من الكل **وفي** البراءة في نفس الامر من
 السلطان بلا مند يد اكراه لانه لو لم يسل بواقفة
 وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل يفعل
 ما قاله السلطان كان الامر بالفعل له اكراه
وفي المبيع البلوغ والتميز المطلق ليس شرط
 لحق الاكراه حتى يحق من الضمير المانع اذا كان
 مطاعا مسلطا ومن البالغ المختلط العقل
 اذ اكان مطاعا مسلطا للضرورة على الامتناع
واما النوع الذي يرجع الى المكروه
 فهو ان يكون في غالب رايه انه لو لم يجب الى ما دعي
 اليه يحق ما او عده **لان** غالب الراي به خصوصا
 عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان في اكبر راي
 ان المكروه لا يحق ما او عده لا يثبت حكم الاكراه
 وان وجد صورة الامتناع لان الضرورة لم تحق
 وبمثله لو اقره بفعل ولم يوعده عليه ولكن في
 اكبر رايه انه لو امتنع عن تناول الميتة وصبر الى ان
 يلحقه الجوع المهلك لازم له الاكراه لا يباح له
 تناول في الحال وان كان في اكبر رايه انه لو صبر
 الى تلك الحالة لما اضره الاكراه مباح له الشاؤ

والخالد على ان العبرة لغالب الراي واذا اظن
 دون صورة الابعاد **وفي الهداية** واذا اراد
 على بيع ماله او سرق سلعة او عمل ان يضر رجلا بالفساد
 او يوجب دارة فادركه على ذلك بالقتل او الضرب
 او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء
 امضى البيع وازكأ نفسه وزجج بالبيع لان من
 شرط صحة هذه العقود الرضا قال الله تعالى
 الا ان يكون تخارة عن راض منكم والاكره بعد
 الا شيئا بعد الرضا فيفسد خلاف ما اذا اراد
 بغير سوط او حبس يوم او قيد يوم لا ياتي بها
 النظر الى المادة فلا يحق الاكره الا اذا كان
 الرجل صاحب منصب يعلم انه سيقصر به لقول
وفي الروايات اذا كان الرجل من الاسراف او من
 الاجل او من كبر العلم او ازوسا بحيث يستلزم
 من ضرب سوط او حبس ساعة او جواراه لان
 مثل هذا الرجل يؤثر القدر في ماله من الهوان
 بهذا القدر من الحبس والعيد فكان مكره هاهنا
 وكذا الاقرار حجة لزوج حصة الصدق فيه على جهة
 الكذب وعند الاكره يحمل ان يكتب لدفع المضرة

وفي الهداية ولو هدد بضر سوط او سوطين
 فهو لا يعتبر الا ان يقول لا ضربتك على حينك
 او على المدة اكره **وفي البدائع** الاكره منع صحة
 الاقرار سواء كان المعز به مما يحمل الفسخ ولا يحمل
 وسواء كان مما يسقط بالسياسة كالحلوة والفضاضة
 ولو ادركه على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فقد ا
 على وجهين اما ان يوارى عن بصر المكره حين ما خلى
 سبيله **واما** ان يوارى عن بصره حين تبث
 من اخذه فاقرا واراسنا فاجاز اقراره لانه
 لما خلى سبيله حتى يوارى عن بصره فقد زال الاكره
 عنه فاذا اقر به من غير اكره شديد فقد اقر طائعا
 فصح وان كان لم يوارى عن بصره وبعد حتى ردوه اليه
 فاقر به من غير حجة بدار الاكره لم ينع اقراره لانه ما لم
 يوارى عن بصره فهو على الاكره الاول ولو ادركه على الا
 بالفضاضة فاقرب قتله حين ما اقر به من غير عينة فان
 كان المذمم موقفا بالبداعة يبدأ عنه الفضا
 استحسانا وان لم يكن معروفا بها يجنب الفضا
 والعاس ان يجنب الفضا على المكره كيف ما كان
 لان الاقرار بالادراك لما لم يقع شرعا كان وجوده

بالبداعة

و عدمه بمنزلة واحدة فصار كالوصلة ابتداء
ونظيره ما اذا دخل رجل على آخر ومنزله مخاف
 صاحب المنزل انه داعره خل عليه بعقله وياخذها
 فاداره وقلة فان كان الداخل معروفا بالعارف
 لا يحب النصارى على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا
 بالعارف فانه يحجب النصارى عن صاحب المنزل
 المنزل كذا هذا وان لم يكن يحجب النصارى عن الارض
 لان سقوط النصارى للثمة وانما لا تمنع وجوب
 المبال **ودوي** الحسن من ان حنيفة رضي الله عنه
 انه لا يحجب الارض ايضا اذا كان معروفا بالعارف
 انتهى كلامه البديع **والبراري** ولو اكره على
 شرب الخمر باكره نجات من التلف او تلف غصوه
 او قال لا جسدنا او لا خمرنا بالسياسة يحل
 له شربه ولو امتنع بآثر اكره على الهبة
 فهو هبة وسلم طاعة لا يكون ملكا للموئيد
والاكره على الهبة
والاكره على التسليم
 بخلاف البيع فان اكره على البيع لا يكون اكرها
 على التسليم اكره على البيع بالقبض فاعه باقله

لا يجوز في الاستحسان اكره على البيع فهو جاز
 اكره على البيع ولم يمتشئ فباعه من اكره
 لا يجوز طالبوه بالباطل واكره على ادائه فباع
 جازيه بالاكره على البيع جازا البيع لانه غير متعين
 لادائه وهذا مادة الطلبة اذا صادروا رجلا
 ان يحكموا بالمال ولا يذكروا بيع شيء من ماله **والهبة**
لهبة ان يقول من اراد على ولا مال لي فاذا قال
 الطاهر جازيك فقد صار مكرها على بيع الجارية
 فلا يفسد بيعها اكره على ابرار عن الحقوق او الغنائم
 بالنفس او تسليم الشفعة او طلبها كان باطلا **وجز**
 ضرب ذو وجه حتى اقرت باستيفانها جازعده
 ان حنيفة رضي الله عنه لان الاكره لا يتحقق الا من
 السلطان **قال** رحمه الله الزوج سلطان ذو وجه
 فمحمونه الا دام ولم يذكر الخلاف **قلت** وسيا
 القضاة ان على الوفاق والله اعلم **وفي البيع**
 اذا اكره انسان رجلا بالاكره انما ان يطلق
 امرائه او لعن عبده ففعل وقع الطلاق والعق
 عنهما خلافا للشافعي رحمه الله واذا اكره على التوكيد
 بالطلاق والعاق ففعل الوكيل جاز استحسانا

وقد تصرف الوكيل والعاسر ان لا تصح الوكالة مع
 الاقرار اذ ان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر
 فيه الاكراه وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه الاكراه
 لانها ينفسا الرضى والوكالة ينطل بالترك فكذا
 بالاكراه **وفي جامع المناوي** اذ ان يكتفى
 بوطس امرائه طالق او امرها بيدها لم يصح الا
 اذا نوى ولو اذ اذ على ان يبرأ الطلاق فأكبره
 لا يصح **كفا** ذكره السراجي فاذا بانفصاه اذ اذ على
 نذر او حد او قطع او نسب فاقول لم يبرأ من
وفي المحيط من المشايخ من قال بصحة اقراره
 بالشرقة مكرها **وعن الحسن** رحمه الله تعالى
 انه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع
 اليك لا يظهر العلم **امره** يعقل رجل ولو سئل
 ان لو نسلة لا قتل ولا عجز **ولكن** يعلم انه ان لو نسلة
 موقع ما يحد به كان مكرها الكاواذا اذ اذ
 مسيما على الكفر وله امرأة مسلمة فارتكب
 وقبله مطمئن بالايان لم يبرأ منه لانه لا
 يحكم بكفره باجر الكلمة على لسانه فان قالت
 المرأة قد كفرت وقد نبت منك وقال الزوج

اظهر

اظهر ذلك بعد الاكراه وقبل مطمئن بالايان
 فالقول قوله استحقا ما والعاسر ان يكون القول
 قوطا ويحكم بالفرقة اذ على الاسلام فاستمر
 صح ولو اذ يجرى ولا مثل استحقا **وفي**
العمادي رجل يسعى الى سلطان طاهر
 حتى غرر رجلا جملة من المال ان كانت السعاية
 نفي بابا كان يودعه ولا يكره رفع الاذي الا
 بالرفع اليه او فاستقلا ياتر بالمعروف فمئل
 هذا الموضع لا يضر الساعي ولو قال ان فلانا
 وجد كذا او لفظه وقد ظن انه كاذب باضمن الا
 اذ كان السلطان عمادا لا لا يغير ومئل هذه
 السعيات وقد يغير فلا يضر الساعي **وفي**
القي سعى رجل الى السلطان فاحد منه
 ما لا ظلم يضر الساعي **دوي** هذا عن زفر
 الله عنه وبه قال كثير من مشايخنا لمصلحة العامة
وفي شرح الصباغ ان كانت السعاية نفي كما لو اذ
 وداو على الفسوق لا تنقطع باللفظة فاحب
 السلطان فاعزته ما لا يضر **وفي فاضل**
رجل ادعى على آخر سرقه وقدمه الى السلطان

فطلب من ان يفر به حتى يفر من مرقه او من
وصبه فاف المحوس من التعذيب والضرب
فصعد السطح ليقتل فسطع عن السطح ومات
او قد كانت لحته غرامة في هذه الحادثة
فقطرة السوفة على يد غيره كان للورثة ان
ياخذوا صاحب السوفة بدية ابيهم والعذرة
التي اذها الى السلطان. **وفي الخبر**
المضروب اذا اكل السلطان واخذ ما لم يصاد
لا صان على المضروب. **وفي القصة رجل اخبر**
القلعة ان فلان حطة في مضورة فاحذوها
منه فله ان يرجع بها على المحزر وكذا اذا علم ظالم
لم يكن امر الساعي بالاحذ يضمن وقال النما للظالم
فلان فوسجيد فاحذ الظالم قال له لم ضامن
اشى والله اعلم **في الحج**
وسببه الصغر والجنون والارق فلم يصح
طلاق الضبي وتجوز غلب على عقله وعيها
وافارهما وصح طلاق العبد وافراره في حق
نفسه لا في حرمته فلو افر بالاحذ على نفسه
او جحد وقود عجل ومن عند منم ومو ليعمل اجارا

دلية

وليه وردة وان اطلقوا شيئا ضمنوا له ان لا يمار
قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا اخرج على الموالف
المالغ السفيه وتصرفه في ماله جاز وان كان
مبذرا مضدا بملك ماله فيما لا غرض له فيه
ولا مضل فان ابو يوسف وحجوه يقولون ان
رضي الله عنه يخرج على السفيه ويمنع من التصرف في ماله
واذا اخرج القاضي عليه ثم دفع الى فاضل اخر فابطل حججه
والطلاق عنه جاز لان المحرمه قولى وليس مضافا الا
نزي انه لم يوجد المقتضى له والمقتضى عليه ولو كان
نقص ففقد النص مختلف فيه فلا بد من الامضاء
حتى لو دفع تصرفه بعد الحجر الى القاضي او الى احد
او الى غيره ففقد بطلان تصرفه ثم رجع الى فاضل
آخر فقد ابطاله لا تصال الا مضافه فلا يعيد
النقص بعد ذلك انتهى **في خبر** عن ابي حنيفة رضي الله
عنه اذا بلغ عمر مسلم يسلم اليه مالا حتى يبلغ خمسا
وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك فقد تصرف
واذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم
يونس منه الرشده وقال لا يدفع اليه ماله ابدا حتى
يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه لان على المانع الشقة

فبقى ما بقيت لعلته وصان كالقبي ولا يحجر
 على الناس المصلح لئلا يخلوا كالتلف في رضاء الله
 عنه لان الحجر على زجر وعقوبة عليه كافي الغنة
 ولهذا لم يجعل اهلا للهداة والولاية عذرة **واما**
 انه مصلح للماله فيكون الرشد ما نوسا منه
 مذهب ماله اليه **القول** عز وجله **فان استحو**
زكم رشدا فادفعوا اليهم اموالكم
 وقد علق الرشد بانياس رشدا واحدا فانه ثروة
 في الاثبات **والرشد** في المال سرا وبسول ابن عباس
 رضي الله عنه فلا يكون الرشد في الدين مراد الا انه
 حينئذ يكون معلما برشد من يخرج الزكاة من
 ماله السنية لانه واجب عليه وسبق على اولاده
 وزوجه ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه
 لا اخا ولده وزوجه من خواجه والاتفاق
 على ذوي الرحم واجب عليه حتى لفرعية والسنة
 لا يبطل حتى الناس الا ان القاضي لا يدفع قدر الزكاة
 اليه ليرى الا مضره فلا بد من نفقة لكونه
 عبادة لكن يفتي امينا معة فلا يقرها في غير
 وجهها وفي النفقة تدفع الائمة ليرى لانه ليس

عبادة

لعبادة فلاحناج اليه واذا اراد حجة الاسلام
 لم يمنع من ٢٧ انه واجب عليه احباب الله عز وجل
 من غرضه ولا يسلم القاضي النفقة اليه
 ويسلمها الي نفقة من الحاج ينفق عليه في
 طريق الحج للاتباع في غير هذا الرتبة اشئ
 كلام الهداية وفي رضاء الرابع لا يحجر على
 المدون عذرة ولكن يحبس بالدين ان كان له مال
 حتى ينفق دينه والقاضي ينفق دينه بدراية
 ودانير بغير امره **واما** معة لفضا الدين
 وقالا يحجر عليه ويطلب الغنم المحر وبيع ما
 لفضا دينه وقسم ما باع من ماله بين غنمايه
 بالحجر وينفق عليه من ماله كاستيف من مال
 السنية لان الاتفاق لا يرد منه وهذا للحلا

نوع في معسر في البلوغ
وفي النماز البلوغ يكون نادرة بالسنة ونارة
 يكون بالعلامة والعلامة في الجارية
 الحيف والاحلالة والحبل وادنى المدة
 تسع سنين موالمختار **والعلامة في العلام**
 الاحلالة والاحبال وادنى المدة اثني عشر

سنة وأما السن في الملاواة دخل في التاسعة
عشر وفي الجارية إذا دخلت في السابعة عشر
وفي فطر الروايات عن أبي يوسف أنه اعتبر بنية
العشر وهو قول مالك رضي الله عنه وإذا رآه في
العلم أو الجارية أو سلك أحدهما في البلوغ
فقال قد بلغنا فالقول قولهما وأحكامهما أحكام
البالغين لأنها معنى فلا يصح أن الأمر بهما
ظاهرا فإذا أجزأه ولم يدر بهما الظاهر قبل
قولهما كما قيل قول المرأة في الحيض وفي فتاوى
قاض خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وكان
أمامه دكة ثم قالت لراي مدركه وكذبت فماتت
قالوا إن كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت وكانت
بعلامته المدركات تصدق بأمه دكة وإن لم
تكن ذلك فالقول قولها وفي فتاوى السني **سئل**
عن قوم اصطفاؤهم زواجا على شئ وإذا المهر
عنه الصلح أنه بالغ ثم قال فبعض الروايات بعد ذلك
لم يكن بالغ ولم يصح هذا الصلح قال القول قول
الصلح بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لأن أقل من ذلك نادرا شئ والله تعالى أعلم

العشر

المعروف في عشرة كتاب

الفصل الثالث عشر في النكاح

أخلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم فيه **قال**
بعضهم أنه مندوب ومستحب واليه ذهب الكرخي
وقال بعضهم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط
عن الباقي كالجهاد أو صلاة الجارية **وقال**
بعضهم أنه واجب على سبيل الكفاية كذا التلام
وقال بعضهم أنه واجب عينا لا اعتقادا على طريق
التيقن كصدقة الفطر والوزر والأضحية
وفي الجمع قال ليس بحالة الاعتدال وحسب
في التوقان ويكره لحرق الجوز وفي الهداية
ويستغفر بالاجابة والقبول بلفظين يعتبر
بما في الماضي لأن الصيغة وإن كانت للاخبار
وصفا فقد جعلت للناس شرعا ودفعوا
للمحاجة ويستغفر بلفظين يعتبر بأحدتهما
عن الماضي والآخر عن المستقبل مثل أن يقول
زوجي مقبول زوجك لأن هذا يؤكد بالنكاح
والواجب يقول طر في النكاح **ويستغفر**
بلفظ النكاح. والتزويج. والهبة. والمليك
والصدقة. والبسع ولا يستغفر بلفظ الاجارة.

في الصحيح ولا يلفظ طه الاحلاق والاباحة
 والاجارة والوصية ولا ينفقه نكاح
 المسلمين الا بحضور شاهدين حزين عاقلين
 حزين عاقلين بالفتن مسلمين او زجلا وارثين
 عذولا كانوا او غرعة ولا او محمد ودين في قدوم
 وينفقه النكاح بشهادة اعمى عندنا
 خلا قال في لان البصر شرط لاظهار النكاح
 عذرة وعندها بصر الشاهد ليس بشرط **وفي**
 الذخيرة ولا ينفقه النكاح بشهادة الاعمى
 الذي لا يسميان كلام المتعاقدين والاصم
وذكر القاضي ان المأضون الاسمين
 والسفدي ونقص العدوري على ان سماع الشهود
 كلام المتعاقدين هل هو شرط لا ينفقه النكاح
فقد اختلف فيه قال بعضهم ليس بشرط وانما
 الشرط حضورنا **فينفقه النكاح** بشهادة
 الاصم وقال بعضهم لا ينفقه النكاح فلا
 ينفقه النكاح بشهادة الاصم ونقص العدوري
 على ان سماع كلام المتعاقدين لا ينفقه فلا ينفقه
 بشهادة الاصم **وفي المحيط رجل تزوج**

امرأة بحضرة السكارى ومنهم يعيدون امر النكاح
 عن انهم لا يذكرونه بعد ما صحوا انفقه النكاح
 لان هذا نكاح حضرة اليهود **وفي البرازي**
 لعنف المرأة بالعسرية زوجة نفس من فلان
 ولا نفقه ذلك وقال فلان قبلت واليهود
 يعلمون ان لا يعلمون صح النكاح قال في النصاب
 وعليه الفتوى **وفي النوازل** رجل وامرأة
 اقر بالنكاح من يدي شاهدين فقال الرجل
 هذه امرأتى وقال المرأة هذا زوجي فانه
 يصح النكاح وعليه الفتوى **وفي فتاوى قاضي**
 خان رجل له بنت واحدة اسمها عابسة فقال
 الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة
 لا ينفقه النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة
 قال زوجها منك بنتي فاطمة هذه واسمها
 عابسة وعطى في اسمها فقال الزوج قبلت
 جاز **وفي الخلاصة** ابو الصغيرة اذا قال
 زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا او قال
 فلان قبلت لابني ولم يسمي الابن ان كان له ابنا
 او اكثر لا يجوز وان كان له ابنة احد صح ولو

ذو ابى الفاتح اسم الابن وقال زوجت ببنى من
ابنك فلامه فقال ابو الابن قبلت صح وان لم
تقبل قبلت لابن ولو قال قبلت لا قبل ابني
ان سماه جاز ايضا وان لم يسم ان كان له ابن
واحد جاز وان كان اكثر لا يجوز **وفي الخط**
ولو قال زوجت ببنى منك ولم يزد على هذا
وله بنت واحدة جاز ولو كانت له بنات
اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة
فان زوجت ببنى فاطمة منعك منعك النكاح
على الصغرى وان كان يريد تزويج الكبرى
ولو قال زوجت ببنى الكبرى فاطمة يجزى ان لا
ينفذ النكاح على احدتا امراته لها اسمان
اسم سميت به في الصغر واسم سميت به في الكبر
يعني اذا صار منصوصا بهذا الاسم تزوج بالاسم
الذي في الكبر والامام زهير الذي رحمه الله قال
الاصح الجمع بين الاسمين **وجز** له بنات
مروجة وغير مروجة وقال عند اليهود زوج
ببنى منك ولم يسم اسم البنت وقال المحاطب قبلت
انفرت الى الفارعة **اجاب** صاحب البديهة

وامرأة ذوجت نفسها بالف من رجل عند اليهود
فلم يقبل الزوج شيئا من اعطاهما الله في المجلس
انه يكون قبولا **قال البرازي** رحمه الله وامرأة
صاحب الخط وقال لا ما لم يقبل بك قبلت
بخلاف البيع فانه ينقذ بالباطل والنكاح
مخطرة حتى يوقف اليهود بخلاف اجازة نكاح
الفضولي بالنقل لوجود القول ثم واذا
تزوج مسلم ومسيحية شيعة في شهرين حازعة اتي
خليفة رضي الله عنهما **وعند محمد رضي الله عنه**
لا يجوز **ويجوز على الرجل نكاح اصوله**
اي الام والاب والاحياد والحيات وفروعه
اي الولد وولد الولد وان سفلوا وفروع
اصوله اي الاخوة والاحوات واوادم واوادم
او اديهم وان نزلوا والاعمام والعمات والاخوات
والخالات ونكاح ام امراته دخل بها ام لا وكذا
زوجته ايها واجدادها وكذا نكاح امرأة ابيه
وبني اولاده ومخبر عليه انه من الرضا عنه
واحدة من الرضا عنه ولا خلاف ان محرم بن خنيس
نكاح ولا يملك ممين اسما ولا يباس بان يجمع

بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل سنة ٧٠
 قراية منها ولا رضاء وقال زوج لا يجوز لانت
 اسنة الزوج لو قدرناها ذكرا يجوز له الزوج
 بالمرأة اليه **قوله** امرأة الأب لو صورناها
 ذكرا جاز له الزوج بهذه والشرطان اعتبروا
 ذلك من كل جانب **ومن رضى بالمرأة** حرمت
 عليه أنها وابنتها وقال الشافعي الزنا لا يوجب
 حرمة المصاهرة واجمعوا على أنه لا يجوز للأب
 ان يتزوج ابنتها من الزنى ومن سئله امرأة شهوة
 حرمت عليه أنها وابنتها وقال الشافعي لا تحرم
 والمستزمنة ان تستقر الالة وتزودا انفسا
 مواضع والمعتبر النظر الى العذج الداخلة
 ولا يحق ذلك الا عند انكاحها ولو مس فارتك
 فقد قيل يوجب الحرمة والصحيح انه لا يوجبها
 لأنه بالانزال تعين انه غير مفضى اليه الوطئ وعلى
 هذا اتيان المرأة في دبرها واذا اطلق الرجل
 ازاله طلاقا جاسيا او رجعا لم يجز له ان يتزوج
 ابنتها حتى تنقض عدتها ولا يتزوج المولامة
 ولا المرأة عبدها ويجوز تزويج الكنايات

لا المحجيات ويجوز تزويج الصانبات ان
 كانوا مومنين يميني او يهودي او نصارى ويجوز
 للحرم والحرمة ان تزوجا حال الاحرام وقال
 الشافعي رحمه الله لا يجوز لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما ذكروا
 انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة رضي الله
 عنها وهو محرم وما رواه محمد بن علي الوطئي ولا
 تزوج امه على حرة وفي عدة ويجوز تزويج
 الحرة على فان تزوج امه على حرة في عدة من
 طلاقها من المحرم عند ان حقت رضي الله عنه ويجوز
 عندئذ وله ان يتزوج اربعة من المملوكات والى
 وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فاطوا
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وطا
 والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه
 وقال الشافعي لا يتزوج الا امه واحدة لأنه
 ضروري عدة والحجة عليه ما نلونا اذ الامه
 المنكوحه مبيضا اسمها كما في الطهارة
 ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال
 مالك يجوز لأنه في النكاح بمنزلة الحر عند

حتى يملكه فمما في المولى ولنا ان الارق سقط
 فيزوج العبد اثنين والاربع اطفالا الشرف
 الحرية فان طلقوا احدى الاربع طلاقا بانيا لم
 يحزله ان تزوج والعبد حتى ينقض عدها وقته
 خلافا لما في موطئ بن مازن من ان لا تحل في عدة
 الاخت فان تزوج حلت من ذلك كازا النكاح وانه
 يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ان حنفية ومحمد
 وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل
 ثابتا بالنسب فالنكاح باطل بالاجماع والنكاح
 المنة باطل وموان يقول لا فرأى اتمنع بك كذا
 مرة كذا ابن المبار قال مالك هو حايض والنكاح
 الموقت باطل مسئلة ان تزوج امرأة فيها عدة
 عشرة ايام قال وهو رحمه الله وهو صحيح لا زهر
 . ونظر في الوصية والله تعالى اعلم
 . نوع في الاولياء والاكفان
 وينفذ نكاح المرأة العاقلة برضاها وان لم
 يعنف عليها ولي بركا كاشا او ثيبه عند ان حنفية
 ومحمد في طاهر الرواية . وعن ابو يوسف انه لا
 ينفذ الابوي وعند محمد ينفذ موقفا وقال

مالك والثاقي لا ينفذ النكاح بيسارة
 الثاقي اصله ثم وطاهر الرواية لا فرق
 بين الكفو وعمره . لكن للولي امران في غير
 الكفو وعن ان حنفية والي يوسف انه لا يجوز
 في غير الكفو لان كرم من دفع لا يرفع وفي الخافق
 المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير
 كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا يحل للزوج
 الاول على ما هو المحار **قلت** وهذا مما يجب
 حفظه . ولا يجوز للولي احياء البكر البالغة
 على النكاح خلافا للثاقي رحمه الله تعالى
 واد السنادة في منكرات او صححت فمما في موطئ بن مازن
 او اصححت كالمسهرنة بما سمعت لا يكون رضا
 واد السنك بلا صوت لم يكن ردا اذا خرج الدمع
 بلا صوت كالمعويلا لانها تحزن على مفارقه
 بيت ابويها . واما اذا كان لبيها صوت كالمعويلا
 يكون ردا وفي فتاوى قاضي خان انه يحل الدمع
 فان كان بارقا فهو رضى وان كان خارا فليس
 برضى ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا
 زوجها الولي بركا كاشا او ثيبا والولي هو العصبة

فان زوجهما الاب والحب فلا خيار لها بعد
 بلوغها لانها كاملة الرأى واذا السقعة قبل
 العقد بمباشرتها وان زوجها غير الاب والحب
 فكل واحد منها الخيار اذا بلغ ان شاء اما على السكا
 وان شافح هذا عند ان حقة ومحمد وقال ابو
 يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والحب ولا ذكر
 الماطن في زوجته اذا فصل الاب عن تزوج
 بينه الصغرى فزوجها القاضي قال ابو يوسف
 يجوز ولا يملك الى الاب القاضي اذا وقع القصة
 من نفسه فهو كاحد بلا ولي للقاضي رعية
 في حق نفسه وكذا اذا وقع من غيره لا يجوز
 لانه مكره الحكم وحكم القاضي لا يملك باطل خلا
 غيره من الاولياء حيث يزوج الامم ما يسهل
 عنه من نفسه او ابيه واذا عاين الولي الا
 حبة منقطعة جازل هو بعد منه في الولاية
 ان يزوج ويكفر تزوجه صبي او حائضا لا يملك
 لا يملك ما عتده الا بعد وفي الغيبة المنقطعة
 ان تكون في بلد لا تصل العواقل اليه في السنة
 الامر مرة واحدة وهو خيار العدة وري

وقيل

وقيل ان مدة السقعة هو اختيار بعض المال
 وقيل اذا كان بحال بغيره المصالحا طيب
 بالطلاق رايه وهذه اقرب الى نفسه لانه
 لا ينظر في اعتبار ولا يسهل حقة انتم والله اعلم

نوع في الحقة

وفي هذه اية الحقة تعتبر في النسب لانه
 يقع به القاهر ففرض بعضهم انهما بعض
 والعدة بالكون لبعض بعض **واما** الموا
 من كان له ابوان في الاسلام فصاعدا فهو
 من الاقارب يعني ان كان له اباه فيمن اسلم
 بنفسه او له اب واحد في الاسلام لا يكون
 كقولهم له ابوان في الاسلام لان تمام النسب
 الاب والحب ومن اسلم بنفسه لا يكون كفوا
 لمن له اب واحد في الاسلام وتعتبر ايضا
 والذين الى الديانة وتعتبر في المال وهو
 ان يكون كالمتميز والمنفعة وهذه امور المعبر
 وظاهر الرواية على ان لا يملك او لا يملك
 احدهما لا يكون كفوا **وفي** المزاوي النجى المأ
 كفو للعري الجاهل لان شرفه اقوى وارفع

وَلَمَّا قَالَ الْغَيْرُ لِلْحَاضِرِ مَا هُوَ كَذَا قَالَ الَّذِي
 لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقُدْسُ وَالْعَدْلُ بِمَحْبُوكِ
 النَّسَبِ لَا يَكُونُ كَقَوْلِ الْمَعْرُوفِ لِلنَّسَبِ أَمْرًا
 وَهُوَ جَنَابُ مَنْ يُجْلَسُ لِيَعْرِفَ أَنَّهُ خَرَّادٌ عَبْدٌ
 فَإِذَا تَعَرَّفَ مَا دُونَ النِّكَاحِ لِمَنْ لَهَا الْفَتْحُ وَلَا
 لَا لَهَا طَلَبُ وَلَا يَنْفَعُ بِلَا فَتْحٍ النَّاسُ وَمَنْ
 رَفَعَهُ مِنْ غُرْطَلَا فَيُحْيِيهِ لَوْلَا يَدْخُلُ لَا يَلْزَمُهُ
 سُنَى وَتَرْوِجُ الْفُضُولِ يَوْقُوفُ مِنْهُ بِالْإِجَارَةِ
 وَيُجْلَسُ بِالْبَطْلَانِ لَصُدُورِ الْوَلَاةِ مِنَ الْأَهْلِ
 مَضَاهَا إِلَى الْمَوْتِ فَلَمْ يَسْتَقِمْ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَلَمَّا
 نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ بغيرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ تَزَوَّجَ
 عَبْدٌ مَا دُونَ مَوْلَاهُ فَالْمَوْلَى فِي رِقَبَتِهِ بِبَيْعٍ
 فِيهِ لَا مَنَافَةَ دَيْنٌ وَجِبَ عَلَيْهِ لَوْ جُودُ سَيِّبِ بَنِي أَهْلِهِ
 فَقَدْ ظَهَرَ فِي خَوَلَاهُ لَا يَزْنِي بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِرِقَبَتِهِ
 كَدُونِ الْجَارَةِ وَالْحَلَةِ الْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ
 جَارَةٌ وَقَالَ مَالِكٌ فَابْتَدَأَ لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سَفَاحٍ فَإِنَّهُ كَانَ
 أَبُو بَكْرٍ كَاذِبٌ وَبُجُورٌ لِلنَّسَبِ أَنْ يَزَوَّجَ
 بِالْجَوْشِيِّ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ كُلَّهَا مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ دُونِ تَزَوُّجٍ

رَوَاهُ
 وَفِيهِ
 وَفِيهِ

مِلَّةٌ

مِلَّةٌ مَذْقُوعَةٌ مِمَّا وَفَعِلَ وَإِنْ لَمْ يَصْبِرْ وَلَمْ يَزَلْ
 الْمَرْوُجُ أَيْضًا وَلَوْ اسْلَمَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَى النِّكَاحِ
 لَا يَفْعَلُ فَاسْتَدْرَكَ إِذْ ذَكَرَ السُّرُوحِي وَادَّ بِالْمُتَنَاسِ
نوع في المهر
 يَقَعُ عِنْدَ النِّكَاحِ بغيرِ نِيَّةٍ الْمَرْوُجُ النِّكَاحُ
 عِنْدَ انْضِمَامِ دَارِ وَدَوَاجٍ لَعَنَةُ نِيَّتِهِ بِالزَّوْجَيْنِ
 ثُمَّ الْمَرْوُجُ إِذَا شَرَعًا أَمَانَةً لَمَعَةِ الْحُلِّ فَلَا حَاجَ
 إِلَى ذِكْرِ لِحْصَةِ النِّكَاحِ وَأَقْلَ الْمَرْوُجَةِ دَرَاهِمُ وَلَوْ
 سَمِيَ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَا الْعَشْرَةَ وَقَالَ زَوْجُ الْمَرْوُجِ
 لَا نِيَّةَ مَا لَا يَقَعُ نَهْرًا لَمَعَتِهَا وَلَوْ طَلَعَتْ قَبْلَ
 الدُّخُولِ بِأَيِّ حِمَّةٍ عَشْرَةَ عَشْرَةَ عَلَى مِلَّةِ الثَّلَاثَةِ وَعَشْرَةَ
 بِحِمَّةٍ الْمَعْنَى كَأَذَى الْوَسْيَا وَمَنْ سَمِيَ نَهْرًا عَشْرَةَ فَمَارَادُ
 تَعْلِيهِ الْمَرْئِي أَنْ دَخَلَ بِأَوْ مَاتَ عَنْهَا وَإِنْ طَلَعَتْ قَبْلَ
 الدُّخُولِ بِأَوْ الْحُلُوةِ فَلَا رُفْعَ الْمَرْئِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ
 طَلَعَتْ مَوْهَنْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمُوتَ مِنَ الْآيَةِ وَشَرَطَ أَنْ
 يَكُونَ قَبْلَ الْحُلُوةِ لِأَنَّهُ كَالِدِ خَوْلٍ عَنْهَا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا
 وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا نَهْرًا أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا يَمْرَئِيهَا فَلَهَا مَهْرُ
 سِتْلَانِ أَنْ دَخَلَ بِأَوْ مَاتَ عَنْهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ
 سُنَى فِي الْمَوْتِ وَالْكَرْمُ عَلَى نِيَّةٍ فِي الدُّخُولِ وَلَوْ طَلَعَتْ

قبل الخول بها فلي المنعة لقوله تعالى ومنعواهن
 على المومنين فدره وعلى المعترة فدره ثم ان هدره
 المنعة واجبة وجوباً الى الامر وفيه خلاف
 مالك والمنعة لا تزيد على نصف مهر مثلها ولا تنقص
 عن خمسة دراهم وتعتبر بحاله في الصبيح ومبي
 ذوق وخباز ولفحة واذا زوج الرجل بنته
 على ان يزوجه الاخر بنته او اخاه ليكونا احد
 العقد من عرسا من الآخر فالعقدان كإيران وتلك
 واحدة منها مهر مثلها وقال الشافعي يبطل العقدان
 وان تزوج حراً امرأة على حزمة سنة او على تسليم
 الثمن فلي مهر مثلها وقال محمد بن حمدة حرمته
 ومهر مثلها يعبر بما خولها وعملها وبناء عملها
 فان لم يوجد خبر منهم في الجانب الذي تعتبر مهر مثلها
من قبيلة مثل قبيلة ابيها ولا تعتبر بما خولها
 اذا لم يكونا من قبيلة ابيها بان كانت الاخر من قوتها ابيها
بان كانت بنت عمه لمعتد بعيرها مهرها وتعتبر
 في مهر المثل ان خباوى الزمان في السن والجمال والمال
 والعقل والدين والسكدة والعصر والفقهاء قالوا يعتبر
 الشاوي ايضا في البكارة والسيوينة والمرأة ان تمنع

شك

نفسها حتى تخذ المهر ومنعه ان يخرجها انما هي
 لا وليس للزوج ان يمنها من الشفر والخروج من
 منزله وزيارة اهله حتى يوفىها المهر كله ان
المعجل ولو كان المهر كله مؤجلاً ليس لها ان تمنع نفسها
 لا سقاطاً حراً بالتأجيل كان في البيع وفي المبيع ولو كان
 المهر حالاً فاحرمته مهر المثل ان تمنع نفسها عند ما
 وعده ان يوفى لها ذلك لان هذا تأجيل طار فكل
 حكم التأجيل المقتضى ولو قال نصفه معجل
 ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلفت
 المسامح فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالاً
 كما اذا قال تزوجك على الف مؤجلاً وقال بعضهم
 يجوز ويصح ذلك على وقت وقوع العدة بالموت او
 بالطلاق وروي عن ابي يوسف ما يؤيد هذا القول
 ويؤيد رجلاً كفل امرأة عن زوجها نصفه كل شهر
 يلزمه نصفه شهر واحد في الاستحسان وروي عن
ابن يوسف انه يلزمه نصفه كل شهر ما اذا والنكاح بينهما
 قائماً فذلك هنا ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في
 المهر فالقول قوله في نصف المهر وهذا عند ان حصة
 رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رحمه الله القول قوله

وتكلم

فكل الطلاق وبعده الا ان ياتي بشئ قليل ومناه
 ما لم يتجاوز من امثالها وهو الصحيح ولو كان الاطلاق
 في اصل المني حيث تراه المثل بالجماع ومن يعنى الى امرأ
 شيئاً فقالت مؤهدة تيه وقال الزوج مؤهدة فالتع
 قوله ٢ انه مؤهدة فكأن عرف محبة التملك كيف
 وان الطاهر انه سعى في اسقاط الحق احدى افعيا
 فهي للاكل كالحلوا والحيرة والفالحة مما لا يقطي
 والمزعة فان القول فيه قولها ولا يكون محضاً
 بحال لان الطاهر يكذب له واما سائر الاموال
 فقد تكون مزاو وقد تكون هدية فاليه البيان
 ولو لم يكن ممتثالاً للاكل نحو شاة او حطة او لوز
 مما سبق منها شراً فالقول لا مع ميمه وفي الذخير
 وجعل تجهز ابنته بجواز فاته ثم زعم ان البكر دفعه
 اليها امانة وانه لو بعته لكانت امة عارية
 فالقول قول الزوج وعلى الامم البينة لان الطاهر
 شاهد للزوج وعلى من العاضى الاجام على الصدق
 ان القول قول الاب لان اليد استندت من جهة
 فكون القول قوله باي جهة ابنتها وبه اخذ بعض
 مشايخنا وذكر الامم الشرح في السير الكبير

مطلب جهر البنت
 من الاب

هكذا

هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية شرا
 والهبة تبرع والعارية اذ اها محل على الاذن
 وقال الصدر السديد والمجاز للثوي انه ان كان
 العرف مستمر ان الاب يدفع الى حجاز عارية
 كاذباً كان القول قول الزوج وان كان العرف
 مستمراً فالقول للاب قال قاضي خان ان الحجاب
 فيه دل على التفصيل اذ كان الاب من الاستراف
 واللام لا يميل قوله ان الجاز عارية وان كان مما
 لا يحيز البينات يميل ذلك قبل قوله وفي العادي
 وجعل غور جلا وقال الزوج بغير منك واجهزها
 حجازاً عطيها وما نرفع لي من المجد اذ في الذخير
 ثلاثة امثاله فزوج الرجل ودفع العقد الى المرأة
 بقدر وسعة ثم ان اباً ابنته لم تجهزها ولم يرفع اليها
 الزوج شيئاً هل الزوج ان يرجع اليها بمازاة على من
 مثلها لا رواية في الا ان الصدر السديد البزوي
 وعاد الدين النسخي وقال اسلاف السوفى رضي الله
 الكبير برهان الدين ومشايع بخاري فتوا ان الزوج
 يطالب بالمرأة بالتجهيز فان جهز والا يمينه ومناه
 زاد على ندمتها وقد يندروا الجاز بالنقد

قالوا من الامام صدة الاسلام الزدوي وعاد الدين
 الزدوي قال لكل دينار من النفقة ثلاث دنانير
 من الجار او اربعة دنانير والزوج يطالب به بهذا
 القدر وما زاد على نقد سله. **قال** رضي الله
 عنه **وقد** استفتيت بن محمد بن مساعج بخاري
 القاضي جلال الدين والشيخ الاجل برهان الدين
 فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان احيا مساعج بخاري
 هكذا **وفي** فتاوى طبرستان الرغيبان الصحيح
 انه لا يرجع كل ان المرأة بشي لان الماتية في النكاح
 امس بمضود اصلي **وفي** فتاوى صدة الاسلام
 ابن محمود **رجل** تزوج امرأة ودفع اليها النفقة ولم
 تأت بالجواز الي بيت زوجها هل يحجر على ذلك قال
 القاضي جلال الدين للزوج ان يطالبها بالجواز بمقدار
 ما عطاها من القدر على عرف الناس وعاد القدر
رجل تزوج امرأة على ان لا يكرهاه ابي عن بكر وقد
 اعطاها المحذر هل له ان يرجع عليها بما زاد على ما
 سله فقل فليس له حارة صدة الاسلام
 الزدوي ومن وافقه بن مساعج بخاري في مسئلة
 الجواز وينبغي ان يكون له ذلك **وفي** فتاوى طبرستان

المعنى

الرغيباني لا يرجع له وذكرتم في السرخسي اذا
 بالي الى امرأة بموت زوجها فاصدت وزوجت
 باخر وولدت ثم جاء الاول حيا فعند الامام
 في حنفية الولد للزوج الاول والثاني صاحب النكاح
 القاسد فصار كمن تزوج ابنته فجات بولد فثبت
 النسب من الزوج دون المولود ذكر القفيع ابو الليث
 رحمه الله في حجة اني حنفية ان اعقوا ان الاول كان
 جاهلا او كان مستغيبا محققا فالولد الاول هكذا
 ذكر ابو يوسف في الامالي في هذا الفصل انفا فان
 من الاول والاخر الولد او نفاه احدهما فهو الاول
 على كل حال ولا حد عليه ولا لعان فزودي عبد
 الكرم الجرجاني رحمه الله عن ابن حنفية رضي الله عنه
 انه رجع عن هذا القول وقال ثبت النسب من
 الزوج الثاني وقال ابو يوسف ان جات به لا قبل
 من سنة اشهر من تزوجها الثاني فهو الاول وان جات
 به بسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها فهو الثاني
 سيرا او عينا او نفاه وقال محمد بن جات به لا كثر
 من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو الثاني قال القفيع
 ابو الليث وقول محمد رحمه الله اصح وبها خذ ولو

سبقت المرأة فزوجها رجل من أهل الحرب فولدت
 فصل هذه الخلاص **وإن** مجموع الوارد **سبل** نجم
 الذي النسي رحمه الله تعالى عن تزوج امرأة صغيرة
 تزوج ابنها ثم مات الأب والزوج غائب فكبرت
 البنت وتزوجت رجلاً فحضر العايت وأدعاهما
 فأنكرت ولم يكن له بنية فلو مضى له **ب** وقضى
 به للمنفى فولدت منه ثباً وللزوج الأول ابن
 من امرأة له أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن من
 هذه البنت **قال** رحمه الله تعالى إن كان فاحال
 صغير الابن لا يجوز لأن في زعم أبيه إن أم البنت
 زوجها والبنت ولدت على فاسبه فهي بنته
 فإذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه
 يعني أن يجوز لأن أوال الأب لم ينفذ إلى عمره **قال**
 صاحب المعادي رضي الله عنه **سبل** جدي شيخ
 رضي الله عنه عن صغيرة زوجها أبوها من صغيره
 قبل عنه أبوه فمات الابن ثم بلغا ولم يعلى
 به يعني النكاح وتزوج المرأة **ب** فولدت
 منه أولاداً ثم إن الرجل علم بذلك وأدعى النكاح
 ولم يكن أثبانه ثم أراد أن يزوجه ولدها من ولده

صل على ذلك **اجاب** رضي الله عنه لا يحل والله
 سبحانه وتعالى أعلم **وفي** ما ذكره فاضل حان
 ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يحل
 الحمد عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإن لم يدع
 الحل انتهى والله أعلم
نوع في القسم والرضاع
 الحمد إذا كان للرجل امرأتان حرمان فعليه أن
 يعدل بينهما في القسم بكون كاشاً أو مبيناً
 أو كاشاً صاعداً بكراد الآخر يثبت لقوله صلى
 الله عليه وسلم من كان له امرأتان وما زال إلى أحدهما
 في القسم حاكم العسامة وشقه ما يلزمه فلو
 وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يعدل بين منأيه في القسم وكان يقول
 اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توهني في فيما لا أملك
 يعني زيادة المحبة أو الأفضل صباراً وناراً الحمد
 والحديث سواء لا إطلاق ما ذكرناه من القسم
 من حقوق النكاح ولا تفاوت بين والاختيار
 في مقدار الزوال الزوج لأن المستحق هو التسوية
 حلفاً طريفة والتسوية المستحقة في التسوية



لا والجامعة ينبغي على الشايط وقال ان في
 ستم الزوج عند البه الحرة سبعة والربع
 ثلاثا ثم يساوي لولده صلى الله عليه وسلم
 من زوج بوا ستم سبعة ايام وان تزوج
 مباه ستم عند ما ولدته ايام ومعنى ما رافاه الدود
 على السبع والثلاث في القسم بالسوية بغير
 جميعا الدود والجمع بين الحدين وان كانت احداهما
 حرة والاخرى امة فلهما الثلثان من القسم
 وللأمة الثلث فانما في الماكول والمشروب
 والملبس ما لا يسوي بينهما لان ذلك من الحاجات
 اللازمة فيسوي فيه الحرة والأمة والكافية
 المدبرة واما الولد كالامة لتمام الرق في
 ولا قسم للمملوكة ملك المهر اي لا ليلة لها
 وان كثر **ويش** الغنية رجل له زوجة
 وحارية ستم عند الاوجة خمس للاثمن
 وللمهر عند الجارية وفي المطامعة فله ذلك
 اذ الرصيد الاضاربا ولا قسم في السفرة
 والفرقة اذ لا يعني مستحق ان يشرع بهن
 نظيرها لعلهن وان تركت قسمها لغيرها

صح وان وصيف جاز اشئ **وفي المبيع الرضا**
 فليطه وكثيره سوا في انهما الحرة عندنا
 وقال الشافعي لا تنفذ الحرة بطلاق الرضا
 بل خمس وصفاة قيل في تفسير الحسن
 ان يكتفى القبي بكل واحدة منها

نوع في الرضا ثم الرضا
 عند الامام ان حقة رضاء عنه ثلاثون شهرا
 وعند ما سناه ووجه قال الشافعي واحد
 وعشرون شهرا سنين وقال بعضهم اربع سنين
 وقال بعضهم عشرون شهرا وقال بعضهم خمسة
 عشر سنة وقال بعضهم عشرون سنة وقال
 بعضهم اربعون سنة وقال بعضهم بقية العمر
وفي الذخيرة مدة الرضا ثلاثة اوقات
 اذ في الاوسط واقصى فالاول حول
 ونصف حول والاوسط حولان والاقصى
 حولان ونصف حول فلو كان الولد يستغنى
 دون الحولين ففقط امة في حول ونصف
 حول بالاجماع والائم ولو لم يستغنى عنها جولين
 حول لما بعد ذلك مدة عامة القفا الا عند

ان رصفه

فالحاصل ان مدة الرضاع اذا امتدت لا يخلو
 بها الحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم ومدة
 الرضاع كما مر فلا يبعد ههنا ما قال
 بعض الناس من ثبت الحرمة بالرضاع الكبير ولا
 يعتبر النظام قبل المدة حتى لو فطم الصغير
 قبل فطر الحولين ثم ارضع في مدة لا تتجاوز
 عشرة وخولين عندهما فهو رضاع يوجب الحرمة
 لوجوب الارضاع في المدة **وذكر** الحنفية
 انه يطران كان الصبي يستغنى بالطعام من
 اللبن لا يفتي الحرمة وان كان لا يستغنى ثبت
 الحرمة وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
قلت وهذه الرواية لا يخالف الرواية
 الاولى من حيث المعنى لانه اذا الرضيع الاستغنى
 لم يكن النظام معبرا **وفي** الغاية وعليه
 الشوي رواه الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 وعن ابي يوسف اذا فطم الصغير وكان يكتفي
 بالطعام فارضعته امرأة لم يكن رضاعا
 وان كان لا يكتفي بالطعام عن اللبن او كان اكثر
 الذي يتيأوله هو اللبن دون الطعام يكون

رضاعا

رضاعا وان كان الاكثر هو الطعام لا يكون رضاعا
وفي الهداية قيل لا يباح الارضاع بعد
 مدة الرضاع لان ابا حنيفة ورثته فكونه
 الجزء الاوفا ويجوز من الرضاع ما يجوز من النسب
 للهداية المشهور المصروف الا ان اخيه من الرضاعة
 مائة يجوز ان تزوجه ولا يجوز ان تزوجه امر
 اخيه مع النسب لان يكون امة او موطوءة ابيه
 خلافا للرضاع ويجوز ان تزوجه اخت ابنه من
 الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها ولما
 انها مرت عليه ولم يوجب هذا المعنى والارضاع
 وابن النخل يعلق به الخدم وموان يرضع المراء
 صبيته فحرم هذه الصبيته على زوجها وعلى
 ابيه وابنته ونصير الزوج الذي ترل لها منه
 اللين اما المصنعة وفي اخذ قولنا لا يرضع
 النخل لا يجوز **وفي** المحيط ولو زني بامرأة فولدت
 منه فارضعت لعدة اللين صبيته عمو على الزاني
 وفروعه واصوله لان بنت الزاني رضاعا وكذا
 لا يجوز للزاني تزوجه كما ذكره الهولاء ولعم الزاني وطأ
 ان تزوجه لهذه الصبيته كما يجوز له ان تزوجه

بالمولودة من الزنى لانه لم يثبت نسب ولد الزاني
 من الزنى فلو ثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجة
فدفع ذلك في العامة
 ولو ان امرأة لها بنون واخوي لها بنات فارضعت
 الى طائفتان اثنتا من بني الاخوي فان سبها
 عزم على ذلك الابن بعينه ولا يحرم واحدة
 من بناتها على سائر بن المرأة لعدم اجتماعهم
 على تدريس امرأة واحدة فلو كانت ارضعت بنتا
 حرمت على جميع بناتها وقرها من بناتها لم تلحق
 بالرضعة فلو كانت ام البنات ارضعت اخواتهن
 لم يكن للابن الموضع من ام البنات ان يزوج واحدة
 ممن ولا حواشي ان يزوج ابنتها الاخرى الا التي
 التي رضعته من امهم وحدها لان اخصم من الرضاع
وفي المبسوط اذا ارضعت مائة لم يكن لأحد من
 اولاد الرضعة من كان قبل الرضاع وبعده ان يزوج
 تلك الرضعة وعند بعض القائلين لا سب الحرمة فيما
 قبل الرضاع وانما ثبت فيما حدث بعده . ولا
 يثبت لانيادة رجلين او رجل وامرأتين وهل
 ثبت الرضاع بشهادة الشافعات فثبتنا

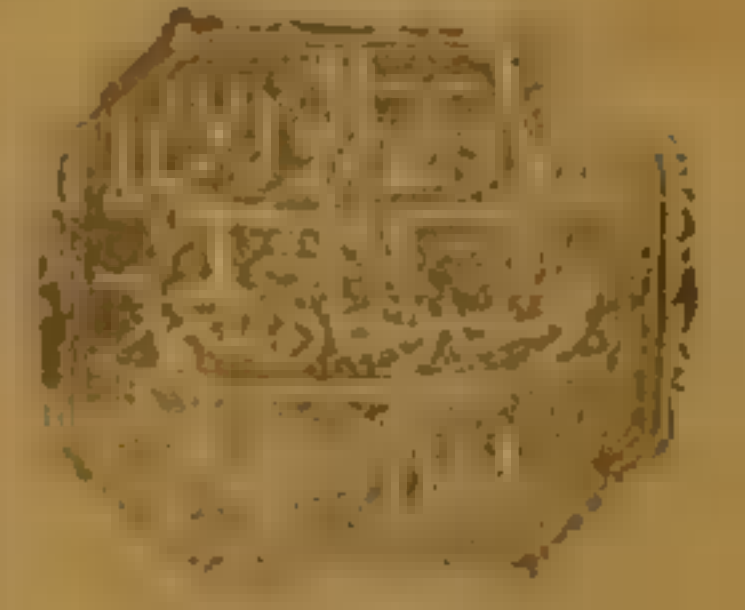
لا يثبت

لا يثبت خلافا لما لك والشافعي واحد وفي الرافعي
 ثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 ولذا يباح ذواتهن نسوة وقبل اخدم ثمانية
 الرضعة وحدها لذات المبتغى انتهى والله اعلم

الفصل الرابع عشر في الطلاق اعم

ان الطلاق ينقسم الى احسن الطلاق والى طلاق
 السنة والى طلاق البدعة فاحسنه ان يطلق
 الرجل امرأته طلقة واحدة ويظهر له كما فيها فيه
 ويضربها حتى تنقضي مهنتها وانما طلاق البدعة
 هو ان يقع ثنتين او ثلاثا دفعة او في طرة واحدة
 فاذ اقبل ذلك وقع الطلاق وكان ماصيا عندنا
 خلافا للشافعي **واما** طلاق السنة فهو ان
 يطلق المدخول بها ثلاثا وقال مالك هذا بدعي
 وليس طلاق السنة الا ان يطلق واحدة ويضرب
 حتى تنقضي عهدها طلاق السنة ان يطلق واحدة
ثم طلاق السنة على نوعين
 سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت
 فالاول فيبوي فيه المدخول بها وغير المدخول بها .

والثاني محقق المدخول بها وهو ان يطلقها واحدة
 في طهر لم يحكمها فيه وهذا المشهور في المدخول
 خاصة انه اذ ذكره فاضى الفضاة بدراهم الغنى
 ونسجه على الجمع **وفي** الهداية وشع طلاق
 كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي
 والمجنون والناجم **وفي** العمدى طلاق واقع
 وطلاق المجنون وسكوا في الفاصل بين المجنون
 والمعنونة قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه واقباله
 الا نادراً والعاقلة ضد المعنونة من خلط كلامه
 واقباله فتكون ذلك غالباً او هذا غالباً او كما سوا
 وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال العتية لا يقصد
 والعاقلة من يفعل ما يفعله المجانين والاحاسين
 ولكن يقصد وانما يفعل من طر الصلاح والمعنونة
 من يفعل ما يفعله المجانين والاحاسين لكن يفعل
 مع قصد مع ظهور الفساد **المصروع** اذا طلق
 امرأته وحالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب
 المحيط طلقاً امرأته وهو صاحب برسام فلما صح
 قال طلعت امرأتى ثم قال ان لمست اظن ان الطلاق في
 تلك الحالة كان واقعاً فان مشايخنا حينما اوردوا الطلاق



امارة الى حالة الرسام وقال قد طلعت امرأتى
 وحالة الرسام فالطلاق غير واقع في الصبي
 وطلاق المرأة واقع خلافاً لما في طلاق
 السكران واقع واخيراً الكرخي والطحاوي
 الله لا يقع وموافق قول الساجي وطلاق لا يقع
 واقع بلاشارة لانها صار من معنونة فاقسمت
 مقام العبادرة دفعت الحاجة وطلاق الامة
 نشان حراً كان زوجها او عبداً وطلاق المرأة
 ثلاثاً حراً كان زوجها او عبداً وقال الساجي
 مدة الطلاق يعتبر بحال الرجل واذا تزوج
 العبد امرأته وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه
 على امرأته لان ملك النكاح من العبد فيكون
 الاسقاط اليه دون المولى والله اعلم

نوع في الصريح والكناية

الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله
 انطلق او مطلقة وطلقك فقد اشيع به الطلاق
 لان هذه الالفاظ مستقلة في الطلاق ولا
 تستعمل في غيره فكان صريحاً وانه تعقيب الرحبة
 بالنسب ولا تستعمل في غيره لانه صريح فيه

لعلة الاستعانة وكذا اذا نوي الا باقية قصد تخيير
 بما علقه الشرع بانقضاء العدة فيه وعليه ولو
 نوي الطلاق عز واثان لم يدرين في القضاة خلاف
 الظاهر ويبرهن فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 يحمله ولو نوي به الطلاق من العلة لم يدرين
 في القضاة ولا فيما بينه وبين الله تعالى وعزاني خيفة
 رجه الله انه يدرين فيما بينه وبين الله تعالى ولو
 قال انت مطلقة بتكثير الطلاق لا يكون طلاقا الا
 بالنية واذا قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقا فان لم يكن له نية او نوي واحدة
 او اثنين وحقية في واحدة رجعية وان نوي
 ثلاثا فلا بد ولو قال يدك طالق او زوجه طالق
 طالق لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي يقع
 وكذا الطلاق في كل جر معين لا يعتبر به من جميع
 البدن وان طلقها نصف تطلقه او قلنا كانت
 طلقة واحدة لان الخلافة لا تجزي ولو قال انت
 طالق ثلاثه انصاف تطلقين في طالق ثلاثا
 لان نصف التطلقين تطلقية اذا جمع بين الثلاثة
 انصاف تطلقية تكون ثلاث تطلقيات ضرورية

ولو قال انت طالق ثلاثه انصاف تطلقية في
 سبع تطلقيات لان طلقة ونصف مكمل وقيل
 سبع ثلاث تطلقيات لان كل نصف يتكامل شيء
 تشبه نصير ثلاثا ولو قال انت طالق من
 واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين
 في واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث او ما
 بين واحدة الى ثلاث في ثنتين وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا سبع في الاول ثنتان وفي الثاني
 ثلاث وقال زفر في الاول سبع وفي الثانية
 سبع واحدة وسمي العياض ولو قال انت طالق
 واحدة في ثنتين ونوي الضرب والحساب او لم
 يكن له نية في واحدة وقال زفر سبع ثنتان
 لدقت الحساب وهو قول حسن ابن زياد رضي الله
 عنه وان نوي واحدة وثنين في ثلاث وعلى هذا
 الخلاف اذا قال فلان على عشرة دراهم وعشرة
 دراهم بكذا عشرة عند علمائنا الثلاثة وعند
 زفر بكذا مائة درهم وبه قال مالك والشافعي
 ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام في واحدة
 ملكة الرجعة وقال زفر في بانية ولو قال

استطلق بكه أو مكره فبطل في الحال في طلاق
 وكذا قوله أنت طالق بكه في الدواوين الطلاق
 لا يتخلص بمكان دون مكان وإنما إذا دخلت
 مكة بمكة ودعاك ولو قال أنت طالق إذا دخلت
 مكة لم يطلو حتى يدخل مكة لأنه عليه باله خول
وفي المنع ولو قال أنت طالق عند وقوع الطلاق
 على بطلوع الفجر ولا يقع في الحال إلا أن يكون
 القول قبل طلوع الفجر **وفي رجل** قال على طلاق
 امرأتين لا يقع **وفي** إذا بطل الفضا المشروط **وفي رجل**
 قال لامرأته طلاقك علي فوض أو لا فمروا وقال
 طلاقك علي الصحيح المنع الطلاق في الكل بطلان
 العتق فانه مما يجب تحصيل أخبار **وفي** ولو لم يجر
رجل قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق
 إلا أن يريد الإيقاع لأن هذا اللفظ لا يستعمله
 الناس للإيقاع **رجل** قال لامرأته ثلاث تطلقين
 عليك تطلقين ثلاثاً لأنه أوقع الثلاث على ما كان
 لا يحتاج عينا فانه يقع أجماعاً **قال** في المنع جود
 النكاح لا يكون طلاقاً قال جميع نساء أهل الدنيا
 طوائف تطلق لا من حساب العالم **رجل** قال لامرأته

في
 الطلاق

فمات لم استعفك من النكاح فانت طالق قال بعضهم
 لا يعرف شتماً حتى يقول طلاقاً وقيل إذا طامعاً
 ولم يمارقها حتى أتت فكذلك استعفاً ولم يقع الطلاق
وفي ولو لم يجر **رجل** قال أربع نسوة فقال أنت شمر
 أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلعت الرابعة لا غير لأنه
 لم يذكر الجزاء إلا الرابعة ولو قال أربع نسوة
 له يمكن تطلقه طلعت كل واحدة منهن
 تطلقه لا تقسم عليهن فتصيب كل واحدة
 منهن زبناً وأنه لا يجزئ بكلمة ولو قال لامرأته
 كوني طالقاً عن محمد أنه قال إراه واقعه وكذا
 لو قال لامرأته كوني مرة لا يقع صريح في الطلاق
 والعاقبة **رجل** قال لامرأته أنت طالق عند ما في
 الخوض من الماء وليس في الخوض ترك فانه يقع واحد
 وكذلك لو قال أنت طالق بعد ذلك مرة على جسد
 البليس يقع واحدة لا غير **رجل** قال لامرأته لست
 لي بزوج فقال الزوج صدقت وموئيد بذلك
 طلاقاً فهو طلاقه وإذا قال الزوج لامرأته لست
 لي بمرأة فتوى الطلاق سواء ومنه يقع الطلاق عند
 أن خيفة رجمه الله كذا هنا **رجل** قال لامرأته لا تحا

لعله
 شعرة

لي فليد وما ازيدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا
 لان اللفظ لا يحمله **وفي المنع رجل قال**
 لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم
 طلعا ثلاثا منجرا ثم عاد تالية بعد زوج آخر
 فدخلت الدار لم تنفع من عند علمائنا الثلاث
 وهو قول مالك ذكره في المدة والامام
 الشافعي في الحديث واحد ابن حنبل وقال زفر
 يقع الثلاث **رجل قال** لا امرأته ان دخلت الدار
 فانت طالق ثم ارتد والعياذ بالله تعالى وحل
 بدار الحرب ثم عاد مسلما وزوجها فدخلت
 الدار لم تطلق عند الامام ان حنيفة وعند سنها
 طلقت **الباب** لا تلحق البائن لا بعدا وسببه
 بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ونوي
 به الطلاق ثم البائن ثم دخلت الدار ونوي في العدة
 حميد خلفه وقال زفر البائن لا تلحق البائن طلقا
الشرح يلحق الصريح والباين حتى ان المطلقة
 الرجعية لو طلقت زوجها او ابنته منع بالاجماع
 لعمارة الزوجية والوصلة وقد انقطعت بالعلم
 والابانة ولو طلقت في العدة منع عندنا خلافا

من افق

للشافعي رحمه الله تعالى **قلت** وقد نظم وهذا
 المعنى شيخنا العلامة فاضل القضاة سعد الدين
 الدينوري الحنفي رحمه الله تعالى وهو **بيت**
ما وكل طلاق بعد اخر واقع **سوي** باين مع مثله **سوي**
وفي الذخيرة لو قال لمخلعة اعندي بنوي
 به الطلاق او قال اسبيري رحك او قال لها
 انت واحدة منع على تطلقه عند الامام ان حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف لا تقع باين من جملة
 الكايات وهذا يحتاج فيها الى التمهيد كما في الكايات
 وهذه استمرت هذه الالفاظ وحكم الصريح على معنى
 ان الواقع لا رجعي ولو قال كلما تزوجك فانت
 طالق فزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها
 في كل مرة فعند محمد تطلق ثلاثا وعليه اربعة مهر
 ونصف مهر وقال ابو يوسف وموافي قول ان حنيفة
 تطلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر فاذا خلفت
 الزوجان في وجود الشرط فقال الزوج علفت
 طلاقك بدخول الدار فلم يوجب الدخول وقال للمأه
 بل دخلت وزوج الطلاق قال قول قول الزوج لا يثبت

مقتك بالاضل اذا اضل منه الشرط والقول
لمن غشك بالاضل لان الظاهر شاهد له فانه
مستور وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمكر
الا ان يقيم المرأة بنية لا يورث دعواها بالحجة
وفي البراري قال لغيره طلقها ان شئت لا يكون وكلا
ما لم تشا ولها المشية في محل علم وبعد المشية
يصدر وكلا فلو طلقها الآن سح ولو قام الوكيل
عن محله بطلت الوكالة وسح الطلاق بعده قال
الامام الحلبي رحمه الله تعالى وهذا خطأ فان
الزوج كئيب من شوبه انها اذا اشأت الطلاق بطلت
والوكلا يوزون الايقاع عن مجلس المشية ولا يورثون
انه لا سح انتهى والله اعلم **نوع في الاستئنا**
والشرط انما يقع لو اتصل وتنفق من المهر
والاستئنا ووجد من نفقته او لا ولكنه وصل
يقع الاستئنا كما عرفت ان يوسف رحمه الله **وفي الاحبار**
سكت سكتة قبل النفس ثم استئني لا يقع الاستئنا
الا ان يكون سكتة النفس **ويطلب ما رعية**
بالسكتة وبالزيادة على المستئني منه مثل ان طلق
فلانا الا ارضا وبالمساواة **وباستئنا** بغير الطلاق
من

بمثل ان طلق الا بصفه ولو قال طلق امرأه طلق
الا هذه ولا يفسر له سواها لان المساواة في
الوجود لا يمنع صحة انعم وصفا لا تصرف
حتى ولو قال ان طلق واحدة ومبين ولانا
وارتبا ان طلق فلانا فعلق الكل حتى لا يقع في
الحال انتهى قال لها ان طلق الجري على لسانه بلاء
قصه الاستئنا لا يقع قال ان شئت الله فاستطاع
لا يقع قال والله لا طلق فلانا استغفر الله ان شئت
الله كان استئنا بيا نه لا قصا اراد ان يحلف وحلا
ويحلفان يستئني بغيره بامر ان يقول عيب حلف
مضلا سبحان الله او كلاتما احل ان المين حقه
نكته الميع عن ابطاله ولو قال ان طلق ان شئت الله ان
طالق فلا سحنا يصرف الى الاول وسح الثاني عذما
خلا فالزوجة تنصرف الى العدة ولا يقع من كبت
الطلاق واستئنا بانه او طلق بيمينه واستئني بالحق
لا يقع اذا عا الاستئنا والشرط بالقول له ولو سئنا
انه طلق او طالع بلا استئنا او سئنا وبابنه لم يستئني
تقبل وهذه المسئلة فما سئل فيها البنية على القولا نه
في المعنى ام وجودي ولانه عبارة عن ضم الغنيين عقب

المتكلم الموجب وان قال اطلق ولم يسمع منه غير كلمة
 الخلع والزواج يدعي الاستئنا فالقول قوله لجواز
 انه قاله ولم يسموه والشرط بهما به لا سيما **عنه**
وفي الصنفين اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى
 الاستئنا **وذكر** الماورج في انما يقع دعوى الاستئنا
 ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا يقبل
 وان ظه منه ما يدل على صحة الخلع قبض البذل ونحوه
 لا يقع دعوى الاستئنا ولو قال لعده عتق امسن
 وقلت انشا الله او امرأة تزوجك امسن وقلت
 انشا الله وانكرت فالقول له قال المتي رحمه الله
 ادعى الزوج الاستئنا وانكرت فالقول له ولا يصدق
 الزوج الا بيمينه **وان** ادعى فطلق الطلاق بالشرط
 وادعت الارسال فالقول له وفي الهداية اذا اطلق
 الرجل امراته في مرض موته طلاقا بائنا فأت وهي في
 العدة ورثته وان مات بعد انقضائها فلا ميراث
 لها **وقال** الشافعي رحمه الله لا يرث في الوهين شيء
نوع **عليه الرجعة**
 اذا اطلق الرجل امراته تطلقته رجعية او تطلقين
 فله ان يراجعها في عدها وصفت بذلك او لم ترض

نحوه

لقوله قال فاسكون بمعروف من غير فصل ولا
 يد من قيام العدة لان الرجعة استئنا
 المثل والرجعة ان يقول راجعك او راجعت
 اوراق وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه
 بين الامه او بطلانها او يثبتها او يثبتها بهاوة
 او يظن ان زوجها بهاوة وهذا عندنا وقال الامام
 الشافعي لا يصح الرجعة الا بالقول مع العدة عليه
 ويستحب ان تشهد على الرجعة شاهدين وان لم يشهد
 صح رجعة **واذا** انقضت العدة **فقال**
 قد كنت راجعك في العدة فقالت صدقت وصدقت
 فهي رجعية وان لم يثبت بالقول قوله فان قال
 الزوج قد راجعك فقالت له قد انقضت عدي
 لم يصح الرجعة عند الاباوان خيفة رضي الله عنه
 وقال لا يصح الرجعة والمطلقة الرجعية **فمن**
 اي شري بان خلوا زوجها وتصل جملتها
 لان ذلك حلال للزوج اذا النكاح قائم بينهما
 ويستحب للزوج ان لا يدخل عليها حتى تؤذيها او
 تسيئها حتى ترضى **وليس** له ان يساويها حتى تشهد
 على رجعتها والطلاق الرجعي لا يجوز الوطى وقا

بالشوز فلا جناح على الزوج فيما اخذ ولا على المرأة
 فيما اعطت والخلع مباح فيهما لان الخلع
 من جانبها يملك مال بموضع فيصح رجوعها قبل
 قبول الزوج بشرط الخيار لها فان قال خالعك
 بملك الخيار ثلاثة ايام فقبلت وان رد الطلاق
 بطل وان اثاره وقع ووجه الالف للزوج عند
 الامام ان حقة وضاعف عنه وعندنا الطلاق
 واقع والحال لازم والخيار باطل لان الخلع من
 جانبها في معنى تعليق الطلاق بقول المالك ومن
 يمين واليمين لا تقبل النسخ ولذا شرطوا وهو البعد
 من زوجتها وتبصر على المحل اذا كان الاجابة من
 قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذ كان
 الاجابة من قبل الزوج لا يصح رجوعه قبل قبول
 المرأة فيصح قبولها بعدة بشرط الخيار ايضا
 ولا تبصر على المجلس ويسقط الخلع والمبارات
 من كل حق لكل منهما على الآخر بان يقول امرأته
 تولك من كل حق كذا وسبق لي ولا ينبغي لاحد منهما
 دعوى في المهر مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول
 او بعدة ولا في النفقة الخاصة اما نفقة العدة

فلا

فلا تسقط الآية ذكر وهذا كله عند الامام ان فيه
 وعند محمد لا تسقط الآية اما يمينه واما يمينه
 واقوال الامام ابو حنيفة والمباراة ومحمد والخلع
 ولو خلعها على نفقة العدة صح ولا يجب النفقة
 ولو ابرأ الزوج عن النفقة حالها والنكاح
 لا يصح الا برأ ويجب النفقة لان النفقة في
 النكاح يجب شيئا قسرا على حب حدوث الزمان
 يوما فيوما فكان الا برأ قبل الوجوب
 فلم يصح واما نفقة العدة فانها يجب عند
 الخلع على النفقة ما لغايز وجوبها ونصح
 الخلع على مائة السكنى بلا خلاف وتسقط
 ولا يصح الخلع على السكنى والامراة لا ت
 السكنى في البيت حال العدة خوفا لله تعالى
 قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن فلا
 يملك العبد اسقاطه ولا يصح الا برأ عن نفقة
 العدة والرضا بالشرط لا يبرأ عنها لها ما
 شرط البراءة منها والخلع وقتان قال ط
 سنة او سنتين سقطت فان ما نال ولد قبل تمام
 الوقت يرجع الا برأ عليها ما بقي من اجرة بل الرضا

الى تمام المدة **والجيلة** في ان لا يرجع على انتموه
 الزوج خالفك على ان يرى من نفقة وذلك الى
 سفن من فامات في بعض المدة فلا يرجع الى طلاق
 وان خلع مسبقه بما لها لم يجب عليها شيء وتبقى
 مهرها وتطلق في الاصح لانه على الطلاق
 قبول الاب ووجد الشرط منع الطلاق ولا
 يجب المهر **٢٠** ان بدل الخلع تبرع ومال الصبي
 لا يسئل التبرع **وفي رواية** لا يقع الطلاق
 والا واصلح فان خلع اي الاب الصغيرة على الف
 على انه صابن الالف صح وعليه المال لان الاب
 لا يكون ادنى كالا من الاجنبي واشترط بذلك
 الخلع على الاجنبي صح فعلى الاب اولى وان شرط
 الماز على يطلو بلائى ارطبت اي كانت من
 اهل البول ان يسئل العقد ولا يجب المال على
 لانها ليست من اهل العدامة
نوع في العتق
 وهو الذي لا يقد ر على الجاع لمصر او كبر سن او لسنه
 وهو يصل الى الثيب دون البكر او لا يصل اليه
 امرأه بعينه ثم انه اقرا انه لم يصل الى زوجته

اجله

اجله الحال سنة قرينة في الصحيح وموطاه المذهب
 وهي ثلثمائة اربعة وخمسون يوماً **وفي الدخلة**
 يوم جل سنة شمسية وهي زائدة على المدة احدى
 عشر يوماً وجزء من مائة وعشرون جزءاً من اليوم
 فحوزان يوماً فوطبقه هذه الزيادة وهي رواية
 عن ابي حنيفة ومحمداً وبعض الساجين وروى
 واما حنيفة فما ابي معدودة من السنة لان السنة
 لا تخلو عما لا مدة نرضه ومرضها فان لم يصل
 فيها ابي والسنة فوق العاشر في السنة ان طافت
 المرأة القدرق وان وطئ مرة ثم محر لا خيار لها
 ولو سأل الزوج العاشر ان يوجل حنة اخرى او سأل
 او اقر لا يقبله الا برضاها فان رضىتم رجب
 فلها ذلك وان كان الزوج غيباً والمرأة تغافل بكن
 لها حق العدة لوجود المانع من قبلها وتبين طلبة
 يعني تكون العدة طلعة بآيينه ثم فعل القاض
 اضيف الى الزوج فكانه طلعا بنفسه ولها كلفة
 ان خلاها لان خلوة العتق صحفة وتجب العدة
 وان اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليه وكانت
 ثيباً او بكرة فنظر النساء ففعل ثيب خلع الزوج

لأنه ينكر حق العزقة فادخله بطل حقا وإنا نكل
 أو قلن كما أجل سنة أخرى لظهور كذبته ولو أجل
 العنين سنة ثم أحلفا أي قال الزوج جامعها في
 السنة انكرت فالتسليم هنا كأمرة والحضي العنين
 فيه أي في الناجل السنة وفي المحجوب فرق بينهما
 في الحال لأنه لا فائدة في الاستطارة بطلانها
 أي بطلب روجه **وفي العتية رجل له آله**
 قصيرة لا يمكنه إدخاله فجعل الفرج ليس
 لزوجته حتى المطالبة بالنفوق ولا يتجزأ حينما
 يعينها الآخر يعني إذا كان بالزوجة عيب لا خيار
 للزوج لأن المسمى بالعقد الوطى والعيوب كالجلد
 وغيره لا يفسد المسمى بالعقد غير أنها توجب نفوق الطبيعة
 وهذا لا يوجب الرد كالنفوق الفاحشة وإذا كان
 بالزوج جنون أو جذام أو برص لا خيار لها لأن عدم
 الرضا بما يوجب الرد في عقد شرط فيه الرضا ولزوم
 النكاح لا يعتمد تمام الرضا شي الجملة من شرح الوقاية
نوع في العدة
 وإذا طلق الرجل امرأته طلاقا بآبنا أو رجيا أو
 وقعت العدة بينهما بغير طلاق وبني حرة من حوض

فهرته

فعدة ثلاثه أو القوله تعالى والمطلقات يتنصرون
 ما نفس ثلاثه قرة والعزقة إذا كانت بغير طلاق فهي حكم
 الطلاق لأن العدة وجبت للنفوق عن براءة الرحم والعدة
 الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها والآبنا الحضي
 عدنا وقال السافعي الأوطار وإن كانت لا تحيض لصغر أو كبر
 فعدة ثلاثه أشهر لقوله تعالى واللاتين من المحيض الآية
 وفي المنع الأياس فيه روايان في رواية أنه غير مقدّر
 وهو ظاهر الرواية قال محمد في الروميات خمس وخمسون
 وفي المولودات ستون سنة لأن الروميات أسوع كسرا
 وعنه سبعون سنة وعن أن حنفية من خمس وخمسين سنة
 السنين وقال ابن المبارك وسفيان الثوري وابن
 مقبل والزعفراني حد الأياس خمسون سنة لما روي عن
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت أفالعلف المرأة خمس سنة
 لا ترى قرة عين أي لا تلد وبني رواية الحسن وبه أحد
 بنسب ابن يحيى وأبو الليث وعليه النووي وفي القساري
 الطبرية المحار في مدة الأياس خمس وخمسون
 سنة رومية كانتا وتركبة انتهى وإن كانت
 حائلا فعدة ما أن تضع حملها وإن كانت أمه
 فعدة ما حيضان وإن كانت لا تحيض

فعدة ما شهد ونصف. **وعدة الحرة** في الوفاة
أربع أشهر. **وعدة الأمة** شهران وخمسة
أيام. لأن الرق منصف. وإن كانت حاملاً
لعدة ما أن تضع حملها. **وفي الشراء**
طلقاً ثلاثة ووطئها مع الغير بالحرم لا تصح
العدة وسقطت العدة بثلاث خفوف **وبرجاء**
إذا علم بالحرمه وأوجدت الأخصان
ولو كان غائباً فطلقاً أو مات في ذنب الطلاق
أو الموت وإن لم تعلم. **والعدة** أن تمسك
بالاستئان المفروضة لا بالطرف الآخر انتهى

نوع في ثبوت النسب

وفي المنع أقل مدة الحمل ستة أشهر بإجماع
الأربع سلفاً وخلفاً لقوله تعالى وحمله و
ثلاثون شهراً جعل الله ثلاثين شهراً مدة الحمل
والفصال وهو الفطام عيها مئة **لقوله**
وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة أشهر وهذا
الاستدلال منقول عن خير الأئمة عبد الله بن عباس
وقيل إن عبد الملك ابن مروان ولد له ستة أشهر
وامامة أكره الحمل فقد اختلفوا فيه فقال علماءنا

سيفر

سنتين وقال القاضي أربع سنين وهو المهور من
مذهب مالك وأحمد وقال قاضية بر الوالد خمس سنين
وقال أبو بريدتين سنين وقال زبيدة بن أبي عبد الله
سبع سنين وقال أبو عبيدة لا حد لأقضاء ومن
قال إن تزوجت فلانة في طالق فزوجها فولدت ولداً
لسنة أشهر من يوم تزوجها لقوا به وعليه المهر وثبت
النسب لولد المطلقة الرجعية إذا جاءت به لسنتين
أو أكثر ما لم يقر بانقضائه فان جاءت به أقل
من سنتين بأشهر زوجها لا يقض العدة وثبت
نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة لا يضر
مراجعة لانه يحمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل
بعده بل يصير أحباً بالنسب وإن جاءت به أكثر من
سنتين كانت رجعة **والمبنية** ثبت النسب في
ولدها إذا جاءت به لأقل من سنتين وإن جاءت به
لثلاث سنين من وقت العزقة لم تثبت لأن الحمل حادث بعد الطلاق
وإذا تزوج الرجل امرأة ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر
منه يوم تزوجها لم تثبت نسبه لأن العلوق سابق على

النكاح فلا يكون منه فان جحد الولادة ثبت بها
امرأة اخرى وقيل ثبت بها امرأة واحدة تشهد
بالولادة لو تصاد الزوج بلا علم وان النسب ثبت بالقرابة
الغابرة واللعان انما يجب بالقدف وليس من ضرورة
وجود الولد فقال الزوج تزوجك منذ اربعة اشهر
فانقول قولها لا فالظاهر انها لم تظاهر بكم
لان سماع ولم يذكر الاستحلاف وهو على الاختلاف
المذكور في الاشياء الستة المفصلة في المبيع فغيره
وفي المبيع وان تصاد قال على انه تزوجها منذ اربعة
اشهر لم ثبت النسب منه وان قامت البينة بعد
التصاد فاعلى تزوجه اياها منذ ستة اشهر قبلت
قلت وهذا الجواب صحيح مشتمل على ما اذا قال الولد
البينة بعد ما كبر اما اذا كان قاصا والبينة حاله
الولد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل البينة
ما لم ينصب القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير
فينصب عنه خصما لتكون البينة قائمه ممن هو خصم
وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف القاضي يسمع البينة

فانه يصح بدونه فان
ولد

من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشهادة على النسب
تقبل حسبة بدون اليمين واليمين ومن قال لامرأته
اذا ولدت فانت طالق فتهد ما مرأة على الولادة لم
تطلق عنه الى حنيفة وقالوا مطلق لان الشهادة لها
حجة في ذلك وان كان الزوج قد اقر بالجل طلق
من غير شهادة عنه الى حنيفة وعندهما مشروط بها
القابلة لا مند لا بد من حجة له عواها الحث وسرها
حجة فيه على ما بيناه ومن قال لا منه ان كان في
بطلك ولد فهو من فتهد على الولادة امرأة فهي اقرب
ومن قال لغلام هو ابن لم مات وجاءت ام الغلام وفا
اما امرأته فهي امرأته وهو ابنه برأيه **وفي**
فتاوى الطبرية **رجل** زني بامرأة فعلق منه
فلما سبق حلا تزوجه التي زني بها فالتكاح جائز
وان جاءت بولد بعد النكاح لستة اشهر فصاعدا
ثبت النسب منه وان جاءت به اقل من ستة اشهر لا
ثبت النسب الا ان يقول هذا الولد مني ولم يقبل من الر
اسنى **نوع في الخصامة**

وفي المنيع اخوانا بحضنة الولد الصغير قال
 قبله والنكاح او بعد الفرة الامرا الا ان يكون من
 او فاجرة غير ما نونة **لما روى** عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يظن
 له وعاء وحجري له حواء ونذيت له سقا وزعم
 ابوؤه انه يزرعه مني فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انت احب به ما لم تنكحي رواه ابو داود
روى ابو بكر بن شعبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه طلق جميلة بنت عاصم بن ثابت بن الاح
 قس ورجع فاخذ عمر لبيبة عاصم فاذا ذكره الثموس
 انبه اني غامر الانصارية في امر جميلة فاخذته
 فترافعا الي ابي بكر رضي الله عنه وانه حكم على عمر
 بن الخطاب وقضى لعاصم لامته وقاتل اعطف والطا
 وارق واتب وارحم **وفي المبسوط** قاله
 ابو بكر رحمه الله بن سمن وعسل عندك يا عمر
 فدعه عندها حتى يحب ولان الاطفال لما ودعي النظر

لا نسفهم

لا نسفهم والقيام بجواهم جعل السرخ الولاية لمن
 موافق عليهم فجعل حق النصف في الاول والحق
 الاباء القوة واثبت مع النصفه والنصف سيد عي
 قوة الراي وجعل حق الحضنة الى الامهات لوقفهن
 في ذلك مع النصفه وقد عاق على ذلك المزور النبوت
 والظاهر ان الامراء قد وافقوا على الولد من الاب
 فجعل من الماشق ما لا يتحمله الابا من **وفي الهداية**
 ولا يجبر الامر عليه لانها غنيان يخرج من الحضنة فان لم
 تكن امر قار الامرا ولي وان بعدت لان هذه الولاية
 تنفذ من قبل الامهات فان لم تكن قار الامرا ولي من
 الاخوات لانها اولي من الامهات فان لم تكن جده فلا
 حوات اولي من القهات والحالات لان بنات الابوين
وفي رواية الحالة اولي من الاح لآب وامر لا
 اسفوق الاح من الامم ثم الاح من الاب ثم قرابة
 الامم ثم القهات وكل من زوجت من هؤلاء سقط حقها
 الا الحدة اذا كان زوجها حيا الحدة لانه قار مقام ابيه
 ولذا كل زوج مودود رحم محرومة لقيام النصفه نظرا

الى القرابة القوية ومن سقط حق الزوج يعود
اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال وان لم يكن
للصبي امرأة من اهله واحتصم فيه الرجل ولا يتم
به اقربهم نسبيا لان الولاية للاقرب وقد عرف
الربيب في موضعه عريان الصغيرة الى عصبة غير محرر
لمولى العاقبة وبز العهر محررا من العينة والامر والجد
احق بالعلماء حتى ياكل وحده وشرب وحده ثم
لمس وحده وسبج وحده **وفي الجامع الصغير**
حتى يستغنى واذا استغنى محتاج الى التاذيب والتحلق
باداب الرجال واخلاصهم والاباقد ر على الماديب
والخفاف قدرا الاستغناء بسبع سنين اعتبارا للعقاب
والامر والجدة احق بالجارية حتى تحيض لان بعد
الاستغناء محتاج الى معرفة آداب النساء والامانة على ذلك
اقدرا وبعد البلوغ محتاج الى التحصين والحفظ
والاب فيه اذري واهدي وعن محمد رحمه الله انها
تدفع الى الابا اذا بلغت حد النضج لانه محقق الحاجة
الى الصيانة ومن سوي الامر والجدة احق بالجارية

حتى تبلغ حد النضج **وفي الجامع الصغير** حتى تستغنى
والامة اذا اعتنقها مولاها وام الولد اذا اعتنق
كالجدة في حق الولد وليس لها قبل العتق حتى يفي
الولد والاممية احق بولدها المسلم عالم يعقل
المالديان وخاف ان يالف الكفر قبل ذلك واحكام
المهر بقدره ولا خيار للعلماء والجارية وقالت
الشافعي لها الخيار لان النبي صلى الله عليه وسلم
خير **ولنا** انه لقصور عقله بخار من عذرة العدة
لتحليله بغيره وبين الاب فلا يحق النظر وقد صح
ان الصيانة جبراء واذا اراد المطلق ان يخرج
بولدها من المهر فليس لها ذلك لما فيه من الاضرار
بالاب الا ان يخرج به الى وطنها وقد كان الاب يزور
فيه لانه المهر فيه عرفا وسرعا فاذ صلى الله عليه
وسلم من اهل سيرة فهو منهم ولهذا يصير الذي
به ذميا واذا اراد الخروج الى مضر غير وطنها وقد
كان الزوج فيه اسارا صاحب الهداية الى انه ليس لها
ذلك **وذكر في الجامع الصغير** ان لها ذلك والاول

اصح هذا اذا كانت المسافة بين البلدين معقبة
 واما اذا كانت قرينة بعد الاب ان يدور الولد
 ويعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يحق
 الابصر كثير بالمثل كالنقل الى اطراف البلدة
 واما اهل التواد فالحكم في السواد كالحكم في المضر
 في جميع الفصول الا في فصل واحد وبيان النكاح
 اذا وقع في الرستاق فاردت المرأة ان تنقل
 ولدها الى قرنتها فان كان اصل النكاح وقع فيها
 فلها ذلك في المضر وان وقع في غيرها فليس لها ان
 تنقل ولدها الى قرنتها ولا الى القرينة التي وقع
 النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في المضر وان كانت
 على القسبر الذي ذكرناه فلها ذلك كما في المضر وان
 كان الاب موطنا في المضر واردت نقل الولد الى
 القرينة فان كان تزوجها وهي قرنتها فلها ذلك
 وان كانت بعيدة عن المضر لما ذكرناه في المضر وان لم
 يكن ذلك قرنتها فان كانت قرنته ووقع اصل النكاح
 فيها فله ذلك كما في المضر وان لم يقع النكاح فيها فليس

ها

لها ذلك وان كانت قرنته من المضر خلاف المضرتين
 لان طلاق اهل التواد لا يكون مثل طلاق اهل المضر
 بل يكون احى فتخلق القبي باخلاصهم فيصرون به
 ولم يوجب من المأجدة ليل الرضا بهذه الضرب اذ لم يقع
 اصل النكاح في القرينة واسير المرأة ان تنقل
 بولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك
 وكانت قرنته بعد ان يكون تزوجها مسلما او ذميا
 وان كان كلاهما حريتين فلها ذلك بان كانتا حريتين
 لان القبي مع لما وتما بين اهل دار الحرب لانه في المبيع
وفيها ايضا اذا اراد احد الابوين الصغر غير سفر
 نقله واقامة فالولد يكون عند المقيم منها حتى يعود
 من سفره واذا مرض احد الابوين لا يمنع الصغير من
 عيادته وحضوره عند موته والذكر والانشى
 في ذلك سواء وان مرض الصغير عند المأجدة فالامراة
 بتمريضه في بيته والله اعلم **نوع في النفقة**
 النفقة واجبة للزوجة على زوجها مثل ما كانت
 او كافرة واذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها

وَكُسُوتَا وَسَكَاهَا وَتَعْبِيرُ ذَلِكَ خَالِهَا جَمِيعًا قَارَ
صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَهَذَا احْتِيَاظُ الْخَصَانِ وَعَلَيْهِ
الْمَوْتِ وَتَعْبِيرُهُ أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا مُؤَسَّرَيْنِ بِحِجِّ نَفَقَةٍ
الْمَسَارِ وَإِنْ كَانَا مُعْسَرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْأَعْسَارِ وَإِنْ
كَانَ مُؤَسَّرًا وَمِنْ مَعْسَرَةٍ فَنَفَقَةُ الْأَعْسَارِ وَإِنْ
كَانَتْ مَعْسَرَةً وَالزَّوْجُ مُؤَسَّرٌ فَنَفَقَتُهَا ذَوْنُ نَفَقَةٍ
الْمُؤَسَّرَاتِ وَفَرْقٌ بَيْنَ مَعْسَرَاتِ وَقَارِ الْكَرْخِيِّ
فَعَبَّرَ خَالَ الزَّوْجِ وَهُوَ قَوْلُ السَّامِعِ وَإِنْ أَمْنَتْ
عَنْ سَلِيمٍ نَفْسَهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَتْرَهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ
وَإِنْ نَشَرَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى يَتَوَدَّ إِلَى مَتْرَلِهَا وَإِنْ كَانَتْ
صَغِيرَةً لَا يَصْتَمِعُ بِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ سَلِمَتِ السَّيِّئَةُ
وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا مَعْدَرَةَ عَلَى الْجَمَاعِ وَمِنْ كِبَرٍ
فَلَهَا النَّفَقَةُ فِي مَالِهِ **وَفِي الْمَبْنَعِ** وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا
لَا يُطَبَّقَانِ الْجَمَاعُ أَوْ كَانَ يَجِبُ بَابُ زَوْجٍ صَغِيرَةٍ لَا تَخْلُجُ
لَا نَفَقَةَ لَهَا لِأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى مَرْجَمَةٍ وَإِذَا جَلَسَتْ
الْمَرْأَةُ فِي ذَنْبٍ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا قَارَ الْمُنْهَوِّ وَالْمُتَشَبِّهِ
هَذَا إِذَا كَانَ الْجَبَسُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ وَإِنْ كَانَ الْجَبَسُ قَبْلَهُ

نَفَقَةُ

فَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ وَلَهُ إِذَا غَضِبَهَا رَجُلٌ رَهًا فَدَهَبَ
بِهَا وَغَرَّ إِلَى نَوْسِفَانِ لَهَا نَفَقَةُ وَالْمَوْتِ عَلَى الْأَوَّلِ
وَلَهُ إِذَا جُمِعَتْ مَعَ مَحْرُومَةٍ لَأَنَّ قُوَّةَ الْأَحْبَاسِ مِنْهَا وَغَرَّ
إِلَى نَوْسِفَانِ بِضَائِهَا النَّفَقَةُ وَلَكِنْ حِجٌّ عَلَيْهِ نَفَقَةُ
الْمُضَرَّدُونَ وَالْمُضَرَّدُونَ وَلَوْ سَافَرَتْهُمُ الزَّوْجُ بِحِجِّ النَّفَقَةِ
بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْأَحْبَاسَ قَانُونُ مَقَامِهِ عَلَيْهَا وَحِجُّ نَفَقَةٍ
ذَوْنُ الْحَضَرْدُونَ الشَّقَرُ وَلَا يَجِبُ الْكَرَى وَإِنْ مَرَضَتْ فِي
مَنْزِلِ الزَّوْجِ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالْقِيَّاسُ أَنَّ لَهَا نَفَقَةَ لَهَا
إِذَا كَانَ مُرَاضٍ يَمْنَعُ مِنَ الْجَمَاعِ وَغَرَّ إِلَى نَوْسِفَانِ إِذَا
سَلِمَتْ نَفْسُهَا ثُمَّ مَرَضَتْ بِحِجِّ النَّفَقَةِ لِحَقِّ الْقَلَمِ كَذَلِكَ
الْهَدَايَةُ **وَفِي الْبِرَازِيِّ** إِذَا كَانَ الزَّوْجُ ذَا طَعَامٍ وَمَا
يُمْكِنُ مِنَ الْأَكْلِ فَهَاتَا يَلْبَسُهَا الْمَطَالِبَةُ بِفَرْضِ النَّفَقَةِ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِفَرْضِهَا إِذَا طَلَبَتِ النَّفَقَةَ وَالْكُسُوتَ مَا
يَضَعُ لِلنِّسَاءِ فِي السَّنَةِ وَالصَّيْفِ فَقِيًّا الْقِسْمُ بِالْمَاءِ
وَالْمَلْبُوسِ وَذَا خَلِيفَ بِالْأَدَوَاتِ وَالْأَمَلَةِ وَالزَّوْجِ
مَوْلَا الَّذِي يَلِي الْإِتْقَانَ إِذَا أَظْهَرَ مَطْلَهُ فَحَقَّقَهُ نَفَقَةً
الْقَاضِي النَّفَقَةَ وَيَأْمُرُ أَنْ يُعْطِيَهَا مَا لَهَا مِنْ مَالٍ مَتَّقٍ عَلَى نَفْسِهَا

نظر إليها فان اى حصة **وذكر** الحصار الشديد في شربه
على اذبالقضا واذا وض لها نفقة يعطيا في كل شهر
بقدر ما يحتاج اليه وعلى قدر طاقته الرجل على قدر
يسره وعنده غنيته على ما يعطيا من الدقيق
والادوم والدهن وخواتج المرأة التي تكون لمسلما
فيكون ذلك بدراسم ويعرض عليه ذلك في كل شهر
ويا مرة القاض بدفع ذلك اليها **وذكر** عن شريك قالت
سأهت بربا لي حتى فرض على لي بربا لي سلم لامرأة
سنة دراسم ولحادثها ثلاثة دراسم في الشهر قلت
وهذا يدل على نفقة الخادم دون نفقة المرأة والله
اعلم ولا تسقط وتوثر بالاستدانة حتى ترجع اليه
بالتمن وتحمل البايع على الزوج بلا رضا وان طلبت
نفقة كل يوم كان لها ذلك عند النساء **وفي الجمع**
وتقبل قوله في عساره مما اتي من النفقة وهكذا
ذكر الخصان لان العسر اصل واليسار طارى والقول
قول من تمسك بالاصل وذكر محمد في الزيادة ان
القول قول المرأة مع مبيها لان الاقدام على الدخول بها

او

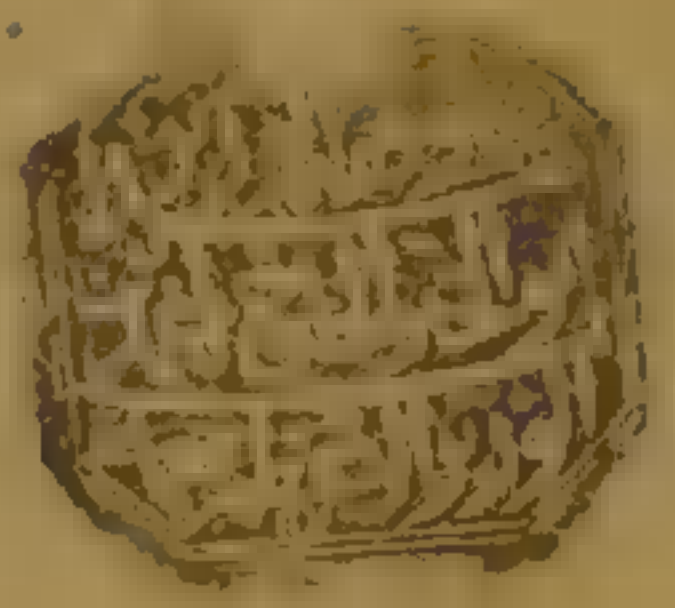
او العقد عليها دليل صياريه ومنهم من ينظر الى زني
المطلوب وان قامت البينة فلا تخلوا اما ان قامت
من جهتها على الميسار قبلت بعينها وان قامت البينة
من جهته على الاعسار فيه روايتان **وفي المحيط**
وهل تنع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان
على ما مر في فضل القضا وان اقاما جميعا البينة
فالبينة يقضيها لانها متبعة وبينة الزوج لا يقضي
شيئا **والحاصل** ان القول قوله والبينة يقضيها
واذا احب القاض عدم لان انه مؤسر تقبل وان لم تقبل
بالشهادة لانها شبه العلة فكانت حصة من وجه
ولست من حقوق العباد المحضنة فسد طاقه العدة
دون لفظة الشهادة كما في امور الدين والمزدد
بين حوا الله تعالى وحوا العبد وان قال لا سمعنا الله
ولا نقبل لاننا قد سمعنا اللذب ولا سمعنا الصدق
فلا يحصل لهما العلم بالمهود بنية هذا ما يطلع
عليه اليهود فلا توضع فيه بالاستفاضة والشبهة
ويعرض نفقة الخادم ولكن لا تبلغ نفقة المحذومة

بل بعد زما يفرض على الزوج المصنف بقدر الكفاية
وفي المنع المرأة اذا كانت من بنات الاسراف ولها
حذر ونحو الزوج على نفقة خادمتين وعزالي يوسف
انها اذا كانت فاقية بنت فائق رقت الى زوجها جاجر
مع خدم كثيرة استخفت نفقة الخدم وكلها وبه اخذ
الطحاوي وان قال لا امرأته لا استق على احد من خدمك
ولكن اعطى خادما من خدي لخدمك فانت حرة على
نفقة خادمو من خداتها فربما لا تنهيا لها استخداو
خدمه وان لم يكن لها خادمو لا يفرض نفقة الخادمو
وظاهر الرواية وهذا كله اذا كان الزوج موسرا
وان كان مقسرا لم يفرض عليه نفقة الخادمو في
رواية الحسن بن علي خيفة وان كان لها خادمو خلافا
لمحمد **وفي العناوي** الظنسية النفقة الواجبة
الماكول والملبوس والسكنى اما الماكول
فانفق والماء والجلج والحطب والدهن فان قال
لا اطبخ ولا اجر نفقي بان تطبخ ونجيز ولديها
لا تجبر على ذلك ان ابت ونجى على الزوج ان ياتى بها

بطعام

بطعام مهتيا ولو استأجرها للطبخ والجزر لو نجز
ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لانها لو اخذت
الاجرة على ذلك لا خذنا على عمل واجب عليها في
العوي فكان في معنى الرسوة والرسوة حرام
وقال الفقيه ابو الليث ما يجب على الزوج ان ياتى بها
بطعام مهتيا اذا كانت من بنات الاسراف لا يحدرو
بنفسها في اهلها وان لم تكن من بنات الاسراف لكن
علة تمنعها من الجزر والطبخ اما اذا لم تكن كذلك
لا يجب على الزوج ان ياتى بها بطعام مهتيا **وفي البراءة**
الزوج اذا كان يفرض نفقة كل يوم لا ينفق
على الزيادة وان كان من التجار فمهر وان كان
من المزارعين فمهر فمهر الى ما هو المشهور عليه
وفرض الاداء اعلام اللحم او وسطه الزيت
وادناء اللبن وقيل الاداء يفرض كجز الشعر
ولا يفرض العاقبة وللمرأة كالحق والازاد في
كسوة المرأة وذكرها في كسوة الخادمو وذلك في
ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الاداء والكعت

وَمَا شَأْنُ عَلَيْهِ وَلَا حُجٌّ عَلَيْهِ الْمَلَاةُ وَالْحَتُّ **وَيَسِّرُ**
السُّرُوحَ لَا حُجٌّ عَلَيْهِ خُفَا لَا تَأْتِي مَهْنَةً عَلَى الزَّوْجِ بَخْلًا
خُفَا مَتَاهَا. وَالْحَطْبُ وَالصَّابُونَ وَالْأَسْنَانُ عَلَيْهِ
وَمَا الرُّضُوعُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ غَنِيَةً وَإِنْ كَانَتْ قَصِيرَةً
أَمَّا إِنْ شَقِيَ الزَّوْجُ أَوْ بَدَّعَهَا سَقَطَ نَفْسُهَا وَإِنْ كَانَتْ
غَنِيَةً تَسَاجَرُ زَوْجُهَا وَلَا سَقَطَ نَفْسُهَا وَتَمْنَى مَا
الْأَعْيَالُ عَلَيْهِ غَنِيَةً كَانَتْ وَفَصِيرَةً **وَفِي الْخُلَاصَةِ**
جَعَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَطْرُقَ مِنْ حَيْضِهَا وَأَيَّامُهَا عَشْرَةٌ فَإِنْ
كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةٍ مُخَفِّفٌ عَلَى الزَّوْجِ. وَكَذَا الْوَكَاةُ
الْعُسْلُ عَنْ الْهَبَابَةِ وَاجِرَةٌ الْقَابِلَةُ عَلَيْهِ إِنْ أَسْتَأْجَرَ
وَإِنْ أَسْتَأْجَرَهَا الزَّوْجُ فَعَلَيْهِ وَإِنْ حَضَرَتْ بِلَا
إِجَارَةٍ فَلَهَا نِيلٌ إِنْ صَوَّلَ عَلَى الزَّوْجِ لِأَنَّهُ مُؤْنَةٌ
لِلْوَطَنِ **وَلَقَدْ نَزَلَ** إِنْ صَوَّلَ عَلَى الْمَرَأَةِ لِأَنَّهُ مُبْتَلَةٌ
أَجْرَةُ الطَّبِيبِ لِلزَّوْجَةِ طَلِبُ الْمَغْفِيَةِ مِنَ الزَّوْجِ
قَبْلَ الزَّكَاةِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ بِالزَّوْجِ بَارِزًا فَإِنْ
وَعَلَيْهِ السُّوْيُ وَكَذَا الْوَمَغْتُ نَفْسُهَا بِحُجٍّ **وَيَسِّرُ**
سُخْرًا ذِي الْقَضَا لِلْحَسَاوِ الشَّهِيدِ وَبِفَرْضِ الْقَا



الْكُتُوبُ

الْكُتُوبُ عَلَى الزَّوْجِ الْمَرَأَةُ إِنْ كَانَ قَصِيرًا مَقْصُورًا وَمَغْفَةً
وَمُخَفِّفَةً عَلَى قَدَرِ مَا حَمَلَتْهُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا
فَفَرْضُهَا أَجْرٌ مِنْ ذَلِكَ تَأْتِي حَمْلُهُ بِمِثْلِ أَنْصَبًا
لِأَنَّ الْكُتُوبَ مِثْلُ النِّفَقَةِ ثُمَّ فِي النِّفَقَةِ بَعْدَ خَالِهَا
وَقَبْلَ خَالِ الزَّوْجِ وَمَا خَبَرُ الْكَرْخِيِّ وَتَقَدَّرَ
قُلْتُ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ أَمَّا شَأْنُ عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَانَّهُ أَعْلَمُ قَالَهُ وَهَذَا لَهَا فِي الصِّفِّ **وَمَا**
فِي الشَّيْءِ فَإِنَّهُ يَفْرَضُ لَهَا مَعَ ذَلِكَ جِدَّةٌ وَسَرَاوِيلٌ
وَلَوْ بِذِكْرِ الْخَصَافِ فِي جِلَّةِ كُتُوبِ الصِّفِّ السَّرَاوِيلِ
وَذِكْرُهُ فِي جِلَّةِ كُتُوبِ الشَّيْءِ بِهَذَا فِي عَرَفٍ دِيَارَتِهِ
بِالْعَرَاقِ فَإِنَّهُمْ لَا يَتَكُونُونَ مِنَ السَّرَاوِيلِ لِسُدَّةِ
الْحَوْضِ ذِمَّانِ الصِّفِّ وَتَمَكُونُونَ مِنْهُ فِي زَمَانِ الشَّيْءِ
وَأَمَّا فِي عَرَفٍ دِيَارَتِهِ فَإِنَّ الْفَاضِي يَقْصُرُهَا بِالسَّرَاوِيلِ
وَنَيْتِهَا بِأَخْرَاجِهَا حَاجِ الْيَتِيمِ فِي الشَّيْءِ قَالَهُ وَإِنْ طَلِبَتْ
طَافًا فِي الشَّيْءِ أَوْ قَطِيفَةً أَنْ لَمْ يَحْمِلْ لَهَا فَطَلِبَتْ
فَوَاشَا شَأْنُ عَلَيْهِ الزَّمَنَةُ الْفَاضِي مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ
مُسْئَلَةً لِأَنَّ النُّومَ عَلَى الْأَرْضِ ذِمَّتُهُ وَتُؤَدِّيهِ وَتَمْرُضُهَا وَ

منه عن الحاق الضرر والاذي **وفي المنع** يفرض
 الكسوة في كل سنة شهر لخدمة الحاجة اليها في كل عمر
 وبرد **و** الدخيرة ولو وفرت كسوتها وكانت
 تلبسها يوم ما دون يوم يفرض لها كسوة اخرى وكذا النفقة
 ولو ضاقت الكسوة والنفقة او سرفت لم يجد غيرها
 حتى يضي الفضل خلافا للحارم اذا وضعت النفقة ثم
 سرفت فلها اي المرأة نفقة اخرى **والنفقة** النفقة
 المحارم مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة
 قائمة باقية خلافا للزوجة ولهذا لا يفرض للمحارم
 مع غناها خلافا للزوجة فانها لا يجب بسبب الحاجة
 بل لاحتياجها بالزوج فكون كالاجرة ولهذا يجب وان
 كانت مؤسرة فحازان لا يفرض وان بقيت الحاجة **وفي**
البرازي فرض لها الكسوة فتعزف قبل نصف العام
 ان لعبت لباسا معادا او علوانا والوكيل في تحديد
 لها الكسوة لانها سبب خطا لا في القدر وان عرفت
 محروقا استعمالها يفرض اخرى ومدة كسوة الصبي
 اربعة اشهر **كل** دفع الى زوجته دراهم للكسوة

له ان يجبرها على شراء الكسوة لان الزينة حرة واضي
 بعضهم انه ليس كذلك لان الزناهم صار تحت حلالها
 فتعمل بما شئت وفي الهداية ومن عسر نفقته
 ونفقة امرائه لم يفرض عليها ويقال لها استدني عليه
 وقال الشافعي يفرض عليها واذا قضى القاضي لها نفقة
 الامساك ثم ايسر فاصمته ثم لها نفقة المؤسرة اذا
 مضت مدة لم يسق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء
 لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صالحا الزوج
 على مقدارها فيقضي لها نفقة ما مضى واذا مات
 الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر
 سقطت النفقة وكذا اذا مات الزوج لان النفقة
 صلة والصلة تسقط بالموت قبل القبط **وفي**
 الولوالحي قال ابو يوسف يحير الزوج على كفن زوجته
 والاصل ان من يحير على نفقته في حال حياته يحير
 على كنفته بعد موته كدوي الارحام والعبد
 مع المولى والزوج مع الزوجة وقال محمد لا يحير الزوج
 على كنفها والصحيح قول ابو يوسف واجموا على ان من

لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على كفنته
 بعد موته كالأولاد والأعمام والعمات والأخوال
 والحالات وإن سلفها نفقة السنة أي عجلها لم مات
 لم يسترجع منها شيء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد يجب لها نفقة ما مضى وما بقى للزوج
 وهو قول الشافعي وعلى هذا خلاف الكسوة وعن
 محمد أنها إذا قضت نفقة الشهر أو ما دونه لا يشرع
 منها لأنه يسير فصارت في حكم الحال وإذا تزوج
 العبد حرة فققرها ذبح عليه ببيع فيها ومعه
 إذا تزوج بأذن المولى لأنه ذبح وجب في ذمته
 لو جرد سببه وقد ظهر دحومه في حق المولى
 فيعلق برقبته كدري النجاة في العبد الناجر وله
 أن يفدي لأن حراً في النفقة لا في حق الرقبة
 فلو مات العبد سقطت وكذا إذا قبل في الصنع
 لأنه صلبه وإذا تزوج الحرة فهو لها
 مولاها معه مترلاً فعليه النفقة لأنه بحق
 الأحياس وإن لم يزوجها فلا نفقة لها لأنه فات

الأحياس

الأحياس وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة ليس
 فيها أحد من أهله إلا أن احتار ذلك لأن السكنى من فرائضها
 فجب لها كالنفقة وإذا أوجبت حقاً لها فليس لها أن
 تشرك غيرها فيه لأنه نصرت به لأهلها ما من على ما
 ومعها ذلك على المعاشرة مع زوجها وبالأتمتع
 إلا أن احتار ذلك لأنها رخصت باستفادها وإن كان
 له وله من غيرها ليس له أن تسكنه معاً ولا أسكنها
 في بيت مفرد من دار له علق كفاها لأن المقصود
 قد حصل وله أن يمنع والدتها ولهها من غيره
 وأهلها الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر إليها ولا
 في وقت احتار والمبا فيه من قطعية الرحم وليس
 عليه من ذلك ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول
 والكلام ومنعهم من الدخول لأن الفسنة في اللب
 وقطوع الكلام وقيل لا يمنعهم من الخروج إلى الوالد
 ولا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من
 المحارم والعقد بر سنة وهو الصحيح **وفي الحبيط**
 امرأة لها أب زمن وليس له من يتور عليه غير النبت

نبا

وَمَنْعًا لِلزَّوْجِ مِنْ تَعْتُدِهِ جَا زَانٍ لِقَطْعِ زَوْجَتَا
وَيُطْعِمُ أَبَاهَا مَوْسَا كَانَ الْأَبْدَانُ كَالْأَبْدَانِ الْعَبَا
عَلَيْهِ فَرْضٌ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ **وَالْوَلِيُّ الْحَيُّ أَمْرًا**
أَنْتَبَاهُ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ زَوْجَتَا وَضَرَّتَا أَوْ مَعَ أَوْ بَارِزَتَا
مِنْ أَمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ نِسْوَةٌ وَفَرَّقَ لَهَا
بَيْتًا فَبِهَا وَجَعَلَ لِنِسْوَتِهَا عِلْفًا عَلَى حِدَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا
أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الزَّوْجِ بَيْتًا عَلَى حِدَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبِهَا
الْأَبْنَاءُ وَاحِدًا كَانَ لَهَا الْمَطَالِبَةُ بَيْتًا خِلافًا لَهُ
يَكْرَهُ أَنْ يَجَامِعَهَا وَمَعَهُ أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ وَلِهَذَا قَالُوا
لَوْ جَامَعَهَا هُنَاكَ تَابُوا وَصَنِي أَوْ يَحْبُونَ أَوْ مَعْنَى
عَلَيْهِ يَكْرَهُ **وَلِهَذَا** الْوَلِيُّ أَخَذَ بَيْتَ جَارَتِهِ وَأَدْخَلَهَا
فِي بَيْتِهَا وَأَمْلَى الْبَابَ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ يُرِيدُ جَا
يَكْرَهُ. وَلِهَذَا كَرِهُوا أَهْلَ بَخَارَى النُّورِ عَلَى السُّطُوحِ
مِنْ فِرَاقِ امْرَأَةٍ قَالَتْ لَزَوْجَتَا لَا اسْكُنْ مَعَ امْرَأَتِكَ
أَمَّا أَنْتَ وَارَادَتْ بَيْتًا آخَرَ لَعَلَّهَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمَةَ
يَنْزِلُ مَنَاعُ الْبَيْتِ وَدَوَابِهِ وَكَذَلِكَ قَالَتْ لَا
اسْكُنْ مَعَ امْرَأَةٍ وَلَكِنْ شَيْءٌ وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ

فِي بَيْدَرٍ جَلَّ مَعْرِفَتُهُ بِهِ بِالْأَوْجِيَةِ فَرْضُ الْغَائِبِ فِي
ذَلِكَ الْمَالِ نَفْعَةُ الزَّوْجَةِ أَيْ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَأَوَّلَا
الصَّغَارِ وَالْكَهْلِ وَلِذَلِكَ إِذَا عِلِمَ الْغَائِبُ ذَلِكَ وَلَمْ
يَعْرِفْ بِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ بِالزَّوْجَةِ وَالْوَدْعَةَ فَقَدَرَهُ
أَنْ يَحْتَاجَ الْأَخْذَ لَهَا لِأَنَّهَا خُذَتْ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ
حَتَّى مِنْ غَيْرِ رِضَا. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الصَّاحِبُ مَقْبُولًا فِي حَقِّ
نَفْسِهِ لَا سِتْمًا هَهُنَا فَإِنْ مَوَّالِكُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
وَلَا يَقْبَلُ بَيْتَ الْمَرْأَةِ فِيهِ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَيْسَ خَصْمًا فِي
حَقِّ نِسَانِ الزَّوْجَةِ عَلَيْهِ وَلَا الْمَرْأَةُ خَصْمٌ فِي نِسَانِ
الْغَائِبِ وَإِذَا بَيَّنَّتْ فِي حَقِّهِ تَعَدَّى إِلَى الْغَائِبِ وَكَذَا
إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جَنْبِ حَتَّى دَرَأَ بِيْمَ أَوْ دَنَازِرًا أَوْ طَعَامًا
أَوْ كِسْوَةً مِنْ جَنْبِ حَتَّى. أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جَنْبِهِ
لَا يَقْدِرُ مِنَ النِّفْعَةِ فِيهِ حَتَّى إِلَى الْبَيْعِ وَلَا الْبَيْعِ مَالُ
الْغَائِبِ بِالْإِتِّفَاقِ وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا بِهَا نَظَرُ الْقَائِلِ
لَا يَأْتِيهَا اسْتَوْفُ النِّفْعَةِ أَوْ طَلْعُ الزَّوْجِ وَاسْتَوْفُ
عَدْلًا **فَرَقَ** الْحَاكِمُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمِيرَاثِ إِذَا قَسَمَ بَيْنَ
وَرَثَتِهِ حُضُورًا بِالْبَيْتَةِ وَلَمْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارْتَأَى

آخر حيث لم يوافقهم الكفيل عند ان خيفة لان هناك
 المكنول له مجهول وهما معلومة بموالاتج وحلفها
 بالله ما اعطاها النفقة نظرا الى الغائب ولا ينقض
 نفقته في مال غائب الا هولا. ولور يعلم القاضي بذلك
 ولم يقرب فاقامت البينة على الزوجية انه لم يخلف
 مالا فاقامت البينة لمبر من القاضي نفقته على الفاء
 ويا مرها بالاسدانة لا ينقض القاضي بذلك لان في
 ذلك قضا على الغائب وقال رد مقتضى لان فيه نظرا
 لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصداق
 فقد اخذت حقا واما تجدد خليف فان نكل فقد صدق
 وان اقامت بينة فقد ثبت حقا وان عجزت بغير الكفيل
 او المرأة وعلى القضاة اليوم على هذا انه ينقض
 بالنفقة على الغائب كاحرائاس وهو مجتهد فيه
وفي الوفاية والمطلقة الرجعي والباين والمفارقة
 لامعصية طيار العتق والبلوغ والتفريق بعد
 كفاة النفقة والسكنى لا بعد الموت والمفارقة
 بمعصية كالردة وتقبل بالزوج **قال ابن قوشة**

ولو سلفها ان لا سكنى لها ولا نفقة تقط النفقة
 دون السكنى ولو كانت المفارقة بمعصية من قبل
 الزوج فلها النفقة ان كانت مذحولا بها ونفقة
 الابن الصغير فقير على ابيه لا شتر له احد
 نفقة ابويه وعرضه وليس على امه ارضاعه
 الا اذا صب وتساير الابن من رضعه عندها
 ولو استأجرها من كوة او معتدة من رجعي
 لرضعته لم يحرق في المبسوة روايان وسني حتى
 من الاجنية الا اذا طلبت زيادة اجره. **وفي**
المبذع اذا استأجر امرأته او معتدة لم يرضع ولده
 منها لم يحرق وقال الشافعي يجوز ان يرضع الرجل ان
 سيق على ابويه واجدادهم وجداه اذا كانوا
 فقرا وان خالفوه في دينه **وفي الذخيرة** ولا فرق
 بين ان يكون الاب قادرا على الكسب او لم يكن فانه يجب
 نفقة على الولد بعد ان يكون محتاجا. **وذكر**
 شمس الامية السدحني ان الاب اذا كان كسوبا والابن
 انما يسوبا بحجر الابن على نسب النفقة على الاب

وذكر خمس الامية الحلوان انه لا يجير الابن على نفقة
 الاب اذا كان الاب قادرا على نفسه واعتبره بذي
 الرحم المحرم فانه لا يسحق النفقة في نسب قريبه
 ولا على قريبه **والموثر** اذا كان نسوبا ونفقة
 كل ذي رحم محرم سوى الوالد والولادة واجبة
 على قدر الميراث كالاخوة والاحوات والامهات
 والعمات والاحزان والحالات اذا كان صغيرا
 فقيرا او كان امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا
 فقيرا من اوائعنا وهذا عندنا وقان مالك
 والساضي لا يجب نفقة طولا غير ان مالك قال
 لا يجب الا نفقة الابن الا في **والامر** الدنيا
 والولد الصلي فلا يجب نفقة ولد الولد ولا
 نفقة الحدة ولا نفقة الحدة عندنا **وفي المنع**
 ويجب نفقة الابن البالغة والابن الذي على
 الابوين الا انما على الابن الثاني وعلى الامر الذي
 لان ميراثها على هذا القدر قال صاحب الهداية
 هذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر

الرواية

الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى
 المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وصار
 كالولد الصغير انتهى هذا اذا كان الاب مؤثرا فان
 كان مقصرا والامر مؤسرة امرت بان تنفق من ثمنها
 على الولد ويكون ذلك ذمنا على الاب اذا ايسر وجب
 على الاب نفقة زوجته ابنة اذا كان صغيرا فقيرا
 او كبراز من ائلا ذلك من كتابه **وفي المحيط**
 ويجر الاب على نفقة زوجته ابنة ذكره هشام عن
 يوسف **وفي البراري** قال الحلوان اذا كان الابن
 ابنا الكرام ولا يتأجره الناس فهو عاجز وكذا
 طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا نفقة
 اليه لا سقط نفقا لهم عن ابائهم اذا كانوا مستقلين
 بالعلوم الشرعية لا بالخلافية الركيكة وهذا
 الفلاسفة ولم يرشد واللاجب ولا تجب نفقة
 اهليه مع اخلافه من لطلان اهلية الارث
 فلا بد من اعتباره ولا تجب على الفقير لا تجب
 صلة ومو سميها على غيره فكيف يسحق عليه خلا

نفقة الزوجية وولده الصغير لانه الرزق بالافرا
على العقد اذا المصالح لا يسطم دونها ولا يعمل في
منها الاعسار ثم العياز مقدرا بالنصاب فيما
روي عن ابي يوسف وعن محمد بن قيس بن عمار
عن نفقة نفسه وعياله شهر او بما يفضل عن ذلك
من كسبه الدائم كل يوم لان العسر في حقوق العباد انما
هو العدرة دون النصاب فانه للتبشير والسوي
على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة
واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه نفقة ابويه
واذا باع ابوه متاعه في نفقة جاز عند ابي حنيفة
وهذا استحسان وان باع العقار لم يحز وفي قولهما
لا يجوز ذلك كله واذا قضى الفاضل للولد والوالدين
وذوي الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت لان
نفقة مولا لا تجب له بالنسبة للحاجة ولا تجب مع النيا
وقد حصلت بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا
قضى بها الفاضل فالأجيب مع يسارها لما مر فلا تقط
بمصول الاستغناء فيما مضى الا ان ياذن الفاضل في

الاستدانة

الاستدانة عليه لان الفاضل ولا يذم عامة فصار
اذا كان في الغائب نصير ذميا في ذمته فلا تقط
بمضي المدة وعلى المولى ان يسق على عبده وامته
لقوله صلى الله عليه وسلم في المالك انتم اخوانكم
جعلكم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم ثيابا كلوا
واللبسوهم ثيابا لبسوا فلا تقذروا عباد الله فان امسح
وكان لهما كسب اكسباه واسفلان فيه نظر للحاجتين
وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا منا وجارية
لا يوجر مثلها ايجر المولى على بيعه لانهما من اهل
الاستحقاق وفي البيع ايتاحهما وابتاح حق المولى
بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانه نصير ذميا فاما
ثاخر على ما ذكرناه ونفقة المملوك لا نصير ذميا
فكان ابطالا فلهذا في سائر الحيوانات لا يملك من
اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر بها
فيما بينه وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم منى
عن تعدد الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اصاعة الممال
وفيه اصاعته وعن ابي يوسف انه يجبر على الاتفاق

في البهائم. ومو قول الامة الثلاثة والاصح ما قلناه
 اولاً لان اجاب الفاضل على الاتفاق يكون عند الطلب
 والخصومة بين صاحب الحق ولا خضم فلا يجز لغوان شرط
 الفضا ولكن يجب فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله ابو
 يوسف رحمه الله **وفي المبيع** ولو كانت دابة بين
 رجلين فطلب احدهما من الفاضل ان يائره بالمفقة حتى
 لا يكون مستوطناً فالفاضل يقول للاب انما ان يتبع
 نصيبك او يسوق عليها هكذا ذكره للخصاف **وذكر**
 شمس الامة السرخسي رحمه الله انه لا يجز والله اعلم
الفصل الخامس عشر في العتاق
 الاعناق تصرف منه وباليه قال صلى الله عليه وسلم
 اما مسلم اعق بؤنا اعتوا الله تعالى بكل عضو منه
 عضوا من النار ولهذا استحبوا ان يعقوا رطل العبد
 والمرأة الامة لمحقق مائة الاعضاء بالاعضاء العتق
 يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه يهدط الحرية لان
 العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك المملوك دون البائع
 لان الصبي ليس من اهله لكونه ضرراً ظاهراً ولهذا الامة

الولي

الولي عليه والعقل لان المجنون ليس باهل للتصرف
 ولهذا لو قال البالغ اعقت وانا صبي فالقول قوله
 وكذا اذا قال المعتق اعقت وانا مجنون وجوبه كان
 ظاهراً لوجود الاستناد في حالة منافيه وكذا اذا
 قال الصبي كل ملك املكه حر اذا اخطت لا يصح لانه
 ليس باهل لقول ملزم ولا يان يكون العبد في ملكه
 حتى لو اعق منه غيره لان فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا عتق فيما لا ملك العبد واذا قال لعبد او امته انت
 حر او معق او عتق او حر او حررتك او اعقتك
 فقد عتق بوي به العتق او لم ينو لان هذه الالفاظ
 صريح فيه ولو قال عتيت به الاخبار الباطل وان
 جاز العمل صدق بانه لانه عمله ولا يدين قصداً
 لانه بوي خلاف الظاهر ولو قال لملك لي عليك وبوي
 الحرية عتق وان لم ينو لم يعق كذا في الهداية **2**
المبيع اذا قال لعبد انت لله او انت لله او انت خالص
 لله لم يعق عند ابي حنيفة رحمه الله مطلقاً في رواية
 وفي رواية اخرى ان بوي به العتق عتق وقال ابو يوسف

ومحمد بن يعقوب مطلقا وفي رواية عنها سوف يعق
 على النية ولو قال استعبد الله لا يعق اذا قال لعبد
 هذا مولاي او يا مولاي او قال لامته هذه مولاي
 او يا مولاي يعق وان لم تكن له نية وقالت الاممية
 الثلاثة انما كانت فلا بد من النية **وفي الواقعات**
رحل قال لعبد يا سيدي او يا سيد ان نوي به يعق
 عنق وان لم ينو قيل يعق وقيل لا يعق وقيل يعق
 يا سيدي ولا يعق في يا سيد وقال نصير رحم الله لا
 يعق فيها الا بالنية ولو قال لعبد يا بني او يا بني
 او يا اخي او يا عمي او يا خالي او لامته يا بني او يا بني
 او يا اخي او يا عمي لا يعق في هذه الفصول كلها من غيرة
 وفي الهداية يروى عن ابي حنيفة شاذ انه يعق فيها
 اي في يا بني او يا اخي وفي رواية الحسن **ويعق**
 ولو لم يجز حل قال عبيد اهل بليح احرار ولم ينو عبد
 او قال كل عبد بليح حر او قال كل عبد بليح حر
 او قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده او قال
 كل عبد في الارض او قال عبيد اهل الدنيا او كان مكا

العناق

١٨٠
 العناق طلاقا احلفا لمقدمون والمناخرون اما
 المقدمون قال ابو يوسف في نوادره لا يعق وقال
 محمد بن يعقوب **واما** المناخرون قال عصا بن يوسف
 لا يعق ولو قال ولداؤكم احرار لا يعق عبده
 بالانفاق ولو قال كل عبيد في هذه الدار احرار يعق
 عبده والعوي على قول ان يوسف وعصا **رحل**
 قال لعبد ان شئت فاستخرم قال له لا بارك الله
 عليك لا يعق لانه ليس يشتم بل دعا عليه **ويعق**
القصة فرغت الباب قالت اميرت انك قال انك
 الفاعلة عقت اعق المحور عليه عبد لا يعق عليه حتى
 العبد عند ان يوسف اجز الاله لو سقى انما سقى عليه
 لعقته قال ان مت من مرض فعلاي حر فعقل لا يعق
 لانه ماتت بل قتل ولو قال ان مت في مرض هذا
 فعلاي حر فعقل يعق لانه مات في مرضه قال لعبد
 وعبد غيره احدكما حر فعق عبده ولو قال لعبد و
 احدكما حر فعق العبد عند الامام ابي حنيفة خلا قالها
 وروى عن ابي يوسف الهاب اذا وطئ جارية ولده نجس

بوله فاذا غاه لا عتبت فيه كجارية مكانه قال مولا
 يعني نفسي فباعه عتق ولا مذهب النسي والولا لمولا
 قال لعبد اذا استعتب الجارية فاشترها فاشترها
 يشرب فالعبد حر وفي الهداية ومن ملك ذي رحم
 حره منه عتق عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك
 مسلما او كافرا في دار الاسلام ومن عتق المكرة والرا
 واق لصدور الركن من الاصل في المحل كما في الطلاق
 وقد يتباه من قبل في فضل الطلاق وان اموالها
 عتقت وعتق عتقها اذ هو متصل بها وان اموال
 المحل خاصة عتق ذواتها وولد الامة من مولاها حر
 لانه مخلوق من مائه عتق عليه وانا مولا المولى بعض
 عبد عتق ذلك العبد ويسعى في بغيه فممن لم يولاه
 عند ان حقيقه رضي الله عنه وقال لعنكم الله **واسئله**
 ان الامتنان بحري عتبه مقتصر على ما عتق وعندنا
 لا بحري وهو قول الساجي واذا كان العبد من شركتي
 اذا عتق احدهما نصيبه عتق فان كان نوسرا فستوكه
 بالجار ان شاء عتق وان شاء ضمن شركه قيمة نصيبه

وان

وان شاء استعتب العبد فان ضمن رجع العتق على العبد
 والولا للعتق وان اعقب استعتب فالولا بمنها في
 الوجهين وان كان العتق معتبرا فاشترها بالجار
 ان شاء عتق وان شاء استعتب هذا عند ان حقيقه وقا
 لمسلم الا الصانع مع البسار والعتبة مع الاعيان
 فلا يرجع العتق على العبد والولا للعتق ومن اعقب على
 مال قبل العبد عتق وذلك مثل ان يقول ان عتقت
 الما درهم او بالفض درهم واما عتق بقبوله لانه يفتاد
 المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن قصده
 الما وصدة نبوت الحكم بقبول العتق في الحال كما
 في البيع فاذا قبل صار وما شرطه من عتبه حره بضم
 النكالة ومن قال لعبد وان حره عتق مولا على العتق
 درهم فالقول بعد الموت لا صفة الاجابة بل بالقبول
 فصار كالمالك فان استخر على الف درهم عتقا ما اذا
 استند على الف درهم حيث يكون القبول اليه في الحال
 لان اجابة المدين في الحال لانه لا يجب للمالك القيام
 بالوق فالولا لا يفتق في مسألة الكتاب وان قبل بعد المو

منه

ما لم ينفق الوارث لأن الحب ليس بأهل للعاقبة هذا
 صحيح إذا قال المملوك إذا امت فاشتت حر وأنت حر من
 ذريته أو امت فتراد وقد تبرأ بك فقد صار مندبرا
 لا يملك ولا يوهب ولا يتاجر ويستعد والامة
 بوطاة سبيلك وإذا مات المولى بمولى من ذريته
 ماله لأن الذرية من ذريته فينفذ من الملك حتى لو
 لم يكن له مال غيره سعى في ثمنه وإن كان على المولى
 دين سعى في كل قيمته لعمدة والدين على الرمية ولا
 يمكن من العتق بعد رد قيمته وولد المندبر مندبر
 فإن علق الذرية بغيره على صفة مثل ان يقول ان
 مت من مرضي أو سقري أو من مرضي كذا فليس بمندبر
 ويجوز تبعه لا بد السب لم ينفذ في الحال لرد ذرية
 تلك الصفة بخلاف المندبر المطلق لأنه يعلق عتقه
 بالمطلق الموت وهو كائنا بحالة وإن مات المولى على
 الصفة التي ذكرها علق كاعتق المندبر ومعناه من
 الملك لأنه ثبت حكم المندبر في آخر جز من أجزاها
 لتحقيق تلك الصفة لا فلهذا اعتبر من الملك ومن المندبر

ان

ان يقول ان امت الى سنة او الى سنة شين ما ذكرنا خلا
 ما اذا قال ان مائة سنة ومثله لا يفسد المهر في النكاح
 لأنه كالكابن لا بحالة وإذا ولد من الامة بغير ولاها
 فقد صار قاترا وولد له لا يجوز بيعها ولا ملكها بغير
 مولى الله عليه وسلم اعتقا ولهها وإن له وطئها أو
 سخطها وأجارتها ونزوحها لأن الملك قائم فيها
 فاستمرت له برة ولا يفت الحب ولا هذا لأن العتق
 به وقال الامام والشافعي ثبت نسب منة وإن لم يذبح
 لأنه لما ثبت الذب بالعقد فلا يملك بالوطئ وإن أكره
 فصار أولى ولنا ان وطئ الامة يفسد به نكاحها
 دون الولد لو جرد المانع عنه فلا يفسد به نكاحه بغيره
 ملك التمين بغير وطئ بخلاف العقد لأن الولد يفتن
 مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوة به كان جازت بعد
 ذلك بولد ثبت نسب له غيرا أو أرميا باعتراف
 منه بالولد الاول لأنه بدعي الاول يعني الولد مقصودا
 منها فصارت فراشا كالمقصود الا أنه اذا انفك سفي
 بولاه لأن فراشا ضعيف حتى ملك مقبلة بالزوج بخلاف

المنكحة حيث لا يبقى الولد بنفسه الا بالعان لثا كذا
 العرائس حتى لا يملك ابطاله بالزوج وهذا الذي ذكرنا
 حكم القضا اما الدنيا فان كان وطها وحضنها
 فلم يغزل عنها لمزنا ان تعترف به ويدعي لان الظاهر
 ان الولد منه وان غزل عنها ولم يحضنها جازله ان
 بنفسه لان هذا الظاهر يقابلها ظاهر آخر هكذا
 روي عن ابي حنيفة رحمه الله وفيه روايتان اخريان
 اني يوسف ومحمد ذكر صاحب الهداية في كتابه المسمى
 فليست بمكة واذا وطئ جارية ابنه لم يات بولد
 فاذا غاة بنت نفسه منه وصارت اقر ولد له عليه
 قيمتها وليس عليه عتق ولا فدية ولهها وان وطئها
 اب لابن مع نفا الاب لا يثبت النكاح منه لانه لا ولاية
 للجد حال قيام الاب ولو كان الاب ميتا ثبت النكاح
 للجد كما ثبت بر الاب لظهور ولايته عند فقد الاب
 وكذا الاب ورفقه بتملة مؤنه لانه قاطع للولاية
وفي العادي وقد يكون الولد حرا من زوجين
 فعن من غرا عاق ولا وصية **وصورة** اذ كان

للخولة

للخولة ومو عبد لا حنيفة ووج الاب جارية من
 ولده برضى مولاه فولدت للجارية ولدا فهو حرة
 لانه وله ولد المولي **وفي** المخط لا يقبل البينة
 على عتق العبد بدون الدعوى عند الايام ابي حنيفة
 خلافا لما يقبل البينة على عتق الامنة وطلاق الامنة
 حسبة بدون الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حسبة
 بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامنة
 وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى اشار محمد رحمه الله
 في آخر كتاب النخعي الى انه يحلف وقال من الامنة الحلو
 لا يحلف بتأمل عند الفتوى **وفي** رتبة العتق
 فتاواه ان الشهادة على حرية الاصل في العبد يقبل
 بدون دعوى العبد اذ اكدت امر العبد حسبة لانه
 شهادة على محرر العتق ومحرر العتق حواله تعالى
 فقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كان
 الامر مستتب لا يقبل لان المسئلة لا تصور ومحرر العتق
 وقيل يقبل الشهادة على حرية الاصل من غير الدعوى
 من غير هذا التفصيل انتهى **وقد** كتبنا جسر هذا الفصل

في فضل انواع المداوي والبنات في طرقة واداء
 كانت الجارية بين شريكين فجات بولد فادماه احدهما
 ثبتت نسبة منه وصارت ام ولد له وان ادعياه معا
 فثبتت نسبة منها معناه اذا حملت على ملكها وقال
 يرجع القول الكافة لانها كانت النسب من شخصين
 مع علم ان الولد لا يخلق من ما ينبت متعذر فعلم بان
المت ويجوز ان يخلق الولد من ما ذكرين كما
 يجوز ان يخلق من ما ذكر واسى. الا ترى ان الكلمة
 تعلق من كلام حجة ولان الرحم يجوز انه لم يبد
 ما احد منها الا بعد مدة لم يصل ما الاخر اليه اسير
 اليه في ادب الله للسروحي رحمه الله تعالى
الكتاب الثاني عشر في الايمان
 ايمان بالله تعالى ثلاثة اضراب غموس ولغو
 ومنفعة قال الغموس هو الحلف على اثبات شيء او نفيه
 في الماضي او في الحال بعد الكذب فيه واما لغو
 لانها من صاجها في الاثر في النار وليس عليه الا
 التوبة والاستغفار ولم تحب فيه الكفارة عندنا

وبه

وبه قال مالك واحد وقال الشافعي فيها الكفارة
واما معنى اللغو فهو الحلف على امر في الماضي او في
 الحال وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه فاللغو
 في الماضي ان يقول والله ما دخلت الدار او والله دخلت
 الدار وهو يظن انه لم يدخلها او دخلها والامر بخلافه
 ذلك وفي الحال كمن راني نخضا من بعيد فقال
 والله انه لم يذيقني زيدا وهو غرور او راني طائرا
 فقال والله انه لغراب فظنه غرابا وهو حدة فهو
 نفس اللغو عندنا وقال الشافعي هو ما يحصى بين
 الناس من قول لا والله وتلى والله لا على قصد اليقين
 سواء كان في الماضي او في الحال او في المستقبل اما عندنا
 فلا لغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل يمين
 منعقدة وفيها الكفارة اذا حث قصد اليمين او لا
 واما اللغو في الماضي والحال فقط واما اليمين
 المنعقدة فهو ان يخليف الانسان على امر في المستقبل
 فيما او اثباتا وذاك اما ان يكون على فعل واجب
 واما ان يكون على ترك فعل واجب واما ان يكون على ترك

فعل واجب وانما ان يكون على ترك المذوب وانما ان
يكون على فعل مباح او تركه فان كان المذوب على فعل
واجب بان قال والله لا صلى الظهر اليوم ولا صوم
رمضان فانه يجب عليه الوقاية ولا يجوز الامتناع
ولو امتنع بامر وحب ونكزه الكفارة وان
كان على ترك واجب بان قال والله لا صلى صلوة
الظهر ولا صوم رمضان او والله لا شرب الخمر او
لا زني ولا فعلن فلانا او لا اكلوا والدي وخوذلك
فانه يجب عليه الكفارة بالتوبة والاستغفار كما
بدر الحيات ثم يجب عليه ان يحل نفسه بذلك ويكفر
بالمال لان عقده هذه الممنوعة يجب بغيرها
بالتوبة والاستغفار كما بر الحيات التي ليس لها كفارة
معهودة وان كان الممنوع على ترك المذوب بان قال
والله لا صلى صلاة ولا صوم تطوعا ولا غودر
ولا سبي جارية وخوذلك فلا فضل له ان يفعل
ويكفر عنه منه **القسم الرابع** ان يكون على مباح
فعلا او تركا كدخول الدار ونحوه فلا فضل له البر

قال الله تعالى واحفظوا ايما نكح اي من الحث ولان الحث
ويكفر ويجب بالحث الكفارة ان شاء الله او كفى
عشرة صاكنين كلامهم لو با شاملا لهدنه فاذاد وما
يجوز فيه الصلوة او اطعمهم كالقطرة ولو اطعم مسكينا
واحد عشرة ايام جازعنا وقال الشافعي لا يجوز الا من
يوم واحد اعتبار الصورة العدة وحر امرنا المعنى
لانه صار في كل يوم مضرفا قطع ما مضى من الحيات
كما لو صرف اليه شخص آخر من الكفارة لان ضرره من
با اعتبار حاجته والحواج تعدد بعد الامور لم
المقصود بالاحجاب دفع غشوا جات لا دفع عشرة
اشخاص وانما غشوا العتادات باحد من الخصال الثلاثة
الاطعام والنسوة والخمر فصار ثلاثة ايام فبقا
عدنا وقال الشافعي وهو مخير ان شاء الله وان شافعي
وقد اجمع العلماء على ان البلوغ والعقل وقسم الخطا
والحالف شرط الصحة كونه حائضا فلا يصح التزويج
الصبي والمجنون والناكر وهل شرط اسلام الحالف
فهو محل الخلاف فعندنا يشترط فلا يصح تزويج الكافر حتى

بقا

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَفَارَةٌ عِنْدَنَا وَقَالَ السَّافِي السَّلَامُ لَيْسَ
بَشَرٌ حَتَّى يَخْبِيَ النِّفَارَةُ عَلَيْهِ إِذَا حُدِّثَ فِي خِلَابِ الْعَمَلِ نَالًا
لَا بِالصُّورِ وَتُسَوَّى الْعَامِدَةُ وَالنَّاسِي وَالْمَرَّةُ فِي
الْمَيْمَنِ وَفِي قُلُوبِ الْمَخْلُوقِ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ جَدِّهِ مِنْ جَدِّهِ لَيْسَ بَشَرٌ حَتَّى يَخْبِيَ
فِي ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ وَتَقُولُ لَا تَعْفِدُنِي الْمَرَّةُ وَأَنَّ
وَالْحَاطِي وَلَا حَتَّى تَعْمَلَ الْمَخْلُوقُ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ مَرَهَا
لِقَوْلِهِ الْمَنْعُ وَالْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَةُ
أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كَالْحَرَمِ وَالرَّحْمِ أَوْ بِصِفَةِ بَرِّ صِفَاتِهِ
الَّتِي تَخْلِفُهَا عَرَفًا كَعَفْوَةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَصِفَاتِهِ وَ
كِبَرِيَّانِهِ لِأَنَّهُ خَلَفَ بِهَا مَعَارِفَ وَلَوْ قَالَ غَضِبَ اللَّهُ وَخَطَّ
لَمْ يَكُنْ خَالِفًا وَلِذَا وَرَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ خَلَفَ بِهَا غَيْرَ مَعَارِفَ
وَمَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ خَالِفًا كَالْبَنِيِّ وَالْكَعْبَةِ لِقَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ خَالِفًا فَلْيُخْلَفْ بِاللَّهِ تَعَالَى
أَوْ لِمِذَرٍ وَلِذَا لَوْ خَلَفَ بِالْقُرْآنِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعَارِفَ قَالَ

لان الحالف مؤثر جليل قال ان فعلت كذا فانا بريء من الله
 او من هذه القبيلة او من صوم رمضان او من الصلاة
 فقد اكله بين لان البراءة من هذه الاشياء كلها كفر وهذا
 ذكره ابو الليث في نوازله ولو قال ان قلت كذا فانا
 بريء من الكتب الاربعه ففعل فعلية كفارة واحدة
 لا بين واحدة ولو قال انا بريء من التوراة وبري
 من الانجيل وبري من الزبور وبري من الموقان عليه
 اربعة كتابات لا بين اربعة ايمان ولو قال انا بريء من
 الله ورسوله فعلية كفارة واحدة ان حث لا بين
 واحدة ولو قال انا بريء من الله وانا بريء من رسوله
 فعلية كفارة وان حث لا بين ايمان ولو قال انا
 بريء من ما في المصحف ففعل فعلية كفارة واحدة لا بين
 بين واحدة لان المصحف وان ولو قال انا بريء من كل
 آية في المصحف ففعل فعلية كفارة واحدة لانه بين
 واحدة وجل قال يا ايها الذين آمنوا ان فعلت كذا فافعل
 فعلية كفارة واحدة لانه بين وقد تعارفه اهل
 بغداد في الحلف **رجل** قال ان فعلت كذا فانا بريء من

الله

الله وبري من رسوله والله ورسوله بريان من فعل
 فعلية اربع كتابات لان اربعة ايمان **رجل** دفع كتابا
 من كتب الفقه او دفتر حساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم
 فقال انا بريء مما فيه ان دخلت الدار فدخلت فعلية كفارة
 لا بين بالله تعالى **رجل** قال ان فعلت كذا فانا بريء من
 الحجة التي حجت او من الصلوة التي صليت ثم فعل الامر مني
 خلاص البراءة من القرآن لانه كفر ولو قال انا بريء من
 رمضان ان اراد به البراءة من فرضه يكون كالبراءة من
 الايمان وان اراد به البراءة والاجرهما لا يكون يمينا
 وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحكم وفي الاحكام
 يمينا وفي البراءة لو قال فعلت فعلية الصلاة والسلام لا
 يكون يمينا لان حقه عظيم عظمه الله وامر الرسول
 ولا اله الا الله لا يكون يمينا وفي الكفاية لو قال سبوت
 يعني نحو ذلك ان اعتقد انه خطي وان البراءة واجب بجهده
 اسما انه اعلم ان ما فعلت كذا او فعلت فعلية كفارة على
 انه يكفر مؤثري ان فعلت كذا بين فان اعتقد انه بين
 فبين لا غير وان اعتقد انه يكون كفرا وكذا مؤثري بالله

ثم على رجل فان اراد ان يوفى ضلوك والله لا نغفها ولا نلزم
 المار من لكن عليه يعظم اسم الله تعالى رجل قال التوب
 على حرام تحت بلعنة ولو قال ان اكلت الطعام فهو علي
 حرام ولا تحت بالكله وذلك الوفاق للثوران اكلت عند كمر
 طعاما لا تحت بالاكل وفي المسقي قال كل طعام آكله في
 منزلك فهو علي حرام وفي القياس لا تحت وفي الاستحسان تحت
 امرأة قالت لزوجهما انا عليك حرام او حرمك صار عينا
 حتى لو جامعته طائفة او بركة تحت خلاف ما لو حلفت
 لا يدخل هذه الدار فادخل فيها مكرها لا تحت ومعه
 ادخل محولا ولو ادرك على الفحول فدخل مكرها تحت
 لها لا يخرج من المدة الا ما ذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت
 لا يقع لعدم وجوب طهره حلفه بطلاقها وتحمل الحلف
 بطلاق غيرها قالوا له وفي القسنة قال صاحب المحيط
 رجل في عينة طائفة لشرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق
 ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب بطلت وقال
 يعني صاحب النخبة لا تطلق ديانة **وسيج**
 الاول الى اذا قال ان فعلت كذا فالقندرم من ماني

مرد

صدقة تفعل والرجل لا يملك الا صدقة ارمائة ورومهم
 لم يلزمه الصدقة الا بما يملك وماله **رجل** قال ان
 فعلت كذا فالقندرم من ماني صدقة لكل مسكين ورومهم
 تحت وتصدق بذلك كله على مسكين واحد جاز لان اجا
 العبد معتبرا باجابه الله تعالى وتم يجوز التصرف في نصف
 واحد من ذلك النصف فكذا هنا **رجل** قال ان فعلت كذا
 او يجوز من هذا النعم فله على ان تصدق بهذا القدر ثم
 ثم اراد ان تصدق بمائة جاز لان دفع القيمة في حقوق
 الله تعالى جاز **رجل** قال الله على ثلاثون حجة كان عليه
 سيد عمره لانه يصبر بتركه من قال الله على ان اخرج صدقة
 عشرين فاق قبل ذلك لا يلزمه من لان اجاب الفعل
 بعد الموت لا يتصور ان جعل الله على نفسه حجا او عمرة
 او صوما او صلاة او ما اشبه ذلك لما هو طاعة الله
 تعالى ان فعل كذا الزمة ذلك الذي جعل الله على نفسه
 ولم يجر كفاية اليقين هذا جواب ظاهر الرواية لقوله
 صلى الله عليه وسلم من نذر بمس فعلية الوفا باسمي وروي
 عن ابي خيفة انه رجح عن هذا وقال بالحيا وان شأخ عن

بغير ما سمي وانما خرج عنه بالكفارة ومساح يلحق بغير
بهذا وكذا بعض مساح تجاري وهو اختيار شمس الانوار
واختيار الامام والاجل برهان الدين وهذا اذا كان النذر
معلقا بشرط لا يريد كونه اما اذا كان معلقا بشرط ان يريد
كونه اما مجلب مفعلة او لدفع مضرة بان قال ان شفي الله
مريض او رد الله غائب او مات عدي فلي صو سنة
فاذا وجد الوفا بما قال لا يخرج عنه الكفارة وحبه
هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم انه ريمين
وكفارة كفارة يمين فحمل هذا الحديث على التعليق بشرط
لا يريد كونه والحديث الاول على التعليق بشرط لا يريد
كونه ليكون جمعا بين الحديثين هكذا اورد في الصدر
الشمس في ايمان الكافي وكذا الوفا على المشي الى بيت
الله تعالى والى الكعبة او الى مكة فليبرأ احرام وهو
انما احرم بالحج وان شأنا احرم بالعمرة لان هذه
اللفظة صارت كناية عن احكام الاحرام عموما كالوقا
لله على ان اضرب بنو حطيم الكعبة فانه يكون ندرا
بالصدقة مجازا من حيث العرف فكذا هذا واذا قال

علي

101
على المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم او الى
المسجد الاقصى لا يلزمه شي لان العرف المتفق في المشي
الي بيت الله تعالى لا يدل على الاعتقاد في المشي الى مدينة
الرسول عليه الصلاة والسلام والى المسجد الاقصى لانها
دون حرمته ببيت الله تعالى حتى حل دخولها من غير احرام
ثم اذا لزمه حجة او عمرة فان شأنا اعتبر اوجح وان شارك
ودبح لركوبه شاة ولو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد
الحرام قال ابو حنيفة لا يلزمه شي فاما وقال لا يلزمه
حلف ان لا يتزوج امرأة فوجه ابواه امرأة لا يحب
رحم حلف ان لا يتزوج امرأة فوجه رجل امرأة
بغير اذنه فبلغه فاجاز ان اجاز بالقول او بالفعل
فون الهدي وغيره اختلف المسامح فيه منهم من قال
حلت في الوجهين ومنهم من قال لا حلت في الوجهين
والمختار انه حلت في الوجه الاول ولا حلت في الوجه
الثاني **رحم** حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم
طلقا ثم تزوجها لا حلت لان الميز على غيرها الا
تريانه لو حلف لا يطأ امرأة وطأ رجل كان له ان يطأ

وجواربه حلف ليرد من ستر فاشهد شاهدان
 ستر الان لا يتصور به دون الشاهد من فانما شهد ثلاثا
 فهو غلانية **باب** وكل رجلان يزوجا امرأة او يفتق
 عبدة او يطلقا امراته ثم حلفا الموكل ان لا يزوج ولا يفتق
 ولا يطلق ثم قبل الموكل بها وكل به حيث الموكل في نفسه
 لان الوكيل في هذه المصنوعة نائب عن مطلق وجه فحسد
 عليه به كعبارة الموكل بنفسه خلافا للبيع والسدا
 لان حقوق العبد تتعلق به دون الموكل فلا يصير له
 بفعل وكيله بانيا ولا شتر بيا هذا اذا كان الخالف
 من كل البيع والسوا بنفسه ولو كان ممن يتوضر الى غيره
 كالسلطان ومحموه جنته في نفسه وان كان ممن يتوضر
 ونبا شراخوي فالحكم للبعالي **وفي الخلاصة** **باب**
 اراد ان يزوج امرأة وله امرأة اخرى فابى اهل المرأة
 ان يزوجها فكانت للمرأة فاحقبتها في المقبرة ثم قال
 كل امرأة الى سوى المرأة التي في المقبرة فهي طالق فحسبوا
 انه ليس له امرأة في الاحياء ولا حث وهي الحلية في
 القات ايضا **وفي** البرازي **باب** قال لا حنية

مأذمت

مأذمت في نكاحي فكل امرأة اتزوجها فهي طالق
 ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا تنفع ولو قال
 ان تزوجك مأذمت في نكاحي فكل امرأة اتزوجها
 فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق لصحة
 التعليق هنا في الاول فتبين المسئلة في الاصلية
 وكلمة ما دام وما ذاك في نكاحي غايته يمتني اليه
 به فاذا اطلق لا يفعل كذا ما دام بخاري امي اليه
 بالزوج فلو فعل بعد العود لا يحس وكذا اذا حلف
 لا يسير بالمدينة ما دام بخاري فخرج وعاد وحرب
 لا يحس والفقهاء ابو الليث رحمه الله شرط ان يخرج
 باهلة ومساعد كما في قوله والله لا اكلك ما دام في
 هذه الدار ولم شرطه الامه والفضل رحمه الله تعالى
قلت وهذا يؤيد ما افق به في شيخنا شيخنا
 الاسلام في المسئلة التي مرت في الفصل الرابع
وفي الوالحي رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل
 على صاحبه فدخلوا في المنزل معا لا حثان ولو
 حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا

وان نقب بابا آخر فدخله حث لانه دخل بابه وان نوي
ذلك الباب بعينه لم يدرين في القضا **رجل** حلف بطلاق
امرأته ان لا يخرج امرأته بعين عليه فخرجت امرأته وهو
يراها صغها او لم يمنعها لا حث لانه خرجت بعينه **رجل**
قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فاستطالق
فصعدت من السطح وتزلت في دار الحار قبل ذكر في الحيل
انه لا حث والصحيح انه حث **رجل** اخذ لقمه فوضعتها
في فيه فقال رجل امرأته طالق اذا اكلتها وقال آخر امرأته
طالق اذا خرجها من فلك فاكل البعض واخرج البعض
لم حث لان شرط الطلاق كل الكل **رجل** قال لامرأته ان لم
تتغنى الليلة فعندي عرق فاكلت لقمه واحدة حث لان اللقمه
الواحدة لا تكون عشا ولو قال لامرأته ان لم تطبخ في قدر
فيه منون من الملح ولا ملوحة في المطبوخ فاستطالق
تطبخ بعضا في منون من الملح **رجل** حلف لا يكره هذه
الدار ويؤساكن فسق عليه التحويل فانه بيع المناع من
عمره وخرج بنفسه فلا حث ولو حلف بطلاق امرأته
ان لا يصور فرسه ومضانا فالحيلة فيه ان ييسر ولا يصور

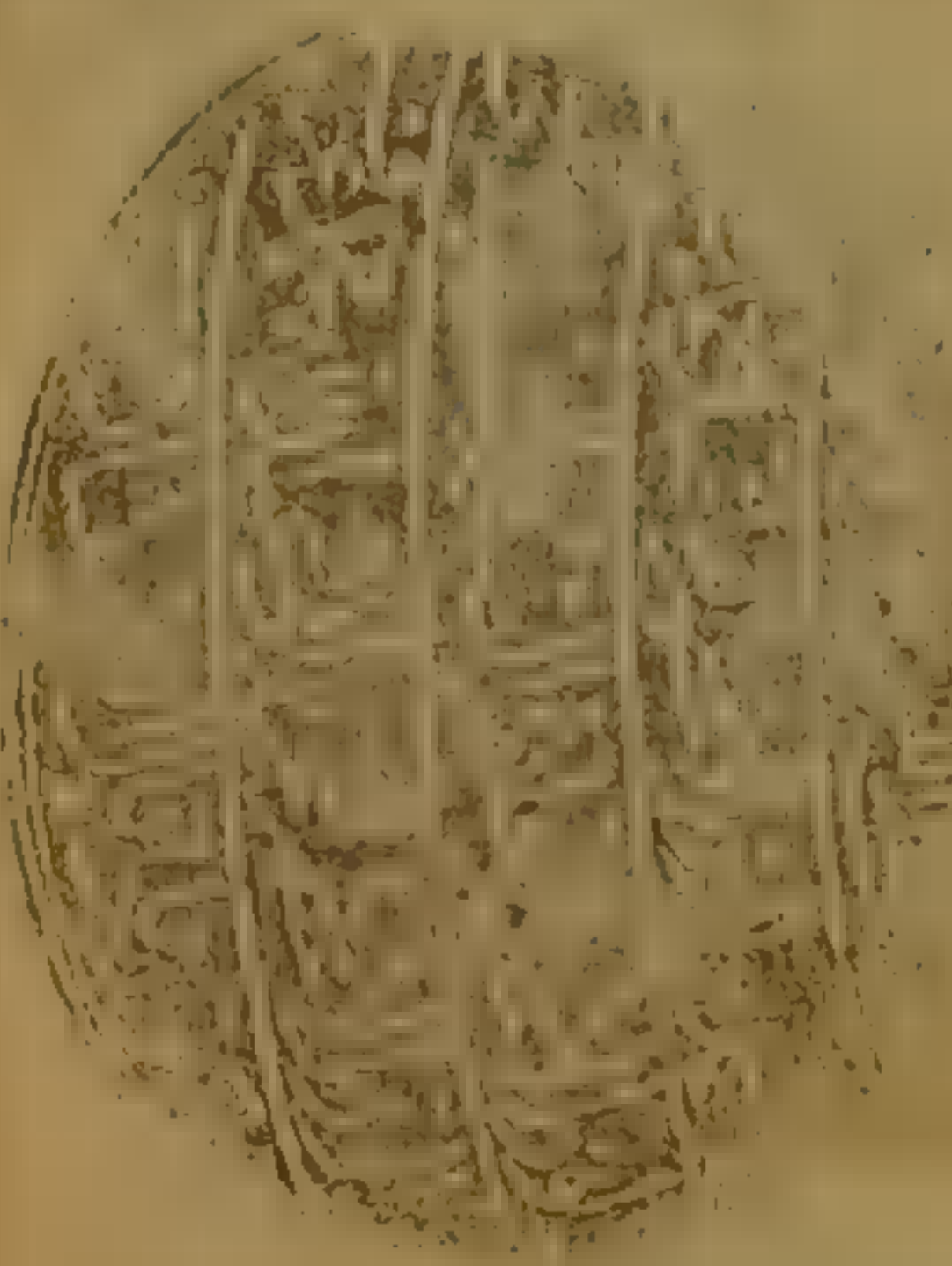
حلف

حلف لعبدنية اليوم بالف درهم فاستري له وعقبا
بالف درهم ففداه لا حث لانه حقق شرط البر وكذا
لو قال ان لم اعق بمالو كما بالف درهم فاستري بمالو كما
بالف درهم مياوي شيئا قليلا فاعققه بر لانه حقق
شرط البر حلف لا يقرب المرأة فاستلحق على فداء
فكانت المرأة فقصدت حاجتها لا حث لانه شرط الحث
الوطني وهو في هذه الحالة لا يسمى واطا هذا قال
بعض المشايخ وذكر بعضهم انه حث وعليه المثنوي
ولو حلف لا يكلم فلانا فكتب اليه وارسل لم حث
لان الكلام على المشافهة **رجل** هرب ودخل في دار رجل
حلف صاحب الدار انه لا يدرى من هو ان اراد فيه
ان لا يدرى في اي مكان هو من الدار لا حث لانه بالاشي
الفصل السابع عشر في البيوع
البيع ينقذ بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي
مثل ان يقول اصد مما بعيت ويقول الآخر استريت
لان البيع انشا تصرف والامساك يعرف بالسندع والوصو
ولاخبار قد استعمل فيه فنقذه به ولا ينقذ بلفظين

احذنا لفظ المستقبل خلافاً للكاح **وقوله** وضعت
 او اعطيت اليك هذا او هذه يعني قوله بعت واسير
 في معنى ذي معناه وهذه المثل المعبر في هذه العقود
وفي رواية رجل دفع الى بايع الحطة خمسة
 دنانير لبا حدة بامه حطة وقال له بكم تبعتها
 فقال له من يدنيار فبكت المشتري ثم طلب
 منه الحطة لياخذها فقال الباع عندكها اليك
 ولم يخرج منها شيء وذهب المشتري لياخذ الحطة وقد
 منه السعير فليس للبائع ان يمنعه منه بل عليه ان
 يدفعها للسعير **الاول قال** رحمه الله ولهذا سمي
 بالبائع في المعين والخصم هو الصحيح **وفي البيع**
 العقد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون
 بالعمل من غير قول بان يكون بالاعطاء والاخذ وهذا
 يسمى بيع العقاطي **وفي الدخيرة** اختلف المسأخ
 في ان الاعطاء من الجانبين شرط في بيع العقاطي او لا
 يكفي فاشاد محمد في الجامع الصغير ان مثنى البيع
 يكفي **وفي المحبي** قال بكم تبعت قصير حطة قال

بردم

بردم فقال اعزله فغزله فبعت وكذا قال بسمله
 للخصاب فوزيه وهو سكت ثم امتنع من دفع
 الممن واذن اللحم او دفع الدراهم وامنع من
 من وزن اللحم اجبرتها القاض عليه فبعت هذا ان
 بيع العقاطي ثبت كما ثبت بقاء بعض المدين ثبت
 بقض احد مما اتيا كان على وجه السرا والعقود
 صدر النقصه وغيره ان بيع العقاطي بيع وان
 يؤخذ تسليم الثمن اني واذا وجد المتعاقدين البيع
 فالأخر بالخيار ان شاء قبل في المحل وان شاء ولس
 له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري
 ببعض الثمن لعدو رضى الآخر سق في الصفقة الا اذا
 بين من كل واحد لانه صفتان معنى واليهما عمن
 المجلس قبل القول بطل الاجاب لان القيا دليل
 الامراض والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه واذا
 حصل الاجاب والقبول لا يبيع ولا خيار الا اذا
 الامن عيب او عذر زوياً وقال المساقى ثبت لكل
 منها خيار المجلس ويجوز البيع بغير حال وموجب الا اذا



كان الأصل مقلو ما **شبه** باع شيئا مقلو الآخر بمن
 موثقا إلى سنة ولم يعلم المبيع حتى انقضت السنة
 ثم علم المبيع فالمشتري سنة أخرى بعد علم المبيع
 وقال لا يبرأ إلا السنة الماضية ومن أطلق المبيع
 البيع كان على غالب عقد التملك لأنه المقارن فان كان
 النقود مختلفة فالبيع فابعد الآن بين أحدهما
 وهذا إذا كان الكل والراجح تساوي الطرفين
 مفضية إلى المنازعة الآن يرتفع الجهالة بالبيان
 أو يكون أحدهما اطلب وأروج فحينئذ يصر فإليه
 بحرا الجواز وهذا إذا كانت مختلفة في المائبة فان
 كانت فيها كائنتان والى الثاني جاز البيع إذا اطلق اسم
 الدرهم ويصرف إلى ما هو به من أي نوع كان لأنه
 لا منازعة والاختلاف في المائبة كذا في الهداية
وفي البرازي ساوئة بعشرة فذا البائع يغير
 فذهب به المشتري ولا يبرأ شيئا إذا كانت النوبتين
 في المشتري فالبيع حدين وإن كان في يد البائع وقد
 إليه بعشرة وقيل بأحدهما كلاما إذا مضى على العقد

بعد

بعد أحلافهما ينظر إلى آخر كلام فيعلم بذلك ويجوز
 بيع الجيوب المتبوعة جزاءا وكلا وباتنا، وحججهم
 المقدار عن أي جهة يقصد فيها قال صاحب الهداية
 والأول أصح وعزائي وسفانة فوق من الأنا القابل
 للزيادة وغير القابل فلهذا البيع فيها لا يبرأ كاللث
 مثلا وأورد فيها لا يبرأ كالزئبق وأجاز يوزن هذا
 الجوز يوزن هذه الطبخة انتهى رخصته في حدود
 لأزرها طولا وعرضا جاز وإذا غرض المشتري التمتع
 إلى الجوزان يصح وإن لم يذكر أحداهما ولم يعرف المشتري
 جاز البيع إذا ارتفع فيها جاز واحد وجعل البايع المبيع لا يبرأ
 وجعل المشتري بيع بعينه نصفي من هذه الدار ولم
 يعلم به البايع وعلم به المشتري جاز إذا اطلق اسم
 المشتري لا يجوز عند الأماوي محمد علم البايع أولا يبرأ ذلك
 لو قبض وباع صح كالبيع الفاسد **قلت** وصاحب المبيع
 أو فتح المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال دخل باع
 نصفيه من هذه الدار وهو لا يعلم مقدار نصفيه
 والمشتري أيضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية

عن أبي حنيفة وروى أيضا أنه يجوز مطلقا سواء علم المبتاع
ذلك أو لم يعلم وروى أيضا أن لو اشترى **بشيء** من ثياب
أمة بغير شرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد وموطأ
الرواية **فقلت** ما فائدة وضع المسئلة في
الدار هل يكون يجوز فيها التصوير أو لا يجوز لأن
المفتول ليكون الحكم فيه فلا بد الحكم في الدار **قلت**
ما دامت فيه فلا حرج على من كان الظاهر لا في سبب
الدار والمفتول **قلت** في المساواة ما باع نصيبا
له من أشجار بعض من الشريك فغير أرض كان كاشا لا يجز
قد بلغت الوان قطعا فالبيع جائز وإن لم يبلغ لم يجز
أما **قال** المشتري في يد ذلك أرض حراب لا مساو
عنده من نصيبا مني فسخة ففان بعها ولم يوفها البايع
والمشتري لم يرض ذلك **قلت** جاز **قلت** يشتري نصيبا
في حراب أو نصيبا في رقة أو قطعة من جوارق فلم يره
يجوز وله الخيار إذا رآه **وفي الدخلة** لسورة
المسئلة أن يقول المشتري لا يجوز لي في هذا
نصفه كذا ولا تدرى النصف أو يقول بعت منك هذا

الجارية

الجارية المشتقة وإما إذا قال بعت منك ما في هذا
هل يجوز هذه البيع لم يذكر في المبسوط قال ما سئله
مشايخنا أعلامنا الجليلين يدل على جوازها عندنا **قلت**
لا يجوز الجارية الممنوعة **وفي المبسوط** الإشارة إلى
أولئك كما في مبسوط الجوان حتى لو لم يشر إليه إلى مكان
لا يجوز بالأطراف ثم إن كان في حيزه ما كان قد يبيع شيئا
فباعه قبل الزمان لم يضر ولو اشترى من غيره وكان بغير حصة
يقول أو لا له الخيار أعني إذا عجز العيب والشرط بشر
رجح وقال لا خيار له **قلت** وإذا اشترى شيئا
ولم يره ثم قال لغيره أن يشتريه مني فذهب فأنظر
إليها فأنكأه بصلح فأنه لا يرد حقه فذهب ورضي
ذكر بيع الإسلام في باب الخيار بغير شرط أن هذا لا يجوز
ورأيت في موضع أن هذا لا يجوز عندنا في بضعه
وأما عند أبي حنيفة يجوز **قلت** يجوز فله وجه
وإن قيل لا يجوز فله وجه آخر أو يزل اثنين باع أحدهما
نصفه ثم قال في نفسه أمرا لغيره نصفه وأما بعت
منك هذا النصف لا يجوز **قلت** ما لم يترك بعتين لم

بعضهم

باعته في القبر نصيبا من البت الاخرى ان كان نصيبا
 معلوما لها لا يجوز **وفي البيع** الطحاوي ان باع
 نصيبا من كل شيء مجزأ ما اذا عتق عينا وباعه
 لا يجوز **وفي المخط** رجلان بينهما ارض باع احدهما
 نصف بيت شاعيا والبيت معلوم قال ابو حنيفة
 لا يجوز لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة ولو
 كان بين رجلين عشرة من العنق او عشرة ابواب هريرة
 لا تقسم باع احدهما نصف ثوب بعينه قال ابو حنيفة
 هذا بخلاف سلة غير باعة اجمع اهلها فاعوا السلة
 لا يجوز وكذا الواصفينها **رجل** اشترى قربة ولحق
 يبعث منها المسجدة المعبرة فسد البيع هذا اذا كان
 المسجدة معجورا فان خرب ما حوله استغنى الناس عنه
 لا يفسد العقد **وفي الخلاصة** فلو ضم الوفا للملا
 الملك لا عتق **باب** ثمن الامة الحلوانية لا يجوز
 كالمسجدة **وقال** يوزن الاسلام على المتعدي يجوز
 في الملك وجمع ثمن الامة الى قول ذن الاسلام
وفي العتق رجل باع ارضاها مقابرة بضع البع

في

فباعدا المعايير **باب** المقتضى القضاة
 ثمن من السرد حتى باع في بيعه المستلزم المعبر
 والمجدي طرد في الملك في الاصح لان الرقب يبيعون
قال لا يفسد ثمن عا د الله اعلم **باب** اشترى
 عتق من يصفه والحد فقاذا العتق يفسد بطلان
 العتق فاسد متى من كل شيء او لا عتق ان حنيفة
 وان سئل ان لا يفسد فسد وان سئل جاز في القس وكذا
 اذا باع وضمن من الخلل فاذا اشترى خرا او جمع بين
 وضمن فاذا اشترى مئة او مئتين ولا التسمية فاما
 وهذا اذا كان بغيرها وان جمع بين مئة ومئة وفات
 بعث احدهما قبل رجل صحيح في القس بغير التسمية
 خلاف المسئلة الاولى لانه قبل العقد في الحر شرط
 للعقد في العتق وهذا شرط فاسد ففسد وكذا
 في قوله اعفتا بطلان الموطأ خلاف قول احمد بما حمله لانه
 اجازوه هذا الكسار كذا في جامع عتقه وعبد غيرهما بالقس
 كل واحد منهما محمل عليه ولا يخرجه ذلك العتق جاز في عتقه
نوع في الادوية قال لا يفسد او الزرع والماء

رجل اشترى اوراق التوت ان اشترى على ان ياخذ
 من ساعة نحو وان اشترى مطلقا فاخذها التوت
 جاز وان اشترى التوت فبدا البيع لان ما حدث بعد البيع
 ببعض الساعات لا يمكن الا حرازها فيحصل عوضا وان
 اشترى على ان ياخذها شيئا فاشترى لا يجوز ان يرد
 فحفظ البيع بغير البيع وله ان يشترىها على ان يتركها
 على الشجرة **قال** ان اشترى الشجرة باصلها فباخذ
 الاوراق ثم بيع الشجرة بغير الاوراق ولو ذهب وقف
 الاوراق فاذا اذ الرجوع بالثمن ان اشترىها مع الاعضاء
 وبين موضع القطع لا يرجع. وهذا هو العمل في الاعضاء
 واوراق الشجرة حصه اي في فصل الواوغة وفي
 فادى فاضح **رجل** اشترى دابة من الموقوف
 او فادى شيئا بمواصلة فباعه لا يجوز كالا يجوز
 بيع الصوف والوبر على ظهر الغنم الا ان يحرقها بغيره
 والمناس في بيع المواشي خلاف ذلك وانما جاز لكان
 المعامله **وقال** وقال الامام والفصل
 لا يجوز بيع المواشي ايضا بامان موضع القطع **رجل**

باع الحنفى الذي انبته بغيره بان سقى الارض ليلته
 فما الحنفى يجوز ولو باع الزرع قبل ان ينضج فلا
 لا يجوز وبعد ما صار مقلا بشرط القطع او على ان يبر
 وابنه يجوز لا بشرط الزرع للادراك وله الرطبة
 والقبول ولو كان الزرع مشتركا بين باع واحد
 نصيبه من غرضه بلامن الاخر قبل ان يبر ان الحنفى
 لا يجوز وبعد الادراك سطح ولو باع من شريكه بغير
 مطلقا وله الشجر ولو باع من غرضه بغيره ولم يفسخ
 البيع حتى ادرك سطح او ابل الاعم كما اذا باع حذو عاين
 وتوع وسلمه ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع
 نصفه مع نصف الشجر واخرى جاز وان لم يرش
 به الاخر وتامه للشركى من البايع وعرضه الله لا يجوز
 وعنه ايضا باع فضلا او بغيره في اول ما يطلع ان جاز
 المشتري في الحازل فاشترى البايع وان تركه باذنه
 البايع وجز بغيره الا ان فعل المشتري وعرضه
 نصفه فاشترى بغيره او قبل على البايع والاول
 على المشتري **وقال** اشترى بغيره والزرع الموقوف

قبل كونه ذرعا مستقيما به جاز لا شرط البرك وبه
 يفسد وان تناهى العظم فشرط البرك لا يفسد عند كونه
 وهو الاستقصاء خلافا لهما وانما استمرى مطلقا
 وترك ان ينافي عظمها او طويها كمن يابى ان يبيع طاب
 وان لم ينفاه والترك بلا ذن قصد وباراد فلو احر
 السحرة ثم اخرى قبل هذا الاول في اللبايع وان جعلها
 اللبايع لو طاب له وان اجعلها بالموجود في يعرف ان
 كان قبل التحليل ففسد وان كان بعد ما استركا والنو
 والمدار في المسمى وان استمرى مرة بعد اصلاح بعضها
 وصلاح الباقي سقارب وشرط البرك طارعة كونه وان
 كان ساعرا ذراعا الباقي في المسمى لا يجوز فيها البرك وجاز
 في المذكر والمطبخ والماد خان في حوز بيع ما طهر ما لم
 يظفر ولو باع الاصول ما فيها من البار جاز والكرو **وذكر**
 في الامية رجل استمرى بار الكرو وندرج بعضا قال
 الذي رحمه الله وهو طاهر الذهب وقال الفضلي
 وجدته عن محمد ان بيع الورق حلال يجوز ومعلوم
 ان الورق متلاحق وانى الحلوى في البادجان والبطيخ

والنار

والنار ونحوها بالجواز وجعل الموجود اصلا فان
 السرخس ان قول الذي رحمه الله وانما ساعرا لا جاز
 لتركها عليها النار لا يجوز لئلا يترك بنا على الاجارة
 مطبعا الى الزيادة ولا يجب الاجرة ولو استمرى فضيلا
 واستأجر الارض وركب الفضل لا يطبخ الزيادة لان
 اجارة الارض من معارف وان يبي الله يصح وانما
 الارض لم ينفاه فلا يصح بل من الله فاعلم
 يجوز والاذن خطاب ولم يحسب المثل لغير الاجارة
والحيلة ان يقول المشتري للبايع جعلت لك جزا من
 العجز من هذه المرة على ان تهمل بها بالمساقاة وانما
 حجاج الى الاصل قبل الشاهي لمحمد يجوز المساقاة
 وبيع نصف المار منعا بما جليل به والصلاح من سركه
 جاز لا يبرره في بيع نصف المار من سركه وانما
 السعدى على ان لا يجوز من سركه وعمره ايضا
 وبيع النبز قبل الكس لا يجوز لانه معه وم وبيع
 الكس قبل البذرة لا يجوز ولو باع رجل عنب لا
 وهو حصر جاز لانه مال مبيع في السلم استمرى

فصلا ولم يقبضه حتى صار جابلا بطل البيع عند الاما
وقال لا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم
مخوذاً ان هذا بيع الحقة بالخطه فتصح كيف كان
باع ارضا فيها زرع لا يدخل الزرع تحت ام **لا وفي**
الحق الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض
تحت ام لا وفي الصواب وكذا لو باع شجرة عليها زرع
لا قيمة له يدخل في بيع الشجرة لا قيمة له بمقوماته
وا في ابوسكر الاسكاف وا في حفر القبة ان ابدار
قد كان قسمة في الارض او تحت كسبة كمال لا قيمة له
يكون المستر في انه لا يجوز بيعه بمقتضاه قصدا
جزا من الارض وان لم يقصد في الارض او تحت وصار
بحال له قيمة وا في ابوالعالم انه للبايع والاحوال
كلها وانه تاحد **وا حار** في الصغرى في حوال النمر
والزرع اذا لم يكن لها قيمة في بيع الارض بالذكر
وكذا الشجر شمر كان او غير شمر ولا يدخل المرق في بيع
الشجر الا ان كان موجودا او قسما لبيع وكذا قوائم الخلاص
على ما عليه الصوى **والحصة** اذن له بزراعة ارضه

فأراد

فأراد ان يخرج ما بعد الزرع لانه ليس له ذلك ولو كان له في
زرع فباع الزرع لا الارض من كون الارض على البيع
باجر المثل الى الحصاد واذا كان الزرع تالفاً ينفق
كالسنة الذي ينفق في حوز البيع وقال السيد الامام
ابو العباس نعم ان يجوز البيع بغير الركن الى الادراك
لانه ينفق في المال كالمير والحسن وان كان على قدر
الركن الا في ان لا يجوز **وقال** كسر الامنة في شراء
ثمرة فستان ظهر بغيرها الا في حوز البيع
لانه لا ضرر في كسر الامنة كسر الامنة في كسر المير
في ملكه وان كان لا يجوز ان يفسد البيع بغير المير
بعض المير في حوز العقد في الباقي او يفسد المير في حوز
التمن وحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المير
وعن عبد الكريم بن محمد **التمن** في الوان المير
في فستان اذكر ان البعض لم يدرك البعض وليس لها قيمة
اذا كان المير لها قيمة يجوز ان لا يفسد بيع المير بها
امس له قيمة كالميرح والتمن والتمن بغير المقصود
كل التمير ويصح له البيع الباقي فيشأ له بالايضا

وفي البيع الناء كالحشم والنفاح وتوخذ ذلك
 قبل الاذراك بجوز. ونحو الخوخ والقمري لا يجوز
 قبل الاذراك الا اذا اذرك بعضها فنجوز فيها اذرك
 وما لم يترك على وجه الشجرة. ويبيع دون التوت
 قبل ان يخرج لا يجوز. ولكن باع الاغصان لم يقطعها
 ثم اذله في الترك حتى خرج الورق كما كان الورق تبعاً
 وقد ترجمه **رحم** باع ذرا بعيدة وقال سلمها
 الملك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضاً وان كانت
 قريبة فغير لان التحلية تمت لقبول البعض عند المكين
 وبه قال الحلواني رحمه الله تعالى **قلت** والناشر عن
 هذا ما قلوه فانهم يسترون الضيعة في السواد
 ويقرؤون بالقض وذلك لما لا يصح فيه القبض وان
 كان بعد قبضها قبضاً **وفي الحظيرة** ما يملكه
 وان بعد المعقود **وفي التواليد** استري عمار
 فقال البايع سلمه الملك وقال المشتري قبلت والقفا
 عاتيت في حضرتهما كان قابضاً في قول الامام وقالان كان
 قد راعى على اطلاقه ودخوله فقبضه والا لا دلوا استري

ان

بيرة

بيرة في السج فان له البايع اذهب فاقبضها ان
 كان حيث يمكنه الاشارة يكون قبضاً وكذا اذا باع
 خلافة في منزل البايع وحلى بئره وبين مشتريه
 فسلم عليه المشتري فقبض على ما هو عليه القنوي
 من استعني طعناً وقال للبايع كلفا في غرارك فكان
 فيها صاع فقبض خلافاً لمحمد رحمه الله تسلم بفلاح
 الدار ولم يذهب الي الدار فان كان يستدله الفتح بلا
 كلفة فغير وان كان لا يستد الفتح بلا فانه لا يكون
 قبضاً استري بيرة ببيعة وخلاها في منزل البايع
 وقال ان هلك وان مات من البايع لعدو القبض وكذا
 لو قال للبايع بعها لي منزلك فاذهب فقبض فهلك
 حال سقوط البايع فاذا ادعى البايع التسليم فالقول
 قول المشتري ولو قال المشتري استري عمار كان او
 امة او انسي معي فحطى معه فقبض وقول البايع له حذر
 حكيمة اذا كان يصل الى احد لا قبض لم قبض المشتري
 قبض الممن قال البايع تركه عندك لا يمان باليمن او
 ودعية لا يكون قبضاً قال المشتري للمبتدع اعمل كذا

او قال للبائع مرة ان يعمل بقدره ففعل فطلب العبد فملك
من المشتري انه قبض ولو قال المشتري للبائع لا اعطيك
على البيع فملك الى ثلثين سنة حتى ادفع له الثمن فقبله
البائع وملك عنه فلان ملكه من البائع فان الانت
كان لا حيلة وقل ان المبيع قبل قبضه عند البيع لم يرد
رد عن الثمن المقبوض وبعد الاقالة يكرهه ودخل
المقبوض **وفي فكاوي** اقل ستم فدية عامة المشايخ
على ان البائع اشترى دابة لا يحرج البائع على اعطاء الضمان
ولا الى الخرج الى اليهود فان كتب المشتري الضمان
وان باليهود جبر على الاسماء وان ابقى ربح الى القاضي
فكذلك لا يحرج الزوج على صلح المهر وكذلك لا يحرج على ربح
الضمان القدر ولو كان يورث البائع باحضار الضمان الله
حتى يفسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج واجر
ثمنه على البائع ان زعم المشتري حورة الثمن
والضمان ان على المشتري مطلقا وعليه الضمان **وفي**
الساوي قلنا المشتري الثمن جهاد فالقول له وان زعم
البائع خلافه لا يثبت عليه والوزن على المشتري

المشتري

اشترى حطة مكائلة فالكيلة والصب في دوما المشتري
على البائع في المختار وقيل في المشتري اخرج الطعاف
على المشتري **وفي العيب** **وفي**
وما تضمنه بذلك الزوج والزوجة عيب للعبد
والامة كوجده سارقا او كافرا او قاتلا او زانيا
او لا يملك يرد اما الذي له رعايته وفي صورته لمن
وكتشوف مبيد ان قل لا وان كرره وان في عيب
فيها وضمانه ان كان مرة او مرتين لا وان كرره
ومشتري المعاودة منه المشتري في كل العيوب
اي في الزنى والجنون ايضا عند ان يوفى والد في
العبد والحاجة عيب الا ان يقض البائع او يبري العبد
والباقي مما دون السرقة والسرقة مما دون الضمان
عيب وهل يترط في الامان الخرج من المدة وقيل
سدة التقيد مطلقا عيب وسرقة المالك لا ياكل
من المولى لا ويرثه لا لا ياكل بل يبيع عيب سوا
كان من المولى او من غيره باع بالبرائة في كل عيبه او صح
عنه لا دخل فيه الا ان يبعده المبيع قبل القبض عند ان

يوسف خلافاً لهذا وبالبراهين قد عرفت لا بد من الحاد في ما
 وظنوا العيب شرط الخصومة لظهور طرق اما المشاهدة
 كالاصحح الزائد وقول الاطباء الجوز في الباقي في قوله
 النساء لو بالجزء فان بالمشاهدة صحت خصومة المشتري
 والعيب فان كان قبل القبض الرد فخرج العقد بحدوث
 بلا رضى وقطاع **في رد ما قبل القبض** الذي يرجع فيه الى
 الاطباء لا يثبت في حق بوجوب الخصومة بما لو سبق عدل
 بخلافه لا يثبت عليه الرد على ان ثبت بغير المراجعة
 المراجعة في حق الخصومة لا في حق الرد **في رد الزاد**
 عدل والكافية لا يثبت لا يقول الباقي لا يثبت ان يغير
 بالمعنى وانما يرجع الى ان يقول النساء انه لا يكون حجة
 في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي
 والبقية ان اخطت فانما يخرج من عدم العيب فلا خصومة
 لا في حجة من سبق طرقة الخصومة ورجع في الرد الى
 الاطباء في رد الطل الى النساء وفي دعوى الطل بما صدق
 في رد ما قبل القبض من شراها اربعة اشهر وعشرا
 وان كان اقل لا وفي رواية تسع دعوى الجبل بعد شهرين

دخلة

وخسة البامر وعلية عمل الناس وسيلان الدرع من
 عين العبد والجارية عيب والجلال على شفة الطارئة
 عيب الطر لها على انما يكون فعل الموطن عدل المشاهدة
 فلما علم نزع من شفاعته من غير ذلك رد وانما يبعد العلم
 لا **في رد ما قبل القبض** كرهه اقل الجوز في عيب خلافا للناس
في رد ما قبل القبض فاكل كل خصم ثم وجد به عيب
 قال ابو حنيفة لا يرد ما سبق منه ولا يرجع بالقبض
 فيما اكل وابلو يوسف وحده في انقضاء وجوع المشتري
 بالقبض ان يرد ما اكله وانما اكلها فبما بينهما في الباقي
 فقال ابو يوسف له لا رد الا في اكله وفي الباقي فيه
 والارجح عليه بقبضه ان يرد ما اكله ثم رد الله
 للمشتري ان يرد الباقي على الباقي ارضى به ذلك اولى من
 وقال يرد الباقي وان لم يرضى الباقي في الكل وبن
 البعض فينصف على رضاء هذا في اكل البعض منها
 لو باع البعض فيه روايتان عنهما في رواية لا يرجع
 بشئ ولا يرد كما هو قول الامام في الخصومة وفي رواية
 رد ما سبق **في رد ما قبل القبض** اكل البعض يرجع

شصان عليه و يرد ما بقي و به يعنى ولو اطعمه ابنه
 الصغير او الكبير او امراته او مكاتبه لا يرجع ثرا
 ولو اطعمه عبده او مدبرة او ام ولد به يرجع لان
 ملكه باق **رجل** استرى ذفق فجز بقضه ظهر
 انه فرقة فلا ينفى ورجع بقضانا ما جزموه المحار
 ولو كان كمننا دليلا فانه كله ثم اقول المبيع انه كان و
 فيه فارة ورجع بالقضانا عندها و به يعنى **و**
اعلم كل من سقى حيا او ميتا من ماء العيب
 اذا وجد على سبكه فبطل العيب ولا رد ولا ارش
 بانه كالمضى بهما الاسترى عبدين و ضعفة واحدة
 فوجد باحدهما عيب فبطل الفضل لا يرد و وحده عند
 علمائنا لان الله بل يرد بهما معا او يقبضهما معا
 و قاله فرقة الله ان يرد العيب خاصة و صار
 كما اذا وجد العيب باحدهما بعد الفضل استرى بكلا
 و هو و نوافه بعد الفضل عيبا بقبضه و به كله
 او آخذه كله لان الكيل اذا كان من جنس واحد فهو
 واحد لا تحاد استه حالا و نحوه و قيل هذا اذا كان في

واحد وان كان في و عاين فهو بمنزلة عبدين يردان
 الذي وجد فيه العيب دون الآخر **والمسوق**
رجل استرى جارية ثيبا فوطئها ثم فقه فيها
 لا يرد هاها بالعيب بل له الرجوع على الراجح بالفضان
 و قال الصافي و طي العيب لا يمنع الرضا بالعيب **و**
البرازي لو خاض المبيع في العيب ثم ترك الخصومة
 زمانا و دعى ان الرزك كان لينظر هل هو عيب ام لا
 له الرد و طي المبيع الرضا بالعيب و الرجوع بالنقص
 و كذا النقيض و المسمى بغيره لا يرد و لو كان قبل
 العلم بالعيب او بعده و الاستخفاف مرق لا يرد
 رضى الا اذا الرضا على المذمة لانه تحتضن الملائك
 و لم يجعله السرخى دليل الرضى مطلقا و الزيادة
 المتصلة لا تمنع الرد اجماعا و هل يمنع الاسترداد على
 قول يمدح الله لا و على قول نعم **و في ما اذا رد المولود**
رجل استرى غلاما فوجد غير محنون اياك ففطر
 لعنه ان يرد و لانه ليس لعيب وان كان بالغافا لانه
 على وجهين و ان كان مولدا له ان يرد و بالعيب لانه عيب

وان كان جلباً لا يرد لانه ليس لعيب استري عبداً
 على انه خل فاداموخصي كان له ان يرد لانه وجه
 معيباً ولو كان على العقب لا يرد لانه شرط العيب
 فوجهه سليماً **رجل** استري بردونا وخصاه بعد
 العقب وذلك لا ينقصه ثم وجد به عيباً فله ان
 يرد لانه ذلك ليس لعيب رجل استري ذهبا في
 اناء سدودة الرأس ففتحها بعد اباردها فارة
 منه قرع المستري كوافيه وقا البيع والبايع
 يدعي حدوث الواقعة فالقول المباح لانه ينكروا
 العيب اخلفا في المقوع فالقول لمن يدعي الجواز
 ولو اقاما بينة فلم يدعي الكره وعليه القوي
 ولو ادعى احدنا صحة العقد والاخر بطلانه
 بان ادعى البيع للمينة فالقول للبدعي البطلان لانه
 منكر للعقد لان البيع للمينة باطل كذا ذكره البراء
 وجه الله في كتاب البيع **قلت وذكر بعد ذلك**
 في اواخر كتاب الاجازات ما يخالف ذلك فانه قال
 اذا اختلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع ادعى

المستاجر

المستاجر انه استاجر الارض فادعى الادعي الاخر انه
 اجرها وبني مسعولة بزرعه بحكم الحال **الفضل**
 القول قول المستاجر مطلقا بخلاف المبتاعين واذا
 ادعى احدنا فساد العقد والاخر جواره فالقول
 لدعي الصحة وهذا القول للمستاجر لانه ينكر العقد
 اني **رجل** استري ذهبا في فارورة فظفر بال
 الفارورة ولم يصيب على راحته منه شيء فهدى
 بروية عند ان خيفة وعده محمد فيه روايات
 ولو استري ناقة منك فاخرج المسك منها ليس له
 ان يرد خيار الروية ولا خيار العيب لان الاجاز
 يدخل عليه عيباً طاهر حتى لو لم يدخل كان له ان يرد
 خيار العيب والروية جميعاً وعن الامام ابي الليث
 ولا يل للرجل ان يستغل بالبيع والشراء مما لم
 يحفظ كتابا بالسوء وقيل لمحمد الا نصف كتابا
 في الزهد فان حسبكم كتابا بالسوء وعلى كل تاجر
 حياط له فيه ان يستصحب فيها ديناً يساوره
 في معاملاته فانه ملاك للابن والدين والمأكل

معنى على لفظه
 اصح

والمسلم قال الله تعالى عز من قائل قلوا من طبقات ما ذكر
 نوع في الاستبراء ١٠
 قال صاحب المنبع رحمه الله الاستبراء نوعان نوع
 مؤمن ومؤمن ومؤمن مؤمن واجب **أما** المندوب إليه
 فهو استبراء البائع إذا وطئ جاريته لو أراد بيعها
 أو خرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند عامة العالين
 وقال مالك استبراء البائع جاريته واجب **وإن**
 رأى امرأة برئت ثم تزوجها لئلا يطأها بغير
 استبراء قال محمد أحب إلي أن لا يطأها حتى يتبرأ
 ويعلم فراغ رحمها **وأما** الاستبراء الواجب فكل
 من ملك جارية يمنع أو هبته أو صدقته أو قسمته
 أو صلح عن دم عند أو خلع أو كتابة على جارية
 أو عن عدة على جارية فإنه يجب الاستبراء في هذه
 المواضع بحصة بكر أو كاسا طارئة أو نيا فذكر
 من صغير أو كبير أو ممين **وذكر** البراذي أنها لو كانت
 براء أو أخطأ على المشتري بأنها لم توطأ لا يلزم الاستبراء
 عند أبي يوسف ومحمد يلزم ولو خاض قبل

النفق

القبض عند البائع ثم قبضها المشتري يلزم قبل خلافا
 لأبي يوسف وقد روي في ذوات الألفاء
 بشر في حوال الآيسة والصغيرة وموضع الحمل
 في حوال الحمل وقد روي أن يفتى في يوسف
 في خمسة العذر ثلاثة أشهر ومدة رواية من الألفاء
 وعن الألفاء وأخرى بالكرامة الحمل وفي رواية عن
 محمد فعدة الوفاة في حوال المرأة وفي رواية فعدة
 مدة رها في حوال الأمه والعمل اليوم على الألفاء وعن
 الألفاء وبحر الوطن والدواعي وعن محمد أنه لا يحرم
 الدواعي في المسبية **وفي فتاوى قاضي خان**
 فيمن أنكر وجوب الاستبراء هل يكفي قبل تكثيره
 أنكر إجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفي
 لأن ظاهر قوله تعالى أو ما ملكتم أنفسكم
 الوطئ مطلقا ومن عرف وجوب الاستبراء بالخير فلا يكره
 خاصة وفي ظاهر الرواية في كتاب طيل إذا تزوجها
 المشتري عبدا له قبل أن يفتيها ثم قبضها ثم طلقها
 العبد قبل أن يدخلها وقبل أن يحض للمشتري أن

يطأها من غير استبراء قال نعم الآية وهذا صحيح
 ونزوحه أياها قبل القبض صحيح كالأعتاق انتهى
وفي الواجب رجل استرى جارية وأحال في
 إسقاط الاستبراء كان البائع وطئها ثم باعها قبل
 أن تحيض لا يحل للمشتري أن يحال للإسقاط لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمان بالله ورسوله
 واليوم الآخر على أن يجتمعا وطئ واحدة إن باعها
 البائع بعد أن حاضت عدة وطئت ولم يقربها في
 ذلك الطهر حل له أن يحال في الإسقاط لا بعد أم هذا
 النبي ثم **الحليلة** أن تزوجهما المشتري قبل الشراء
 أن لم يكن عدة امرأة حرة بزوجهما البائع غيره ثم
 اشتراها بعد ذلك وإن كان عدة امرأة أجنبية حرة
 فبزوجهما البائع غيره ثم سبى بها فهو وبقيتها ثم يطلقها
 الزوج أو سبى بها أو لا ثم يزوجهما من رجل قبل أن
 يبيعها ثم يطلقها الزوج وإن خاف البائع أن تزوجهما
 المشتري فلا سبى بها ولا يطلقها **فالحليلة** أن يقول
 البائع زوجها منك على أن امرأته بيدي في التلقيب

والطهر

والطهر نسئنا أو نقول زوجها منك على أنك إن لم
 سبى بها من اليوم ففي طالق معتبر قبل المشتري الكتاب
وكذلك الحليلة إذا حيف على المحلل وقد نرى في
 فصل الطلاق فانظره ثمه رجل باع أختا ثم سبى
 وعليهم ديون ولا وارث لهم معروف فاضد السلطان
 دونه ثم طهر وأرسله لا يبرأ العزما وعليهم أن يودوا
 إليه نائبا لأنه سبى أنه ليس للسلطان ولاية الأخذ
 صاحب الدين إذا أخذ بالدينير وجهه في الدينار
 كآله أن مبدية وبأخذ الدينار دينه والدينار حلال
 كسب واحد في حوائج البياعات وهذه الواجب لا الذهب
 بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كما لو
 استبدل الذهب بالذهب والفضة بالفضة انتهى
الفصل الثامن عشر في الإجازات
واعلم أن الإجازات قد مهدت لجوارها الكتاب
 والسنة والإجماع **أما** الكتاب فقوله تعالى فأنه
 أجورهن وقوله تعالى لو شئت لخذت عليهن أجورهن
 تعالى وفقته نوس عليه السلام على أن أجري نساءي حج

وسورة من قبلنا لا راد علينا اذا قضى الله تعالى او
 رسوله امر من غير انكار ما لم يتم دليل على انتفاء
باب السند بقوله عليه السلام اعطوا الاجرة
 اجرة قبل ان يحق عرفه ومن استاجر اجرا فاعطه
 اجرة **باب الاجماع** فقد انعقد كل عصر على
 صحها الا ما حكي عن عبد الرحمن الاصح انه قال لا يجوز
 ذلك لانه غير يفي بعتد على منافع لم يحلف وهذا
 لان الناس ياتون جوارها لان العتد يرد على المردوم
 وعلى المصلحة التي توجه في مدة الاجارة والمردوم
 ليس محل للعتد لانه ليس بشئ وهذا كله وجه الثاني
 والثالث وان كان ياتي جوارها لكن الناس ياتي
 مقابلته النص والاجماع لا بعينه فجوهرها عملا
 بالكتاب والسنة والاجماع طاعة الناس الا بالفقر
 تحتاج الى مال البقي والعتي تحتاج الى عمل الفقير
 و حاجة الناس اصل في شرع العتد فصدعت
 فتمنع الحاجة **باب الاجارة** لها اركان وشروط
اما الاركان فالاجابة والقبول وذلك بالناس

والا

والله عليها فهو لفظ الاجارة والاستجارة والا
 والاكثر وسنعه بلفظ الماضي ولا ينفذ بلفظين
 اعتبارا بحدسهما عن المستقبل حوان يقول اجرو فيقول
 الاخر اجرت ولو قال اعركنا هذه الدار سنكنا
 بكذا او قال كل شركتك او هذه الشراكة اشقيت
وفي التمسك بلفظ الاجارة ولا ينفذ الا بارة
 ولا ينفذ الا بارة بلفظ الاجارة حتى لو قال
 اجرك هذه الدار لغير عوض لا يكون امانة **باب**
الفينة قال لاخر هذه الدار بدنيا و كل
 هل رضيه فقال نعم ودفع اليه المفتاح فورا
وفي البرازي الاجارة الطويلة لا ينفذ بالناس
 لان الاجرة فيها غير معلومة لا يكون في كل سنة
 داما او اقل او اكثر واستخرج الاجارة الطويلة
 الاما ومحمد بن الفضل الجاري فيبطل البعض لا
 البعض وسما على وجهين الاول هو اجرا من
 او الكرم وفيما روي في بيع الاسفار او الزرع ما هو
 تمن اراد الاجارة ممن معلوم وان لم يوافق الار

من مدة معلومة ثلاثين أو أكثر من ثلاثة أيام
 من كل سنة أو نصفها بال معلوم على أن يكون آخر كل
 سنة من السنة سوى الأيام المستثناة كذا وفيه
 مال الاجارة يجعل بمقابلته السنة الأخيرة وكل
 منها ولاية الفسخ في مدة الاجارة والثاني أن يدفع
 الاجارة والزرع القائم على الأرض معاملة إلى الذي
 يريد الاجارة أن يكون الخارج على مائة منهم للدفع
 والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسطه
 إلى ما يريد ثم يوافق منه الأرض مدة معلومة على
 الوجه الذي ذكرناه من غير أن أحد العقد من طرفي
 الآخر وتسمى اجارة التركة الأولى وقالوا ببيع
 الاجارة والزرع ببيع ثلثة لا ببيع رغبة حتى لم
 يملك المستاجر قطع الاجارة يفسخ البيع بلا فسخ
 والثلثة لا تملك البائع وإن قبض المبيع ولا
 يفتقر إلى ملكه لم يفسخ اجارة الأرض وبعض جوز
 وقالوا انه ببيع رغبة لا بثلثة قصد انه طمحة الاجارة
 ولا طمحة الباع لا بثلثة ولا ينافي مد وجوز القطع

ع

مع كون ملكا لم يمتد لملك الراعي قطع الاجارة
 وقيل ان باع الزرع والتجر بمن المثل ببيع رغبة
 والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبلغ ما له
 عند الحاجة بمن قليل **رجل** قال لا جارة لك
 عدي بما في دارك هذه سنة وقيل فموا جارة
 والاجارة يجب بالملك من اسبقها الحقيقة حتى ان
 استاجر دارا مدة معلومة وعطلا مع التمكن
 والاستماع يجب الاجارة وان لم يتمكن بان منفعته
 المالك او الماجني لا يجب اذا غضب له ارضا صلب
 من المستاجر سقط الاجارة وان لم يكن اذ هو الغفل
 المستلزم للكنة والامانة مع الغضب قال صاحب
 الكافي وهل يفسخ العقد **في** الفصل الثاني
 في الدين في الفناوي انه لا يسقط الاجارة ولكن
 سقط الاجارة ما دام في يد الغاصب **وفي الهداية**
 ان العقد يفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة سقط
 من الاجارة منه لان القوطا بغير المقتطاع انتهى ثم
 اعلام الحقيقة بطرق ثلاثة اما بيان المدة كما يتجلى

الدوا والسكنى والأرضين للزراعة فيصح العقد على مدة
 معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المانع
 بحديث شيئا فشيئا بعد ارمها يصير معلوماً ببيان
 المدة أو أكانت المسفعة لا سفاوت الأفي الأوقات
 فإن المدة لا تدرى على ثلاث سنين في الصحيح كأنه قد
 في فصل الوصف وأما الاقطاع فهل كان أصري
 القلي بجواز إعادة أم لا **قلت** وقد وصفت
 عدة مصفات في ذلك لبعض علمائنا المشاهير
 منهم شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن عبد الحق
 وشيخنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين القنوي
 وشيخنا شيخ الاسلام والمسلمين بعد الدين الدمري
 والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن فطو
 الحلي أمتع الله حياته فاستفدنا منها فوابد
 خمسة **بسمها** المولى بجواز اجارة الاقطاع
 وقد اطمأن الكلام في ذلك وملكوا فيه احسن
 السالك **وقد سئل** شيخنا شيخ الاسلام النعمان
 الدمري المشار اليه في اجراء فطاعة سنين ثم اخرج

الامام الاعظم الاقطاع منه قبل مضي المدة فكان
 نعم يجوز الجدي ان يوجر اقطاعه حيث كان فخص
 اقطاعه له ملك المسفعة والضرف فيه والعرف
 العام بما يراه وليس هذا نظير المستعير بل هو الاجارة
 بر المانع محبة لازمة حيث كانت مسئلة على شروطها
 شروعا ولا تنفخ بالموت ولا بالامانة غيره فان الامانة
 جملته كالوكل عنه في ذلك وسبق بالمسمى الذي وجد
 فيه شرط اللزوم ونهذه لك قواعد علمائنا والاطمان
 هذه والله اعلم **وصورة المسئلة**
 الذي سئل عنه شيخ الاسلام برهان الدين بن عبد الحق
سأل قوم عن اجارة الجدي ما اقطع الامام له
 من المزارع والقوى والعقائد هل يصح اجارة له
 ويكون عمدة الاجارة فيه صحيحاً لازماً ما اقطاعه
 يتوقف فيه صحة الاجارة على تسميته ام غير صحيح ولا لا
 ولله عقد المساقاة الصادق وطالبو اسباب الحكم
 في ذلك على قولين ابي حنيفة رضي الله عنه وهل الجدي
 في هذه المسئلة منصوص عليه عدمه او لا ودروا الى الله

داعية الى معرفة الجواب في ذلك تنصيصا او قياسا على
 نظيرها من اصول المسائل فقال اما تنصيصا لصاحبا
 على الحكم في ذلك فلم اقم عليه بعد ما طلبه مدة ولا
 اعلم لم في غيرها نصا بالجواز ولا بضده لكن قياسا
 في نظيرها ينص في القول بجوازها ولزومها **اما المظن**
الاول فقد نقل صاحبنا على ان من صوح على طرقة
 كان المصالح ان تواجده ومعلوم ان المصالح انما
 ملك المصلحة دون الرقبة في مقابلة ما صوح على
 من جهة الذي يدعيه وان كان المصالح سكر ذلك
 ويرغم ان لا حوله بالمصلحة المملوكة بالصحة مملوكة
 ومثلت بمقابلة عوض على رغم الدعي عليه فكان
 عنه ثابته العوضه فصارت بالمصلحة المصالح
 عليها ماله نظير الذي رغم احدتهما وموالدعي غير
 وان نظروا الى رغم الدعي عليه بعقد الاجارة فوجب
 جواز ملكه والاصطاح وذلك لان منافع الاصطاح
 ملكا الحيد لا حياجه من انصاف واستعدادهم لما
 يعرض للملك من المصالح مدبرهم وللأما والقياس

٧

من قال اعدا المسكين وادفع المضيق وقبح
 الطائين وصون الاموال والافس من القرض
 الا بغير حق وقمة الاقطاع بما فيه على ملك بيت
 المال ومنفعة مملوكة لم عوضا عما جنى انصاف
 له ملكوا تملك بعقد الاجارة بل ادل فان الجواز
 لملك المانع المملوكة بعقد الاجارة من حيث هي
 ما ملك بعوض وملك المنفعة في مسئلة الفصل بعوض
 انما هو في رغم المملك لان رغم الملك اما مسئلة الاقطاع
 ما مانع ملك بعوض بملكك اكد فكان تملك بعقد
 الاجارة اقوي في الجواز **واما المظن الثاني**
 وهو ان المتاجر ملك الاجارة ما استاجر وان كان
 لا ملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لكن لما ملك
 بعوض ملك ان يملك بعوض اصحابه ومولاجرة فذلك
 ما اقطعته الجدي لما ملك منفعة الاقطاع بمقابلة
 استعدادهم لما اعد له كان ماله بالمنفعة فلا تملك
 بعوض وهو عقد الاجارة ايضا **واما المظن الثالث**
 وهو ما ذكر صاحب المحيط فيما اذا وقف وصا على ان يملك

لفلان كذا كان على الصحيح فلان ان تواجده وذلك
 المستحق له غلة الرقبة والعلة مال يتبع اجارة
 الاقطاع قياسا عليه **واما النظر الرابع**
 العبد المأذون له في التجارة يملك ان يجر من مال
 التجارة ما يجوز فيه عقد اجارة فوجيان يجوز
 مثل ذلك في الاقطاع من الجدي **النظر الخامس**
 ام الولد يجوز للثقة ان يجرها مع انه لا يملك
 منها سوى نفقتها فانه ان خيفة قال العبد وري
 رحمه الله في باب ما يجر من ثمنه في غصب ام الولد
 واما ام الولد فلا تصنع عند ان خيفة بالغصب لان
 الولد لا يملك من الا المصلحة الا ترى ان لا تسعي بعد
 الموت للورثة ولا للعزما وعصب المصلحة لا
 سلق يضمن فاذا كان المولى يملك تجارها وهو
 لا يملك رقبته واما ملك منفعتها وجبان يكون ذلك
 لا يملك الرقبة واما ملك المصلحة فقط **واما**
النظر السادس من هؤلاء ما قطع الجدي من القوي
 والمزارع في الممالك لا سلامة الا لشفع بها ولا يكن

ذلك

ذلك الاموال والارباب والمرامنة وغير ذلك من الكلف ثم
 مباشرة اعمال الفلاحة من سقى ما يسقى وحصاده
 ودباسه وما اشبه ذلك من الامور التي يتوقف
 استقلال تلك الاراضى عليها وذلك لا يحصل الا بالارادة
 والاجارة لمن يقوم بهذه الاعمال فان الجدي لو امره
 بذلك لصار وافلاحين وتعمل السنة المطلوب منهم
 من الاستعداد للقيام بما امره والى من مصالح المسلمين
 ومن الاستعداد للقيام لزراعة الاراضي منهم والاصل
 في الاقطاع من الاماير انه يبتغي النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اقطع وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم اقطعوا
 قاتل بن مالك رضي الله عنه وعان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الانصار لقطع الجدي الحديث
وعن علقمة بن وائل الحضرمي عن ابي عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اقطع ارضا لامة الله
 فان الاحضر موقفة **وعن** بن عمر رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير فاجري
 فوسه حتى قام عمر رضي الله عنه ثم رقي بنو طه فضا

رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه حيث بلغ الموت
وغير ذلك من الاطاريح والآثار التي يطول ذكرها
هذا ما ذكر عليه من اهل اصحابنا واما غير علمنا
قد ذكرنا في موضع الهاشمي في ردوس المسائل ما يذكر على
ان قول الخليفة قولنا فقال يجوز اجارة المانع المحقة
بالوصية **فقول** متى جاز ذلك جاز اجارة
الاقطاع **واما** التفرخ عن الشافية في ما وى
الشيخ محي الدين النووي قال مسئلة اذا اقطع المالك
عنه الموضعا لعل يجوز له اجارته **الجواب نعم**
يجوز له اجارته لانه سعى لمقتضاها فلا يمنع ذلك
بوتة مخرصة لانه مترددها منه بموته او غيره
كما يجوز للرفقة طه الا وهو الارض التي في صدقها
قبل المخلول وان كانت مخرصة لاستوفها لانها
المكاح **وقيل** انما قصر على هذا المذرك في هذه الاش
اذ لو كتب جميع ما في نصف المزارع لزم لصاق منه
الكتاب **فمرر** جفا الي ما تخافه من اعلام المنفعة
بظن ثلاثة **وقد** ذكرت الطريق الاول وهو بيان

على ما فصلناه وبيان العمل بين محل العمل ليسنا
رجلا على صنع نوبه او خياطه او سائبر ذابته ليجل
عليها مقدارا معلوما ورتبها مسافة سهاها لانه
اذا بين النوب ولون الصنع وقد رما يصح به اولا
كان ما خلف وجلس الخياطة وقد رما المحول وجلس
والمسافة صار والمنفعة معلومة قسمية ذلك فيصح
العقد واما بالاشارة كمن استاجر رجلا لنقل
له هذا الطفا والى موضع معلوم لانه اذا رآه ما
ينقله والموضع الذي يحمل اليه ينقل المنفعة معلومة
فيصح ثم ما صح ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجار
ينع المنفعة والاجرة من المنفعة نصيب من المبيع
ونالا يصلح مما يصلح اجرة لعلها كالاجار بل
العبيد والياب لان الاجر عوض مالي مطلقا واصلح
عرضا صلح اجرة كذا في المبيع **وقد ايضا** اذا
استاجر ارضا للزراعة بشروط احد الطرفين اما ان
المرزوع او ليعم المرزوع بان يقول يزرع ما يسلك
لان الارض نارة مستاجر للزراعة وطور البنيان والفر



وغيرها وما يزرع فيها متفاوت قد تناجر لزراعة
 البراء والسمير والذرة والارز وغيرها وتبعضها
 يضر الارض فاتبين شيئا من ذلك لا يصير المعقود
 عليه معلوما واعلام المعقود عليه شرط جواز
 العقد به الا ان يقول على ان يزرع فيها ماشا لان
 ارتفعت نفوس الجزرة اليه وترفع الشرب والاطاق
 في الاجارة تبعا للارض وان لم شرط خلاف ما اذا
 استرى فان الشرب والطريق لم يدخلان في الاجارة
 المقصود من الاجارة الاسفاح حتى لا يفتح اجارة
 ما لا يمكن الاسفاح به في الحال كاجارة المهر للركوب
 وغير ذلك **وفي الدخلة** استأجر ارضا يزرعها
 اذ ذكر انه يزرعها ولم يذكر ان يزرع فيها فالاجارة
 فاسدة لجهالة المعقود عليه لان الارض تنصلح
 للزراعة والغرس والبناء والارحمان للبعض
 البعض فالمرسوم لا يصير المعقود عليه معلوما
 ولذلك اذا ذكر انه يزرعها الا انه لم يذكر ان يزرع
 فالاجارة فاسدة لجهالة المعقود عليه انتهى **وفي**

البراري

البراري رجل استأجر ذوا ابا الى سمرقند من خوارزم
 ملرا وجوب الاجرة لتقليم الدواب ولا يوم رتبة له و
 برسالة الغلام معها وذكر مولانا شيخ الاسلام انه خير
 ولا يجير استأجر رجلا ليجل له غلة من مطورة غنما ثم
 ذهب فلوحده وزجج فسمى الاجر المسمى على ذهابه و
 ورجوعه لزمه اجرا اذهاب لان الذهاب كان له وان
 كان لم يسمى المطورة لا تنجا وزعم فسط المسمى للذهاب
 اجر المثل قال الخطاط استأجر لك لحنظ فحاطه غلامه
 اسحق الاجر وان قال سيد نفسك لا يفتح استأجر
 لحنظ عشرة في عشرة فحضر خسا في خمسة ربع الاجر
 لان الاول بائنه ذراع والمخو الخمس وعشرون ذراعا
 وبالدراهم استع من تعريف بيت الخلا لا يجير لكل النساكن
 اذ يفتح لجل في الاسفاح وكذا لا يجير على اصلاح المزرا
 وتطير السطح استأجر دارا بها بئر ما له ان يسقي منها
 لان له الاسفاح قبلها فكذا بعد ها وان اصل ما البئر
 ليس على احد ما اصلاحا وعن محمد رحمه الله لو استأجر
 دابة لركبها مدة وانقضت المدة واسكن في منزله

ولم يحل ما لك يا خذها حتى سقاة لآية عنه لا خان
 على المستأجر لانه لا يحل على المستأجر الرد ومع ذلك
 لو ساقا الرد الى ما لك فضا عت لا يضر وان استأ
 ليرك في المضرة هب المالك الى مضرا حرا فخر بها المستأ
 المية وهلك في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا بالآ
وفي المنع رجل انزى دارا سنة فلما مضت قال ذ
 ان فرغها اليوم ولا عليك الف كل يوم والمستأجر
 مقرر ان الدار له ولم يفرغ يلزمه قال هسار قلت الحمد
 هل لا يجعل له اجر مثلها الى ان تمكن من الفرغ وبعد
 التمكن عليه ما قاله الموأجر قال هذا حسن **وسيف**
الولوي ولو أجرة داره اجارة مضافة بان يقول
 اجرتك داري هذه شهر شوال ومما في رمضان ثم باعه
 بمر آخر فالبيع موقوف على اجارة المستأجر ولو وصل
 شوال ان يمكن الدار لان العقد منفعه وان كان لا
 يجب عليه تسليم الدار ما لم يحل ذلك الوقت وذكر في بعض
 المواضع انه اذا اجرد داره اجارة مضافة مثلا في
 صفرو وهو بعد من محرم فباع قبل يحي ذلك الوقت فن

محمد رحمه الله روايان والصوي على انه سيفذ وبطل
 الاجارة المضافة هذا هو الظاهر لان له ولاية
 البيع والبيع دالة الفسخ **وفي البراري** اجرة داره
 مضافة بان قال في شهر ربيع الاول اجرتك من رجب
 فباعها في جمادى الاولى ذكر شمس الامنة ان البيع لا ينفذ
 وفي رواية عن محمد رحمه الله لا حق للمستأجر ان لم يثبت
 الحق ان يثبت وبه يلزم كلام السرخسي قال لا يصح ان
 الاجارة المضافة لازمة وفي رواية سيفذ لانه لا
 حق للمستأجر حالاً وبطل الاجارة **قلت** وبه يفتي
 والله اعلم **فائدة اعلو** ان الجملة معاً تصح بضا
 اربعة عشر الاجارة وفضحتها والمزارعة والمعا
 والمصاربة والوكالة والتمالة والامصار
 والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتا
 والوقف **وما لا يصح مضافا عشرة**
 البيع واجارة البيع ومنحه والقسمة
 والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح
 عن مال والابرار عن الدين **وفي العبادي** ولو أجرة

بالأجر المستأجرة لغيره فإن أراد أن يصح في نفسه
ولا يصح في حق المستأجر فإذا أصت المدة بقضى بالحق
له بأجرة الآن والحقان في مالا يصيبه إذا كان له مال
والأفضل أنه وأجرة القابلة على نزاعها
من أحد الزوجين ولا يحزر الزوج على استجار القابلة
لأنها كالطبيب عليه ولا يحزر الطبيب عليه وأجرة
تجانس القاضي لا يحزر على الجوس وقيل في زماننا
أجرة التجار تجب على رب الدين لأنه يعمل له **وذكر**
القاضي بديع الدين أجرة التجار على المدة وقال
برهان الدين صاحب المحيط على المدة عليه وقالت
قاضي خان على من استأجره والأفضل من أحد التجار
وأنحز للمنفى أن يأخذ الأجر على كاتبة الجواب بعده
وقد تقدمت الخلاف على ذلك في الفصل الأول
وفي الوقاية ولم يصح الاذان والأمانة في الحج
وتعليم القرآن والفقه والفنا والنوح والملاهي
وعسب النيس ونفى اليوم بصحتها لتعليم القرآن
والفقه وحجز المستأجر على دفع ما قيل وحسب به

وعلى الجلوة المرسومة **قلت** وهي نفتح الحائض
المعينة هدية ممدية إلى المعلن على ذوق بعض
سور القرآن سميت بها لأن العادة أهذا الحلوا
وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر **وفي البرازي**
رجل أجر نصف داره والد ار حمل القصة أو قال
أجره نصفين منها ولم يغلو نصفه لا يصح ولو كان
حيزا المثل وقالوا لا يجوز ولو كان من شركه طارت
اجامه وأجاره البناء دون الأرض لا يجوز لأنه في معنى
أجارة المساع وبه قال أبو نصر رحمه الله فأورد عليه
أجارة السطاط فلو يكن له الفرق وأخار الأما
التجاري والحوار روي أنه إذا كان البناء مرفعا كالخبر
مع السقف يجوز البناء والألاذ عن محمد رحمه الله جواز
قائه قال من استأجر أرضا فبنى فيها بناء لم أجرها من
صاحبها استوجب من الأجر حصه البناء فلو لا جواز
أجارة البناء لما سمح الأجر وقاد على السطاط
قال الأما أبو علي وبه كان يفتي مشايخنا ولو كان البناء
ملكاً والعرضه وقفا وأجر المولى بأذن مالك البناء

فالأجر ينقسم على البناء والعرض له بنى في أرض القبر
 فأجر البناء العرض من صاحب الأرض المسمى على
 أنه يجوز ذكر الحلوان ولو أجر البناء مالاً الأرض
 جاز وقفاً ولو أجر العرض لا البناء جازت **وذكر**
 ابن وهبان في شرح المخطوطة لو أجر بنا مكة ينبغي
 أن يجوز ويدل على ذلك ما ذكره صاحب الدرر عن
 المصنوع قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة قال
 أجر الجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى
 هشام عن محمد بن أبي حنيفة وكان يقول يزل علم
 في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والبادي
 قال في الدرر ثم هذه المسئلة دليل على جواز
 أجر البناء دون الأرض لأن الجارة هنا لا يرد
 على الأرض عند أبي حنيفة كالبيع وإنما يرد على البناء
 وإنما رخص فيها في أيام الموسم وإنما يدل على ذلك أيضاً
 قول صاحب الهداية في الاستبصار على مذهبه الإمام
 في عدم جواز بيع أرض مكة قال ما نصته استدل
 أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله صلى الله عليه وسلم

مكة حرام لا يباع وباعها ولا تورث ولا حرة محرمة
 لأنها قفا الكعبة وقد ظهر العظم فيها حتى لا ينفذ
 صيدها ولا تحبل خلاها ولا يقصد شوكها فذلك
 في حق البيع خلاف البناء لأنه طالع ملكه **الثاني**
 استدلالنا بأننا لم لوكة إذا لم يظهر الاحتصاص
 الشرعي بها فصار كالبناء **وفي خزانة الأكل**
 لو أجر أرض مكة لا يجوز فإن رغبة الأرض غير
 ملكة انتهى ومنه ومنه يدل على جواز أجر البناء
 والله اعلم **وطريق** جواز الجارة المساع أن يلحقها
 به أو يوجر الكل ثم يفسخ في البعض **ومسائل**
الشيوع سبع الجارة والاعارة والاحتباس
 وهبة فيما لا يحمل القسمة جائزة وفيما لا يحمل
 لا يجوز ولو كان بين شركه أو من اجني والقسمة
 كالهبة في رواية الأصل **وفي الجامع الصغير**
 جواز الصدقة وهو الساع لا يجوز عند محمد بن
 المساع لا يجوز مطلقاً وفي الطاري رواية **وفي**
 الولوالجي **رجل** أنشأ جوارضاً لزعمها فزعمها

فأصاب بالزرع أنه فلك أو غرق فلو ثبت فعلية
 الأجر ثامنا لأنه قد زرع ولو غرق قبل أن يزرع
 فلا أجر عليه لأنه لم يمتنع من الاستفاعة بها **قال**
 صاحب المحيط والقنوي على أنه إذا بقي بعد هلاك
 الزرع مدة يمكن من إعادة الزراعة لأجر
 على المستأجر والأداء يمكن من زراعة مثل الأول
 أو دونه في الضرر ولذا لو منع غاصب كما مر
 استأجر أرضا فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يطر
 ان لم يجد الماء للسقي بعسر الزرع سقط الأجر استأجر
 مبربا أولا كما لو استأجر الرحي فانقطع الماء وكذا
 لو غرق إلى الأعظم ولم يزرع على سقيها كذا احتار
 القنوي في البيع **وفي البيع** ولو انقطع ماء الرحي
 ولو منع الاستفاعة به لغير الطن عليه من الأجر حصته
 ولو نقص الماء عن الرحي أن كان المقصود حشا
 فليس أجر حتى الفسخ وأن كان غير فاحش فليس له الفسخ
قال القنوي في فسخه إذا صار يطن أقل من نصف
 طن فهو فسخ استأجرها للزراعة فقل ما وها

أو انقطع الذي ضمنه حتى ينقطع أي حتى يفسخ القاضي
 العقد وبعد ما فسخ ترك القاضي الأرض في يده
 بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان له
 رضا ولم ينقص الإجارة **قلت** وكما في واقعة
 القنوي بالقاهرة **وصور** **تأرجل** استأجر
 حاما مجري الماء من غير فانقطع الماء عن الحمام سقط
 العين فهل سقى على المستأجر أجرة مدة انقطاع
 الماء وتظل العين أم لا **فاجاب** جدي شيخ الاسلام
 بحب الدين اسعنى الله بحبائه الكريمة انقطاع ماء
 الحمام عين سفيح به الإجارة وقيل لا سفيح فان لزوم
 المؤجر سقط جوار المستأجر والاملا ولا يلزم الأجر
 في مدة الا ان يستوفي المنفعة مع العين والله اعلم
ومنها واقعة القنوي **استأجر** **قال** استأجر
 حمارا وصف من ناظر شرعي وعمريا ولم يكن الناظر اذ
 له في شيء من ذلك فقل يلزمه العارة جهة الوضعية
 لم ياذن الناظر له في ذلك أم لا وهل الناظر الرجوع
 بذلك على المستأجر أم لا **قوله** وما الحكم في ذلك **قال**

سئل الجدة شيخ مشايخ الاسلام المشا ز اليه بان العار
 المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر بحجج من يملكها
 الحق الوقف بتمتعها مقلوغة او مكلفا المستاجر قلعها
 وسوية الوقف فيفعل الا تنفع للوقف والله اعلم
 استاجر حائنا في قرية فوق الجبل ونفرا الناس
 سقط الاجر وان نفرا بعض الناس لا يسقط اجرة
 اجارة طويلة ولو مذبذبون وطلب الذين من القاضي
 ان يحرقه على بيع الدار وقمة الدار مستغرة لما كان
 الاجارة ليس للقاضي ان يحرقه على ذلك في مولا
 القاضي يرفع الدين وصاحب المحيط والذين هم دين
 قاض يبيع به الاجارة واصل من ذلك **وفي الموالح**
 رجل اجرة من رجل ثم اراد ان يقض الاجارة
 ويبيع الدار لسبعة اهله لكونه مقسرا له ذلك
 كما اذا كان عليه دين قاض له ان يقض الاجارة قال
 البيهقي وان لزمه المستاجر في اواره بالدين يجوز
 اواره عند الامام خلافا لهما **وفي المحيط** الطريق في
 فتح الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار المستجرة او لا

ربه الذي ثم اشترى بطلب تسليم الدار فيقول الاجر التسليم
 غير واجب على لانا في اجارة فلان فلان فيحكم القاضي
 بفتح البيع وتنفع الاجارة **وفي القصة** طلب
 المستاجر في ادا الفلانة فاحد المواعيد من المباح فبقي
 الدار معلقا ثم لا يسقط الاجر لانه كان متمكنا من الاستفا
 بواسطة ادا الفلانة استاجر حائنا ليسجرفه في السوق
 ثم كذا السوق حتى لا يكونه الجارة فله فتح الاجارة لانه
 هدر وقيل **وفي المنقح رجل** استاجر حائنا ثم
 فيه فافقره فاعذر له ان ينقص به الاجارة وكذا
 لو استاجر دابة ليسا فاعذر له ان يبيع الدار المستاجر الا
 فانه عذر واما اذا ابدى الكاري ليس بعذر لانه لا
 يمكنه ان يبعث دوابه على يد غيره او اجرة وان مرض
 المواعيد ففقد ليس بعذر وعلى رواية الاصل لانه يمكنه
 ان يبعث رسولا يبيع الدابة وروي الكرخي انه عذر
وفي البرازي قال المستاجر اراد ان ينفق دابة الاجر
 حلقا المستاجر على انه عذر على التفرقة القدر وروي
 والكرخي والانتقال من البلدة عذر الا ان الخروج

محمل ان يكون صليته الموصل الي الفسخ فخطف وان وجد
 منزلا ارض من اجراء واشترى منزلا فاذا التحول اليه
 لا يكون عذرا بخلاف ما اذا انكاري بلالي ملة ثم اشترى
 ابلا له الفسخ والفرق ان انكر الدار يمكن والكر الدابة
 لا لانه يخطف باخلاف الناس والركوب يخطف باخلاف
 الراكبين بخلاف ما اذا انكاري بلالي ملة ثم يدان
 فصار على الغنم لا يكون عذرا لو اظهر المستاجر في
 الدار كسرا بالحجر واكل الربو والزن واللواط
 بوتر بالمعروف وليس للوهر ولا الجيران ان يخرجوه بها
 الا وقد ذلك لا يصير عذرا في فسخ الاجارة ولا خلاف
 فيه للامة الاربعه **وفي الجواهر** ان راي السلطان
 ان يخرج الغنم وقال بن حبيب المالكي لو اظهر الفسق
 في الوضوء لم يمنع بالامر بالمعروف وينزل
 داري انا اتي فيها باشتت تباع عليه دارة **وفي**
 الوالحي **رجل** استاجر طائونا وصفا من المولى باجر
 معلومة ثم مات المولى قبل انقضاء المدة لا تنفسخ
 الاجارة لان المولى ثابت على المستأجر وموت المولى لا

بند

يفسد العقد كالفاسي لا يستعمل بموت السلطان لانه نائب
 عن العامة وقد ترون فصل القضاء بموت الموكل
 تنفسخ الاجارة لان الاجارة عقد ساعة فاساعة
قال البرازي وموت الموكل تنفسخ الاجارة **وقا**
 القادي يعني ان تنفسخ لان من عقد له الاجارة باق وهو
 الموكل مولى المأوقاف اذا اجر المأوقاف بدون اجر
 المثل لم يمت تام ذلك عند علمائنا ولذلك لا يباذل اجر
 ابنه الصغير بدون اجر المثل لم يمت المستاجر بامر اجر
 المثل **وفي شرح** منظومة بن وهبان لو اجر دار الطفل
 او ارضه او طائوته ولو كان ابو الطفل او من نصبه
 اجر الطفل نفسه فبلغ الطفل فانه يخرج ان شاء ففسخ
 الاجارة وان شأ استمر بها مولى الوضوء والاجر ارض
 الوقف باجرة مثله يجوز فان زاد اجر مولى غيره
 فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا
 وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك تجديد
 العقد على اجرة معلومة كما زاد قلدا في الوالحي
قلت في ادب القاضي للسروجي ما يخالف ذلك فانه

قال ليس له فتح الاجارة لان اجرة المثل انما تصرف له
 العقد **وبه** القادي ليس له فتح الاجارة اذا اشأ
 الاجرة اجرة المثل حال العقد وان اذادت قدر
 اسبق **وفي** الولو الى **رجل** اشأ بجو بعير فهو
 قل الذهب دون المحي ولو اشأ بجو بعير فهو على
 الذهب والمحى جميعا لان في الاجارة مؤنة الرد
 على الاجر دون المتأجر وفي العارية على المتعذر
 فان دخل البعير مائتان واربعون مثالا ان العلم
 سلكوا في معرفة الصاع قالوا ثمانية ارطال الذهب
 عليه ان الرسق حمل بعير في كلام العرب وحمل البعير
 مائتان واربعون مثالا والرسق ستون صاعا **قلت**
 والصاع ثمانية ارطال برطل العراق وهو بالجلبي
 برطل طبرستان اواق فحينئذ يكون حمل البعير مائتان
 رطلا بالجلبي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
الكتاب التاسع عشر في الهبة
 وينقسم الاحجاب والقبول لانه عقد فمقتضى
 الى الاحجاب والقبول كسائر العقود وفي البداية

در

ذكر الاحجاب من الواهب فاما القبول من الموهوب
 فليس بركن استحسانا والقياس ان يكون ركنا وبه
 قال زفر وسنم بالقبض كما بل في الموهوب ما يناسبه
 في العقب رخصت معناه الدار قبض لهما والقبض
 كما بل فيها لا يحمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب
 بطلان الاصل له من غير ان يكون القبض بتبعية قبض
 الكل وفيما لا يحمل القسمة بتبعية الكل **وفي** المبيع
 اذا قبض الموهوب له في مجلس عقد الهبة بغير اذن
 الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الاقرار لم يخرج
 الا ان ياذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول
 لان القبض تصرف في ملك الواهب والمصرف في ملك
 الغير لا يجوز الا باذنه **ومن غرائب الهبة**
 الاقرار فلم يصح في مشاع حمل القسمة وصح في مال
 يتخلها وهب دارا من رجلين لم يخرج عنه مما خلافا
 للمجد ولو قال وهبت لدار ثلثها لهذا وثلثها لهذا
 لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يجوز
 والصدقة على فقيرين على هذا **رجل** قال لا حرج وهبت

حصن من هذا العبد لك والموموب له لا يعلم كرحته
 يصح وهب النبالا الأرض يجوز والسبوع الطاري
 فيها لا يطلها خلاف الرهن الا في رواية عن ابي يوسف
 وهب نصيبه فيما يقسم كالدائر والأرض والكيل والورد
 من غير شريك لا يجوز عند الكل وان كان من شركه لا يجوز
 عندنا خلافا لما في البي. وهب نصف عبده من رجل
 او ثلثه وسلمه يجوز لانه يجوز فيما لا يحمل القسمة ولذا
 لو وهب عبده من رجلين او رجلان عبد ذلك ومن اراد
 ان يهب نصف داره منسا عا يبيع منه نصف الدار من
 معلو ومن يراه عن اليمن وهب ارضا فيها زرع او خلا
 عليه تمر او وهب ازرع بدون الارض او النخل بالارض
 او خلا بدون التمر لا يجوز لان الموموب يتصل بعينه
 ايضا لا يقطع مع امكان القبض فقبض صدق ما غير ممكن
 وما لا يتصل فيكون بمنزلة المساع الذي يحمل
 القسمة والهب القاسمة مضمونة بالقبض في الزاد
 انتهى **اعلم ان جميع مسائل السبوع سبعة**
اقسام يبيع المساع واجارة السابغ واجارة

السابغ ووهن السابغ وهبة السابغ وصدة
 السابغ ووقف السابغ **فقد** جمعت لك انما الظا
 هذه الاقسام هنا امانة لك على الاستحسان
 فعرف احكامها في ابوابها بالامانة ان شاء الله تعالى
وقد بعد الكلاو على غالب هذه الاقسام
 فضل الاجارة ان من يجوزها هذا فانظره **ثم**
الملقطات رجل له دار فيها امعة فوهب
 الدار لرجل لا يجوز لان الموموب مشغول باليسر
 موموب فلا يصح التسليم ولو وهب المرأة دارها
 من زوجها وهي سائمة فيها با متعتها صح لان المرأة
 وما في يد هاتفي الدار في يدها فها كمال الدار
 مشغولة بالزوج وعياله فلا تنزع من صحته نصيبه
رجل قال لا رامة قولي وهبت المهر منك فها
 وهي لا تعلم العربية لا يصح خلاف الطلاق والعاق
 لان الرضى شرط جواز الطية لا بشرط وقوع الطلاق
 والعاق ولهذا الواركة على الهبة فوهب لا يصح
 وقال الضبي ابو الليث لا يصح ان يصح اذا عرف

بالحمل رجل قال لا خرب لي هذا الذي على وجه المرأة
 فقال له وهبت وقبله فلم جاز وفي الواجب
رجل قال جمع ما املكه لفلان فله هبة حتى لا
 يجوز من القرض **فرق** من هذا وبين ما اذا قال
 جمع ما يعرف لي او ينسب الي فلان حين يكون اقرا
والفرق ان في المسئلة الاولى لما قال املك فله
 الملك القابل حقة والملك القابل له لا يصير لغيره
 الا بالملك فيكون هبة **وفي المسئلة الثانية**
 فلان جمع ما يعرف لي او ينسب الي وما يعرف به او
 ينسب اليه يجوز ان يكون ملك غيره فيكون اقرا
وفي البراري رجل قال لا خرب هبت ملك هذا
 العين فقبضه المومنون له محضه الواهب ولم يقل
 قبضه ولم يقل قبض ذلك قال قبضت فقبضه المومنون
 يصير قابضا عند محمد وحمد الله تعالى طاملا لا يوصف
وفي الواجب هبة الدين من غير من عليه لا يصح الا اذا
 وادان له البعض فقبضه جاز **وفي العدة** وان
 يامر بالقبض لا يجوز والقبض لو وهب مهرها من انبائها

والمرأة

والمرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لانبائها الصغير
 من هذا الزوج ان ارتد بالقبض صح والاملا لانه
 هبة الدين من غير من عليه الدين وبيع الدين لا يجوز ولو
 باعه من المديون او وهبه جاز ان يهب وهب دارا
 فيها مناع الواهب ثم وهب المناع بعد ذلك ان وهبت
 الدار ولم يسلمها حتى وهب المناع وسلم اليه علمه
 وان وهبها وسلمها ثم وهب المناع لم يحز وهب لرجل
 شيئا في صدوق وسلمه مع الصدوق فليس بقبض
 مقصد وعلى من صغيره بدار وله فيها مناع وهو
 ساكن فيها له او ساكن فيها بلا اجر ولم يصير
 جازات الصدق قد وان كان فيها ساكن باجر لم يحز الصدق
 وهب لابنه الصغير دارا وفيها مناع الواهب او
 مقصد لابنه الصغير بدار وفيها مناع الاب
 والاب ساكنها يجوز وعليه القوي فممن لا يصح
 لهما ان قال جعلت له يكون هبة وان قال جعلت
 باسمه لا ولو قال اعزني باسم ابني امره مبرور والي
 الصفة او ب هبة جازية الصغير ثم يملكه واخلا

ويكون الابن قابضا بكونه في يده او في يد مودعه او
 يستغیره لا يكون في يد غاصبه او ترلقنه والمهر
 منه حيا قابضا وهذا اذا ائتمه واستهد عليه ثم
 المهر اذا انحدر عن الجود بعد موته والاعلام لازمه
 لانه غير له القرض وان كان بالغ استرط مقضيه
 ولو كان في يده الوصي كالاب والامر كذلك لو
 كان الصغير في يدها انا وهب له ملك الامر القرض
 وهذا اذا لم يكن للوصي اب ولا جد ولا وصيه ولا وصي
 وذكر الصدر الاجل ان عدم الاب صغير الامر ليس
 وذكر في الاصل الرجل اذا زوج ابنه الصغيره
 من رجل قرونها ملك صغير الهبة لها ولا يجوز قبض
 الزوج قبل الرقاق وبعد البلوغ وفي التزويج
 فلو زوج رجل ابنته لم يكن الاب حيا فلو ان الاب
 ووصيه واخيه ووصيه غاب غيبه مقطعه طار
 فلو ان الابن في يده ولا يجوز قبض غيره الا اربعة مع
 وجود واحد منهم سواء كان الصغير في يده الا وصوا
 كانه ارحم من اهلها وان لم يكن واحد من هؤلاء

الاربعه

الا بعد جاز قبض من كان القرض في حجره ولم يجر قبض
 فالمركن في يده فانه قدر في الاصل من كان يديه
 وهو ليس بوصي ولا ينفذ امانة ولا ينفذ المهر
 سواء جاز قبض ما وهب له استغناؤه ولو اذن له
 الترخ منه لم يركه ذلك ويسلمه في قبضه الا ان لا
 فرق بين ان يفعل القرض او لا ولذا لو كان في يده
 الاخ والعم وان مضيه القرض وهو يفعل جاز وان كان
 ابوه حيا والله اعلم **نوع في هبة الابن**
 الا فضل في هبة الابن والنفث السلب كالميراث
 وعند ان يوسف النصف وهو المختار ولو وهب جميع
 ماله لابنه ومواتم نص عليه بخلاف لو وهب بعضه
 لزيادة رسته لا بأس به وان كان سوا لا يفعل
 وان اراد ان يصرف ماله الى الخبز وابنه فاسحق المصروف
 الى اخيه افضل من ركه لانه امانة على المعصية
 ولذا لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه الميراث **في**
الرجوع رجل اخذ ولتمه لثمان فاهدي الناس هذا
 وضعوها بين يدي الولد فهدا على وجهين ان قال هذا

ده

للولد أو لم يقل ذلك كان لهذه تصليح للصبي مثل
 نياح الصبيان أو شيء من عمل الصبيان فهو هبة
 للصبي لأن هذا الملك من الصبي وإن كان سببا لا يصلح
 للصبي كالأسماء والذات وما من متاع البيت والمطبخ
 ينظر إلى المندى إن كان من اقربا الآباء أو معارفه
 فهو للاب لأن الملك منها عرفا وإن كان من اقربا الأم
 أو معارفها فهي للأم لأن الملك منها عرفا فكان النقص
 على العرف حتى لو وجد سببا أو جهة تستدل به على ما
 قلنا نعلم على ذلك وكذلك الواحد الولية لزفاف
 ابنته إلى بيت زوجها فاعدى إلى اقربا الزوج وافر
 المرأة هذا كله إذا لم يكن قبل المندى هبة للاب
 أو للاقر في المسئلة الأولى للزوج أم المرأة والمسئلة
 الثانية بأن بعد الرجوع إلى قول المندى إنما إذا
 عنه المندى قال قول قوله لا بد هو المملوك قد يورث
 التضرع وحاشا للنف إلى من رزق عذرة وقال في هذا
 من أولادك وأمرائك ونسك إن أمكن الرجوع إلى
 بيان المندى قال قول قوله وإن بعد رجوعه فاصح للرجاء

فله وما هن فلها وما لهما ينظر إلى معارفه والآباء
 والآم **وفي** الملقطات إذا ذهب للصغير شيء من
 المأثورة هل يباح لو ألدته إن بالكلامه روي عن
 محمد رحمه الله أنه يباح وبشبهه بدعوة للصغير للمأثورة
 ولا كرم يباح بخاري على أنه لا يباح **وفي** إذا
 عمل الصبي صناعات قبل البلوغ يتوهم له لا يورث
 ولها ثواب العليم أن علماء وقيل ثواب الطاعة لمع
 ابنته وجل تصدق على الميت ودعالة يصل الثواب
 إلى الميت ودعاؤه له بعبث ذلك إلى الميت على طهر
نوع في هبة المريض وعيونه
 وهب في مرضه فلم يسلمه حتى مات بطلب الهبة
 وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الملك فهو هبة صفة
 تحتاج إلى القبض وهب المريض عبد الأمان له غيره
 ثم مات وقد باعه الموقوف لا ينقص البيع ويضمن المالك
 وإن عطف الموقوف له والواهب يدين ولا مال له
 غيره قبل موته جاز ولا بعد موته له أهلا يجوز أن لا
 في المرض وصية ولا يملك حال قيامه من وإن عطف

الوهاب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لحيوان
 الاتقان ولخدم الملك يوم الموت وحبها لمن يشاء
 لا يخرج من الملك يراد الموهوب ما زاد على الملك لا
 جوارحه وفي البيع غير المشتري قالت لزوجة الميراث
 ان تفتني بوضعتك ههنا فانت في حل من نهرى وقالت
 نهرى بملكك عندك فطلت لانه خاطرة وتعلق **وفي**
 لكر الوهاب في امرأة حبلى اراد ان ياكلها فنهضها من زوجها
 على وجهه ان مات نهر الزوج وان لم يمت يكون للزوجة
 الملك **فالحل** ان تستري نهرها من الزوج
 نهرها في منديل ونقصه فان مات لم يبق عليه شيء
 او لم يبق شيء بعد الرؤية فبقي الميراث كان **وفي**
جواب الامام قال ابو القاسم الناطقي رآني خطا
 من خطا في رجل سئل لا حد بينه دار منضجة على ولا
 يكون له بعد موت الميراث جاز وامر به القسمة
 ابو القاسم محمد بن النيران اصحاب كتاب محمد بن جلعان
 وصلى الله على محمد وآله براني الطاهر بن محمد بن الطاهر
 اخي معا فان الطالب لم يفرغه اذ اتمت فانه يفرغ من

الدين

الدين الذي ملك جاز ويكون وصية من الطالب لطلو
 والحقها فميت فاما يرى من ذلك الدين لا يبرأ وهو كما **طرية**
 قوله ان دخلت الدار فانت بري تالي على لا يبرأ
 يقال لخصمه هذه الارض لك فاذ هبة وتلاذد هبة
 الحسن وزرع فالارض للحسن وان لم يفرغ فليكن
 له فان لاخر وهبت عدي ملك وهو خاطر محض
 مديدة ناله فقال قصته جازت من غير قوله فقلت
 وتصير فابضا عند محمد وقال ابو يوسف لا يصير فابضا
 ما لم يرض وان كان العبد غائبا فقال وهبت ملكا عبد
 فلانا فاذ هبة واقضه فذهب وقضه جاز وان لم
 سئل قلت وبه نأخذ ولو قال من الملك لا يبرأ فقلت
 اليه فقال قلت من ابي يوسف ان يفرغ دفع اليه درهم
 فقال ابقه ففعل فهو فرض كل لو قال لي جاز لي
 دفع اليه فابضا وقال ليس به ففعل يكون هبة لا فرض
 لا يرضى الوهب باطل **وفي المذهب** ان يملك جاز لا
 يملك من ملكه ففعل ففعل اليه كان ففعل جاز
 بآل من جاز وديانة وان لم يفرغ فابضا جاز

عليه

ديانة وعند محمد لا يرا وعند ابي يوسف لا يرا وعند
المعوي **وفي** الفينة عصب عنيا فخلله ما لك
من كل حق موله قبله قال انه بلغ الخليل سبع عا
ما لموا واجب في الذمة لا عن عاين قابر والله اعلم

نوع في الرجوع في الهبة

وبكره الرجوع فيها وان كان جارا في الحكم اذا لم يكن
عليه حق واجب لموله صلى الله عليه وسلم العايد
في هبته كالعائد في قبضه ولانه بن باباطنة والدا
وسواخلق ولهذا شبهه باخر احوال الكلب وهذا
لان السبق في معنى الاستباح والاستعداد في حرة
الرجوع كما زعم الاباء السافعي لا يرى انه قال في
رواية اخرى كالكلب متى لم يعود في قبضه وتعل الكلب
يوسف بالبيع لا بالحرمة وبه يقول انه يستباح
وتجوز الرجوع فيها عندنا وان كان مكرها اذا كان
ذلك اعتبارا خذتها اذ يحكم الحاكم لقوله صلى الله عليه
وسلم لو اهدى احدكم باهبة ما لم يقبضها لم يعوض
وقال السافعي لا يجوز الرجوع في الاب يهب ولده لم

رجح الا الولد فانه يملك الحاجة اي يمنع الرجوع فيه
قال الصدر الاجل صدر الشريعة ونحن نقول به
اي وينبغي ان يرجع ومنعه الزيادة المتصلة كبناء
وعرس ولا منفصلة ونبي مثل الولد وموتنا حرم
المعاقد من وعرض اصف اليها ولو من اجنبي بخوضه
عوض هيبك فتبخر فلو وهب ولم يصف يرجع كل هيبه
وحرم وجهها من تلك المقر من موانع الرجوع الموهوب له
والزوجه وقاطبة فلو وهبها فتلك رجوع ولو وهب
ثان لا وراية الحرمة وهلاك الموهوب **وضابطا**
حروف دمع حرقه فالنال الزيادة والميمن
الموت والعين العوض والحا الرجوع والاراي
الزوجه والقاف القرابة والها الهلاك
في الرفاية وشرحها **وفي البراري** ولو رجح الموهوب
له هلاكه صدق بلائمن ولو قال الواهب العبد هذا
وانكر الموهوب له حلف المنكر الموهوب له وهب لا حرم
لم يرجع للواهب الاول ايضا له ان يرجع ابي الميمن
حتى يرا او كان اعني فانصر بطل الرجوع **وفي الموهوب**

رجل وذهب من رجل ثم سعى فادخله الموهوب للقبض
 للواهبان يرجع فيه **رجل** ذهب لرجل جارية
 فعلم القبان والكاتب أو المستط لئلا يرجع فلما
 من المحار لأن هذه زيادة متصلة **رجل** ذهب
 لرجل سو قياضه بالمال يرجع الواهب لأنه نفي الأثم
 وهذا انقضاء كمن ذهب لرجل حطة فبذلها بالمال
 خلافا لما إذا ذهب لرجل ثيابا فبذلها بالمال لا يرجع
 والحق أن ههنا اسم الثياب لم يبق فلم يتوكل الموهوب
 ولو ذهب دارا أو أرضا فبذلها في طابقه من ثياب أو عكر
 شجرة أو كاش جارية صغيرة فبذلها وازدادت خيرا
 أو كان غلاما فصارت رجلا فلا رجوع له في شيء من ذلك
الفصل العشرون في الرهن
 وسبقه بالأحباب والقبول ويتم بالقبض والقبض
 فيه بالحيلة في الأصح فإذا قبض المرهن بحوزة
 مضمون على مضمون العقد فيه وما لم يقبضه لم يجز
 إلا من فيه حين التسليم والرجوع ولا يصح الرهن
 إلا بأحد أمرين إما بالدين أو بالامتنان المضمونة

بأنفسها

بأنفسها **أما** الذين فلا يحكم الرهن بثبوت بدلا منها
 والاستغناء سئلوا الوجوب في الذمة **وسبق** الذابح
 بحوزة الرهن بالدينون بأني سلب وجب من الانقضاء
 والغصب والبيع لأن الدينون كل واحد واجب على أصلا
 أسباب وجوبها فكان الرهن بها ذهبا بمضمون فيصع
 وهل يجوز الرهن ببذل الكتابة والدية فعلى إطلاق
 هذا الكلام يجوز وسواء كان ما حصل الاستبدال قبل
 القبض أو لا فله كراس مال المستلوه بدلا للصرف
 والمسلم فيه وفيه خلافا زفر في قول **وأما الأعيان**
 فعلى أنواع **مما** لما لم تكن مضمونة كالوصعة والعارية
 ومال المصاربة والبضاعة والشركة والمساخر
 ونحوها فلا يجوز الرهن بالمال لم يمت بمضمونة أصلا
ومما ما هو مضمون وهو على نوعين مضمون بغيره
 كالمبيع فإنه لا يصح الرهن به ومضمون بنفسه وهو
 ما يحل المثل أو القيمة بغيره كالمعصوب في يد الموهوب
 ونحو الزوج وتبدل الخلع في يد المرأة وتبدل الصلح
 عن ذم العبد في يد المالك فأن الرهن بأحد الأعيان

والمرهون ان يحبس الرهن حتى يسرد العين وان هلك العين
وفيه قبل السنة او العين والعين قائمة بقياس
للاهل ينسب العين الى المرهون وخدمته الاقل من قيمة
المرهون ومن الدين لان المرهون عندنا مضمون بذلك
واذا وصل اليه العين بحسب عليه رد قدر المضمون
فان هلك العين والرهن فانه يبرصا الرهن بها رهنا
بقيمة ما حتى لو هلك الرهن بعد ذلك هلك مضمونا
بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين
بدها وبذل الشيء قائم مقامه كانه هو ويجوز الرهن
بالمقبوض على فهو الشراء والمقبوض في البيع القاسم
لانها من الايمان المضمونة بانفسها كذا في المنع **وفي**
البراءة المقتض شرط جوارره وقال تلمذة لزومه
في الاول اصح وشرط ان يكون مقسوما فلم يصح
رهن المبيع فيما يجمل القسمة او لا من شركه او من
اجنبي طاريا او مقارنا في الصحيح **وذكر الصلح**
ان قيمته وان كان خلاف ما اذ الرهن شيان من واحد
وبعكته حيث يجوز ما لم ينص على الاتفاض بان يقول

دهنت

دهنت من هذا النصف من هذا النصف لصفه على
الاتفاض **وفي المنع** لا يجوز رهن ثمرة بدون تحملها
وبالعدس لا يحمل بذور الارض وبالعدس لان المرهون
اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز الرهن كرهن الشجر
اذا لم يكن قبض المرهون وحده **وروي الحسن** عن سائر
خيفة ان رهن الارض بذور الاشجار يصح لان اسم
الشجر يقع على النبات لا على الارض وهذا يسمى بيع القطع
حذرا لا يجز فانه استثنى الاشجار بمواضعها من الارض
فكان عند الرهن متناولا ما سوى ذلك الموضع من الارض
وهو معنى معلوم غير متنازع خلاف ما روي في المنة
دون النبا حيث لا يصح لان النبا اسم للمبني دون مكانه
من الارض فصارت ارضا جميع الارض في معنى مفعوله ذلك
الراهن العدل اذا ساط على بيع الرهن كغيره في بيع
نصفه بطل الرهن في النصف الباقي **والشروع** **وذكر**
القاضي اما استحق بعض الرهن شيئا بطل ان كان
مفورا ببيع الرهن في الباقي للشروع **وفي البيع** جاز
بان اعطاه المالك وكان نصفه عند مصادره بالنصف

ونصفها وقص والمصاربة مع الشيوع جائزة ^{خلعها}
 ان رهن المصاح هل يوجب سقوط الدين عند هلاكه
 فان لم يجرى لا يسقط **وفي الجامع** رهن ام ولدا لا
 لا يجوز بيعه له ان يستر ذنب قضا الدين لطلان
 الرهن لا ينفك عنها ايضا وفيه معنى البيع مكان محله ما
 يقتل البيع خلافه من المساع لانه محل الرهن لكونه
 محل البيع فكان الرهن منعقا بصفة الفساد يلقى
 بالجارز وتعد على خلاف ما قاله الكرخي زوانيد
 الرهن رهن غدا نكاحا لا يملك المراءه سقطت الى وقت
 المالك وبها لا يرد وان قيل للمالك لا يسقط شيئا
 وعلة الا رهن وانما ان هذا القيد لا يصير رهننا ولا يطل
 الرهن بكونه الرهن المصاح او بكونه رهننا وسبق رهننا
 غير المصاح **وفي الروايات** الرهن اذا كان موقفا
 فمقتضىه على الرهن وذلك كسوته لان مقتضىه
 في استئثار الرهن المصاح فكان مقتضىه عليه وكذلك
 لشرويه وكذلك كسوة الرقبي واجرة طرفة لدا رهن
 ومقتضىه لستان وتطعم عكلة او حرفة او العتامة

لمصالح

بمصالحه واجرة الراعي وسوا كان بالرهن فضل او
 كبر لا يابده على الصورة امانة فيكون مقتضىه الموضع
 ولا يخل الا بق على الرهن اذا كان فية الرهن والدين
 سوا لان المحل يصون محتاج الى الاعارة لبرقه على
 المالك وان كان فية الرهن الرهن المصاح فانه على الرهن
 معذارة الزيادة لان بده على الزيادة بموضع فلا
 تلج الرهن خلاف اجرة المسكن ولان رهن الرهن
 الكل ثبت حقا للرهن ولذلك يردوا واذا لم يردوا
 والعروض والامراطين يقيم الامانة في الرهن كعقد
 الايمان وفي النزاري من الرد او اجرة الطمب على الرهن
وذكر العدودي ان كل من كان من حصة الامانة على
 الراهن ومن المصاح من قال ان الرد على الرهن المصاح
 لا يردوا بالامانة او اجرة احدنا جرحا اذ لو جرح المصاح
 لم يردوا فلهذا الرهن فدية وقال بعضهم على الرهن
 فلهذا الرهن فدية الحاد بعهده للرهن فلهذا
 فلهذا الرهن فدية طمب واما في رهن الرهن المصاح
 فلهذا الرهن فدية حياج الرهن فدية المداواة فالردوا

على المرفق ولكن لا يحير لأن الراهن لا يحير على المداواة
 وإن أجبر على النقص فالمرفق أولى ولكن يقال له هذا
 قد جرت عهده كان كذا تريد إصلاح مالك فداؤه
 وما انفق المرفق على الراهن حال غيبة الراهن فتطوع
 وإن كان بائنا حاكم وجعله ذنباً على الراهن فهو ذنب
 عليه كما قال محمد رحمه الله وهذا الكلام إشارة
 إلى أنه يجوز دائر الحاكم لا يصير ذنباً عليه ما لم يحطه ذنباً
 عليه على ما صرح به أكثر المشايخ على هذا لأن الأمر ليس
 للأحكام كما نكح للقطر وهو مبرور ذنباً من غير الأمر
 حسيه ومن الأمر يكون ذنباً والادنى أولى بما ينق
 على الأقل وعرفني حفيظه إذا انفق عليه حال غيبة
 الراهن بائنا حاكم يرجع وإن كان حضرته بالأمر لا يرجع
 وعرفني يوسف أنه يرجع فيما **ذكر** الناطق والناج
 على الراهن إذا فعله المرفق وما على المرفق إذا فعله
 الراهن فهو منطوع أخذ السلطان الخراج والتبذير
 من المرفق ولا يرجع على الراهن لأنه منطوع فهو مستتر
 وإن كان ملكاً فقد ظلم السلطان والمطلوب لا يرجع

لا

الآ على الظواهرى وينبع ما يخاف الفساد عليه ما ذكركم
 ويكون رهناً في يده والخراج على الرهن خاصة لأنه
 مودة الملك فيكون للمالك وفي الملقطات لابد إذا رهن
 من مال الصغير شيئاً من على نفسه ذنباً لا يجوز أن يكون
 الرهن الرقبة من الدين فذلك الرهن ممنون لا بد من قدر الدين
 دون الزيادة خلافاً لوصفائه ضمن ضمنه والموقوفات
 للأبواب ينفع بالأصغر عنه الحاجة ولا لذلك **و**
البرازي لابد رهن منافع الصغير وأولك الابن
 ومات الأب ليس للأبنا حصة قبل نصيب الأب لأن نصيب
 الأب لازم تصرف الأب نفسه ويرجع الابن في مال الأب
 إن كان رهناً لنفسه لأنه مضطرب لمع الرهن من
 الوض مال الدين والورثة كما لا يجوز إذا كان الدين
 على الورثة الكار لمضطر فلهما من المنوع من التصرف
 ولو كان الدين على الميت جاز وقبل لا يجوز ولو كان على
 الميت من انصافاً له إلا في مال الميراث وأنه غير
 جائز وإذا أهلك الرهن سقط الدين إذا كان ضمنه الرهن
 والذي سوا أهلك سقط بقدره من الدين ويرجع المرفق

بالفاصلين الذين وعده الامار الساطع الرهن امانة
 فاذا هلك لا يسقط من الدين شي **وفي القسنة رجل**
 آخر دابة وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه الفحل
 الاجارة وصارت رهنها ويجوز ان يسافر الرهن
 ان كان له حمل في موته اذ كان الطريق عند الاماويل
 خيفة ودخلة الله كالودعة وعند محمد ليس له ان
 يسافر بالرهن وبالودعة ايضا اذ كان له حمل ومو
 قال محمد لو اراد ذلك يرهنه الى الفاسي حتى يكون مو
 التبريد من يد الدين فله ان يسافر به فيمن جاز له
 ان يسافر به بنفسه الذي واستقر الدابة في الفاسي
 يسافر بها الرهن والعبرة بالنصة فافى حوال الرهن
 في غير قبض الدين ورجعه الى المعرلة ولو رهن دار
 بمرو فاجاز صاحبها جاز كل ما عداها اذ كان رهن
 معينا فمئة خمسة وقال ذلك قبضته وقال الرازي
 بل قبضته عليها فمئة عشرة واقاما البنية فنية
 الراهن اولى فافى به الرهن لو قال شاهد الرهن
 لا اذري بكم رهنه لا تسبل منها دته **وقال**

امام

ظهير

ظهير الرهن الرهن في تسبل احلف في الرهن فقال الراهن
 الرهن غير هذا وقال المرهن بل هذا الذي رهنته
 عذري بالقول المرهن اشئ كلام القسنة **وفي الرز**
 الحق الحاتم المرهون المرهن في كسبه المحرق وضاع
 بالحقوط يضمن كل الفاضل من الدين انما قال المرهن
 لقطة لله لا يسبق وخذ حثك ففقه الى الله لا
 وهلك في يده لا يضمن ولو باع المرهن ما خلف عليه
 الفاسد من المولد من الرهن كالدين والمرة وكذا
 نفس الرهن اذا طوى كاخلف عليه المصادر بانه باذنه
 الفاسي ويكون رهنه رهنه وامر به بانه لا يفي
 ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذ كان الرهن مقلبا
 عند الامارة رهن الله عند لادته المحرق في الرهن
وفي القسنة المرهن بيع الرهن في جارة الحاكم ولا يخذ
 وعندهما انما للراهن ان يسبقه لا يعرف موته ولا يملكه
 اشئ **القسنة الجارية والمعترون**
في القسنة المرهن بيع الرهن في جارة الحاكم ولا يخذ
 ولم يلقط به لعدوه فاطمعت القسنة المرو ومضى الحرام

كسبة الواجب الى الفرض وعند اني ضيفة واني يوسف
 ليس بخوار لكنه الى الحرام اقرب لما اذا تعارض دليل الجلال
 بدليل الحرمه يغلب جانب الحرمه على جانب الجلال لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الحلال والحرام يغلب الحرام
 على الحلال وهذا هو المأثور كراهة محرمة **واما**
 المأثور كراهة تنزيهه في الحلال اقرب كراهة في الوقاية
 وشبهتها **وفي الجامع الصغير** قال وكراهة اكل
 لحوم الاثني والباقي لما روي عن جابر رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم حمر الاهلية يوم
 حبره واذا اتفق حكم التيمم حكم اللين لانه متولد منه
 والمراد بالكرهية هيئته الطرية وتلك انما هي الابل
 وحمل الفرس وقلة الابل في احوال الابل وحمل الفرس
 وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في احوال الابل لانه
 لا بأس بالكرهية كروي لما في حمل الفرس حديث جابر انه قال
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حمير الاحياء
 والاذن في لحوم الحليل ولا في حيفه رضي الله عنه قوله في
 الحليل والبغال والحمير ليركبوها ولا في الفار هاهنا العبد

ففكره اكله للاحرام **وفي الوقاية** الاكل فرض
 ان وقع به هلاكه وما يجوز عليه ان امسكه من لانه
 فاعلموا من صومه ومباح الى السخ ليزيد فريده وحرام
 فوقه لا قصد به قوة صوم الفدا او للاسحق ضيفه
 والاكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب
 وفضة حرام للرجال والنساء وحل من اكله رضاء
 وبلور وزجاج وعميق ومن انا مفضض فطونه
 على مفضض مقيا موضع الفضة ولا يلبس رجل خمر
 الا قد رازعة اصحابه **وفي الوقاية** قال
 صدره الرقعة هذه عند اني ضيفة في الله لما روي
 الله صلى الله عليه وسلم حرم على مرفقة حمير وقال
 بكرة **قلت** المرفقة بكسر الميم ومسا من الابل كما في
 العلم ولبس ما سدا لها برسيم وطحة غيرة في علمه في حرم
 فقط **وفي الفضة** عن يرهان الذي من صبا حرم الحظ طان
 ليس طرر فوه المبرتا واما لا يكره عند اني ضيفة لانه
 الحبر حرمه استعمال الحبر لانه في اتصال يديه صور
 واني يوسف عيسى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقد انضبط

